كارستن فيلاند

سوريا وفخ الحياد

ترجمة: عمار الشيخ



موزاييك للدراسات والنشر
MOSAIC FOR STUDIES AND PUBLICATION

دراسة

سوريا وفخ الحياد

معضلات إيصال المساعدات الإنسانية عبر الأنظمة العنيفة

ISBN: 978-625-6589-11-8

عنوان الكتاب: سوريا وفخ الحياد / دراسة

اسم المؤلف: كارستن فيلاند

ترجمة: عمار الشيخ

الطبعة الأولى: ٢٠٢٤

دار موزاييك للدراسات والنشر

الفاتح - اسطنبول - تركيا.

E-mail: info@mosaicspm.com

دراسة

سوريا وفخ الحياد

معضلات إيصال المساعدات الإنسانية عبر الأنظمة العنيفة

كارستن فيلاند

ترجمة: عمار الشيخ

المقدمة

في غرفة صغيرة بفندق في جنيف، في ليلة ٣٠ إلى ٣١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٦، جلست مع أحد أعضاء المعارضة السورية وحاولت إيجاد طرق لتحفيزهم على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. منذ ما يقرب من عامين، كانت عملية السلام التي ترعاها الأمم المتحدة في جنيف ميتة، لكن الديناميكية الدولية أصبحت أكثر إيجابية في نهاية عام ٢٠١٥ مع تشكيل المجموعة الدولية لدعم سوريا في فيينا. بفضل الاتفاق النووي مع إيران (المعروف رسمياً باسم خطة العمل الشاملة المشتركة)، تمكنت الولايات المتحدة وإيران من الجلوس على طاولة واحدة وبصيغة واحدة مجدداً في سياقات أخرى، كما هو الحال في سوريا. في نهاية شهر يناير/كانون الثاني، دعا المبعوث الخاص للأمم المتحدة ستافان دي ميستورا الحكومة السورية و"الهيئة العليا للمفاوضات" للحضور إلى قصر الأمم في جنيف لإجراء محادثات جنيف؛ وكانت الحكومة قد وصلت، واستقبلها المبعوث، مبدية استعدادها للانخراط أمام وسائل الإعلام العالمية التي احتشدت بالمئات في الفنادق المطلة على البحيرة؛ لكن المعارضة كانت مترددة؛ وباعتبارهم الطرف الأضعف في الصراع فقد كانوا مطوقين في رهاناتهم. في تلك الليلة من شهر كانون الثاني، بقي معظمهم في اجتماع في الدوحة، يتشاجرون حول ما إذا كان ينبغي عليهم السفر إلى جنيف أم لا، حيث ما كان يمنعهم من الانخراط هو في الأساس العنف المتصاعد: القصف والبراميل المتفجرة التي تتساقط على الأحياء المدنية والمرافق الطبية – باختصار، كارثة إنسانية وانتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع. وكانت معظم المعارضة المعتدلة تؤيد محادثات السلام، لكن العديد منهم شعروا أنهم غير قادرين على الانضمام إلى المحادثات في ظل الظروف الراهنة. كانت مطالبهم في تلك المرحلة إنسانية في الأساس: فقد طالبوا بالإفراج عن عدد من المعتقلين، على الأقل النساء والأطفال، والوصول إلى بعض المناطق التي تحاصرها الحكومة السورية والتي كان الناس فيها يتضورون جوعاً، بعد أن أكلوا كل الطيور القريبة والقطط وحتى العشب.

كانت وحشية الصراع السوري حاضرة في كل لحظة من أحداث جنيف؛ وحتى في المراحل الأخيرة من جهود السلام، تصاعدت أعمال العنف بشكل دوري قبل الموعد المفترض لاستئناف الجولات الجديدة من المحادثات من أجل تحقيق النتيجة المحددة وهي: أن المعارضة شعرت بسخونة اتصالاتها على الأرض، وشاهدت الصور المروعة من اشتباكاتها على الأرض، وتم إغراءها بعدم المشاركة؛ وطالبهم السوريون الغاضبون في حلب ودرعا ودوما بعدم الشروع في الدبلوماسية بينما كان النساء والأطفال يركضون للاحتماء من المروحيات التي تقترب منهم والتي كانت تلقي بالقنابل البدائية على أحيائهم، أو على مدارسهم أو مستشفياتهم، أو أثناء تعرض جيرانهم للقصف بينما هم مدفونين تحت أنقاض منازلهم المنهارة.

في الساعة الثانية من صباح تلك الليلة من يوم ٣١ يناير/كانون الثاني، وبعد عدة مكالمات هاتفية أجريتها مع دي ميستورا من جهة، ومكالمات بين نظيري وزعيم المعارضة في الدوحة من جهة أخرى، تمكنا من بناء جسر لمحادثات جنيف – أو جنيف ٣ – للبدء في اليوم التالي. لقد تفاوضت على بعض إجراءات بناء الثقة الأصغر في الصباح وأقنعت أعضاء المعارضة القلائل الموجودين في جنيف بعدم الوقوع كرهائن وابتزازهم بسبب دوامة العنف. لقد أدركوا أخيراً أن الانضمام إلى المحادثات السياسية على مستوى العين مع الحكومة السورية والأمم المتحدة كان أكثر فعالية بكثير، وبالتالي تحويل الوحشية اليومية في سوريا إلى دائرة الضوء عبر وسائل الإعلام العالمية كطرف مفاوض بدلاً من مجموعة من المتظاهرين المتفرقين والذين يتفهون على السياج أمام قصر الأمم.

بعد أن عملت في الشأن السوري لمدة عشرين عاماً كصحفي وباحث ودبلوماسي مع العديد من الشخصيات في مجتمعها المدني وأولئك الذين تحولوا إلى السياسة في الأوقات الصعبة، أصبحت على دراية بتاريخ البلاد. لقد تعرفت على عائلاتهم، ومخاوفهم، وطريقة تفكيرهم، والضغوط التي تعرضوا لها من قبل هؤلاء المواطنين الذين هم تحت النار على أساس أنه كان منَ المفترض أن يمثلهم ممثلو المعارضة على الطاولة في أجواء لاك ليمان المثالية. كما أجريت محادثات عميقة، وعاطفية في بعض الأحيان، في ليالي جنيف التي لا تعد ولا تحصى مع ممثلين عن جانبي الفريقين، فقد كان من الصعب للغاية محاولة تجاهل العنف اليومي وعدد القتلى في سوريا في كل يوم فشلنا فيه في التوصل إلى حل سياسي؛ مع ذلك حاولنا التركيز على التبادلات الدبلوماسية، فقد كان هذا كل ما يمكننا

القيام به، على الرغم من أنه لم يؤدي في كثير من الأحيان إلى أي شيء ملموس ولكنه كان بالأحرى شكلاً من أشكال اللعب على الوقت، وكان السبب في الغالب هو الجانب الحكومي. إذا لم يكن هناك شيء آخر، فإن بدء محادثات جنيف في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠ بعد تلك الليلة المصيرية، في الفندق المطل على البحيرة، جعل وقف إطلاق النار اللاحق ممكناً واستمر بشكل معقول لعدة أشهر. لقد تم إنقاذ بعض الأرواح بالتأكيد، ولكن بعد ذلك، تحولت التطورات في سوريا بشكل متزايد نحو الحل العسكري، مع ضياع الفرص الدبلوماسية، ونضال العملية التي تتوسط فيها الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على أهميتها، وتدهور المناخ السياسي الإقليمي والدولي، وتقلص العاملين في المجال الإنساني بين نظام ساخط ومتهكم ومعارضة مسلحة أكثر تطرفاً من أي وقت مضى على الأرض، مصدومة، ومحبطة، ومخدرة أخلاقياً بسبب النطاق الهائل من العنف والمعاناة. عندما غادرت الأمم المتحدة في نهاية عام ٢٠١٩، بعد أن عملت تحت قيادة ثلاثة مبعوثين خاصين للأمم المتحدة إلى سوريا، من الأخضر الإبراهيمي إلى جير بيدرسون، لم أرغب في ترك هذه التجربة الغنية تمر دون الحصول على بعض النقد الذاتي، على الأقل دروس بالغة الأهمية للمستقبل من أحد أسوأ الصراعات في هذا القرن؛ فقررت ألا أكتب عن ملفي الأساسي، أي المحادثات السياسية، بل عن شيء أصبح هماً شخصياً وأخلاقياً خلال تلك الأشهر والسنوات المكثفة. لقد عملنا على المسار السياسي بينما كانت القضايا الإنسانية تؤثر باستمرار على مجمل التطورات ومناقشاتنا إلى حد أنها طغت في بعض الأحيان على العملية السياسية برمتها؛ وربما كان هذا أيضاً من منطلق حسن النية من قبل بعض الجهات الفاعلة ذات الصلة.

شعرنا كدبلوماسيين – وأيضاً كبشر – بالفزع من حقيقة أنه في القرن الحادي والعشرين، كان الناس يتضورون جوعاً عمداً حتى الموت في تكتيك قتالي مأخوذ مباشرة من العصور الوسطى، حيث كانت القنابل تصيب النساء والأطفال الذين يصطفون في طوابير من أجل الخبز، وأن العاملين في المجال الطبي تعرضوا للتعذيب حتى الموت لأنهم عالجوا الناس الذين تظاهروا سلمياً في الشوارع، وأن التعذيب المنهجي على الطريقة الصناعية للآلاف كان روتيناً يومياً، وأن المدارس والمستشفيات استهدفت من الجو، وأن حمولة ثانية من البراميل المتفجرة كان يتم إلقاؤها لضرب منطقة ما مرة أخرى بعد بضع دقائق فقط لقتل فرق الإنقاذ التي وصلت لاحقاً، وأن الأسلحة الكيميائية استخدمت

ضد المدنيين الذين احتشدوا في الأقبية بحثاً عن مأوى، وأن جميع "الخطوط الحمراء" المفترضة لحضارتنا – والتي وضعتها مجموعة كبيرة من العاملين في القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان – تبدو وكأنها جديرة بالملاحظة، وتم تحويلها إلى نظرية جافة وعفا عليها الزمن. وفي الوقت نفسه، تم إنفاق ملايين الدولارات واليوروات على المساعدات الإنسانية التي تم توجيهها في الغالب عبر نظام كان، إلى حد كبير، هو المسؤول عن الكارثة الإنسانية في المقام الأول.

ما هو الوقت المناسب للتعلّم واستخلاص النتائج؟ خلال الصراع؟ بعده؟ قبل الصراع التالي؟ وبما أن الصراع وسيناريوهات ما بعد الصراع الناشئة مستمرة بالتوازي في سوريا، وفي أجزاء كبيرة من الشرق الأوسط وخارجه، فقد يأتي هذا الكتاب في الوقت المناسب لتعزيز – أو على الأقل لمرافقة – مناقشة نقدية حول بعض الدروس المستفادة. والآن، وبعد أن استقرت معظم الخطوط الأمامية العنيفة في سوريا، بدأت مرحلة جديدة من هذا الصراع الذي طال أمده. إن ما حدث في سوريا طوال هذه السنوات كان أكثر تعقيداً من كارثة إنسانية "أخرى" مع ارتفاع عدد القتلى المدنيين والصور التلفزيونية المروعة. لقد أظهر المثال السوري أيضاً عجزاً هيكلياً في كيفية عمل نظامنا الدولي، وكيفية إنفاق الأموال، وإدارة المفاوضات، وعمل وتصرف صناع القرار السياسي والعاملين في المجال الإنساني، وكيف يتم تغيير القانون الدولي بصمت.

إنني أعتبر هذا الكتاب بمثابة مساهمة متواضعة في نقاش مستمر بين النقاش القانوني والسياسي؛ كما وأدرك حقيقة أن مثل هذا المسعى الهجين ينطوي أيضاً على مخاطر، ولكنني آمل أن يرحب الممارسون وصناع القرار بفهم أكثر عمقاً للسياق القانوني من أجل صياغة حججهم وأفعالهم بشكل أفضل، وأن يستفيد الباحثون من خبرة الممارسين في غرفة الآلة السياسية لسفينة دولية كبيرة.

أخيراً، أود أن أشكر جميع السوريين الذين خاطروا وبذلوا جهوداً ليرووا لي قصصهم، باستخدام أسمائهم أو دون الكشف عن هويتهم، وجميع المحاورين الآخرين الذين شاركوا أفكارهم الصريحة حول هذا الموضوع الصعب؛ كما أنني ممتن لزملائي الدبلوماسيين في وزارات الخارجية وداخل منظومة الأمم المتحدة والذين شاركوا المعلومات وتقييماتهم بهدف تعزيز المناقشة المستنيرة حول هذه المعضلة التي ستظل تشكل تحدياً حاسماً للسياسة الدولية إلى ما هو أبعد من الحرب السورية.

وعلى وجه الخصوص، أنا مدين بشدة للأستاذ الدكتور إيبي ريديل، الأستاذ الفخري للقانون الألماني والقانون العام المقارن والقانون الأوروبي والدولي في جامعة مانهايم (ألمانيا)؛ وهو قاض في محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي، والرئيس السويسري السابق لحقوق الإنسان في جنيف، وعضو في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد قدم بسهولة إرشادات بشأن الأسس القانونية والمناقشات العلمية حول القانون الدولي والقانون الإنساني من حيث المبادئ النظرية والعملية. وبفضل الحوار الذي أجريته معه، آمل أن أكون قد بقيت على المسار الصحيح فيما يتعلق بالقضايا الصعبة التي تعتبر، كما نعلم، أهدافاً متحركة على الدوام.

برلين، كانون الثاني ٢٠٢١

ACU وحدة تنسيق المساعدة
AP البروتوكول الإضافي (اتفاقيات جنيف)
CIL القانون الدولي العرفي
ELN جيش التحرير الوطني (كولومبيا)
FAO منظمة الأغذية والزراعة
FARC القوات المسلحة الثورية الكولومبية
FSA الجيش السوري الحر
GC اتفاقية جنيف
HLP إسكان الأراضي والممتلكات
HNC الهيئة العليا للمفاوضات
HRP خطة الاستجابة الإنسانية
HRW مراقبة حقوق الإنسان
HTF فرقة العمل الإنسانية في جنيف
HTS هيئة تحرير الشام
ICC المحكمة الجنائية الدولية
ICRC اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر
IDP شخص نازح داخلياً
IHL القانون الدولي الإنساني
IHO المنظمة الإنسانية الدولية
IHRL القانون الدولي لحقوق الإنسان
IL القانون الدولي
IOM المنظمة الدولية للهجرة
JRS خدمة اللاجئين اليسوعية
LACU وحدة مجلس الإدارة المحلية
LAS جامعة الدول العربية
LTTE جبهة نمور تحرير تاميل إيلام (سريلانكا)
NATO منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو).

NDF قوات الدفاع الوطني
NIAC نزاع مسلح غير دولي
OSE مكتب مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا في جنيف
SAMS الجمعية الطبية السورية الأمريكية
SARC الهلال الأحمر العربي السوري
SEMA الجمعية الطبية السورية للمغتربين السوريين
SHARP خطة الاستجابة الإنسانية للمساعدات الإنسانية في سوريا
SNHR الشبكة السورية لحقوق الإنسان
SNC هيئة التفاوض السورية التابعة للمجلس الوطني السوري
SOC الائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة
SRTF صندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا
UOSSM اتحاد منظمات الرعاية والإغاثة الطبية
UN الأمم المتحدة
UNICEF منظمة الأمم المتحدة للطفولة (حتى عام ١٩٥٣: منظمة الأمم المتحدة الدولية للأطفال)
UNHCR المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNMM آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة
UN-OCHA مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
UN-OHCHR مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة
UNPROFOR قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك
UNSC مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
WFP برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة

الفصل الأول

مقدمة لمعضلة صعبة

وفقاً للنظرية الأساسية للجهود الإنسانية ينبغي أن تصل المساعدات الإنسانية إلى الفئات الأكثر ضعفاً واحتياجاً، وأن يتم توزيعها على أكبر عدد ممكن منها، ولتحقيق هذا الهدف يجب أن تكون محايدة في الصراع؛ ولكن من الناحية العملية، فإن اتخاذ القرارات المناسبة لتسهيل هذه الطموحات هو أمر أكثر تعقيداً وصعوبة بكثير، خاصة عندما يطبق على أنماط محددة من الصراع.

يتحدث هذا الكتاب عن معضلة سياسية صعبة قد تنتهي إلى الفخ وهي: كيف يمكن لصناع القرار السياسي والإنساني أن يخففوا من المعاناة الإنسانية إلى أقصى حد ممكن في حرب وحشية وغير متكافئة ومعقدة دون خيانة مبادئ الحياد والنزاهة وعدم التحيز؟ ومسلمات الأطر القانونية الدولية بشكل عام؟ تتناول هذه المساهمة في النقاش الأوسع الحالة السورية على وجه الخصوص. منذ بداية الانتفاضة الشعبية عام ٢٠١١، ضمن موجة احتجاجات الربيع العربي، كافحت الحكومات للحصول على إجابات حول كيفية مواجهة هذا التحدي الهائل على المستويات السياسية والإنسانية والأخلاقية.

في الذكرى التاسعة للنزاع في مارس/آذار ٢٠٢٠، أعلنت الشبكة السورية لحقوق الإنسان المناهضة للحكومة أن ٢٢٦,٢٤٧ مدنياً قتلوا في الصراع السوري، ما يقرب من ٣٠,٠٠٠ منهم هم من الأطفال.[١] ووفقاً لهذا التقرير، فإن أكثر من ٨٨ بالمئة من هؤلاء المدنيين قُتلوا على يد النظام السوري[٢] والميليشيات الإيرانية على الأرض، و٣٪ من الضحايا الآخرين على يد القوات الروسية. كان العديد من الضحايا هم ضحايا غارات جوية، ولم يكن لدى أي من جماعات المعارضة المسلحة أو حتى المتمردين الإسلاميين طائرة أو مروحية. وبالمقارنة، قتل تنظيم الدولة الإسلامية ٢,٢٪ من الضحايا المدنيين في سوريا، وفصائل المعارضة المسلحة حوالي ١,٨٪.[٣]

وخلال الفترة ذاتها حتى آذار/مارس ٢٠٢٠، أحصت الشبكة السورية لحقوق الإنسان وقوع ١٤٢٢١ حالة تعذيب، ٩٨,٨ بالمئة منها ارتكبها النظام، حيث تعرض العديد من

المواطنين السوريين للتعذيب بشكل مؤلم حتى الموت على أيدي حكومتهم بطريقة منهجية كما يتضح من ملفات قيصر لعام ٢٠١٤، والتي تضمنت توثيقاً مصوراً للأعمال الوحشية قدمها أحد المنشقين عن الشرطة العسكرية.[٤] وفقاً لمزيد من بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان اعتباراً من آذار/مارس ٢٠٢٠، تم إدراج ١٤٦,٨٢٥ شخصاً على أنهم ما زالوا محتجزين أو مختفين قسرياً، ويتعرضون لظروف مروعة وللتعذيب، ٨٨,٥٪ منهم من قبل الجانب الحكومي.[٥] في عام ٢٠١٧، قالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان: وأشار زيد رعد الحسين إلى أن: "اليوم، إلى حد ما، أصبحت البلاد بأكملها غرفة تعذيب ومكان للرعب الوحشي والظلم المطلق".[٦]

بسبب النزاع، تم تهجير حوالي ١٥ مليون سوري قسراً، سبعة إلى تسعة ملايين منهم داخل سوريا، وفقاً لأرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو الشبكة السورية لحقوق الإنسان.[٧] كما أفادت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن ٨٥٣ من العاملين في المجال الطبي قتلوا منذ عام ٢٠١١، معظمهم على يد قوات النظام وحليفتيه روسيا وإيران؛ كما قُتل ٧١٣ صحفياً، ويُعزى ٨٠٪ من هذه الوفيات إلى النظام. كما وجدت المنظمة الحقوقية وقوع ٢٢٢ هجمة كيميائية، و٤٩٢ هجمة بالقنابل العنقودية، و٨١٩١٦ هجمة عشوائية بالبراميل المتفجرة؛ وهذه هي الإحصائيات الأكثر شمولاً المتاحة حتى الآن.

لم يكن الكم الهائل من الموت والمعاناة في سوريا هو الوحيد الذي تحدى خيال أي شخص، بل أيضاً كيفية موت هؤلاء الناس. ومن حيث التداعيات القانونية والسياسية، فإن مدى انتهاك مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان الراسخة هو أمر غير عادي. إن القواعد العامة لمعاملة المدنيين في الحروب، واتفاقيات جنيف، التي وقعت عليها معظم الدول (حتى سوريا عام ١٩٥٣، رغم عدم وجود بروتوكولات إضافية)، قد تم تجاهلها إما من قبل أولئك الذين انتهكوا محتواها وروحها بشكل شبه يومي أو أولئك الذين استنفدت مخيلتهم أو طاقتهم أو اهتمامهم لانتقاد هذا السلوك أو فرض عقوبات عليه بشكل مناسب. بالإضافة إلى ذلك، واجهت المساعدات الإنسانية المستقلة والمحايدة والنزيهة عقبات هائلة خلال الصراع السوري، الأمر الذي أثار بدوره جدلاً سياسياً مثيراً للجدل حول كيفية تجنب الانتهاكات الصارخة في هذا الصراع وغيره من الصراعات القادمة.

اعترف دبلوماسي ألماني للكاتب قائلاً: "لقد عملت لأكثر من عشرين عاماً في القطاع الإنساني، وفي المنظمات غير الحكومية، ثم في الحكومية، لكنني لم أر قط مثل هذا الوضع الإنساني المسيس والتحدي المعقد في سوريا. لقد ترك الصراع السوري بصمة قوية على المناقشات الإنسانية بشكل عام".[٨] وينقل زملاء الأمم المتحدة صورة مماثلة والذين يقرون بأن مهمتهم الإنسانية ومهمتهم في مجال الحماية في سوريا هي أكثر مهمة تكلفة وتحدياً وتعقيداً اضطلعت بها الأمم المتحدة على الإطلاق.[٩] ويقول العاملون الآخرون في المجال الإنساني الدولي – والذين عملوا في سياقات صعبة مختلفة، بما في ذلك السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن – إن الوضع في سوريا كان من بين الأسوأ من حيث القيود المفروضة على القدرة على العمل.[١٠] ويضيف دبلوماسي ألماني آخر عمل في الشؤون الإنسانية في جنيف قائلاً: "إن انتهاكات حقوق الإنسان كانت موجودة دائماً. ولكن قبل نحو عشرين عاماً في السودان أو الكونغو، كان قصف المستشفيات، ورفض وصول المساعدات الإنسانية، وما إلى ذلك، موضع إدانة أشد قسوة مما هو عليه اليوم؛ فالقانون الدولي الإنساني في حالة تراجع، وهذا تطور صادم، وسوريا هي المثال الرئيسي".[١١] بالإضافة إلى ذلك، خلص المجلس النرويجي للاجئين ومنظمة أوكسفام، وكلاهما يتمتعان بخبرة واسعة على الأرض كمنظمات إنسانية دولية مسجلة في سوريا، إلى أن "سوريا هي واحدة من أصعب السياقات في العالم لتقديم المساعدة الإنسانية المبدئية".[١٢] وكتب الدبلوماسي الفرنسي وعضو مركز الأبحاث تشارلز ثيبوت: "إن الاستجابة الإنسانية في سوريا هي تحفة لوجستية ومعضلة أخلاقية في نفس الوقت".[١٣]

ومن الجدير بالذكر بشكل خاص أن هذا التطور قد حدث في الوقت الذي تعتبر فيه الادعاءات المتزايدة بشأن حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي قد تطورت إلى حد كبير؛ ومع ذلك، بعد الهجوم الكارثي الذي قادته الولايات المتحدة على العراق، وإدارته الكارثية بنفس القدر في مرحلة ما بعد الحرب اعتباراً من عام ٢٠٠٣ فصاعداً، والتدخل الدولي المثير للجدل في ليبيا في عام ٢٠١١، تم أخيراً دفن فكرة المسؤولية الدولية عن الحماية تحت أنقاض النظام السوري. بالنسبة للعديد من السوريين، كان هذا أكثر من مجرد توقيت سيئ. لقد نزل العديد منهم إلى الشوارع مطالبين بالكرامة والحريات الشخصية ووضع حد للاعتقالات التعسفية والتعذيب، ومن أجل آفاق حياة أفضل، وربما حتى الديمقراطية. وظل التدخل الدولي لإنهاء أعمال العنف الواسعة النطاق ضد

المدنيين في الوقت المناسب لحماية حياة الإنسان قبل انتشار الأزمة وتطرفها وتكثيفها، حلماً بعيد المنال.

تطورت كل هذه الديناميكيات في سيناريو سياسي كلّي كانت فيه شهية الحكومات للانخراط سياسياً أو عسكرياً في الصراع السوري لإنقاذ الأرواح محدودة للغاية لعدة أسباب بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة، في عهد كل من إدارتيّ أوباما وترامب. وكانت المسألة التي ظلت بحاجة إلى حل داخل وزارات الخارجية الغربية تتلخص في كيفية الاستجابة بشكل مناسب للصراع المتصاعد الذي يخلف خسائر بشرية باهظة ضمن حدود العمل غير العسكري الذي فرضته على نفسها. وعلى وجه الخصوص، انقسم صناع القرار الغربيون حول ما يشكل وسائل مشروعة وملائمة قانوناً لتخفيف المعاناة الإنسانية، ولكن لا يمكن استخدامها من قبل أطراف النزاع، بما في ذلك الحكومة التي انتهكت مسؤوليتها تجاه شعبها إلى أسوأ حد ممكن.

وجرت نقاشات ساخنة بين تلك الإدارات داخل وزارات الخارجية التي عملت بتركيز سياسي على الصراع السوري وأولئك المسؤولين عن القضايا الإنسانية، وحدث الشيء نفسه داخل الأمم المتحدة نفسها. كان لدى المعسكرين نهجان مختلفان تماماً نظراً لأن وجهات نظرهما كانت في كثير من الأحيان غير قابلة للتوفيق، بحكم التعريف تقريباً، وهو ما أدى إلى قدر كبير من الإحباط على كلا الجانبين وإلى نتائج سياسية غير متماسكة في بعض الأحيان، خاصة عندما أصبحت مجموعة ثالثة من الجهات الفاعلة نشطة أيضاً، أي أولئك الذين تناولوا الأمر من منظور تنموي وتحقيق استقرار بحت. يشير ثيبوت إلى تناقض في هذا السياق قائلاً:

المفارقة هي أن مساعدات الأمم المتحدة للسوريين تمول في الغالب من قبل الدول المعارضة للأسد. وبمساهمة إجمالية قدرها ١٩ مليار دولار و١١ مليار دولار على التوالي منذ عام ٢٠١١، توفر أوروبا والولايات المتحدة نحو ٩٠ بالمئة من تمويل الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن الجهات المانحة الرئيسية مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمفوضية الأوروبية كانت مترددة في التصدي لتحويل دعم الأمم المتحدة إلى المقربين من النظام والموالين له، ومن المحتمل أنهم كانوا يخشون اتهامهم من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية بتسييس المساعدة ولم يرغبوا في إضعاف وكالات الأمم المتحدة بشكل أكبر، وربما كانوا يخشون أيضاً أن يقوم النظام بالرد عبر منع تقديم المساعدة إلى المعارضين له.[١٤]

إن جدار الحماية التقليدي بين صناع القرار السياسي والإنساني في الوزارات والمنظمات الدولية موجود لسبب وجيه، والمقصود منه هو منع خطر استغلال المبادئ الإنسانية وتشويه سمعتها؛ لكن الحالة السورية أثارت تساؤلات حول ما إذا كان جدار الحماية هذا مناسباً في كل الأوقات وتحت كل الظروف، وما إذا كان قد أثبت حقاً أنه حصن للحياد وعدم التحيز الإنسانيين بعد أخذ كل الأمور في الاعتبار. ليس من السهل العثور على بدائل، حيث يمكن أن تكون محفوفة بالمخاطر للغاية أثناء التعامل مع نظراء عديمي الضمير، وعندما يتعين اتخاذ قرارات صعبة على أرض الواقع؛ لذلك أصبحت حماية المبادئ والأنشطة الإنسانية صعبة بشكل متزايد في حروب اليوم المعقدة وغير المتكافئة.
ويعني فخ الحياد الإنساني أنه قد تكون لدى صناع القرار في الحكومات المانحة نوايا حسنة عند تمويل المساعدات الإنسانية وعندما يصرون على حماية هذا القرار من السياقات والمداولات السياسية؛ ولكن إذا انتهى الأمر بهذه المساعدة الإنسانية، بالطريقة التي يتم التعامل بها، إلى تشويهها أو إساءة استخدامها على نطاق واسع، وإذا تحولت بالفعل إلى سلاح سياسي واقتصادي مناسب تستخدمه حكومة في حالة حرب ضد شعبها، فإن قرار حُسن النية هذا قد يكون ضرره أكثر من نفعه. وينغلق الفخ عندما: أ) تصبح مفاهيم عدم التحيز والحياد تمثيلية؛ ب) لا يتم تحقيق الأهداف الإنسانية البحتة؛ ج) تؤدي التدخلات في نهاية المطاف إلى إطالة أمد الحرب والمعاناة الشاملة؛ وفي النهاية، د) ما كان من المفترض أن يكون قراراً إيثارياً يصبح مجرد قرار عقائدي أو حتى سياسي في حد ذاته في غياب الحياد الحقيقي في الممارسة العملية.
خلال السنوات الأولى من هذا الصراع غير المتكافئ على وجه الخصوص، اتجه صناع القرار الإنساني في الوزارات الغربية إلى تجاهل المنظمات غير الحكومية الصغيرة باعتبارها جهات "سياسية" فاعلة وذلك لاعتبارها متعاونة مع المتمردين؛ وتمكنوا بطريقة ما من التسلل إلى مناطق المعارضة المدمرة في عمليات سرية عبر الحدود وقاموا ببناء مستشفيات مؤقتة في الأقبية التي كانت تنهال عليها القنابل. وفي الوقت نفسه، كان يُنظر إلى منظمات الأمم المتحدة افتراضياً على أنها جهات فاعلة محايدة وغير متحيزة تقدم المساعدة إلى دمشق – من حيث كانت المروحيات والطائرات والصواريخ تنطلق. ولهذا النهج أساس قانوني ويتبع الممارسة الدولية؛ ومع ذلك، فقد تم اختبار هذه الممارسة

بشدة في الصراع السوري، ومن الممكن الطعن في أسسها القانونية، كما سنرى في الفصول التالية.

عندما يفقد نظام استبدادي السيطرة على شعبه وأراضيه فإن إحدى الاستراتيجيات النموذجية التي يميل إلى تطبيقها هي الإصرار بشكل أكبر على السيادة الوطنية المطلقة في علاقاته الخارجية كما سنرى فيما يتعلق بطرائق تقديم المساعدة الإنسانية؛ وفي مثل هذه الحالات، فإن فكرة السيادة الصارمة تعوض عن النقص الفعلي في السيادة والحكومة السيئة، ويمكن استخدام بعض عناصر القانون الدولي التقليدي لدعم هذا الادعاء من الناحية النظرية. ومن الناحية العملية، يعتمد الأمر أيضاً على مدى امتثال المؤيدين الدوليين لحكومة ما، باعتبارها طرفاً محارباً، لهذا الخطاب أو حتى دعم هذا الادعاء بأقوالهم وأفعالهم.

وفي هذا السياق من عدم التماثل في الحرب وفي المعاناة، أصبحت الأسئلة المتعلقة بالتوصيل عبر الحدود ملحة بشكل متزايد من منظور إنساني، وكثيراً ما تم منع تسليم المساعدات عبر خطوط التماس – أي من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة إلى مناطق المعارضة – من قبل السلطات المدعومة من النظام والتي لم تكن مهتمة بالمساعدة في تعزيز القدرة على الصمود في المناطق التي كانت تقصفها؛ وعلى نفس القدر من الصعوبة المثيرة للجدل كانت تُسلَّم المساعدات عبر الحدود، أي إلى الأراضي السورية من دولة مجاورة. وفي فترات معينة، حدث الكثير من الدمار والمعاناة الإنسانية في مناطق قريبة من الدول المجاورة، وخاصة تركيا، التي أصبحت هي نفسها طرفاً في الحرب وكانت بعيدة كل البعد عن الحياد.

لم يتم إحراز بعض التقدم إلا بعد ثلاث سنوات من الصراع، ففي عام ٢٠١٤، أصبحت عمليات التسليم عبر الحدود ممكنة سياسياً وقانونياً لعمليات الأمم المتحدة واسعة النطاق من خلال عدد محدود من المعابر الحدودية؛ ولم يُطلب من دمشق الحصول على إذن في ذلك لأنها كانت موطناً لنفس السلطات التي أعاقت عمليات التسليم عبر الخطوط من خلال المضايقات البيروقراطية الإبداعية، وبالتالي جعلت القرار عبر الحدود ضرورياً في المقام الأول. ولم يستمر القرار الأول عبر الحدود إلا حتى يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠، وهو الوقت الذي كان فيه المناخ الدولي قد تدهور حيث منعت روسيا والصين تمديد هذا القرار من خلال حق النقض الذي استخدمته كل منهما في مجلس الأمن التابع للأمم

المتحدة؛ وتم تقليص مدة ونطاق قرارات المتابعة التي تم التوصل إليها في يناير/كانون الثاني ويوليو/تموز ٢٠٢٠، في حين لم تتردد روسيا والصين في إخفاء أن نيتهما النهائية كانت وقف تسليم المساعدات عبر الحدود من قبل الأمم المتحدة تماماً.

لقد كان مأزق الوصول إلى الأشخاص الأكثر احتياجاً هو المشكلة الشاملة للعمليات الإنسانية في سوريا. وبدلاً من السعي إلى تسوية سياسية، اختارت الحكومة في عام ٢٠١١ شن حرب استنزاف واسعة النطاق ضد مواطنيها بكل الوسائل المتاحة. في بداية الاحتجاجات السلمية في الأصل، طبقت سردية عن محاربة الطائفية والتطرف والإرهاب، مما أدى إلى تجريد الطرف أو الأطراف الأخرى من إنسانيتها بهدف جعل الحرب عديمة الضمير أكثر تبريراً وأسهل على الهضم. ولكن من منظور إنساني، كانت هناك حاجة ماسة إلى المساعدة في الوقت الحقيقي أينما حدث الدمار، والذي كان معظمه من الجو. وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا قبلت الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى الشروط الصارمة والقيود على الحركة والعمليات التي فرضتها الحكومة السورية؟ فهل كان على الأمم المتحدة أن تشترط بشكل أقوى أو حتى تقطع تعاونها مع نظام عنيد يمنع وصول المساعدات كوسيلة للحرب؟ ومن خلال القيام بذلك، تكون قد أهملت واجبها الإنساني الآخر المتمثل في مساعدة جميع الأشخاص المحتاجين، بما في ذلك أولئك الموجودين في المناطق الحكومية وأولئك الذين لا يمكن الوصول إليهم عبر خطوط التماس إلا من خلال مفاوضات صعبة مع الحكومة كشريك؛ لكن الظروف الصعبة أدت أيضاً إلى بعض الأساليب الإبداعية التي حاولت تقليل عدم التماثل بين عمليات تسليم المساعدات الإنسانية في المناطق الحكومية وغير الحكومية، كما زادت المعضلة من أهمية المساعدة غير الإنسانية كأداة تحت مسميات مختلفة مثل القدرة على الصمود أو الاستقرار أو تدابير منع الصراعات.

وكعامل معقد، تتكون الأمم المتحدة من وكالات ذات نطاق واسع من المهام المختلفة، ولكل منها مصالحها الخاصة وسلوكها التنظيمي: يركز بعضها على القضايا الإنسانية، على سبيل المثال، في حين ينظر البعض الآخر إلى الأمور من خلال عدسة التنمية. ولا تزال أخريات متخصصات في قضايا العدالة وجرائم الحرب، أو التي تعمل على إنهاء الصراع عن طريق الوساطة؛ والمهمتان الأخيرتان غير متوافقتين بشكل أساسي. يجب أن يكون الوسيط محايداً – وإن لم يكن كذلك، كما تنص على ذلك القواعد المنصوص عليها في

ميثاق الأمم المتحدة – يُنصح بعدم الانخراط في مناقشة حول العدالة والمساءلة بينما لا يزال الصراع قائم على قدم وساق لأنه/لأنها سيقلل من احتمالات السلام من خلال ردع الأطراف عن الجلوس إلى طاولة المفاوضات. غالباً ما يكون من الصعب جداً فهم كل هذا بالنسبة للسكان الذين يعانون ويستغيثون طلباً للمساعدة، ويوجهون نداءاتهم إلى المفهوم العام لـ "الأمم المتحدة".

ومع وجود مهام وأولويات مختلفة لمنظمات الأمم المتحدة ووزارات أو إدارات الدول المانحة داخل الوزارات بشكل افتراضي، يصبح النقاش العام ضرورياً عندما تتباعد نتائج السياسات على نطاق واسع جداً عن المعايير والقيم الدولية، مثل علامة ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، أو عندما تؤدي نتائج السياسات إلى تأجيج الصراع بدلاً من تخفيف المعاناة، أو عندما يتم إهمال المعايير الأخلاقية والمهنية بشكل واضح، أو عندما تشوه الأجندات الفردية الأسباب المؤسسية. باختصار، تعتبر معضلة السياسة في الحالة السورية صعبة للغاية بسبب مجموعة من العوامل الصعبة:

١. في عصر تزايد الثنائية، بدأت القوة الملزمة للمعايير العالمية والمواقف القانونية الدولية تضعف؛ وقد أصبح هذا واضحاً بشكل خاص في السيناريو السوري سواء بالمعنى الإيجابي (انتهاك المعايير) أو بالمعنى السلبي (انتهاكات الخطوط الحمراء والتي لم تتم مواجهتها بردود كافية).
٢. لم يكن لدى الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية قراءة توافقية ومتماسكة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فقد استخدمت حججها بشكل انتقائي من أجل تعزيز المصالح الوطنية.
٣. لقد أصبح من الممارسات الدولية التي تمت تنميتها تدريجياً أن يتم توجيه المساعدة الإنسانية من خلال التعاون الحكومي وبموافقة الحكومة.
٤. كان السبب الرئيسي للمعاناة الإنسانية ومصدر التدمير العشوائي هو الغارات الجوية التي أمرت بها الحكومة نفسها والتي من خلالها كان يتم توجيه المساعدات الإنسانية.
٥. لقد وجدت وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية نفسها في معضلة صعبة حيث: هل ينبغي لها أن تعمل قدر الإمكان مع الحكومة الحالية في ظل ظروفها الحالية؟

أم العمل دون موافقة الحكومة؟ أم وقف جميع العمليات في البلاد؟ وكان لكل خيار عواقب وخيمة على السكان المدنيين.

٦. تتألف الأمم المتحدة وموظفوها، بالاسم والتعريف، من جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول الأطراف في النزاع. وكانت الولاءات المتضاربة والميول الأيديولوجية تلعب دوراً مستمراً خلال العمليات العملية.

٧. كان تنسيق وكالات الأمم المتحدة ومكاتبها ـ التي تتولى مهاماً متباينة في كثير من الأحيان ـ سيئاً، إلى الحد الذي أدى في بعض الأحيان إلى إعاقة بعضها البعض في تحقيق الهدف العام المتمثل في تعزيز السلام والعدالة، وتخفيف المعاناة.

ولتجنب سوء الفهم، لا بد من التوضيح أن هذا الكتاب لا يصدر أي حكم على الأطراف المتحاربة فيما يتعلق بشرعية أو عدم شرعية مطالبها السياسية، أو استراتيجيات الاضطراب أو البقاء. وما إذا كانت الثورة السورية ـ في الواقع الربيع العربي ـ شرعية، أو ما إذا كانت أهدافها تبرر وسائلها، فهذا أمر محل نقاش في مكان آخر.[١٥] وسواء كان النظام السوري لديه حق شرعي في السلطة أم لا، وما إذا كان قد اتخذ قرارات صحيحة أم خاطئة عند مواجهة التحدي من الشارع، فهذا ليس من اختصاص هذا الكتاب للحكم عليه (رغم أن الرئيس الأسد اعترف ذات مرة بارتكاب "أخطاء" عندما اختار "الحل الأمني")؛[١٦] فما يهم هنا هو أن يتم تقييم تصرفات حكومة الجمهورية العربية السورية من خلال عدسة القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان باعتبارها حكومة في أسرة الأمم المتحدة وتتحمل مسؤولية خاصة تجاه الأشخاص الذين يعيشون داخل حدود نطاق سيطرة الحكومة. وفي الوقت نفسه، يتم قياس الحكومة السورية من خلال ادعاءاتها القوية بسيادة الدولة وكعضو مسؤول وملتزم بالقانون في المجتمع الدولي؛ وكثيراً ما استخدمت دمشق الحجج القانونية لتأكيد نفسها دولياً في حين تنتهك المعايير القانونية الدولية على المستوى المحلي في صراعها من أجل البقاء، وهذا التناقض هو المهم هنا وليس التقييم السياسي للنضال نفسه. وبمصطلحات قانونية أكثر، لا يدور هذا الكتاب حول حق أي طرف في شن صراع أو حرب (الحق في الحرب)، بل يتعلق بالسلوك داخل هذا الصراع (السلوك في الحرب).

بعد هذه المقدمة لفخ الحياد والتأملات الأولية حول المعضلة الإنسانية في سوريا، يناقش الفصل الثاني من هذا الكتاب مشكلة العمل الإنساني والنظام الذي من المفترض أن

يدعم المعيار العالمي لحقوق الإنسان. تميل الأدبيات المعاصرة إلى النظر إلى بنية حقوق الإنسان في العالم الحقيقي على أنها في حالة تدهور على الرغم من التطور المستمر لمجموعة القانون الدولي، وخاصة القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وقدراتها المؤسسية. لقد حل النظام الإنساني العالمي، ببيروقراطياته وسلوكه التنظيمي، محل الرؤية المثالية للدفاع الملتزم والمتعاطف عن المبادئ الإنسانية، وفي المقام الأول الحياد وعدم التحيز، والدفاع عن حقوق الإنسان؛ وتذهب المناقشة إلى ما هو أبعد من سوريا وتتطرق إلى أمثلة للمعضلات الإنسانية من سياقات أخرى. وتتم مقارنة ردود أفعال الدول المانحة أو الأمم المتحدة أو وكالات المعونة في تلك المواقف بإيجاز، كما هو الحال في سريلانكا أو السودان أو الصومال أو البوسنة والهرسك أو أفغانستان أو اليمن.

من الضروري فهم أسس ومبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ذات الصلة من أجل تناول الموضوع العام لهذا الكتاب والقضية السورية على وجه الخصوص. يناقش الفصل الثالث اتفاقيات جنيف التي وقعتها الدولة السورية أيضاً، مكرراً المبادئ الأكثر صلة بدراسة الحالة، والتي تشكل تناقضاً مريراً نظراً للواقع الوحشي على الأرض. وعلى العموم، حافظت سوريا على أغلب المعايير المطلوبة من الدولة على الرغم من الحرب المدمرة، وبالتالي فإن حكومتها، وفقاً للقانون الدولي، تتحمل مسؤولية خاصة تجاه شعبها – وهي المسؤولية التي انتهكتها إلى أسوأ حد ممكن. وفي الوقت نفسه، يسلط الفصل الضوء على الحجج القانونية للحكومة السورية والمستمدة أيضاً من مكتسبات قرارات الأمم المتحدة. تدعم هذه القراءة القانونية ادعاء دمشق بالسيادة والسلامة الإقليمية للدولة دون المساس بها أثناء تقديم المساعدات الإنسانية؛ وبالتوازي مع هذه الادعاءات، يتم هنا تقديم مبادئ الحياد وعدم التحيز الإنسانية. على هذه الخلفية، يتم طرح الحجة المثيرة للجدل حول ما إذا كان يجب إعطاء الموافقة على المساعدات الإنسانية التي يتم تسليمها، وخاصة عبر الحدود، في ضوء أزمة إنسانية ضخمة أو انتهاكات لحقوق الإنسان.

يركز الفصل الرابع على صحة المبادئ القانونية الدولية، وكيف اختلفت مطالبات الصحة أو تغيرت أو ضعفت على مر الزمن. يتم التعامل مع القانون الدولي باعتباره عملاً في تقدم مستمر في بيئة شديدة الترابط مع الإجراءات السياسية التي يمكن أن يكون لها بدورها تداعيات في تشكيل القانون. واليوم، مثلما وصلت علوم المعلومات ومجالاتها

الفرعية إلى كل مجال تقريباً من مجالات صنع القرار الدولي والمحلي، يبدو أن قدرتها المتماسكة في الممارسة العملية وقوتها الملزمة المعيارية تضعف، فالحرب تصنع القانون، كما فعلت في الحالة السورية. ويخلص الدبلوماسيون الذين يعملون في الملف الإنساني إلى أن القانون الدولي الإنساني اليوم في موقف دفاعي. لقد جرت العادة على التشكيك في المبادئ التوافقية وإضعافها، ومن دون غطاء روسيا والصين فإن هذا التطور لن يكون ممكناً. من الواضح بشكل خاص تراجع السيادة الوطنية نحو النموذج الويستفالي المثالي لسيادة الدولة غير المشروطة والتي لا يمكن المساس بها؛ وهذا له آثار مباشرة على خيارات المساعدة الإنسانية وفعاليتها، خاصة مع وجود حكومة مضيفة عنيدة ووحشية.

وفي الفصل الخامس، يتجسد تآكل القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في مناقشة مكافحة الإرهاب أو ما يسمى بذلك. لقد عاش خطاب الإرهاب بشكل بارز في وعينا الجماعي منذ هجمات ١١ أيلول في نيويورك وواشنطن العاصمة في عام ٢٠٠١ وتسبب في أضرار جانبية جسيمة: فهو يميل إلى تجريد الآخر من إنسانيته، وتجريده من حقوقه الإنسانية الأساسية. وكما هو الحال في سوريا، غالباً ما تستخدمه الحكومات الاستبدادية لتبرير القمع أو وسائل الحرب عديمة الضمير. ويطرح مثل هذا الخطاب بشكل ملائم فكرة "المقاتل غير القانوني"، مما ينفي أي حاجة لمعاملة المعارضين بالحد الأدنى من الحقوق المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبالتالي، فهو لا يطلق العنان للخطابات المسمومة فحسب، بل يحدد أيضاً مسار الصراع باستخدام غير محدود للعنف.

ويتناول الفصل السادس بالتفصيل النظام المعقد الذي من خلاله قامت الحكومة السورية بالتأثير وترهيب واستغلال الوجود الإنساني والمشاريع الإنسانية على أراضيها. أصبح الهلال الأحمر العربي السوري، الواقع بين الحكومة والجهات الفاعلة الدولية، ضحية ومتعاوناً في نظام الترهيب والفساد هذا، في حين عمل غالبية موظفيه الميدانيين بجد للوصول إلى المحتاجين. وأثار هذا الوضع معضلات سياسية بشأن أفضل السبل لتقديم المساعدة الإنسانية وتحسين الوصول إلى محتاجيها. ووجد المانحون أنفسهم في مأزق، حتى أن بعضهم فكر في كيفية تطبيق الوقف الكامل لإيصال المساعدات الإنسانية على أرض الواقع؛ وبدا هكذا خيار جذري محفوفاً بالمخاطر للغاية، لكن الدفع الأكثر قوة نحو العمليات عبر الحدود أدى إلى توسيع نطاق العمل، على الأقل مؤقتاً. تم وصف

التحديات العملية باستخدام الخبرات المباشرة للموظفين المحليين على الأرض أو الدبلوماسيين في المقر حيث كان يتعين اتخاذ قرارات صعبة.

تصاعدت الانتقادات فيما يتعلق بكيفية تعامل بعض موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها مع الأزمة على أرض الواقع، كما ستتم مناقشته في الفصل السابع. ويتأمل هذا القسم التقارير والدراسات المنشورة في هذا الصدد ويضع الادعاءات الثقيلة في منظور معضلة من زاوية دبلوماسية مضيفاً أمثلة من مصادر مباشرة. ويشمل ذلك تركيز مسؤولي الأمم المتحدة القوي على سيادة الحكومة السورية على الرغم من انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتحديد جزئي على الأقل لإيديولوجية النظام ونضاله وخطابه ودفعه للحصول على المزيد من المساعدات المنفصلة عن الإصلاحات السياسية. تجلت هذه المواقف أيضاً في توظيف أفراد من عائلات النظام في مناصب حساسة في الأمم المتحدة وفي التعاقد مع وكالات تخفي نفسها على أنها جمعيات خيرية ولكنها في الواقع امتدادات لميليشيات النظام. فقدت الأمم المتحدة مصداقيتها، لا سيما لدى المنظمات غير الحكومية التي طُلب منها مشاركة الإحداثيات الحساسة للمواقع الإنسانية مع الأمم المتحدة بهدف حمايتها من الغارات الجوية، لكن، وعلى الرغم من ذلك، تم استهداف العديد من تلك المواقع.

وقد أثارت هذه المشاكل المتصاعدة ردود فعل داخل المنظمة العالمية وخارجها، كما سنناقش في الفصل الثامن؛ وكان أحد التدابير السياسية التي اتخذتها الأمم المتحدة نفسها هو وضع معايير ومبادئ معينة تتكيف مع التحدي في سوريا. وفي الواقع، فهي مستمدة من مواد قديمة قدمها النص القانوني للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إن ضرورة تذكير المنظمة والدول الأعضاء فيها، وخاصة سوريا وحلفائها، مرة أخرى بهذه المبادئ تظهر مدى خطورة خروج الوضع عن السيطرة. ولا يزال من السابق لأوانه ومن الصعب تقييم ما إذا كانت هذه الخطوات وغيرها من التعديلات الأكثر فعالية كافية لتجنب الفخاخ من هذا النوع في المستقبل.

يصف الفصل التاسع إحدى نتائج الممارسات الإنسانية الإشكالية وأزمة المصداقية الشديدة للأمم المتحدة: قامت العديد من الحكومات المانحة بتنويع مخصصاتها المالية بعيداً عن القطاع الإنساني واعتماد نهج هجين أكثر يرتبط بالتمويل من مصادر غير الإنسانية، والإنعاش المبكر، ومصادر أخرى، وهو أمر غالباً ما يتم جمعه معاً تحت

عنوان "العمل الإنساني الإضافي". ومن المؤكد أن هذا النهج قد انحرف عن العمل ضمن الإطار الصارم للحياد وعدم التحيز الإنسانيين، لكنها حاولت الوصول إلى الأشخاص الأكثر احتياجاً بوسائل بديلة والحد من تدفق الموارد إلى خزائن النظام الحربية كأضرار جانبية ناجمة عن المسارات التقليدية لتوصيل المساعدات الإنسانية. ومع ذلك، فإن هذه الطرق الإبداعية لتجنب الإجراءات الإنسانية الصارمة واجهت مشاكلها الخاصة، حيث تم دمج الاعتبارات السياسية مع الدافع الإنساني في نهج شبه إنساني.

يوسع الفصل العاشر التركيز ليشمل مناقشة أوسع حول الظروف السياسية التي ساهمت في المستنقع السوري والمشاكل التي أدت في النهاية إلى فخ الحياد. لقد أصبح من الواضح مدى صعوبة، إن لم يكن من المستحيل، التوفيق بين المواقف المختلفة عبر الانقسام السياسي. وفي حين يستشهد أحد الجانبين بأسباب أخلاقية عندما يدعو إلى وقف المساعدات الإنسانية المضللة من أجل منع تأجيج الصراع، فإن الجانب الآخر يزعم أن استمرار هذه المساعدات - التي تصل إلى بعض المحتاجين على الأقل - يشكل ضرورة أخلاقية. وفي النهاية، أصبح التمويل الإنساني بديلاً أخلاقياً للحكومات المانحة في مواجهة الفشل السياسي في التعامل مع العنف ووضع حد للمعاناة الإنسانية من خلال السبل الدبلوماسية والسياسية، أو حتى الجمع بينها وبين الأدوات العسكرية. لقد تدخلت روسيا على مستويات مختلفة، لكنها، على الرغم من ادعاءاتها، فشلت في تطوير أجندة ذات مصداقية لحل الصراع والتي كانت ستتمتع بشرعية ودعم أوسع. وبدلاً من ذلك، فقد قامت على جبهات مختلفة بتشويه عمل الأمم المتحدة، وأظهرت، بالتعاون مع حليفها في دمشق، ازدراءها للجهود المتعددة الأطراف.

ويطرح الفصل الحادي عشر حجج التغيير بعد التجارب الأليمة التي مرت بها سوريا. إن تجنب فخ الحياد ليس بالأمر السهل، لكن يتم تقديم بعض التوصيات للدروس أو المبادئ التوجيهية المحتملة للأزمات المستقبلية. توضع الخيارات الجذرية ذات التأثير السياسي الأكبر، مثل الانسحاب الإنساني، جنباً إلى جنب مع المزيد من الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها في إطار الممارسة والنظام الحاليين. إن المزيد من العمل الجماعي والمساومة، وتحسين التوظيف والتدريب، وتحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة الإنسانية على الأرض والجهات المانحة، ومراجعة الإجراءات والسلوك الداخلي للمانحين، هي بعض من الطرق الرئيسية لتجنب هذا النوع من الفخاخ. ومع ذلك، فإن كل هذا يظهر

مرة أخرى مدى الترابط الوثيق بين الاستراتيجيات والأهداف السياسية والإنسانية، بل ويجب أن يكون كذلك في بعض الظروف. إن التحدي المتمثل في الحفاظ على جدار الحماية بين كلا العالمين دون الوقوع في فخ الحياد هائل؛ وإن اللحظة التي يحين فيها وقت حفر ثقوب في الجدار لإلقاء نظرة خاطفة على الجانب الآخر هي لحظة محفوفة بالمخاطر ويصعب تحديدها، ولكن في مثل هذه الحالات الحرجة كما هو الحال في سوريا، قد تكون الجهود الرامية إلى حشد التصحيح السياسي في سلوك الجهات المانحة والعاملين في المجال الإنساني ضرورية عندما تصبح المساعدات المبدئية مستحيلة.

الفصل الثاني

التوقعات والإحباطات فيما بعد سوريا

تميل الفجوة بين التوقعات وخيبة الأمل إلى الاتساع بشكل خاص في عصر تزداد فيه التشريعات الإنسانية وتشريعات حقوق الإنسان، فضلاً عن إضفاء الطابع المؤسسي عليها: وكان آخر تعزيز لوضع هكذا قانون في التسعينيات بعد سقوط جدار برلين. تؤكد الأدبيات الأكاديمية في العقد الماضي في كثير من الأحيان تراجع المعايير العالمية، على الرغم من أن بعض الخبراء القانونيين الدوليين والناشطين والممارسين يحاولون وقف هذا المد ودعم القراءة التقدمية للقانون الدولي بجميع جوانبه. ومع ذلك، فإن انتهاكات حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية منتشرة على نطاق واسع، ولا سيما في الحروب الجديدة والغير متكافئة اليوم. علاوة على ذلك، يبدو أنها تُقابل بتناقص الغضب والمقاومة والعواقب من قبل الجهات الفاعلة الخارجية، كما توضح الحالة السورية.

كثيراً ما توصف إساءة استخدام المساعدات الإنسانية وتحويلها بأنها قديمة قدم اتفاقيات جنيف؛ ولا تقتصر هذه الظاهرة على دولة أو منطقة واحدة. وكما يخلص دونيني، بعد إجراء لمحة عامة عن سوء استخدام وأوجه القصور في الجهود الإنسانية في جميع أنحاء العالم: "على الرغم من أن التفكير والممارسات الإنسانية قد تطورت بشكل كبير على مدى السنوات الـ ١٥٠ الماضية، إلا أنه لم يكن هناك "عصر ذهبي" حيث كانت للقيم الإنسانية الأساسية الأسبقية على الاعتبارات السياسية". وبالتالي فإن "التحديات التي تواجه قيم الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال، ليست جديدة".[١] يكتب ريف تحت انطباع حرب البوسنة، ويذكر أنه على الرغم من وثائق ما بعد الحرب العالمية الثانية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية الإبادة الجماعية واتفاقيات جنيف الأربع التي غيرت القانون الدولي والقواعد المعيارية للعلاقات الدولية، "فقد ظل القرن العشرون القاتل على نفس القدر من القتل".[٢] ويقدم سميلي ملخصاً رصيناً بنفس القدر قائلاً: "إن العمل الإنساني تحت التهديد، وتحت الحصار، وفي خطر؛ فالإنسانية كما

عرفناها تحتضر". وبعبارة أخرى، فإن القيم والأعراف الإنسانية القديمة هي "أهداف ناضجة للتلاعب".[٣]

ومن خلال منظور تاريخي للتدخلات الإنسانية، يتناقض سيمز وتريم مع هذه النظرة المتشائمة، فهما ينظران إلى إنفاذ المبادئ الإنسانية ويريان أنه "في مجتمع عالمي مترابط، فإن مفهوم التدخل لأسباب إنسانية ليس في حالة احتضار، بل يظل موضوع نقاش حاد بين العاملين في المجال العسكري والسياسي والتنموي، والأكاديميين، ونشطاء السلام وحقوق الإنسان، مع وجود متابعين متحمسين من وسائل الإعلام والجمهور".[٤] ويشير المؤلفان إلى حقيقة مفادها أن النزعة الإنسانية. وأسباب التدخل لأسباب إنسانية. خضعت للعديد من التغييرات منذ القرن السادس عشر، ولكن الدافع الأخلاقي والفكرة السياسية التي تقف وراءها لا تزال موجودة، على الرغم من التحديات العديدة.

وفي المقام الأول، يؤكد سيمز وتريم أن فكرة التدخل الإنساني ليست جديدة بأي حال من الأحوال، وما تطور مع مرور الوقت هو بالأحرى مصطلحات من جهة ومفاهيم من جهة أخرى. فقط إذا استخدم المرء مصطلح "الإنساني" مع إشارة حصرية إلى حقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فيمكن الإشارة إلى التدخل الإنساني كشيء تم تنفيذه منذ منتصف إلى أواخر القرن التاسع عشر، عندما ظهر مفهوم "حقوق الإنسان". "ومع ذلك، فإن هذا يفصلها عن المفاهيم والتطبيق العملي الذي أدى إلى ظهورها – وهو أمر ربما مقبول بالنسبة لعالم السياسة، ولكن ليس بالنسبة لمؤرخ". في الماضي، نشأت التدخلات من مخاوف يمكن أن يطلق عليها اليوم اسم "الإنسانية"، أو تتعلق بما يسمى الآن "حقوق الإنسان" أو "الجرائم ضد الإنسانية"، ولكنها كانت تسمى بأسماء أخرى في ذلك الوقت.[٥]

كما تطورت أيضاً مفاهيم مَن أو ما ينبغي حمايته. "بدأ الاهتمام الأخلاقي بمعاناة الأشخاص من جنسيات أو أعراق أخرى كتضامن طائفي في المقام الأول، ثم توسع ليشمل مجموعات أوسع من أي وقت مضى. [...] ربما كان تأثير عصر التنوير هو علمنة التضامن ورؤية ظهور "الحساسية الإنسانية"، وفقاً لسيمز وتريم. كان أولئك الذين اعتقدوا في البداية أنهم بحاجة إلى الحماية في أغلب الأحيان من أتباع الديانة الطائفية، ولكن في وقت لاحق امتدت هذه المجموعة لتشمل جميع إخوانهم المسيحيين، ثم جميع البشر - الغرباء في الواقع. كما تغير مفهوم ما كان غير شرعي مع مرور الوقت: بدءاً من "الاستبداد"

والاضطهاد الديني، ليشمل بعد ذلك العبودية (التي كانت ذات يوم عنصراً أساسياً في التجارة المتحضرة) والحكم "غير المتحضر"، ثم ركز على جرائم الحرب، قبل أن يتوسع ليشمل الجرائم "ضد الإنسانية". لقد تطور أيضاً مفهوم ما يجب على النظام الدولي أن يدعمه ويحافظ عليه: من العالم المسيحي، إلى الحرية والليبرالية والحضارة، إلى حقوق الإنسان العالمية".[٦]

ومن خلال وجهة النظر الأكثر تشاؤماً التي تصف الوضع الحالي على أنه تراجع في القيم وإنفاذها، ناهيك عن التدخلات الإنسانية، يرى هوبجود أن موت الإنسانية يسير جنباً إلى جنب مع موت الإنسانية العالمية؛ ومن وجهة نظره، يشهد العالم نهاية النظام العالمي لحقوق الإنسان:

سواء كان الأمر يتعلق بزيادة الهجمات المميتة على عمال الإغاثة، أو تعذيب و"اختفاء" المشتبه في انتمائهم إلى تنظيم القاعدة على يد المسؤولين الأميركيين، أو انتهاك القانون الدولي من قبل دول مثل سريلانكا والسودان، أو الفوضى التي شهدتها محكمة الخمير الحمر في أفغانستان في بنوم بنه، تتراجع آفاق عالم واحد في ظل قانون حقوق الإنسان العلماني، فما بدا وكأنه فجر هو في الواقع غروب للشمس. إن أسس المعايير الليبرالية العالمية والحوكمة العالمية تنهار، مما يخلق فراغاً حيث تحقق السيادة والدين الآن نجاحات دراماتيكية في عالم ما بعد الحرب الباردة.

ويكتب قائلاً بأن التعددية القطبية ستعني "جموداً بشأن الأعراف على المستوى العالمي، مع قدرة الملوك والسلطات الدينية بشكل متزايد على عرقلة التقدم في الحريات المدنية والجنس والتوجه الجنسي". وهذا هو تطور الثنائية المتزايدة كما هو موضح في هذا الكتاب مع ما يتعلق بمجموعة متنوعة من الاتفاقات الثنائية الشاملة بشأن سوريا ومنطقة الشرق الأوسط الممزقة وخارجها. لقد أصبح الموقف الإنساني الحقيقي القائم على أسس متعددة الأطراف نادراً. وضعيفاً إن كان موجوداً. وحتى النهج الشامل والمتعدد الأطراف بشأن حل النزاعات أصبح إلى حد ما نتيجة ثانوية لـ "اللعبة الحقيقية" التي تدور بين اثنين أو عدد قليل من أصحاب المصلحة ذوي أجندة وطنية؛ وأحد الأمثلة الواقعية هو عملية جنيف بشأن سوريا التي تديرها الأمم المتحدة والتي تم تهميشها تقريباً من خلال صيغة أستانا للاعبين الأجانب الثلاثة الرئيسيين على الساحة السورية: روسيا وتركيا وإيران. ولم يكن لنتائج صفقاتهم علاقة تذكر بتعزيز حقوق الإنسان أو حتى احترامها،

بل كانت مرتبطة بحماية مصالحهم الوطنية في سوريا وتوزيع الكعكة. كتب هوبجود قائلاً: "إن قانون النظام المسطح – قانون المعاملة بالمثل – سيحل بشكل متزايد محل قانون التسلسل الهرمي: حقوق الإنسان العالمية؛ والآثار المترتبة على الأمم المتحدة عميقة: المزيد من مجلس الأمن، والمزيد من الأعضاء الخمسة الدائمين، وحقوق الإنسان أقل في نيويورك، ودور أقل للوكالات التنفيذية التابعة للأمم المتحدة في نشر المعايير العلمانية العالمية". وتزداد الصورة سوءاً عندما يكون مجلس الأمن في حالة من الشلل الذاتي، كما هو الحال بالنسبة لسوريا. "المحكمة الجنائية الدولية ومسؤولية الحماية هما الموقف الأخير لرؤية إمبريالية أوروبية لعالم واحد متحد حول معايير محايدة ونزيهة وغير سياسية"، يتابع هوبجود بإسقاطه المروع، "وسرعان ما سيصبح المنظر من العدم، وهو دائماً طُموح، من بقايا حقبة ماضية لا يمكننا زيارتها إلا في المتاحف".[٩]

تكثفت المناقشات النقدية في القطاع الإنساني في السنوات الأخيرة، بل إنها في بعض الأحيان أثارت تساؤلات حول جدوى المشروع الإنساني، كما كتب أندرو كانينغهام في دراسته حول العلاقات الدولية الدقيقة بين المنظمات غير الحكومية والدولة قائلاً:

لقد تم التشكيك في قدسية المبادئ الإنسانية – والإنسانية والاستقلال والحياد وعدم التحيز؛ وغالباً ما تكون العلاقة مع الجهات المانحة الحكومية والحكومية الدولية إشكالية سياسياً وأخلاقياً؛ ويُنظر عادة إلى الهوية الغربية لغالبية الوكالات الدولية الكبرى على أنها عائق؛ كما يُنظر إلى السياقات التي تعمل فيها الجهات الفاعلة الإنسانية على أنها أكثر خطورة مما كانت عليه في السنوات الماضية.

علاوة على ذلك، فإن المنظمات المتعددة المهام - تلك التي تنفذ مشاريع المساعدات الإنسانية والتنموية - "ينظر إليها البعض على أنها تعكر المياه النقية للعمل الإنساني". وأخيراً، أصبحت مسألة تسييس المساعدات الإنسانية أو حتى "تجريم المساعدات" كما يسميها كانينغهام موضوعاً رئيسياً.[١٠] وفي كثير من الأحيان، تعيد البلدان المضيفة تأكيد سيادتها وتقاوم المنظمات غير الحكومية الدولية، كما سنرى في دراسة الحالة السورية؛ ويُعرف هذا أيضاً في الأدبيات الإنسانية بموضوع "الدول القوية".[١١] وعلى وجه الخصوص، تميل الدول الاستبدادية إلى النظر إلى المنظمات غير الحكومية الدولية والأمم المتحدة نفسها على أنها تهديد، خاصة عندما تأتي مصحوبة بخطاب "القيم العالمية"، والتدخلات الإنسانية العسكرية ومفاهيم مثل مسؤولية الحماية.

الزاوية الأخرى للنقد في الأدبيات الإنسانية هي اعتماد نظام حقوق الإنسان على الموارد والقوة (الليبرالية في الغالب). لقد تم تنظيم العمل في مجال حقوق الإنسان بشكل أو بآخر في منظمات كبيرة بسلوكها التنظيمي الجوهري الذي قد ينحرف عما كان عليه النضال من أجل حقوق الإنسان في السابق، ونتيجة لذلك، فإن "السلطة الأخلاقية" لمفهوم حقوق الإنسان تتعرض للتحدي. يكتب هوبجود قائلاً: "إن مساحة الحياد الإنسانية الكلاسيكية – وهي مساحة لم تكن سياسة أو مال أو سلطة – لها أسس سوف تنهار بغض النظر عن مدى عمق صب الخرسانة لقصر الإنسانية الجديد في الكثبان الرملية في لاهاي".[١٢] وبالمثل، يخلص دونيني وفريقه البحثي إلى أن المؤسسة الإنسانية، بخطابها الإعلامي ومواردها الواسعة، أصبحت لاعباً قوياً يمكنه تشكيل الحقائق على الأرض: "[...] لقد تجاوز العمل الإنساني عتبة السلطة، فقد انتقل من خلال النمو وإضفاء الطابع المؤسسي من خطاب قوي إلى خطاب السلطة، ومن حشد الأسطورة إلى المؤسسة المهيمنة. وبما أن العمل الإنساني – في الحالة المثالية – هو"علاقة ليست تبادلية"، فإن الاستغلال متأصل في هذه العلاقة: "[...] هناك انفصال (وتزايد في سياق العولمة) بين الأهداف العالمية والمبدئية السامية للعمل الإنساني والأهداف الإنسانية والواقع القوضوي على الأرض".[١٣]

تلبي وجهات النظر الحازمة من منظور أكاديمي أو علمي الواقع السياسي حيث يتعين على العاملين في المجال الإنساني العمل في منطقة رمادية. وفي المواقف الصعبة على أرض الواقع، قد لا يفي العاملون في المجال الإنساني بمعاييرهم الخاصة وبالمستوى العالي من المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال.[١٤] ربما يكون هذا جزءاً طبيعياً من الوصف الوظيفي الخاص بهم حيث تتكون مهمة العاملين في المجال الإنساني من مفاوضات صعبة ومستمرة. يجب أن تقترن ضرورة تحديد "الخطوط الحمراء" لمشاركتهم، في الوقت نفسه، باستعدادهم للعمل في تلك المناطق الرمادية المؤلمة لواقع غير مثالي، أو على "أطراف الفضاء الإنساني"[١٥] إذا كانوا يريدون العمل والتسليم بالمطلق. وكما قال الدبلوماسي الإنساني جان إيجلاند: "إذا كنت هناك لمساعدة الضحايا من أعماق الجحيم، فعليك أن تتحدث إلى الشيطان".[١٦] وقد تمت مناقشة المنطق المعياري وراء مثل هذه القيود والتسويات في المفاوضات الإنسانية منذ السبعينيات، نتيجة لتجارب مؤلمة في مختلف حالات الصراع.

وكما سنرى، قد تكون سوريا المثال الأكبر والأكثر استدامة للانتهاك المنهجي والتلاعب بالمعايير الإنسانية للجميع. وقد أدى التوتر الشديد بين تقديم المساعدات العملية والمبدئية إلى إثارة جدل في الدوائر السياسية والإنسانية والقانونية حول الخطوات الجذرية اللازمة لتصحيح المسار. ولكن إذا رسم العاملون في المجال الإنساني خطوطاً حمراء وتوقفوا عن المشاركة، فإن ذلك يأتي على حساب عدم مساعدة الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها، على الأقل على المدى القصير؛ وعلى المدى الطويل، فإن وضع حدود واضحة للمهمة الإنسانية قد يمنع التلاعب بها إلى حد التواطؤ. ويمكن للخطوط الحمراء أيضاً أن تزيد من قوة التفاوض؛ لكن في هذا الصدد فإن أي نظرية لن تتطابق مع الواقع المعقد على الأرض؛ علاوة على ذلك، تختلف كل حالة من بلد إلى آخر ومن قرية إلى أخرى.

تجسد المفاوضات الإنسانية ما تمت مناقشته على أنه معضلات أخلاقية، وخيارات مأساوية، ومشاكل "الأيدي القذرة"، وأخلاقيات الطوارئ والنظرية غير المثالية.[١٧] سلطت التحقيقات الأخيرة في صعود العمل الإنساني كأسلوب للحكم العالمي منذ نهاية الحرب الباردة وخلال "الحرب العالمية على الإرهاب" الضوء على الطابع السياسي المعاصر للمفاوضات الإنسانية.[١٨]

من الواضح أن الفجوة بين النظرية والتطبيق فيما يتعلق بالتنفيذ المترتب على المبادئ الإنسانية وحماية حقوق الإنسان – بغض النظر عن المصالح السياسية والسلوك التنظيمي والتحيزات الفردية – ليست فريدة من نوعها بالنسبة لسوريا، على الرغم من أنها مثال صارخ بشكل خاص. إن تحقيق توازن مقبول إلى حد ما بين القيم الإنسانية وجداول الأعمال السياسية يشكل تحدياً مستمراً في مجال المساعدة الإنسانية منذ بداياتها؛[١٩] لكن التطورات السياسية والسلوك الإنساني في القضية السورية كان لها أيضاً جانب قانوني مهم. كان لسورية – وتوقيت الصراع في إطار المناخ الدولي العام – وسيظل لها تأثير قوي على تطور مفاهيم ومحتوى جوانب معينة من القانون الدولي؛ وأحد هذه الجوانب هو الاتجاه المتسارع فيما يتعلق بسيادة الدولة والذي تسارع في السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين، كما لاحظ ليندرز ومنصور:

ربما يمكن النظر إلى الأزمة السورية كجزء من اتجاه تستعيد فيه سيادة الدولة أهميتها في الأزمات الإنسانية الناجمة عن الحرب. والواقع أن العرقلة البيروقراطية التي يمارسها

النظام السوري وتلاعبه بالمساعدات الإنسانية تعكس صدى تصرفات حكومية حازمة مماثلة في أماكن أخرى، بما في ذلك في دارفور في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وفي سريلانكا في المراحل الأخيرة من الحرب الأهلية في عام ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩؛ وفي كلتا الحالتين، تبنت الأنظمة أيضاً خطابات صاخبة حول سيادة الدولة للسيطرة على الوكالات الإنسانية وكبحها. ومع ذلك، في دارفور وسريلانكا، عززت الدولة سيطرتها على الوكالات الإنسانية إلى حد طرد هذه الوكالات أو شعورها بأنها مضطرة إلى المغادرة.[٢٠]

إذا نظرنا إلى ما هو أبعد من سوريا، فإن لعبة شد الحبل بين الأجندات السياسية والضرورات الإنسانية وحقوق الإنسان هو أمر محير ويبدو وكأنه بلا نهاية. يعود أول موقف معضلة في التاريخ الإنساني الحديث عموماً إلى الحرب في نيجيريا وإعلان المتمردين عن جمهورية بيافرا المستقلة في عام ١٩٦٧، حيث، وبعد عام واحد فقط، تعرض متمردو بيافرا للضغط عسكرياً في مقاطعة مغلقة دون أي أمل في البقاء على قيد الحياة، فكان من الممكن أن تنتهي الحرب، وكان من الممكن أن تبدأ الإمدادات المنتظمة للسكان المدنيين الذين كانوا يعانون من المجاعة الجماعية. يعتقد العديد من المحللين أن التدفق الهائل للمساعدات الإنسانية إلى بيافرا، والتي كان معظمها عن طريق الجو، هو الذي ساعد جيش بيافران على البقاء لمدة عامين آخرين، حتى عام ١٩٧٠. وعلى هذا فإن هذه الحجة تقول إن المساعدات الإنسانية أدت إلى إطالة معاناة المدنيين في ظل الحرب المشتعلة بين الحكومة النيجيرية والانفصاليين؛ والأسوأ من ذلك أن منظمات الإغاثة المسيحية في معظمها اتُهمت بتهريب الأسلحة إلى المتمردين المسيحيين الذين قاتلوا ضد الحكومة النيجيرية ذات الأغلبية المسلمة. ومنذ ذلك الحين، أصبحت الإغاثة قضية مثيرة للجدل ومثالاً مثيراً للاهتمام لكيفية تولي المنظمات الإنسانية هذه القضية بأيديها حيث لم يكن هناك تفكير عالمي في سياق مسؤولية الحماية في ذلك الوقت. بالإضافة إلى ذلك، سلط بيافرا الضوء على طبيب شاب كان يعمل في الصليب الأحمر في ذلك الوقت والذي رفض التزام الصمت والحيادية والموضوعية، وبالتالي انتهك قواعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر من خلال نشر رواية الإبادة الجماعية للمسلمين ضد المسيحيين في وسائل الإعلام والسياسة الفرنسية. كان ذلك الطبيب هو بيرنهارد كوشنر، وزير خارجية فرنسا فيما بعد، والذي ترك الصليب الأحمر في هذه المرحلة وأسس منظمة أطباء بلا حدود (MSF).[٢١]

بعد بيافرا، حدثت عدة حالات، خاصة في أفريقيا، اتبعت نمطاً مشابهاً لمنظمات الإغاثة التي تدعم المتمردين، طوعاً أو كرهاً، بشكل مباشر أو غير مباشر؛ أو قيام المتمردين بتجويع شعبهم من أجل جذب المساعدات الإنسانية والدعم الدولي، وقد ورد ذكر إثيوبيا والصومال وجنوب السودان وليبيريا وسيراليون ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في الأدبيات الإنسانية في هذا السياق.[٢٢] جعل هذا التراكم من الأحداث مؤلفين مثل أليكس دي وال، المدير التنفيذي لمؤسسة السلام العالمي الآن، يعلن في عام ١٩٩٧ أن "معظم المساعدات الإنسانية في أفريقيا عديمة الفائدة أو ضارة ولا بد من التخلي عنها".[٢٣] واعتقد آخرون أن عمليات الإغاثة يجب أن تتوقف عندما يتعرضون للهجوم أو الضغط من قبل المتمردين. إن ما حدث في بيافرا هو أمر قد تعتبره الحكومة السورية بمثابة رواية مريحة عن العاملين في المجال الإنساني والذين يساعدون المتمردين على تحقيق النجاح، لكن الفرق هو أن الحكومة السورية بدأت في قتل المدنيين العزل بأعداد كبيرة، والذين لم تكن لديهم أي نية لحمل السلاح في البداية، وكانوا مترددين حتى في الدعوة إلى استقالة الأسد في الأشهر الأولى من الاحتجاجات، ولم تكن لديهم رغبة في الانفصال عن سوريا (على عكس الوضع في بيافران). فخلال هذه التطورات، كانت الحكومة في دمشق هي الجهة المسؤولة بشكل رئيسي عن ارتفاع عدد القتلى المدنيين. لم تكن المنظمات الإنسانية العاملة عبر الحدود في سوريا تدعم أي انفصال أو جيش انفصالي، بل كانت تسعى إلى مساعدة المدنيين في الغالب، الذين استهدفهم نظامهم، والذي حرمهم من المساعدة الإنسانية عبر الخطوط.

بعد عقد من الزمن أو نحو ذلك بعد بيافرا، تم الوصول إلى معلم آخر في التاريخ الإنساني الحديث في السودان. وفي نهاية الثمانينيات وأوائل التسعينيات، تم تقييد سيادة الدولة المضيفة خارجياً لأول مرة لصالح وصول المساعدات الإنسانية: حيث حققت الأمم المتحدة آفاقاً جديدة في العمل عبر الخطوط الأمامية، وقد مثل هذا الأمر قطيعة مع المفهوم الويستفالي القديم للسيادة المطلقة للدولة والذي ستتم مناقشته لاحقاً في هذا الكتاب. بدأت عملية شريان الحياة للسودان (OLS) في عام ١٩٨٩ بهدف معالجة المجاعة التي كانت تؤدي إلى تفاقم المعاناة المرتبطة بالحرب. وأدت العملية التي قادتها اليونيسف إلى خلق مساحة إنسانية في جنوب السودان، حيث فقدت الحكومة في الخرطوم السيطرة عليها لصالح المتمردين، وهذا ما شكل سابقة للعديد من التدخلات الإنسانية

اللاحقة، مثل تلك التي حدثت في أنغولا والعراق والصومال ورواندا والبوسنة في التسعينيات. وفي حالة السودان، كان وصول المساعدات الإنسانية يعتمد إلى حد كبير على ممارسة الضغط الدولي على كلا الطرفين المتحاربين؛ ومع ذلك، لم يتم تحدي سيادة الحكومة في الخرطوم في نهاية المطاف. وكما أوضحت مراجعة مستقلة أجريت عام ١٩٩٦ لعملية شريان الحياة، فقد كان ذلك بمثابة "تنازل مؤقت عن السيادة للأمم المتحدة في أجزاء من جنوب السودان والتي تقع خارج سيطرة الحكومة".[٢٤] وهكذا تم اعتبار الوضع بمثابة برنامج منطقة آمنة غير رسمي أو تم التفاوض عليه. تم إنشاء تقسيم عملياتي للسودان إلى مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة (شمال) ومناطق غير خاضعة لسيطرة الحكومة (جنوب). وفي أول عملية مشروعة عبر الحدود لإيصال المساعدات الإنسانية، تمت خدمة المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة من نيروبي، ولكن نشأت مشكلة تتمثل في أن المساعدات الإنسانية لم يتم توزيعها بالتساوي في المنطقتين: فقد استفاد الجنوب من الوجود الإنساني للأمم المتحدة، في حين عانى المدنيون في الشمال تحت رعاية الحكومة التي أعاقت أعمال الإغاثة بشكل نشط. "في الواقع، تم شراء الحكم الذاتي الملتبس للقطاع الجنوبي على حساب السكان المتأثرين بالحرب في الشمال"، كما خلصت مراجعة عام ١٩٩٦. "وفي هذا الصدد، فشلت السياسة الإنسانية للأمم المتحدة". كما أدى الترتيب بين الشمال والجنوب إلى خلق مأزق حول التماسك داخل منظمة الأمم المتحدة. وكان الممثل المقيم المعين من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الخرطوم مسؤولاً رسمياً عن عملية شريان الحياة، وهو ما أدى إلى خلق تضارب أساسي في المصالح. وخلصت المراجعة إلى أنه "لا يمكن للمرء العمل مع الحكومة كشريك في التنمية، وفي الوقت ذاته، التعامل معها كطرف محارب لأغراض إنسانية".[٢٥] وكانت المشكلة بشكل خاص هي حقيقة أن عملية التنمية في السودان كانت مرتبطة بالأهداف العسكرية لحكومة الخرطوم.

ظل السودان منطقة صعبة للعمل الإنساني منذ ذلك الحين. ويعد الصراع في دارفور والذي بدأ في عام ٢٠٠٣ في الإقليم الواقع جنوب غرب السودان مثالاً آخر. كانت جهود الإغاثة الإنسانية التي انطلقت في ذلك الوقت هي الأكبر في العالم، وشارك فيها أكثر من ١٦ ألف موظف. لقد تدهور الوضع الأمني إلى حد كبير بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني على الأرض بعد اتفاق سلام دارفور في مايو/أيار ٢٠٠٦: وكانت الموافقة عليه .

والعملية التي أدت إليه . مثيرة للجدل. لم توقع بعض الجماعات المتمردة على الاتفاق، وبالتالي ارتابت في موظفي المساعدة الإنسانية الدوليين، على افتراض أنهم متحيزون ضدهم. وإلى حد ما، تصرف المتمردون مثل قطاع الطرق، حيث هاجموا البعثات الإنسانية وسرقوا الإمدادات. وبعد الاتفاق، انقسمت الجماعات المتمردة إلى عدة فصائل أصغر، مما أدى إلى تفاقم الوضع الأمني. ومع ذلك، فإن الجانب الحكومي هو الذي وجه الضربة الأسوأ للعاملين في المجال الإنساني، ففي عام ٢٠٠٩، طردت الحكومة ثلاث عشرة منظمة إنسانية دولية وألغت تراخيص ثلاث منظمات محلية، مما ترك ١,٥ مليون شخص دون مساعدة. استخدمت الخرطوم تاريخياً المساعدات الإنسانية كورقة مساومة لتحقيق أهداف عرقية وسياسية أخرى، ورأت أن المعايير المتعلقة بوصول المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين كانت عقبات أمام تحقيق هذه الأهداف. كانت المساعدات الدولية تتعارض مع الأيديولوجية الوطنية وتعريف الحكومة لذاتها، ولكن الإجراء الجذري الذي تم اتخاذه في عام ٢٠٠٩ كان له سبب سياسي محدد آخر: فقد تزامن مع اليوم الذي أصدرت فيه المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال بحق الرئيس السوداني آنذاك عمر البشير. وزعمت الحكومة أن المنظمات الإنسانية كانت تجمع الأدلة ضد الحكومة والتي ستستخدمها المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس البشير. ومن الواضح أن طرد عمال الإغاثة الدوليين كان عملاً انتقامياً، وفي الوقت نفسه، أدى ذلك إلى عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين القضايا السياسية والإنسانية. ومع ذلك، تمكنت الحكومة من استغلال الأشهر التالية لصالحها، وذلك باستخدام الفضح رفيع المستوى في الأمم المتحدة والجهود الدبلوماسية للتعامل مع الدول الرئيسية؛ ونتيجة لهذا فقد ركزت الاستراتيجية الأميركية الجديدة على الدبلوماسية وزيادة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بدلاً من المواجهة. وقد استخدم السودان بنجاح نفوذه المتمثل في منع وصول المساعدات الإنسانية لتحقيق أهداف سياسته، ومع ذلك، فإن وصول المساعدات الإنسانية لم يتحسن على المدى الطويل.[٢٦]

وفي سريلانكا، كانت مشكلة الوصول الإنساني المحدود تحمل بعض أوجه التشابه مع الوضع السوري، وكانت قائمة طوال الحرب التي دامت ثلاثين عاماً بين الحكومة السنهالية وجبهة نمور تحرير تاميل إيلام. وفي المرحلة الأخيرة من الحرب في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ارتبط منع الوصول بقوة بالهدف الوطني للحكومة المتمثل في هزيمة الإرهاب،

حيث منعت الحكومة جميع الجهات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة تقريباً من تقديم المساعدة إلى مناطق القتال العنيف، وقيدت وضع وحركة عمال الإغاثة المحليين، ولم يُسمح إلا للجنة الدولية ومؤسسة كاريتاس الدولية، وهي اتحاد لوكالات الإغاثة الكاثوليكية، بمواصلة عملياتهما. وفي الأشهر الأخيرة من النزاع، قصفت الحكومة بشكل عشوائي المناطق المدنية المكتظة بالسكان، كما صادرت بضائع من قوافل المساعدات. وفي الفترة التي أعقبت النزاع، واصلت الحكومة منع وصول المساعدات الإنسانية إلى العديد من النازحين داخلياً، كما أنها قيدت حقوق الإنسان في ظل استمرار خطاب مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن الداخلي. لم يتحدى المجتمع الدولي هذه الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.[٢٧] وقد تم انتقاد هذا العمل باعتباره اختيارٌ لـ "أهونُ الشرَّين" والذي كان من الممكن أن يكون المقصود منه التخفيف، ولكن انتهى به الأمر في الواقع إلى الاشتراك في الجريمة.[٢٨]

قال تشارلز بيتري، الذي كتب المراجعة الداخلية للأمين العام للأمم المتحدة بشأن المهمة في سريلانكا، لكاتب المقال: إن الأمم المتحدة أصبحت "هيئة معادية سياسياً" و"تركز على سيادة الحكومة". وقال إن الأمم المتحدة فرضت رقابة ذاتية على تقاريرها المقدمة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة معتقدة أن "الحقيقة ستكون غير مريحة بالنسبة لهم".[٢٩] وبحسب تقريره، افتقرت الأمم المتحدة إلى قدرات المراقبة بعد انسحابها من مناطق التاميل وتركت السكان دون حماية؛ كما تقاعست عن التحقق من عمليات القتل وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الحكومة السريلانكية، ومن ثم فقد أغفلتها في تقاريرها. وعلى النقيض من ذلك، أشارت الأمم المتحدة إلى الانتهاكات التي ارتكبها متمردو نمور التاميل والتي يمكن التحقق منها بسهولة أكبر. وإذا كانت الأمم المتحدة قد أبلغت عن عمليات القتل التي نفذتها الحكومة، فلن يكون ذلك إلا بشكل غير جازم للمسؤولين ذوي الرتب الأدنى في وزارة الخارجية السريلانكية، حيث لم يتم دحض نفي الحكومة لعمليات القتل. يشير التقرير أيضاً إلى الافتقار إلى الرؤية والتنسيق بين كيانات الأمم المتحدة المعنية. علاوة على ذلك، لم تكن قيادة فريق الأمم المتحدة القطري في كولومبو تتمتع بالقدر الكافي من الخبرة السياسية والتجربة في الصراعات المسلحة، ناهيك عن قضايا حقوق الإنسان والقانون الإنساني، للتعامل بفعالية مع التحدي غير العادي الذي تمثله سريلانكا. كان المنسق الإقليمي للأمم المتحدة مثقلاً بالضرائب، ويعاني

من نقص الموظفين، ولم يحصل على الدعم الكافي من مقر الأمم المتحدة في نيويورك. ومن بين أمور أخرى، أظهرت منظومة الأمم المتحدة افتقارها إلى "الشعور الكافي والمشترك بالمسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان" وهيكل داخلي غير متماسك لإدارة الأزمات في الأمم المتحدة والذي فشل في تصور وتنفيذ استراتيجية متماسكة استجابة للإنذارات المبكرة وما تلاها من "انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ضد المدنيين". وبشكل عام، يتحدث التقرير عن "فشل منهجي" للأمم المتحدة في سريلانكا.[٣٠] وتبدو العديد من النتائج التي توصل إليها التقرير مألوفة للغاية عند النظر إلى الحالة السورية بعد عقد من الزمن.

وعندما طلب منه الأمين العام التالي أنطونيو غوتيريس كتابة تقرير داخلي في عام ٢٠١٧، انتقد بيتري – الذي ترك الأمم المتحدة في حالة إحباط في عام ٢٠١٠ بعد ثلاثين عاماً قضاها – أيضاً مهمة الأمم المتحدة المستمرة في ميانمار؛ وخلص إلى أن "وجود الأمم المتحدة في ميانمار لا يزال يعاني من اختلال وظيفي صارخ، وتوجد توترات قوية داخل فريق الأمم المتحدة القطري، حيث تجد الأجزاء الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة نفسها مضطرة إلى مواجهة عداء ذراع التنمية، في حين يُنظر إلى ركيزة حقوق الإنسان على أنها تزيد من تعقيد الأمرين. وما يزيد من تفاقم الاختلال الوظيفي هو الافتقار إلى المساءلة على أعلى المستويات في منظومة الأمم المتحدة لضمان التماسك العام لاستجابة الأمم المتحدة. وبصرف النظر عن إخفاقات الموظفين، فقد أشار إلى مشاكل وظيفية وهيكلية. وكما كان الحال في سريلانكا، لم تتمكن الأمم المتحدة من التوصل إلى استراتيجية متماسكة في ميانمار حيث كان هناك نقص في "الملكية الشاملة أو المسؤولية عن تأثيرها"، كما أن خطوط المسؤولية بين وجود الأمم المتحدة في ميانمار ومقار الأمم المتحدة المختلفة لم تكن واضحة. والنتيجة الإجمالية "تتمثل في تزايد عدم أهمية الأمم المتحدة في توجيه وتحديد جهود المجتمع الدولي في التصدي للتحديات التي تواجه ميانمار". في رأي بيتري، كان منصب الممثل القطري للأمم المتحدة في ميانمار سياسياً بقوة، واقترح بالتالي ترقيته إلى تمثيل المستوى الأول للأمين العام بدلاً من ذلك؛[٣١] وقد تم بالفعل إنشاء منصب الممثل الخاص الجديد للأمين العام للأمم المتحدة مع خطوط اتصال مباشرة معه (وليس من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) في عام ٢٠١٨. وواصلت حكومة ميانمار المضيفة عرقلة الكثير من عمل الأمم المتحدة على أرض الواقع والتلاعب به، حيث تم رفض

تأشيرات الدخول لموظفي الأمم المتحدة، وظلت مستويات الثقة بين الطرفين منخفضة. تكررت معظم هذه المشكلات بمزيد من التفصيل في تقرير روزنتال لعام ٢٠١٩، بما في ذلك التحدي الهائل الذي واجهته الأمم المتحدة في التعامل مع المذبحة وطرد أجزاء كبيرة من أقلية الروهينجا المسلمة في عام ٢٠١٧. وجاء في التقرير أن "الأمم المتحدة مسلحة بسلطتها الأخلاقية، وقيمها ومبادئها، ومجموعة واسعة من قدراتها، ولكن لديها مساحة سياسية محدودة في البلدان التي تلجأ حكوماتها بقوة إلى السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية كغطاء لعدم وفائهم بالتزاماتهم بالالتزام بالقوانين والأعراف الدولية الإنسانية وحقوق الإنسان".[٣٢]

في البلقان، وخلال حرب البوسنة (١٩٩١-١٩٩٥)، تطورت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتصبح أكبر منظمة مساعدات على الأرض، وكان عدد كبير من المنظمات غير الحكومية الدولية تتنافس فيما بعضها: فبحلول عام ١٩٩٥، كان هناك ٢٥٠ منظمة. وكثيراً ما تم إيقاف قوافل المساعدات وسرقة الإمدادات الإنسانية على أيدي الجيش الصربي والقوات شبه العسكرية الصربية. كانت إحدى المشاكل الرئيسية في البوسنة هي الافتقار إلى الوضوح بشأن المهمة السياسية للأمم المتحدة وأجندتها الإنسانية. تضمنت ولاية قوة الحماية التي منحها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام ١٩٩٢ "تهيئة الظروف لإيصال المساعدات الإنسانية بشكل فعال"؛ ومع ذلك، وكما كتب ريف، "تم منع قوات حفظ السلام من استخدام القوة لتمرير المساعدات رغم نشرهم لثلاثين ألف جندي من قوات الأمم المتحدة حتى انتهاء المهمة، ومع ذلك لم يكن مسموحاً لهم باستخدام أسلحتهم دفاعاً عن أي أحد باستثناء أنفسهم أو عن أي مبدأ سوى ضرورة مواصلة المهمة"؛ وفي النتيجة، تم توزيع المساعدات بشكل غير متساو. وفي حين أن بعض الجيوب لم تتلق أي شيء تقريباً (مثل سريبرينيتسا وغورايده وجيبا)، فقد تمكنت المفوضية من مساعدة العديد من المحتاجين في مناطق أخرى، رغم وجود العقبات.[٣٣]

في فبراير/شباط ١٩٩٣، اتخذت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ساداكو أوغاتا، قراراً رائعاً ولكنه وحيد؛ ولدهشة الكثيرين داخل وخارج الأمم المتحدة، قررت تعليق عمليات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في البوسنة والهرسك احتجاجاً على منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الجيوب الإسلامية

المحاصرة من قبل الانفصاليين الصرب وغير ذلك من العوائق التي تفرضها القوات الكروانية. بالإضافة إلى ذلك، بدأ الجانب البوسني في سرايفو المحاصرة في رفض، أو حتى عدم تفريغ، قوافل المساعدات تضامناً مع الجيوب البوسنية المسلمة الأخرى المحاصرة.
أثّر قرار أوغاتا بوقف العمليات على ١,٦ مليون شخص، كان يعيش ٣٨٠ ألفاً منهم في سراييفو جياعاً ومعرضين للأمراض وشتاء البلقان القاسي. وبما أن المفوضية كانت أكبر منظمة إغاثة على الإطلاق، فقد بعث ذلك برسالة سياسية قوية إلى الأطراف المتحاربة أيضاً. وهذه الحلقة مثيرة للاهتمام من زاويتين؛ أولاً، في غضون أيام قليلة، أثار ذلك رد فعل سياسي من كل من الزعيم الانفصالي الصربي رادوفان كاراديتش والرئيس الكرواتي فرانجو تومان، الذي تعهد بدعم حرية مرور ووصول المساعدات. بالإضافة إلى ذلك، وعدت الرئاسة البوسنية برئاسة علي عزت بيغوفيتش بوقف مقاطعة تسليم المساعدات. ثانياً، أثار قرار أوغاتا حالة من الذعر داخل منظومة الأمم المتحدة. ويبدو أنه لم يتم إبلاغ كلّاً من مقر الأمم المتحدة وقوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والتي كانت مهمتها مساعدة القوافل على عبور الخطوط الأمامية. تصاعدت الضغوط السياسية من جميع الأطراف، وبعد بضعة أيام ألغى الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي قرار أوغاتا، ولكن كان الهدف قد تحقق: فقد تم تأمين وصول المساعدات الإنسانية مرة أخرى، ولو بشكل مؤقت.[٣٤]

وفي إثيوبيا، حيث تسبب الجفاف في المعاناة في السبعينيات وما بعدها، اعتبرت الدولة علاقتها مع الجهات الإنسانية الدولية الفاعلة على أنها أبوية للغاية؛ ونتيجة لذلك، قامت الدولة، التي لم تستوعب معايير الوصول والحماية، بوضع عقبات بيروقراطية أمام الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية والوطنية. وفي الوقت نفسه، تعاملت وكالات الأمم المتحدة فقط مع الحكومة في أديس أبابا، بينما كان عدد قليل من المنظمات غير الحكومية يدير عمليات سرية عبر الحدود في شكل قوافل إغاثة مموهة إلى المناطق التي يسيطر عليها المتمردون حيث يعيش غالبية السكان المتضررين من المجاعة، وهو شيء مشابه جداً للسنوات الأولى للأزمة السورية، حتى أن الحكومة الإثيوبية قصفت طرق الإغاثة عبر الحدود. ومن المفارقات أنه على الرغم من رفض أديس أبابا المساعدة الإنسانية أو التلاعب بها من حيث المبدأ، إلا أنها أصبحت أكثر اعتماداً عليها مع مرور الوقت، حيث جعلها حكمها السيئ غير قادرة على الاستجابة بفعالية للأزمات؛ وأدى هذا

الاعتماد على المساعدات الخارجية بدوره إلى إثارة المزيد من الاستياء. بعد مجاعة عام ٢٠٠٣ – وفي حالة موازية أخرى لما حدث في سوريا – شددت الدولة القيود أكثر وتدخلت في الإجراءات الداخلية لمنظمات الإغاثة.[٣٥]

وفي حالتي الصومال وأفغانستان، ظهرت أنماط حيث أصبحت وكالات الإغاثة، بما في ذلك الأمم المتحدة، جزءاً من الأجندات السياسية والعسكرية الأوسع للدول المانحة. وهنا، تتوافق أساليب بعض المنظمات الإنسانية مع الأجندة الأميركية بشأن كيفية تحقيق التقدم في أفغانستان. ومن بين أمور أخرى، أدى ذلك إلى جهود رفيعة المستوى غالباً ما تغلبت على الاحتياجات الإنسانية الحقيقية كما حدث في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢.[٣٦] ولكن في بعض الأحيان، كان المانحون الرئيسيون يؤكدون وجودهم، كما حدث في الصومال في عام ٢٠٠٩، عندما أوقفت الولايات المتحدة كل المساعدات الغذائية على أساس أن كميات كبيرة من المساعدات الغذائية تم تحويلها عن الأغراض الإنسانية؛ والصومال هي مثال على ذلك حيث أوقفت الأجندة السياسية للحكومة الغربية – في هذه الحالة الولايات المتحدة – في "حربها ضد الإرهاب"، تسليم المساعدات في ضوء التشريع الجديد لمكافحة الإرهاب، وفاقم هذا القرار معاناة المحتاجين. لقد عاد الصراع الذي طال أمده في الصومال إلى دائرة الضوء الدولية بسبب الخطاب المناهض للإرهاب بعد أحداث ١١ أيلول، وليس بسبب المعاناة الإنسانية على الأرض. أدت سلسلة من القرارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة والتشريعات في الدول الأعضاء إلى تغيير السياق القانوني الذي تعمل فيه وكالات المعونة؛ ففي السياق الأمريكي، كان على وكالات الإغاثة أن تشهد بأن أموالها لن تصل إلى كيانات أو أفراد يمكن أن يشكلوا خطراً على الأمن القومي الأمريكي. تم تطبيق قوانين مكافحة الإرهاب المعززة بعد أحداث ١١ أيلول على الجماعة الإسلامية الصومالية المتمردة، حركة الشباب؛ وعلى أساس منع تحويل الأموال إلى هذه المنظمة، قامت الولايات المتحدة ودول غربية أخرى مثل المملكة المتحدة وكندا وأستراليا والنرويج والسويد بتقييد أو تعليق المساعدات الإنسانية المقدمة إلى الصومال في عام ٢٠١٠.[٣٧]

في اليمن، انسحبت الجهات الإنسانية الفاعلة التابعة للأمم المتحدة مؤقتاً عدة مرات احتجاجاً على القيود المفروضة على الوصول والعقبات التي فرضها المتمردون الحوثيون المدعومين من إيران والذين، في الوقت نفسه، يمثلون شبه حكومة، على الرغم من عدم

الاعتراف الدولي بها، في العاصمة صنعاء وفي أجزاء واسعة من أراضي البلاد. أحد هذه الأمثلة حدث في شباط ٢٠٢٠، عندما خفضت المفوضية مرة أخرى بعض أنشطتها على الأرض، ونقلت وسائل الإعلام عن مسؤول في الأمم المتحدة تقديم الأسباب التالية: "نحن لا نذهب إلى منطقة ونقدم المساعدة فقط؛ فنحن نقوم بإجراء تقييم لمعرفة من يحتاج إلى تلك المساعدات، ولذلك نحن ممنوعون من القيام بذلك فحسب، حيث علينا أيضاً مراقبة العمل الذي نقوم به، وهذا محظور أيضاً. وإذا لم نتمكن من التقييم والرصد فلن نتمكن من إدارة مخاطر العمل في مناطق مثل شمال اليمن".[٣٨]

تبدو هذه التجربة، وتجربة البوسنة، مختلفتين تماماً عن الوضع السوري، حيث حاولت الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية البقاء على الأرض – على ما يبدو – بأي ثمن تقريباً. ومن المؤكد أن بعض المدنيين في اليمن والبوسنة عانوا بشكل إضافي بسبب الانسحابات المؤقتة للأمم المتحدة، لكن من ناحية أخرى، دافعت الأمم المتحدة عن مبادئها الإنسانية المتمثلة في عدم التحيز والحياد، وأكدت تطلعها إلى مساعدة الأشخاص الأكثر احتياجاً دون الخضوع للمصالح السياسية لأحد أطراف الصراع. وعلى المدى الطويل، قد تدرك الأطراف كيف يمكن أن يتحول الافتقار إلى المساعدات الدولية إلى ضرر بالنسبة لهم، وبالتالي يصبحون أكثر استيعاباً. ومع ذلك، لم يتعلموا الدروس المنهجية بعد. ومن المؤسف أن أولئك الذين عملوا على مراجعات العديد من المشكلات الإنسانية توصلوا إلى استنتاج مفاده أن اللاعبين الرئيسيين في المجتمع الإنساني، حتى أولئك الذين يتحملون مسؤوليات قيادية وإدارية، أظهروا "التزاماً محدوداً بالتعلم والخضوع للمساءلة".[٣٩]

وكما سنرى في الفصول التالية، على الرغم من التاريخ الطويل والمحزن من التلاعب من جميع الأطراف وفي كل الأماكن – من قبل الجهات المانحة والحكومات والمتمردين وجميع أنواع الأطراف المتورطة بالحرب – فإن الحالة السورية كانت وستظل مثالاً صارخاً بشكل خاص على الاستخدام المنهجي والمخطط جيداً للجهود الإنسانية، والتي، بالإضافة إلى ذلك، لاقت صدى ودعماً من قبل حلفاء دوليين أقوياء.

الفصل الثالث

احتواء الوحش البشري: أساسيات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

الغرض من هذا الفصل هو قطع طريق غابة القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان مع الاستمرار في التركيز على معضلتنا السياسية في سوريا.

تعود أهم مواثيق القانون الدولي الإنساني إلى اتفاقية جنيف الأولى الموقعة عام ١٨٦٤، وإعلان سانت بطرسبورغ عام ١٨٦٨. تم وضع أول تدوين للقانون الدولي الإنساني في اتفاقيات لاهاي في عامي ١٨٩٩ و١٩٠٧، وقد أشارت جميعها إلى الحرب الدولية التقليدية إلى أن تمت معالجة النزاع المسلح غير الدولي أولاً في المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩. يتكون القانون الدولي الإنساني من معاهدات مثل اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية والقانون العرفي، وهذا الأخير له أهمية خاصة لأن سوريا طرف في اتفاقيات جنيف ولكن ليس في البروتوكولين الإضافيين؛ ولا تركيا، وهي دولة مجاورة مهمة. هناك رأي قانوني مفاده أن القانون الإنساني العرفي قد يوفر حماية أفضل لضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية من المادة المشتركة ٣ أو حتى البروتوكول الإضافي الثاني.[1]

لقد تم تطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان في وقت متأخر عن القانون الدولي الإنساني، وذلك بشكل أساسي كرد فعل على الأعمال الوحشية التي ارتكبها النازيّون خلال الحرب العالمية الثانية والتي بلغت ذروتها في المحرقة. وقد أقنعت هذه الفظائع المزيد من الزعماء السياسيين بأن الإبادة الجماعية . والجرائم المماثلة ضد سكان الدولة . كانت مسألة تثير قلقاً دولياً مشروعاً.[2]

ومن بين حقوق الإنسان القليلة المطلقة وغير القابلة للانتقاص تلك المتعلقة بالرق والتعذيب. وكما أوضحت ملفات قيصر وغيرها من الأدلة، فقد استخدم النظام السوري التعذيب بشكل منهجي ضد مواطنيه كأسلوب من أساليب الحرب على الرغم من حقيقة

أن سوريا صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في عام ٢٠٠٤. وتشكل مثل هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان بحكم التعريف، جرائم ضد الإنسانية "عندما تُرتكب كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجّه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم".[٣] ويلعب الحظر المطلق للتعذيب دوراً مركزياً في إطاري القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان[٤] وينطبق على الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على حدٍ سواء.[٥] وفي الآونة الأخيرة، جرت محاولة لإضافة "عجز الضحية" كعنصر إضافي في تعريف التعذيب، والذي سينطبق أيضاً على الجرحى في المستشفيات الحكومية السورية حيث يخشون سوء المعاملة على يد الأجهزة السرية.[٦] نظراً للانتهاكات الصارخة لأبسط القوانين الإنسانية وقوانين حقوق الإنسان في النزاع السوري، فإن الاتفاقية (الرابعة) المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب تعتبر بمثابة تذكير مرير لكيفية تصرف الحكومات:

(١) – [...] تحقيقاً لهذه الغاية، تُحظر الأفعال التالية وتظل محظورة في أي وقت وفي أي مكان فيما يتعلق بالأشخاص المذكورين أعلاه:

أ – العنف ضد الحياة والأشخاص، ولا سيما القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب؛

ب – أخذ الرهائن؛

ج – الاعتداء على الكرامة الشخصية، ولا سيما المعاملة المهينة والتي تحط من الكرامة؛

د – إصدار الأحكام وتنفيذ أحكام الإعدام دون صدور حكم سابق من محكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً، وتكفل جميع الضمانات القضائية التي تعتبرها الشعوب المتحضرة ضرورية.

(٢) – يتم جمع الجرحى والمرضى ورعايتهم.[٧]

ووفقاً للمادة ١٢ المشتركة بين الاتفاقيتين الأوليين والتي تتعلق بالمقاتلين الجرحى والمرضى والغرقى، "تمنع منعا باتاً أية محاولة لاغتيالهم أو ممارسة العنف ضدهم؛ وعلى وجه الخصوص، لا يجوز قتلهم أو إبادتهم، أو إخضاعهم للتعذيب أو للتجارب البيولوجية؛ ولا يجوز تركهم عمداً دون مساعدة ورعاية طبية [...]".[٨]

علاوة على ذلك، تصف محكمة العدل الدولية بوضوح العلاقة بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان: "[...] لا تتوقف الحماية التي توفرها اتفاقيات

حقوق الإنسان في حالة النزاع المسلح".[٩] تعتبر العلاقة المتبادلة بين كلا النظامين القانونيين راسخة اليوم.[١٠] إن ذريعة الدخول في حرب لا تقلل من مسؤوليات الجهات الحكومية تجاه المبادئ الأساسية للحياة الإنسانية. في عام ٢٠١٢، في بداية التصعيد العسكري في سوريا، ذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تحديثها العملياتي:

خلصت اللجنة الدولية إلى أن هناك حالياً نزاعاً مسلحاً غير دولي (داخلي) في سوريا بين القوات الحكومية وعدد من الجماعات المسلحة العاملة في عدة أجزاء من البلاد... وبالتالي، فإن الأعمال العدائية بين هذه الأطراف أينما وقعت في سوريا تخضع لـ قواعد القانون الدولي الإنساني؛ وتفرض هذه القواعد حدوداً على كيفية إجراء القتال، بهدف حماية السكان المدنيين والأشخاص الذين لا يشاركون بشكل مباشر في الأعمال العدائية، أو توقفوا عن المشاركة فيها.[١١]

ومن المهم الإشارة إلى أنه لا يمكن مساءلة الجماعات المتمردة أو غيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية عن التعذيب وسوء المعاملة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، كما لا يمكن مساءلة الدول عن أعمال المتمردين.[١٢] وفي الواقع، لا يقدم القانون الدولي الإنساني للمقاتلين غير النظاميين سوى القليل من الحوافز للالتزام بالقواعد واحترام قوانين الحرب، فعندما يختبئون بين المدنيين أو حتى يشنون هجمات من مناطق مدنية فإنهم ينتهكون القانون الدولي الإنساني، لكنهم يتمتعون أيضاً بميزة نسبية لأنهم يضعون خصومهم في الدولة في الأسر: هل يجب على الجيش الوطني أن يهاجم ويتسبب في خسائر فادحة في صفوف المدنيين، أم عليه الامتناع عن العمل بتاتاً؟[١٣]

مسؤولية الحكومة الخاصة

السبب وراء تركيز هذا الكتاب على الدولة باعتبارها جهة فاعلة تتفاعل مع المنظمات الإنسانية الدولية أثناء حرب طويلة الأمد هو أنه، وفقاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، تتحمل الدولة وحكومتها مسؤولية والتزاماً خاصّين بحماية مواطنيهما في النزاعات المسلحة على المستويين المحلي والدولي.[١٤] ومع ذلك، لا يكون هذا صحيحاً إلا بقدر ما تمارس حكومة الولاية سيطرتها على أراضيها، وبالتالي تستوفي التعريف الكلاسيكي للدولة باعتبارها موضوعاً للقانون الدولي وفقاً لاتفاقية مونتي

فيديو لعام ١٩٣٤: يجب أن يكون لها سكان دائمون، ومنطقة محددة، وحكومة، والقدرة على الدخول في علاقات مع الدول الأخرى.[١٥] في حين أن النقطة الأخيرة ضرورية فقط لتعريف الدولة ككيان قانوني في القانون الدولي، فإن النقاط الثلاث الأولى تعتبر ركائز أساسية لتعريف الدولة حتى اليوم، استناداً إلى كتاب جورج جيلينك (١٨٥١-١٩١١) *النظرية العامة للدولة* من عام ١٩٠٠. [١٦] ولا تحدد الحكومة بالنسبة لسلطة الدولة كيفية تنظيم سلطات الدولة (الدولة الاستبدادية، الدولة الديمقراطية وما إلى ذلك) ولا الغرض الذي يتبعه تنظيم الدولة (على سبيل المثال، الرفاهية مقابل الدولة المفترسة)، على الرغم من أن بعض فلاسفة الدولة اللاحقين أضافوا المزيد من الجوانب إلى العناصر الأساسية الثلاثة، مثل دستور الدولة.

وقد التزمت الجمهورية العربية السورية وحكومتها، بشكل عام، بهذه المعايير طوال الأزمة على الرغم من نزوح جزء كبير من سكانها داخل حدودها وخارجها، واستيلاء آخرين على أجزاء من أراضي الدولة مؤقتاً. وبشكل خاص، كان الشرط الأخير – أي التفاعل مع الدول الأخرى على مستوى العين – وسيلة حاسمة للحكومة في دمشق لتأكيد نفسها دولياً وفي عملية السلام التابعة للأمم المتحدة، وتحديداً عندما فقدت السيطرة على الأراضي والسكان وحتى أصبحت أجزاء من حدودها خلال أصعب فترات الصراع تهدد وجود الدولة ذاته. كما أنه على الرغم من العزلة الدبلوماسية للحكومة السورية من قبل العديد من الدول الغربية، إلا أنه كانت هناك دول صديقة أو محايدة، حتى داخل الاتحاد الأوروبي، مثل جمهورية التشيك، والتي حافظت على علاقات دبلوماسية مع دمشق.

لكن حقيقة أن الحكومة السورية ناضلت من أجل بقائها وشعرت بأنها تحت الحصار في لحظات معينة من الأزمة لا تقلل من التزاماتها القانونية. يعترف ريديل بأن النطاق الذي يمكن أن تدعم فيه دولة ما حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في صراع طويل الأمد، قد يكون محدوداً بشكل موضوعي، وهذا ينطبق بالطبع على سوريا أيضاً؛ ولكن يجب التمييز بين هذا العجز وعدم الرغبة في الامتثال؛ ويقع عبء الإثبات بشكل مباشر على عاتق الدولة الطرف قيد النقد [...]".[١٧]

مثل الحكومات الأخرى في هذا الوضع، كانت دمشق مترددة في الاعتراف بمستوى الأعمال العدائية باعتبارها نزاعاً مسلحاً غير دولي، لا سيما وأن الاعتراف بالمتمردين كطرف في النزاع من شأنه أن يؤدي إلى منح المجموعة غير الحكومية وضعاً قانونياً وشرعية،[١٨] وبدلاً

من ذلك، أعلنت دمشق أن أعداءها هم مجرد "إرهابيين" أو مقاتلين أجانب، وأحد الأمثلة الصارخة هو التسجيل الصوتي المسرب (نُشر في كانون الأول ٢٠١٩) لقائد الجيش العربي السوري أثناء الهجوم على محافظة إدلب الشمالية الغربية، والتي كانت مليئة باللاجئين، حيث قال:

يا مقاتلي الجيش السوري. لم يبق هناك مدنيون. لم يبق هناك شيوخ. لم يبق هناك أطفال. لم يبق هناك نساء. أمامكم فقط المقاتلون الأجانب الذين علينا أن نقضي عليهم جميعاً، بلا رحمة ولا شفقة. تقدموا للأمام، لا ترحموا. بسرعة، اذهبوا، اذهبوا! قصف متواصل. غارات جوية متواصلة. علينا استعادة المنطقة، مهما حدث. أدخلوا، أدخلوا، بسرعة، اذهبوا، اذهبوا واحرقوا، احرقوا. لا تتركوا أي شجرة أو حجر أو إنسان. أسرعوا يا رجال، هيا![١٩]

يوضح هذا – والعديد من الأنماط الأخرى من الخطابات والأفعال – أن الحكومة السورية لم تكن مستعدة للاعتراف بأن أهم القواعد والمبادئ المطبقة في حالات النزاع المسلح الدولي تُفهم اليوم على أنها اكتسبت وضعاً عرفياً فيما يتعلق بالنزاع المسلح غير الدولي أيضاً: "يجب على أطراف النزاع في جميع الأوقات التمييز بين المدنيين والمقاتلين، ولا يجوز توجيه الهجمات إلا ضد المقاتلين، ويجب ألا تكون الهجمات موجهة ضد المدنيين".[٢٠] علاوة على ذلك، فإن اتفاقيات جنيف قابلة للتطبيق في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان "خلال جميع "النزاعات المسلحة" بغض النظر عما إذا كانت الدول المعنية تعترف رسمياً بحالة الحرب".[٢١] لكن المعارضة المسلحة لم تعد قادرة على التهرب من مسؤولياتها أيضاً: فقانون حقوق الإنسان المعاصر يعترف على نحو متزايد بأنه عندما تمارس الجهات الفاعلة غير الحكومية سيطرة فعلية على الأراضي فإنها تكون ملزمة أيضاً بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.[٢٢]

وبناء على ذلك، وبحق، فإن الجهات الفاعلة غير الحكومية في الصراع السوري كانت عرضة للتدقيق والنقد بشكل منتظم، وقد برز ذلك إلى الواجهة بعد أن تصاعدت احتجاجات الشوارع التي كانت سلمية ذات يوم إلى صراع معقد وعنيف. على سبيل المثال، في أحد تقاريرها لعام ٢٠٢٠، بعنوان "لا أيدي نظيفة"، وثقت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة استمرار "الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها كل الجهات الفاعلة في النزاع التي تسيطر على الأراضي في سوريا تقريباً"، بما في ذلك القوات الحكومية والجيش

الوطني السوري، وقوات سوريا الديمقراطية، وهيئة تحرير الشام، وأطراف أخرى. كما سلط التقرير الضوء على زيادة في أنماط الانتهاكات المستهدفة مثل الاغتيالات والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات، ونهب أو الاستيلاء على الممتلكات الخاصة، مع صبغة طائفية. وشدد التقرير على أن معاناة المدنيين كانت سمة ثابتة وشخصية لهذه الأزمة.[٢٣]

ومع ذلك، بما أن حكومة الدولة السورية بمطالباتها بالسيادة المطلقة وغيرها من المزايا القانونية والمتعلقة بالموارد تتمتع بامتيازات مهمة – ناهيك عن ميزة الوصول إلى المعدات العسكرية والبنية التحتية القائمة – فهي ملزمة أيضاً بالتزامات معينة تجاه سكانها؛ ولذلك، فإن معظم المبادئ الإنسانية التي تشكل أساساً لممارسة اليوم تشير بطريقة معينة إلى مسؤولية الدولة.

الممارسة الدولية التي تركز على الدولة

على الرغم من أن الجهات الفاعلة قد تنتهك القانون الدولي بشكل صارخ، والقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان على وجه الخصوص، فإنها غالباً ما تتخذ موقفاً إيجابياً في سياق القانون الدولي من أجل تبرير جوانب أخرى من المجموعة القانونية الدولية التي قد تكون مناسبة لأغراضها. تمتلك الحكومة السورية نقطة قوية عند الإشارة إلى قرار الأمم المتحدة رقم ١٨٢/٤٦ (١٩٩١) الذي تأسس على أساسه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)؛ وهو بمثابة مخطط للنظام الإنساني الدولي اليوم، ويعتبر في الوقت نفسه تجسيداً للنهج الموجه نحو الدولة للمساعدة الإنسانية. وفيما يلي المبادئ التوجيهية ذات الصلة المدونة في هذا القرار:

[...] ٢. يجب تقديم المساعدة الإنسانية وفق مبادئ الإنسانية والحياد وعدم التحيز.

٣. يجب الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، ينبغي تقديم المساعدة الإنسانية بموافقة الدولة المتضررة ومن حيث المبدأ على أساس نداء من الدولة المتضررة.

[...] ٦. الدول التي يحتاج سكانها إلى المساعدة الإنسانية مدعوة إلى تسهيل عمل هذه المنظمات في تنفيذ المساعدة الإنسانية، ولا سيما توفير الغذاء والأدوية والمأوى والرعاية الصحية والتي يعد وصولها إلى الضحايا ضرورياً جداً.

[...] ٣٥ (ج) تنظيم بعثة مشتركة بين الوكالات لتقييم الاحتياجات، بالتشاور مع حكومة البلد المتأثر [...].

(د) العمل بنشاط، بما في ذلك من خلال التفاوض إذا لزم الأمر، على تيسير وصول المنظمات التنفيذية إلى مناطق الطوارئ لتقديم المساعدة الطارئة بسرعة عن طريق الحصول على موافقة جميع الأطراف المعنية [...].[٢٤]

وفي حين أن المادة ٣ تلقى استحساناً لدى الحكومات، فإنها تجد المادة ٢ غير مريحة أكثر، خاصة عندما ترى المساعدة الإنسانية كوسيلة ضغط إضافية محتملة في صراع سياسي وعسكري؛ وعلى العكس من ذلك، قد تنظر الجماعات المتمردة إلى المادة ٢ على أنها تدعم قضية الجهة الأضعف ذات الاحتياجات الإنسانية العالية، في حين أنها قد تنظر إلى المادة ٣ على أنها مبدأ متحيّز يجعل توصيل المساعدات الإنسانية صعباً أو مستحيلاً للمحتاجين إذا تم حظر الوصول عبر الخطوط أو عبر الحدود من قبل الحكومة التي يقاتلون ضدها.

إن الممارسة الدولية المستمدة من أحد مصادر القانون الدولي – في هذه الحالة قرار صادر عن جمعية الأمم المتحدة – ليست أكثر ولا أقل من ممارسة، ويمكن أن يتم تأهيلها من خلال مصادر قانونية أخرى و/أو التغيير من خلال ممارسات أخرى تصبح تدريجياً قانوناً عرفياً.

الحياد وعدم التحيز

في أوقات الأزمات، يتم التركيز بشكل مهم على العلاقة بين الدولة والجهات الإنسانية الدولية الفاعلة، مما يمنح الدولة نفوذاً مهماً قد تستخدمه (أو تسيء استخدامه) كما في الحالة السورية؛ على سبيل المثال، تعتبر المبادئ الإنسانية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمثابة معيار عالي للعمليات الإنسانية:

ولأن ولاية المفوضية غير سياسية وإنسانية واجتماعية، فإن المنظمة تسترشد بالمبادئ الإنسانية في استجابتها لجميع الأزمات الإنسانية، سواء كانت ناجمة عن الصراع أو العنف أو الكوارث الطبيعية. [...]

[...] تتحمل الدول المسؤولية الأساسية عن حماية ومساعدة الأشخاص الموجودين على أراضيها والمتضررين من الكوارث أو النزاعات المسلحة أو العنف. ويهدف العمل الإنساني إلى استكمال ودعم الدول في الوفاء بتلك المسؤوليات؛ ولا ينبغي لها أن تقوض أو تكمل مسؤولية الدولة.

[...] وفي الوقت نفسه، تتميز الجهات الفاعلة الإنسانية عن غيرها من الجهات الفاعلة التي تستجيب للأزمة بحيادها، وهذا يعني أن العمل الإنساني يعتمد فقط على الحاجة، مع إعطاء الأولوية للحالات الأكثر إلحاحاً بغض النظر عن العرق أو الجنسية أو الجنس أو المعتقد الديني أو الرأي السياسي أو الطبقة.

ويتم تعزيز حياد العمل الإنساني بشكل أكبر عندما يمتنع العاملون في المجال الإنساني عن الانحياز إلى أي طرف في الأعمال العدائية أو الانخراط في الخلافات السياسية أو العرقية أو الدينية أو الأيديولوجية. وفي الوقت نفسه، يتطلب الاستقلال من الجهات الفاعلة الإنسانية أن تكون مستقلة، وألا تخضع للسيطرة أو التبعية لأهداف سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو غيرها من الأهداف غير الإنسانية.[٢٥]

وبالمثل، تنص مدونة قواعد السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية للإغاثة في حالات الكوارث على ما يلي:

[...] كأعضاء في المجتمع الدولي، فإننا ندرك التزامنا بتقديم المساعدة الإنسانية حيثما تكون هناك حاجة إليها، ومن ثم فإن الحاجة إلى الوصول دون عوائق إلى السكان المتضررين لها أهمية أساسية في ممارسة تلك المسؤولية. إن الدافع الرئيسي لاستجابتنا للكوارث هو تخفيف المعاناة الإنسانية بين أولئك الأقل قدرة على تحمل الضغط الناجم عن الكارثة؛ وعندما نقدم المساعدات الإنسانية فإن ذلك لا يعتبر عملاً حزبياً أو سياسياً ولا ينبغي النظر إليه على هذا النحو.

[...] يتم تقديم المساعدة بغض النظر عن العرق أو العقيدة أو الجنسية للمتلقين ودون أي تمييز ضار من أي نوع، وتحسب أولويات المعونة على أساس الحاجة وحدها.

[...] يجب تخفيف المعاناة الإنسانية أينما وجدت، فالحياة ثمينة في جزء من البلد مثل أي جزء آخر، وبالتالي فإن تقديمنا للمساعدات سيعكس حجم المعاناة التي نسعى للتخفيف منها.

[...] لن يتم استخدام المساعدات لتعزيز وجهة نظر سياسية أو دينية معينة.

[...] سنسعى إلى عدم التصرف كأدوات للسياسة الخارجية للحكومة.

[...] ولذلك فإننا نقوم بصياغة سياساتنا واستراتيجياتنا التنفيذية ولا نسعى إلى تنفيذ سياسة أي حكومة إلا بقدر ما تتوافق مع سياستنا المستقلة. لن نسمح أبداً عن علم – أو عن طريق الإهمال – باستخدام أنفسنا أو موظفينا لجمع معلومات ذات طبيعة سياسية أو عسكرية أو اقتصادية حساسة للحكومات أو الهيئات الأخرى التي قد تخدم أغراضاً غير تلك الإنسانية البحتة، ولن نسمح لأنفسنا بأن نعمل كأدوات للسياسة الخارجية للحكومات المانحة.

[...] يتم جلب إمدادات ومعدات الإغاثة إلى بلد ما فقط لغرض تخفيف المعاناة الإنسانية، وليس لتحقيق منفعة أو مكاسب تجارية. وينبغي عادة أن يُسمح لمثل هذه الإمدادات بالمرور الحر وغير المقيد، ويجب ألا تخضع لمتطلبات شهادات المنشأ أو الفواتير القنصلية، أو تراخيص الاستيراد و/أو التصدير أو غيرها من القيود، أو ضرائب الاستيراد، أو رسوم رسوّ السفينة أو رسوم الموانئ. [...][٢٦]

وقد تبنت منظمات أخرى هذه الأساسيات، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.[٢٧] وهذه نصوص مهمة لأن المصطلحين "إنساني" و"محايد" في حد ذاتهما ليسا محددين بوضوح في القانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، فإن تعليق بيكتيت على اتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٨ يُعرّف العمل الإنساني بأنه "الاهتمام بحالة الإنسان، الذي يُنظر إليه كإنسان فقط، بغض النظر عن قيمته كوحدة عسكرية أو سياسية أو مهنية أو أي وحدة أخرى".[٢٨] تعبّر المبادئ الإنسانية المذكورة أعلاه والتي يحافظ عليها الصليب الأحمر والأمم المتحدة جميعها عن فكرة واضحة مفادها أن "المساعدة التي تقدمها دول ثالثة أو منظمات دولية لا يمكن اعتبارها "إنسانية" إلا عندما يتم تقديمها بالتساوي لجميع المدنيين المتضررين من كلا طرفي النزاع".[٢٩]

ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار التمييز بين الحياد وعدم التحيز؛ فالحياد، على سبيل المثال، لا ينطبق على عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، بمعنى آخر: "الشخص

المحايد يرفض إصدار الحكم بينما الشخص الغير متحيز يحكم على الوضع وفقاً لقواعد محددة مسبقاً".[٣٠] في القانون الدولي الإنساني، يتم وصف "عدم التحيز" بثلاثة عناصر مترابطة: عدم التمييز؛ التناسب؛ واشتراط عدم وجود تمييزات ذاتية، مثل إصدار أحكام حول من هو جيد أو شرير، مذنب أو بريء وما إلى ذلك.[٣١] الهدف الأساسي لعدم التحيز هو ضمان "الاعتراف بالمساواة بين الضحايا، وتخصيص المساعدة وفقاً للحاجة، وعدم استخدام الأجندة الإنسانية لأغراض أخرى غير منع وتخفيف المعاناة".[٣٢] ويتم تعريف الحياد من قبل حركة الصليب الأحمر/الهلال الأحمر على أنه مبدأ ينص على أن الجهات الفاعلة الإنسانية "لا تنحاز إلى أي طرف في الأعمال العدائية أو تنخرط في أي وقت في خلافات ذات طبيعة سياسية أو عنصرية أو دينية أو أيديولوجية". والحياد مستمد من مبدأ عدم التحيز.[٣٣]

هناك تضارب واضح، على سبيل المثال، بين مبدأ مساءلة القانون الدولي لحقوق الإنسان وحياد القانون الدولي الإنساني. ولا يمكن للجهات الفاعلة الإنسانية، ولا ينبغي لها، أن تهتم بمن ارتكب أي خطأ، بل بمن هو في أمس الحاجة إلى المساعدة. في الوساطة السياسية، يجب على الوسطاء أن يكونوا محايدين – أي أن يعاملوا كلا الطرفين المتعارضين أو أكثر على قدم المساواة وبطريقة عادلة – حتى يتمكنوا من بناء الثقة مع الجميع وحملهم على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. وفي الوقت نفسه، لا يكون الوسطاء محايدين بالضرورة لأنهم سيكونون ملزمين ومقتنعين بالقيم الأساسية لمنظمتهم، كميثاق الأمم المتحدة على سبيل المثال.

وفي المجال الإنساني، تتمثل الميزة الوظيفية لمبدأي الحياد وعدم التحيز في أن ملاحظتهما الصارمة توفر توجهاً واضحاً للعاملين في المجال الإنساني وتخلق منطقة عمل مريحة من خلال تجاوز العديد من العوامل الأخرى – وبالتالي تشتيت الانتباه – التي تتجاوز نطاق عملهم والغرض منه.

في الواقع، لا يوجد أي شرط قانوني في القانون الدولي الإنساني يقضي بأن تكون المنظمات الإنسانية أو الدول التي تقدم المساعدة الإنسانية محايدة، فمبدأ الحياد هو بالأحرى فكرة عملية مستمدة من المفاهيم الأساسية للإنسانية وعدم التحيز، وهو وسيلة لخلق الثقة بين الطرفين. وعلى النقيض من ذلك، يتطلب القانون الدولي الإنساني أن تكون

المساعدة "إنسانية" و"محايدة"، وبالتالي تحمي جميع المساعدات الإنسانية غير المتحيزة.[٣٤]

ويرى البعض أن الحياد هو مجرد مبدأ سامٍ لا ينعكس أبداً في التصرفات على الأرض؛ على سبيل المثال، من منظور عسكري في عمليات الأزمات، يذكر الفريق السابق روميو داللير أنه في العديد من الأماكن، ليس الحياد سوى "طموح"، و"أسطورة"، و"استحالة"، وقد كان دائماً ذاتياً ومحدد السياق. ويصفه داللير حتى بأنه "موقف متطرف" لا يمكن الحفاظ عليه إلا من قبل عدد قليل من الجهات الفاعلة، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر – ولكن حتى في هذه الحالة، كما يوضح هذا الكتاب، فهو أبعد ما يكون عن أن يكون مضموناً. يكتب داللير: "لقد تم استخدام وإساءة استخدام المبادئ المقدسة للحياد والحيّز الإنساني بطرق عديدة تعود بالنفع في نهاية المطاف على القتلة وليس ضحايا النزاع المسلح".[٣٥] وينتقد تشارلز بيتري، مساعد الأمين العام السابق للأمم المتحدة، حقيقة مفادها أن الحياد أصبح طموحاً لم يتحقق. وكثيراً ما كانت المساعدات الإنسانية توزع تحت النفوذ السياسي في أسوأ الأزمات، مما أدى إلى تضرر نزاهة الأمم المتحدة. "بعد رواندا، انحرف الحياد وعدم التحيز عن بعضهما البعض فتغلب عدم التحيز على الحياد".[٣٦]

صمت الدول المثير للجدل

بموجب التفسيرات الحالية، يتضمن القانون الإنساني شروطاً مهمة للدول باعتبارها شركاء تعاون في مجال المساعدة الإنسانية. ويُنظر إلى الدول على أنها ملزمة بقبول عروض المساعدة الإنسانية أو التماسها، وتنطبق هذه القاعدة في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وقد تمت صياغتها في قانون المعاهدات (المادة ٧٠ من البروتوكول الإضافي الأول والمادة ١٨ من البروتوكول الإضافي الثاني) وتشكل أيضاً قاعدة من قواعد القانون العرفي. وتعني عبارة "التزامات محددة مختلفة للدول المختلفة" (أو الأطراف الأخرى في النزاعات غير الدولية) ما يلي:

- يجب على الدول التي تكون في وضع يمكّنها من تقديم أو دعم وتعزيز أعمال الإغاثة.
- يجب على الدول التي تمر عبرها جهود الإغاثة أن تسمح وتسهل هذا العبور.

• يجب على الدول التي تسيطر فعلياً على منطقة الوجهة لجهود الإغاثة أن تقبل تلك الإغاثة، أي السماح بتوزيع إمدادات المساعدات وتقديم الخدمات ذات الصلة.[٣٧]

وفي الوقت نفسه، يعالج القانون أيضاً مخاوف الدول من إمكانية إساءة استخدام الأنشطة الإنسانية لأغراض سياسية؛ ولذلك، فإن الدول ملزمة بقبول العروض عندما: أ) يعاني السكان المدنيون من مشقة لا مبرر لها تهدد بقائهم على قيد الحياة؛ ب) عندما تكون المساعدة المقدمة (أو المطلوبة) "ذات طبيعة إنسانية ومحايدة بحتة" ويتم تنفيذ أعمال الإغاثة "دون أي تمييز ضار". ويتم استيفاء الحد الأدنى لهذا الحكم عندما يؤدي رفض الإغاثة إلى تجويع السكان المدنيين أو تهديد بقائهم على قيد الحياة. ليس من الواضح تماماً ما إذا كانت الدولة (أو الجهة غير الحكومية) ملزمة بقبول العروض الدولية للمساعدة الإنسانية قبل أن يؤدي الرفض إلى حالات المجاعة الحرجة أو يهدد بقاءها بأي شكل آخر.

وكنتيجة منطقية لسلوك الدولة المعرقل، فإن شرط موافقة الدولة على تسليم المساعدات الإنسانية كان موضع تساؤل بين علماء القانون الدولي الإنساني، ومع ذلك، فإن الاستنتاج المثير للقلق إلى حد ما هو أن عمليات تسليم المساعدات الإنسانية نادراً ما تنجح في الممارسة العملية إذا رفضتها الدولة. ولاحظت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن ٩٥ في المائة من الاحتياجات الإنسانية لا يمكن تلبيتها إلا بموافقة السلطات إذا لم يكن التدخل الإنساني القوي خياراً.[٣٨] وقد يكون هناك شك فيما إذا كان هذا الرقم لا يزال صحيحاً فيما يتعلق بالنزاع السوري، نظراً للقيود على الإيصال الذي تفرضه الحكومة، والتجزئة التدريجية للأراضي، والممارسة المتكررة (مؤقتاً) للعمليات عبر الحدود كملاذ أخير.

ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة فيما يتعلق بطبيعة النزاع السوري حظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب (المادة ١٤، البروتوكول الإضافي الثاني) وحظر "استخدام العنف ضد الحياة" ضد الأشخاص "الذين لا يشاركون بشكل فعال في الأعمال العدائية" أو الأشخاص العاجزون عن القتال.[٣٩] كما أن التجويع كوسيلة من وسائل الحرب ينتهك بشكل صارخ التزام الدولة بتقديم المساعدة الإنسانية لجميع السكان، وهذا يعني أن الدولة التي تتلقى المساعدات الإنسانية الدولية يجب أن تسمح بمرور المساعدات عبر الخطوط، وهو ما يمثل مشكلة كبيرة في سوريا.

على النقيض من ذلك، ووفقاً للقانون الدولي والقيود الواضحة، فإن الجماعات المسلحة غير الحكومية ملزمة بتقديم المساعدة فقط للأشخاص الخاضعين لسيطرتها، على سبيل المثال، من خلال السماح للمنظمات الإنسانية بدخول أراضيها،[٤٠] ولكن، بالمعنى الدقيق للكلمة، لا يوجد أي شرط قانوني يطلب من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة الحصول على الموافقة على تقديم المساعدة الإنسانية على عكس الدول المؤهلة كطرف متعاقد سام (المادة ٢/١٨ من البروتوكول الإضافي الثاني).[٤١]

وهناك المزيد من الحجج المقنعة التي تجبر الدول على الموافقة على المساعدات الإنسانية عبر الخطوط. وفي الفهم الحالي للقانون الدولي الإنساني، يحق للمواطنين التمتع بالصحة وغيرها من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهذا يعزز الحجة القائلة بأن الدول يجب أن توافق – أو على الأقل لا تتدخل في – الجهات الدولية الفاعلة التي تقدم مساعدات محايدة وإنسانية للمدنيين الذين أصبحوا تحت سيطرة المتمردين، كما يجب على الدولة أيضاً أن تقبل، كجزء من هذه العملية، أن تدخل المنظمات الدولية في حوار مع الجماعات المتمردة للتفاوض على إمكانية الوصول.[٤٢]

وتترتب على الدولة التزامات أخرى مهمة بموجب القانون الدولي الإنساني بمجرد الحصول على الموافقة وعمل المنظمات الدولية على الأرض. والنقطة الرئيسية هي احترام وحماية موظفي الإغاثة الإنسانية وأعيانها،[٤٣] ولذلك، فإن الهجمات على المستشفيات وسيارات الإسعاف والقوافل الإنسانية تشكل انتهاكاً صارخاً لهذا الالتزام. لقد كان القصف الجوي لمستودع تابع للهلال الأحمر العربي السوري وقافلة مساعدات في أورم الكبرى، على بعد حوالي ١٥ كيلومتراً غرب حلب، في سبتمبر/أيلول ٢٠١٦ إحدى أخطر الحالات خلال الحرب السورية، فقد قُتل حوالي عشرين مدنياً وموظف واحد في الهلال الأحمر العربي السوري بينما كانوا يفرغون شاحنات تحمل مساعدات إنسانية حيوية، كما تم تدمير جزء كبير من الشحنة. فقط النظام السوري وحليفه الروسي يمتلكان القوة الجوية. ويصنف هكذا هجوم كجريمة حرب في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتدرج اللجنة الدولية أشكالاً مختلفة من الإجراءات المحظورة ضد موظفي الإغاثة ومرافقها كالـ الهجمات المباشرة، والمضايقة، والترهيب، والاحتجاز التعسفي، وسوء المعاملة، والعنف الجسدي والنفسي، والقتل، والضرب، والاختطاف، واحتجاز

الرهائن، وما إلى ذلك. ويجب عدم تدمير المرافق أو اختلاسها أو نهبها. ويتم تعزيز هذا الحظر لأن حق الفرد في الصحة موجود بالتوازي.[٤٤]

وهناك التزام آخر على الدولة التي توافق على المساعدة الإنسانية الدولية وهو "تسهيل المرور السريع ودون عوائق لجميع شحنات الإغاثة والمعدات والعاملين"؛ وعلاوة على ذلك، يجب منح حرية التنقل لموظفي الإغاثة الإنسانية المرخص لهم، وهذا يشمل المعالجة السريعة للتأشيرة والتخليص الجمركي.[٤٥] وفي سوريا، كثيراً ما رفضت الحكومة أو قيدت مرور العاملين في المجال الإنساني أو حجبت تأشيرات الدخول لموظفيهم، كما أدى العمل الروتيني إلى تأخير التراخيص. ومن الممارسات الشائعة الأخرى تجريد القوافل المرخص لها من بعض العناصر التي تعتبر ذات طبيعة "مزدوجة الاستخدام". وفي الواقع، وفقاً للقانون الدولي الإنساني، يحق لسلطات الدولة مراقبة إيصال المساعدات الإنسانية والإشراف على توزيعها وتوجيه استخدام طرقات معينة. وللدولة مصلحة مشروعة في التأكد من تقديم المساعدات "الإنسانية" و"المحايدة" الحقيقية فقط، وعدم وقوع السلع في أيدي العدو (المتمردين).[٤٦] ومع ذلك، على الرغم من أن بذور الخضروات الموجهة إلى المناطق المحاصرة حيث كان الناس يتضورون جوعاً لم تكن بالتأكيد مواد ذات استخدام مزدوج، إلا أن جيش النظام أو ميليشياته أزالتها من القوافل لأن التجويع المنهجي كان جزءاً من تكتيكات الحرب الغادرة التي اتبعتها دمشق؛ وبالمثل، تمت مصادرة حليب الأطفال والأدوات الجراحية والأنسولين ومعدات غسيل الكلى من قوافل المساعدات.[٤٧]

إن الصراعات الوحشية كتلك التي تشهدها سوريا تجعل الانقسام بين النظرية والتطبيق واضحاً بشكل مؤلم. ومن الناحية النظرية القانونية على الأقل، فإن الحالات التي يمكن فيها لأطراف النزاع أن ترفض بشكل قانوني عروض المساعدة الإنسانية هي حالات محدودة للغاية؛ وتوجد قيود واضحة على فرض مضايقات لا داعي لها على العمليات الإنسانية على الأرض. في الحالة التي تفقد فيها دولة ما أجزاء من أراضيها، غالباً ما تكون الطريقة الوحيدة التي يمكنها من خلالها الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني هي السماح للمنظمات الإنسانية بتقديم المساعدة عبر الخطوط أو عبر الحدود – إن لم يكن كليهما.[٤٨]

يتتبع روبرتسون حجته المؤيدة لمثل هذا العمل الإنساني ضد موافقة الدولة المتضررة إلى عدة مئات من السنين، بدءاً من تبرير جون لوك لإعدام رئيس دولة يرتكب جرائم حرب ضد شعبه، وإلى هوغو غروتيوس وإمير دي فاتيل اللذين بررا دور الجهات الخارجية في الإطاحة بالاستبداد بناءً على طلب الشعب المضطهد كتطور منطقي لنظرية لوك حول الحكم بالموافقة. كتب روبرتسون: "إذا كان من الممكن الإطاحة بالطغاة عندما يسيئون استخدام سلطتهم ويدمرون الناس الذين هم ملزمون بحمايتهم، فيترتب على ذلك أن تقدم الحكومات الأخرى بشكل قانوني مساعدات "إنسانية" لأولئك الذين يقاتلون من أجل حياتهم".[٤٩] وهذا موضوع شائع في الأدبيات الإنسانية المعاصرة، ويردده أصحاب الخبرة الإنسانية العملية. ويختتم دونيني قائلاً:

إذا كانت الدولة سلبية، وإذا كانت الأنظمة معطلة أو فاسدة إلى حد أنها تشكل عائقاً حقيقياً أمام المساعدات الفعالة والكفؤة، فإن وكالات الإغاثة لديها كل الأسباب للبحث عن طرق بديلة للمساعدة. ومع ذلك، فحتى في الدول السلبية، تعد الاستجابة للأزمات وحماية المواطنين واجباً سيادياً أساسياً، ويتعين على وكالات الإغاثة وكذلك الجهات المانحة، إذا أرادت أن تفعل أي شيء آخر غير مجرد تقديم الإسعافات الأولية، أن تجد طرقاً للعمل مع الدولة لمساعدتها، أو إدانتها إذا لزم الأمر، للوفاء بمسؤولياتها.[٥٠]

الفصل الرابع

هدف متحرك: ديناميكيات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

القانون أم الحرب؟

تتأرجح المناقشات حول المعضلة السياسية التي نواجهها بين معسكرين كثيراً ما كانا على خلاف فيما بينهما، وهما: أولئك الذين يجادلون سياسياً، وأولئك الذين يجادلون قانونياً. بشكل عام، يرى المعسكر الأول أن السياسة (وحتى النشاط العسكري) هي التي شكلت القانون الدولي وجميع مجالاته الفرعية، كالقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وما إلى ذلك، وبالتالي، فمن المشروع أن السياسة تتكيف مع هذا القانون الدولي عندما تكون القناعة والتصميم السياسيان قويين بما يكفي لتشكيل سابقة. وفي أسوأ الأحوال، قد يستخدم الساسة القانون الدولي بشكل انتقائي، لأنهم هم من يشكل السلطة المعيارية من خلال الحقائق (على حد تعبير جورج جيلينك: القوة المعيارية للواقع). ومن الأمثلة البارزة على هذا الخط من الحجج ما ذكره رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير في تبريره على التدخل البريطاني الأحادي الجانب في سيراليون في عام ٢٠٠٠، والذي ارتكز على سياسات إنسانية وليبرالية لإنهاء العنف واستعادة السلطة الديمقراطية، حيث قال: "إن الاعتماد المتبادل العالمي يتطلب تطبيق القيم العالمية بشكل مشترك أو متساوٍ، لكن في بعض الأحيان تكون القوة ضرورية لإفساح المجال لتطبيق هذه القيم: في سيراليون أو كوسوفو على سبيل المثال.[١] وقد تم اتباع خط مماثل فيما يتعلق بالتدخل في العراق عام ٢٠٠٣، ولكن هذا الخطأ تحول إلى خطأ فادح سواء من حيث التبرير أو التنفيذ.

وفي المقابل، يهتم المعسكر القانوني بهشاشة القانون الدولي، فهو يرى خطر احتمال انهيار أسسه بشكل غير متوقع مثل الركائز التي يبلغ عمرها ٢٠٠٠ عام للقوس الرئيسي لموقع أثري سوري في تدمر إذا فقد الإطار الحالي للقانون الدولي قوته المعيارية والعملية الملزمة.

وقد يحدث هذا إذا تم تحديد عتبة التشكيك فيها، عندما يكون ذلك مناسباً سياسياً، عند مستوى منخفض للغاية. في دراسة الحالة التي أجريناها حول المساعدة الإنسانية في سوريا، فضل هذا المعسكر الممارسة الحالية المتمثلة في تقديم المساعدة الإنسانية من خلال حكومة الولاية في غياب أي قرار مخالف من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. لقد سعى صناع القرار في المعسكر القانوني جاهدين إلى الحفاظ على جدار الحماية بين الحكم السياسي وعدم التحيز والحياد الإنسانيين. ويضيف بعض الدبلوماسيين الذين شهدوا هذه المناقشات أنه كنتيجة أخيرة، ظهر جدار حماية حتى بين حقوق الإنسان من ناحية والحياد وعدم التحيز الإنسانيين (المقصودَين) من ناحية أخرى، ويشعر المعسكر القانوني بالقلق من أن هدم هذا الجدار سيجعل المبادئ الإنسانية عرضة للخطر، وأن حماية العمل الإنساني على الأرض ستصبح في النتيجة صعبة للغاية. إن الإخلال بالوضع الراهن من شأنه أن يهز أسس إدارة الأزمات الدولية المجربة والمختبرة والأسس القانونية للحق في الحرب.

على الرغم من أن القراءة القانونية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان قد سادت بشكل عام باعتبارها السياسة الرسمية لمعظم الدول المانحة، إلا أن مؤيديها تعرضوا للضغوط نتيجة للتناقضات الواضحة بين النظرية القانونية والممارسة الإنسانية. في حالة سوريا، مرت معظم المساعدات الإنسانية عبر دمشق، وفي الوقت نفسه، أعطت الحرب العشوائية عديمة الضمير انطباعاً بأن الحكومة السورية وحليفيها روسيا وإيران أعطوا الأولوية بوضوح للكفاءة العسكرية على معايير القانون الدولي الإنساني الراسخة؛ علاوة على ذلك، في استخدامهم لأساليب قتالية عديمة الضمير، استغلوا هذه الفرصة لتشكيل حقائق دولية وقانونية جديدة.

وفي حين كان الهدف الرئيسي للنظام السوري هو الإبقاء على خلفية الموارد المحدودة (وبالتالي اللجوء إلى البراميل المتفجرة)، فإن روسيا، بين أسباب جيوسياسية أخرى، كان لديها دافع معياري إضافي لمشاركتها السياسية والعسكرية في سوريا، والذي كان يهدف إلى منع أي ترسيخ لمبدأ التدخل الإنساني ضد الأعمال الداخلية لدولة ذات سيادة. فضلاً عن ذلك فإن روسيا .والصين، اللتين وقفتا إلى جانبها في مجلس الأمن المشلول التابع للأمم المتحدة .لديهما سجل كئيب فيما يتصل بحقوق الإنسان، وتدركان تمام الإدراك خطر

الاضطرابات المحتملة داخل حدودهما؛ لذلك فإن القبول الناضج للتدخل الإنساني وتعزيز الحق فيه لم يكن في مصلحتهما.

ومع ذلك، ربما تكون الدول الاستبدادية الرئيسية في هذه المناقشة قد نجحت في نهاية المطاف في إعادة تشكيل تطور القانون الدولي بطريقة رجعية، على الرغم من أن الأمر قد يستغرق بضع سنوات لرؤية المدى الكامل الذي يتبلور، وهذا يستلزم بشكل خاص تعزيز المفهوم الصعب للسيادة وتزايد العقبات أمام المساعدات الإنسانية، ناهيك عن التدخل الإنساني.

قال جيفري روبرتسون: "[...] يتمتع القانون الدولي بهذه القدرة الغريبة على انتشال نفسه من خلال قدراته الخاصة عبر استقراء مبادئ جديدة أو مطورة من ممارسات الدول (أو على الأقل من المبررات اللاحقة التي تقدمها الدول لممارساتها [...]". باختصار: "إن شن الحرب يعني سن القانون".[٢]

ويميل أولئك الذين عارضوا ممارسات النظام السوري وحلفائه سياسياً إلى الرجوع بلا حول ولا قوة إلى المعايير والممارسات الدولية القائمة. لقد أدانوا التحالف المؤيد للأسد لانتهاكه القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لكنهم لم يقدموا ثقلاً موازناً دبلوماسياً أو سياسياً أو حتى عسكرياً، والذي – لو تم تطبيقه بضبط النفس – لكان من الممكن أن يدعم مرونة المعايير والممارسات القائمة اللازمة لعالم متعدد الأطراف. وكما زعم الدبلوماسي والأكاديمي الهولندي نيكولاوس فان دام، فلا ينبغي للغرب أن يأسف على نتائج هذا الصراع بينما أحجم عن بذل الجهود لتقديم بديل.[٣]

يجد كلّ من المعسكرين السياسي والقانوني الدعم في مختلف جوانب وقراءات ومدارس القانون الدولي. إن مسألة القوة الملزمة للقانون الدولي وشرعيته، خاصة في أوقات الديناميكية القوية والتوسع في مجموعة وطموحات القانون الدولي، هي جزء من نقاش أكاديمي حيوي بين الخبراء القانونيين. لقد رافقت الأحداث السياسية والعسكرية الكبرى القانون والممارسات الدولية، بل وساهمت في تشكيلها في بعض الأحيان، وربما تكون سوريا - وبوسعنا أن نضيف ليبيا واليمن - نقطة التبلور لتحول آخر من هذا القبيل في الصيغة.[٤]

رغم تغيّرِ محتوى القانون الدولي ووظائفه وأهدافه وطموحاته بمرور الوقت،[5] يمكن العثور على أصله في نظام الدولة الأوروبية الحديثة. وفي حين كان هدفه منذ حرب الثلاثين عاماً هو تنسيق السلطة بين الدول ذات السيادة، إلا أنه خلال القرن العشرين تحرك أكثر نحو التعاون. وعلى نحو متزايد، بدأ القانون الدولي في التأثير على عملية صنع القرار المحلية أو تطوير وظائف قسرية للحكومات للقيام بأشياء كان من الممكن أن تتجنبها لولا ذلك. وهناك اتجاه آخر يتمثل في أن القانون الدولي الخاص (أو الثنائي في المقام الأول) قد طور لوائح وادعاءات عالمية، كما توسعت وظائفه الأساسية لتشمل مجالات مثل تأمين السلام وحل النزاعات واللوائح الاقتصادية وحقوق الإنسان الأكثر تفصيلاً أو حماية المناخ (في حين كانت المبادئ الإنسانية ظاهرة مبكرة إلى حد ما في تطور القانون الدولي).

لاحظ توماس فرانك في عام ١٩٩٥ أن القانون الدولي قد دخل "مرحلة ما بعد الوجود"، حيث "يؤثر الآن على كل مجال من مجالات السياسة العامة تقريباً"، بالإضافة إلى ذلك، ظهر عدد متزايد من المؤسسات والمحاكم الدولية التي تفسر القانون الدولي، ولا سيما في مجالات القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون التجاري الدولي، والقانون الجنائي الدولي، وقانون البحار الدولي؛[6] فقد خرج مثل الأخطبوط نحو المزيد من مجالات الحياة، وليس فقط كقوة تنظيمية في علاقات القوة المنافسة بين الدول. كتب ماتياس كوم:

وقد وسع القانون الدولي المعاصر نطاقه، وخفف من ارتباطه بموافقة الدولة، وعزز آليات التقاضي والتنفيذ الإلزامي. ويعني هذا التحرر الجزئي من سيطرة الدولة أن آليات المساءلة المحلية أصبحت غير فعالة كوسيلة لإضفاء الشرعية على القانون الدولي؛ وفي المقابل، تواجه شرعية القانون الدولي تحديات متزايدة في السياقات المحلية باسم الديمقراطية والحكم الذاتي الدستوري.[7]

حتى أن ماتيس يتحدث عن القانون الدولي الحديث الذي له تأثير نزع التأميم.[8] ومن الواضح أن هذه المناقشة تشير إلى المناقشات داخل البيئات الديمقراطية، لكن حقيقة أن القانون الدولي قد يمر بأزمة شرعية، تشجع الدول غير الديمقراطية ومناهضي التعددية، من باب أولى، على تطبيق معايير مزدوجة أو إزالة أغلال قيود القانون الدولي،

خاصة عندما يناضل نظام استبدادي من أجل البقاء. مرة أخرى، جاءت الانتفاضة السورية في توقيت سيء من حيث الخلفية الدولية التي يجري الصراع في ظلها. يتجه اهتمام كوم أيضاً نحو القوة الملزمة للقانون العرفي المشكوك فيها والمتدهورة بشكل متزايد، أي القاعدة التي تم تحديدها تدريجياً بالصبر والممارسات طويلة الأمد في العلاقات الدولية. يكتب كوم:

ولم يعد يُعتقد أيضاً أن القانون الدولي العرفي يتطلب ممارسة دولة عامة ومتسقة وطويلة تتبعها الدول من منطلق الشعور بالالتزام القانوني، بدلاً من ذلك، فإن ما يسمى بالقانون الدولي الإنساني "الحديث" يقلل بشكل كبير من متطلبات الممارسة العامة والمتسقة للدولة لصالح النهج الذي يركز في المقام الأول على البيانات. وفي مجال حقوق الإنسان على وجه الخصوص، تعتبر الإعلانات التي يصدرها ممثلو الدول إما في المحافل الدولية مثل الجمعية العامة أو في سياق صنع المعاهدات المتعددة الأطراف أمراً أساسياً في التحقيق فيما إذا كانت قاعدة القانون الدولي الإنساني قد تطورت أم لا؛ وهنا أيضاً يكون التأثير هو زيادة فصل إنشاء التزام قانوني دولي عن الموافقة المحددة للدولة.[٩]

يوفر هذا التطور المزيد من النفوذ الجدلي للحكام المستبدين الراغبين في تجاهل جوانب القانون الدولي التي يجدون أنها غير ملائمة لاتباعها في أوقات الأزمات الوجودية.

وفي الآونة الأخيرة، برزت ردود الفعل المضادة ضد هذا الادعاء بالعالمية والانتشار بشكل أكثر وضوحاً في فترة اتسمت بقوة بنموذج الثنائية، وقد ضعفت القوة الملزمة للمعايير المتعددة الأطراف في هذا السياق. أصبحت انتهاكات القانون الدولي، وخاصة القانون الدولي الإنساني، أكثر تكراراً مرة أخرى في الصراعات الكبرى في عصرنا، مثل تلك الموجودة في سوريا أو اليمن (الجانب النشط من الانتهاك). وفي الوقت نفسه، فإن انتهاك الخطوط الحمراء للقانون الإنساني الدولي – على سبيل المثال، الاستهداف العشوائي أو المتعمد للمرافق الإنسانية والمدنية، واستخدام التعذيب أو التجويع كوسيلة للحرب – لم يتم الرد عليه بشكل كافٍ سواء سياسياً أو عسكرياً، كما أنه لم يثير غضباً شعبياً كافياً لإثارة تحرك دولي حاسم أو متعدد الأطراف (جانب رد الفعل)؛ وأحد الأسباب وراء ذلك هو أن أجزاء كثيرة من العالم شهدت تراجعاً ديمقراطياً وصعود الشعبوية اليمينية، وهو ما يسير جنباً إلى جنب مع وجهات النظر والتوجهات الثنائية.

وأخبر دبلوماسي ألماني في جنيف كاتب المقال أنه في الممارسة الدبلوماسية اليومية، أصبح من الواضح أن القانون الدولي الإنساني في موقف دفاعي، فالانتهاكات تتزايد لكن الغضب الشعبي يتضاءل. "من المخيف أن إمكانيات العمل الإنساني أصبحت محدودة أكثر من أي وقت مضى، فحتى الصياغات القياسية من مكتسبات القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي تتعرض للطعن في المناقشات المتعلقة بصياغة وثائق الأمم المتحدة وغيرها من الوثائق. ويقول الدبلوماسي إن هذا يعد أيضاً تطوراً خطيراً بالنسبة للجهات الفاعلة الإنسانية على الأرض، حيث أصبحت القاعدة القانونية لتدخلها غير آمنة. وفي أسوأ الحالات، قد ينتهي بها الأمر إلى القيام بشيء غير قانوني". وقال الدبلوماسي: "لولا غطاء روسيا والصين، لما كان هذا التطور ممكناً".

في كثير من الأحيان، اتخذت الحكومة السورية دور المفسد الذي يحشد الآخرين مثل فنزويلا أو كوريا الشمالية بهدف تحدي الصياغات القياسية. ويشير الدبلوماسي إلى المناقشات التي دارت حول القرار الجامع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهو التقرير السنوي للمفوض السامي حول التطورات الإنسانية العالمية. يقول: "لقد نشطت سوريا في السنوات الماضية في محاولة تخفيف المعايير الإنسانية ومعايير الحماية"؛ ففي عام ٢٠١٩، رفضت الحكومة السورية الصيغة القائلة بأن "موافقة" الدولة المضيفة ضرورية لتقديم المساعدة الإنسانية وضغطت لاستبدالها بـ "الموافقة الكاملة". ويوضح الدبلوماسي: "هذا ليس له أي معنى، لأن الموافقة هي موافقة، لكن الاتجاه واضح؛ والهدف هو رفع مستوى العمليات الإنسانية وتعزيز مفهوم سيادة الدولة".[١٠] ويتبين من أدبيات القانون الدولي الإنساني أنه لا يمكن حجب وصول المساعدات الإنسانية لأسباب تعسفية، ومع ذلك، في النهاية، تمت الموافقة على تغيير الصيغة إلى "الموافقة الكاملة" في مناقشة القرار الجامع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. تحدث ممثل رفيع المستوى لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن هذا المثال في مقابلة مع المؤلف وقال إن الكلمات ليست سوى الخطوة الأولى: "والخطوة التالية ستكون عقبات عملية أمام العمل الإنساني". أحد الاحتمالات لكيفية تأثير هذه الصيغة الجديدة على العمل الإنساني هو أن "الموافقة الاستباقية" من الحكومة قد تكون مطلوبة. وقال ممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إنه من الناحية

التشغيلية، تعتبر الموافقة ممنوحة في حالة عدم وجود اعتراض صريح، وهذا قد يتغير في المستقبل.[11]

وأضاف الدبلوماسي الألماني في جنيف أنه لاحظ أن المنظمات الإنسانية الدولية، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تتبنى موقفاً أكثر حذراً وشبه دفاعي، فقد تغير خطابها، و "أصبحت تختصر خطابها إلى العناصر الأساسية للقانون الدولي الإنساني دون مواجهة أي شخص، وتفضل التحدث عن موضوعات أخرى مثل التعاون مع البنك الدولي، ولكن ليس كيف يمكنك إقناع روسيا والصين بالالتزام بالقانون الدولي الإنساني". تتوافق هذه الملاحظة مع هوبجود الذي ذكر أنه: "في الواقع، تمكنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من البقاء على وجه التحديد من خلال عدم التحدث علناً عن حقوق الإنسان، وهو المسار الذي سلكته منظمة أطباء بلا حدود أيضاً فيما يتعلق بالأزمات الأخيرة، ومسؤولية الحماية (التي تعارضها)".[12]

ومع ذلك، فإن تخفيف الصياغات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني لم يقتصر على جانب واحد فقط، ففي المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر في نهاية عام ٢٠١٩، كانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة هما من رفضتا اللغة التوافقية حتى الآن. وفي سياق التأكيد على التزام الدول "باحترام القانون الدولي الإنساني"، تم حذف إضافة "احترام وضمان احترام القانون الدولي الإنساني" بناء على إصرار كلا البلدين. وقال دبلوماسيون إن التبرير غير الرسمي الذي اقترحه الزملاء الأمريكيون والبريطانيون هو أن الصياغة السابقة قد تؤدي إلى صعوبات قانونية فيما يتعلق بصادرات الأسلحة إلى البلدان التي تحدث فيها انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. وأكد الدبلوماسي الألماني في جنيف أن "هذا مثال آخر على كيفية تخفيض معايير القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي المعترف بهما".

وكما تظهر هذه الأمثلة، فإن المبادئ والالتزامات المتعددة الأطراف تتعرض لضغوط وتحديات كبيرة. لقد تجسد صعود الثنائية في الشخصيات القيادية للقوى الكبرى اليوم، والأبطال هم قادة الديمقراطيات الغربية مثل الولايات المتحدة في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب والمملكة المتحدة في عهد رئيس الوزراء بوريس جونسون، فضلاً عن البلدان ذات القيادات الاستبدادية التقليدية مثل روسيا في عهد الرئيس فلاديمير بوتين أو تركيا في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان.

وبالاعتماد على تجاربه المباشرة، قال بانوس مومتزيس، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة والمنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية للأزمة السورية، والذي كان يقيم في عمان بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٩، لكاتب المقال وهو يشعر بالإحباط:

إننا نعيش في عالم لا يوجد فيه نظام دولي لضمان الامتثال فيما يتعلق بحماية المدنيين المحاصرين في خضم الحرب. لقد حوصر آلاف النساء والرجال والأطفال في خضم الحرب وشهدوا قصف وتدمير منازلهم ومدارسهم وأحيائهم السكنية وعياداتهم، وستعيش صدمة هؤلاء الأطفال معهم لبقية حياتهم. لم يتمكن مجلس الأمن من فرض حماية المدنيين. وأذكر أنني عملت في البوسنة، وكان هناك تغيير جذري في التعبئة الدولية بعد تفجير سوق سراييفو. وفي سوريا، لم ينجح أي قدر من القصف في دفع المجتمع الدولي إلى التكاتف والقول بصوت واحد: لقد طفح الكيل. [...] إن تسييس الصراع السوري يعني أن الجميع، بما في ذلك القوى الخارجية، يعتنون بمصالحهم الخاصة، والشعب السوري هو من دفع الثمن، وأحياناً مقابل حياته![١٣]

وبسبب الأزمة الشرعية لما بعد الحداثة في القانون الدولي، فمن المنطقي أن نلقي نظرة فاحصة على الأسس المعيارية للقانون الدولي وعلى ادعاءات الصلاحية التي تمت مناقشتها عبر تاريخها الفكري. لقد سعت نظريات مختلفة إلى تفسير – أو إضفاء الشرعية على – القانون الدولي في بيئة اجتماعية وسياسية وفلسفية متغيرة. كان القانون الطبيعي أساساً مبكراً قائماً في حد ذاته على أمر إلهي، أو نظام يُنظر إليه على أنه شكّله العقل البشري. وفي بيئة تعددية على نحو متزايد، فقد القانون الطبيعي الكثير من قوته الملزمة في العصر الحديث إلا أن بقاياه لا تزال حاضرة في النقاشات حول عالمية القيم التي حظيت بدفعة جديدة في أواخر القرن العشرين بعد سقوط جدار برلين، والتي حافظت على بعض الزخم حتى اليوم. عندما أعلن الرئيس الفرنسي الشاب إيمانويل ماكرون عن تحوّل في سياسة فرنسا تجاه سوريا في صيف عام ٢٠١٧، وابتعد عن التطلعات نحو تغيير النظام، أكد على تحوله بتنازل عملي ملحوظ؛ وقال ماكرون إن الأسد قد يكون عدواً للشعب السوري، ولكن ليس لفرنسا. كان أعداء فرنسا هم إرهابيو ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية. ونظراً لوحشية الحرب التي كان يشنها نظام الأسد ضد شعبه، أثار الرئيس الفرنسي جدلاً حاداً في بلد الثورة نفسها التي أعلنت حقوق الإنسان عالمية في عام ١٧٨٩.

النظير الكلاسيكي لمؤيدي مدرسة القانون الطبيعي هي المدرسة الوضعية التي تؤسس الصلاحية القانونية في الفعل القانوني وحده. يمكن الإجابة على السبب وراء اعتبار شيء ما صحيحاً بأشكال مختلفة: الأول هو ببساطة إرادة الدول للقيام بذلك؛ والآخر مستمد من المعايير المجتمعية مثل الطبيعة الملزمة للقانون نفسه (العقد شريعة المتعاقدين).[١٦] وفي الوقت نفسه، سادت نظرية الإجماع حيث يعتبر إجماع الفاعلين يمثل أساس النظام القانوني. يتمتع هذا النموذج بقيمة تفسيرية أكبر لأنه على الرغم من "إرادة" الدول المتغيرة (أي حكوماتها)، فقد أثبت القانون الدولي مرونته الهيكلية، بل وأن الدول ملزمة بالتقيد بالالتزامات القانونية ضد إرادتها؛ ومع ذلك، يرى المنتقدون أن الدول الأقوى اقتصادياً أو سياسياً تميل إلى إملاء هذا الإجماع. إذا أخذنا هذا الخط إلى أقصى الحدود، فإن هذا الخط من الحجة من شأنه أن يخفف من القانون الدولي إلى مجرد آلية للحفاظ على هياكل السلطة الحقيقية، مما يجعله بالتالي محدود الاستخدام.[١٧] وينتقد آخرون حقيقة أن الموافقة ليست شرطاً ضرورياً لجميع القوانين الدولية، كما أنها ليست شرطاً كافياً للجودة الرسمية للقوانين الدولية التي تتطلب الموافقة. وعلى النقيض من وجهة النظر الموافقة التي تفترض أن سلطة القانون الدولي تتوطد مع مرور الوقت (أي أن القانون الدولي الأكثر توافقية = المزيد من السلطة)، فإن وجهة نظر معاكسة ترى أن الزيادة في عدد القوانين الدولية قد قوضت في الواقع سلطة القانون الدولي. وقد عبّر أولئك الذين يشعرون بالقلق إزاء التطورات في الدول غير الديمقراطية عن هذا الانتقاد بقوة أكبر.[١٨]

عكس الإجماع هو الإكراه؛ وبما أن القانون الدولي لديه آليات قسرية ضعيفة للغاية، فإن الصلة الضرورية التي لا غنى عنها بين الإكراه والقانون من شأنها أن تطعن في أن القانون الدولي هو قانون على الإطلاق،[١٩] وقد تم التغلب على نظرية الإجماع هذه في المناقشات العلمية اليوم حول القانون الدولي. إحدى الحجج المضادة هي أن القانون الوطني الذي يتضمن آليات قسرية أكثر صرامة يكون صالحاً حتى بدون الإكراه الذي يتبعه مباشرة بعد كل إجراء؛ علاوة على ذلك، هناك الآن فرص لتنفيذ القانون الدولي أكثر من أي وقت مضى، مثل المحاكم الدولية أو العقوبات المفروضة دولياً.

لا تزال المدرسة الواقعية للعلاقات الدولية، التي تتبع نهجاً سياسياً وليس قانونياً، متأثرة بنظرية الإكراه القانونية. أثارت الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي في التاريخ الحديث،

مثل الطغيان النازي خلال الحرب العالمية الثانية، الشكوك مرة أخرى حول مصادر صحة القانون الدولي. يرى الواقعيون المتشددون أن القوة، وليس القانون الدولي، هي التي تحدد العلاقات الدولية.[20] أما أولئك الذين لديهم وجهات نظر أكثر ليونة، فلا يشككون في أهمية القانون الدولي في حد ذاته، بل ينسبون أهميته إلى النسبية.[21] ووفقاً لهذه المدرسة، لا توجد أولوية للقانون الدولي، فهو أحد العناصر العديدة للاستدلال والتقييم التي تشكل السياسات. قد يكون هذا هو ما يميز السياسة الخارجية لبعض الدول (من بين دول أخرى الولايات المتحدة) لكن علماء القانون يرون أن هذه النظرية لا يمكن أن تكون بمثابة نموذج معياري للقانون الدولي.

تستمد المدرسة السوسيولوجية القوة الملزمة للقانون الدولي من الطبيعة الاجتماعية للإنسان، والذي لديه ميل للعيش في جمعيات ومجتمعات مع قدر معين من التضامن، وهو الأمر الذي كان يدور في ذهن أرسطو بالفعل عندما وصف الإنسان بأنه "حيوان اجتماعي". ومن هذا المنظور المتمركز حول الإنسان، تعتبر الدول مؤسسات فاعلة فقط.[22] ويلخص كلافام ذلك على النحو التالي:

التفسير النهائي للقوة الملزمة للقانون الدولي هو أن الأفراد، سواء كانوا بشراً منفردين، أو مرتبطين بآخرين في دولة ما، مجبرون، بقدر كونهم كائنات عقلانية، على أن يؤمنوا بهذا النظام وليس بفوضى المبدأ الحاكم للعالم الذي عليهم أن يعيشوا فيه.[23]

إن النتيجة غير المفاجئة لهذه المناقشات التي توصل إليها علماء القانون الدولي هي نتيجة مهمة للمعضلة المركزية التي يناقشها هذا الكتاب: على الرغم من كل المحاولات، ففي النهاية لا توجد إجابة نهائية فيما يتعلق بالسبب النهائي والسبب الأصلي لصحة القانون الدولي.[24] على الرغم من أن هذه الممارسة تشبه ثلاثية مونشهاوزن، إلا أن التعلم الآلي هو ممارسة اجتماعية ودليل توجيهي لصنع القرار السياسي والعمل، ويتم استثمار قدر كبير من الجهد السياسي ورأس المال في التفاوض على المعاهدات واللوائح الدولية وفي تشكيل المؤسسات الدولية؛ ولذلك، فإن القانون الدولي هو أكثر من مجرد فرع من "الأخلاقيات الدولية" كما أشار البعض، في إشارة إلى صعوبة إنشاء التزامات مقبولة عالمياً.[25]

قد يكون من الأفضل فهم طبيعة القانون الدولي على أنها "مجرد نظام من القانون العرفي، الذي أقيمت عليه، بشكل كامل تقريباً خلال القرن الماضي، بنية فوقية من القانون "التقليدي" أو القانون المعاهدي"، كما كتب كلافام، "وبعض من عيوبه الرئيسية

هي على وجه التحديد تلك التي يعلمنا تاريخ القانون أن نتوقعها في النظام العرفي".[٢٦] والعيب الرئيسي ليس في الانتهاكات المتكررة، حيث أن معظم القواعد العرفية وأغلبية المعاهدات يتم الالتزام بها بانتظام في القانون الدولي، من وجهة نظر كلافام. إن العيوب ذات طبيعة هيكلية أكثر، على الرغم من أن تواتر الانتهاكات في الوقت الحاضر – كما هو واضح جداً في دراسة الحالة الخاصة بنا – قد ساهم في إثارة النقاش المعاصر حول أزمة القانون الدولي. والواقع أن كلافام تحدث في وقت مبكر من عام ٢٠١٢ عن "ضعف تماسك المجتمع الدولي"[٢٧]، وقد يصبح هذا التماسك أضعف يوماً بعد يوم في عصرٍ تكتسب فيه التوجهات الأحادية والثنائية المزيد من الأرض في التعامل مع الصراعات.

ونواجه هنا مفارقة في القانون الدولي: فمن خلال تطوره، أصبح القانون الدولي أكثر انتشاراً و"النطاق المتاح للدول للعمل خارج نطاق القانون الدولي يتضاءل بسرعة"، وعلى وجه الخصوص "ينظم القانون الدولي لحقوق الإنسان العديد من جوانب معاملة الدولة لمواطنيها".[٢٨] من ناحية أخرى، ومن خلال هذا التعمق والتوسع، أدى القانون الدولي إلى إبعاد الجهات الفاعلة والمؤسسات المحلية فأصبح يواجه الآن فجوة في الشرعية أو حتى أزمة قد تستغلها الأنظمة الاستبدادية أكثر من الأنظمة الديمقراطية. يعرّف باشاك كالي القانون الدولي بأنه "مؤسستنا غير الكاملة لتنظيم تعايشنا المشترك في شكل كيانات سياسية منفصلة ولكنها مستقلة"؛ وهذا يجلب معه "واجباً ظاهرياً يتمثل في الحد الأدنى من الاحترام للقانون الدولي". ويواصل قائلاً: "ينطوي الحد الأدنى من الاحترام على "إسناد الوزن الافتراضي" للقوانين الدولية التي تمت الموافقة عليها حسب الأصول أو المعاهدات التي تمت الموافقة عليها مؤقتاً، والقوانين الدولية العرفية الراسخة، والقواعد النظامية غير التوافقية للقانون الدولي، أو المبادئ العامة".[٢٩] وتعتمد القوانين الدولية على أشكال مختلفة من علاقات السلطة. يحدد كالي صلاحية قانون دولي معين بالمنطق الذي من خلاله يوجه السلطات المحلية إلى التصرف (أو يفشل في القيام بذلك).

على الرغم من أنه يمكن اعتبار القانون الدولي ملزماً قانونياً، إلا أنه قد لا يتمتع بالضرورة بالسلطة بمعنى أنه ليس لديه القدرة على فرض "واجب وقائي محدد أو أن الواجب الذي يفرضه يمكن دحضه لاعتبارات أخرى"، كما كتب كالي، "لذلك فإن الطبيعة الملزمة للقانون الدولي هي شرط ضروري، ولكنه غير كاف لسلطة القانون الدولي على الأنظمة المحلية؛ وعلى العكس من ذلك، فإن سلطة القانون الدولي ليست كافية للامتثال فقد

تنتهك الدول القانون الدولي أو قد تحترمه لأسباب أخرى – مثل المصلحة الذاتية، على سبيل المثال".[30]

وقد ظهر مثل هذا السيناريو بوضوح في سوريا، فقد أصبح القانون الدولي ملجأً عند الحاجة إليه، ولكنه يُنتهك بشكل صارخ عندما يكون ذلك مناسباً في حالات أخرى. ومع ذلك، فمن المثير للاهتمام أن جميع الجهات الفاعلة لا تزال تميل إلى الدفاع عن أفعالها بالرجوع إلى القانون الدولي، حتى لو انتهكت ذلك القانون، أو أنها تستخدم أسباباً أخرى تتماشى مع المبادئ المعترف بها دولياً مثل "الحرب ضد الإرهاب"، بآثارها الدولية والقانونية. وتعتمد المعاقبة على مثل هذا السلوك بشكل كبير على: أ) الإرادة والالتزام السياسيين؛ ب) إجماع الأقوياء، أي سلوك التصويت لدى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ ج) سلسلة من العوامل التي تشمل المصالح الجيوسياسية، والمجموعات في المناخ الكلي الدولي، والتفاعل مع الأزمات الأخرى، ومقايضة المصالح في أماكن أخرى، والقدرات السياسية والعسكرية وما إلى ذلك. وفي هذا السياق، أشار الباحثون المعاصرون إلى أنه ينبغي النظر إلى تطور القانون الدولي في ضوء الحقائق على أرض الواقع في العلاقات الدولية وليس باعتباره نقاشاً إيجابياً للعلاقات بين القواعد ومسائل الشرعية القانونية. يكتب إيبي ريديل: "إن المفهوم الأوسع للقانون سيحتضن القواعد الواقعية ذات الصلة للمعايير كأساس تجريبي ذي طبيعة اجتماعية وسياسية، وبالتالي يأخذ بعين الاعتبار نطاق واقع المجتمع الدولي".[31] مثل هذه "القوانين غير الملزمة" هي معايير دولية غالباً ما تطورها الأمم المتحدة وتصبح مؤثرة كأمر واقع، ناهيك عن ضرورة الإشارة إليها كمصادر للقانون بالمعنى الدقيق للكلمة.

بمعنى آخر، فإن المعايير التي وضعتها الأمم المتحدة من خلال الممارسة – مثل تقديم المساعدة الإنسانية عبر حكومات الدول في المقام الأول، بغض النظر عن مدى كون تلك الدول أطرافاً في الحرب – قد وضعت معياراً حددته الحكومة السورية، وتم الاستناد إليه مراراً وتكراراً لتبرير الممارسة الحالية باعتبارها "صالحة" و"إلزامية". في هذه الحالة، وضعت ممارسات الأمم المتحدة معياراً يدعم بطريقة أو بأخرى فكرة سيادة الدولة الصلبة التي تحجب أي اهتمام بسلوك حكومة الدولة تجاه مواطنيها.

إن المفهوم المتطور لسيادة الدولة هو تحول مستمر آخر في تاريخ الأفكار، وفي إطار القانون الدولي، وله آثار سياسية مباشرة على معضلة سياستنا. وفقاً لبعض الأحكام الدولية، وقبل كل شيء، بالنسبة للممارسات الدولية، تعد سيادة الدولة عاملاً حاسماً يجب مراعاته عند تقديم المساعدة الإنسانية إلى منطقة الأزمات.

ظهر مبدأ سيادة الدولة خلال عصر النهضة، وقد ورد ذكره لأول مرة في كتاب جان بودين "من قبل الجمهورية" عام ١٥٧٦ وتم تأكيده في وثيقة قانونية دولية في صلح وستفاليا عام ١٦٤٨؛ ومنذ ذلك الحين، تطور مفهوم السيادة إلى قضية متنازع عليها فيما يتعلق بطبيعة الدولة الحديثة وفي تطور القانون الدولي.[٣٢] لقد طور القانون الدولي الكلاسيكي المفهوم الصعب للسيادة، حيث تمارس الدولة ذات السيادة السلطة المطلقة. كان لهذا المفهوم بعض المنطق، لأنه كان يهدف إلى منع المزيد من الحروب الناجمة عن تدخل الحكام في الشؤون الداخلية لحكام آخرين على أساس تحويل الرعايا أو المصالح الأخرى. وما كان المقصود منه أن يكون صفة للحاكم الشخصي داخل الدولة أصبح فيما بعد صفة للدولة نفسها في علاقاتها مع الدول الأخرى (وفق نظرية الدولة الحديثة).

يوجد عدد كبير من المؤلفات حول مبدأ سيادة الدولة والحق المشتق في شن الحروب مع الإفلات من العقاب، ومع ذلك، فقد أصبح هذا الحق مؤهلاً بدرجة عالية، ويقتصر إلى حد كبير على الدفاع عن النفس. وبما أن هذا الكتاب لا يدور حول الحق في الحرب بل يتعلق بالسلوك في الحرب، فإن التركيز هنا ينصب على ربط السيادة بالمسؤوليات والالتزامات، خاصة تجاه السكان الذين يعيشون في تلك الدولة.

كان أحد الفلاسفة الأوائل الذين لم يفكروا في السيادة من حيث التفاعل بين الدول أو باعتبارها عقيدة القانون والنظام (كما في كتاب توماس هوبز ليفيا ثان) هو جان جاك روسو، والذي كان الشعب بالنسبة له هو صاحب السيادة، وكان هذا تغييراً جذرياً تماماً في المنظور. وفي تطور آخر، تم تصور قانون الطبيعة القبلي الذي يقتصر عليه الملوك أيضاً على أنه نقيض لمبدأ السيادة المطلقة، وفي هذا السياق، "نفى القانون الطبيعي عدم مسؤولية الدول ونهائية استقلالها عن بعضها البعض."[٣٣] إن ما يستلزمه قانون الطبيعة حقاً يعتمد على الظروف السائدة في وقت معين، وبالتالي سيختلف في محتواه. بشكل

عام، على الرغم من ذلك، فقد أدى ذلك إلى ولادة القانون الدولي الحديث وقانون الحرب؛[٣٤] وبمرور الوقت، تم استبدال فكرة أن بعض القوانين الطبيعية الإلهية أو غير الإلهية كانت أساس التعايش المنظم بين الدول والمجتمعات بالأفكار الوضعية. وكما كتب كلافام، أدى هذا الاتجاه إلى علمنة فكرة القانون برمّتها، لكنه أضعفَ بطريقة أو بأخرى أسسها الأخلاقية،[٣٥] وهذا يشكل مشكلة خاصة بالنسبة لصلاحية القانون الدولي نظراً لأنه لا يملك إلا القليل من آليات التنفيذ؛ ونتيجة لذلك، تطورت سيادة الدولة من "مبدأ النظام الداخلي [...] إلى مبدأ الفوضى الدولية".[٣٦]

لقد تطور القانون الدولي الحديث بهدف تصحيح سلطة الدولة غير المتناسبة، في أعقاب التجارب المؤلمة للحربين العالميتين ووحشيتهما عديمة الضمير؛ فمنذ القرن العشرين فصاعداً، أصبحت سيادة الدولة محددة أكثر فأكثر من خلال منظور الالتزامات بالطريقة الموصوفة أعلاه، وتوجد مدارس فكرية مختلفة يمكن أن يستمد منها هذا الالتزام، سواء كان ذلك من الإجماع أو القانون الطبيعي وما إلى ذلك، ولكن هناك شيء واحد واضح وهو أن: كل هذه الأفكار قيدت نطاق العمل الحر لحكومات الولايات.

ولأغراض هذا الكتاب، سأستخدم مصطلحين عند الإشارة إلى السيادة: السيادة الصارمة والسيادة النفاذة؛ فالأولى هي السيادة غير المشروطة أو حصانة الدولة، وهي تمثل أعلى قيمة بلا منازع في التفاعلات الدولية مع إمكانية ضئيلة أو معدومة لفرض مبادئ توجيهية أو قيود خارجية على سلوك الحكومة أو الدولة؛ والأخيرة، التي صاغها إيبرهارد مينزل،[٣٧] هي سيادة يسهل اختراقها مع ثغرات تسمح بدخول النفوذ الخارجي، وهي سلطة دولة ملزَمة بالالتزام بقواعد ومعايير معينة للسلوك سواء في الشؤون الدولية أو فيما يتعلق بشعبها.

يتم استخدام السيادة الصارمة والنفاذة هنا باعتبارهما "نوعين مثاليين" بالمعنى الويبريّ من أجل شرح المناقشات والخلافات السياسية الحالية، لكن هناك تحفظات من منظور تاريخي. في بحثهما حول تاريخ التدخل الإنساني، يشير سيمز وتريم إلى أن ما يسمى بالمفهوم الويستفالي للسيادة المطلقة لم يكن مطلقاً على الإطلاق، فعلى مر التاريخ، كانت التدخلات والقيود المعيارية للسيادة شائعة، حتى أن معاهدات السلام في وستفاليا تضمنت على وجه التحديد ضمانات لحرية الضمير لبعض الأقليات الدينية داخل الإمبراطورية الرومانية المقدسة وجعلت بعض الدول من خارج الإمبراطورية ضامنة

لحقوق الأقليات الدينية في مواقع أخرى. ويؤكد سيمز وتريم أن "ما يُعرف اليوم عادةً باسم "نموذج وستفاليا" لم يظهر إلا في وقت لاحق من القرن الثامن عشر، وحتى في ذلك الوقت لم تحتكر المواقف المتعلقة بالسيادة؛ حافظ المفهوم القائل بأن الطريقة التي تعامل بها الحكومة المحكومين يجب أن تكون عاملاً في السيادة على نفوذه". ونتيجة لذلك، وفيما يتعلق بالمناقشات السياسية الحالية، فإن المؤلفين يؤيدان شرعية التدخلات على أسس إنسانية مستمدة من الممارسة التاريخية: "إن فكرة أن النظام الدولي الحديث مستمد فقط من وستفاليا هي، في أحسن الأحوال، فكرة مشكوك فيها إلى حد كبير، وهذا يعني أن افتراض بعض العلماء وممارسي السياسات ونشطاء حقوق الإنسان، بأن التدخل الإنساني غير شرعي لمجرد أنه يتعارض مع مبادئ وستفاليا، ليس خاطئاً بقدر ما هو لا أساس له من الصحة".[٣٨] ومع أخذ هذا المنظور التاريخي في الاعتبار، فإن ادعاءات حكومة، مثل حكومة دمشق، والتي تستمد مبررها لتكون صاحبة السيادة المطلقة من "القانون الدولي"، حتى في مسائل وصول المساعدات الإنسانية وحتى في ضوء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والحاجة الإنسانية الكبيرة، تبدو هزيلة أكثر.

في التسعينيات، بدا الأمر كما لو أن المفهوم السائد للسيادة أصبح تدريجياً أكثر قابلية للاختراق – حتى حدثت الأزمة السورية؛ وقد استشهد علماء القانون الدولي بأمثلة مثل سقوط الشيوعية وسور برلين في عام ١٩٨٩ كمؤشرات على أن النموذج الديمقراطي الليبرالي- بما في ذلك التركيز الأكثر مرونة على حقوق الإنسان- كان له الغلبة في السياسة العالمية. وكانت الأحداث الرئيسية الأخرى هي الحرب في البوسنة والهرسك خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥ وفي رواندا في عام ١٩٩٤، وكلاهما كان له سمات الإبادة الجماعية، وعلى وجه الخصوص، القصف المثير للجدل لأهداف صربية من قبل حلف شمال الأطلسي أثناء حرب كوسوفو في عام ١٩٩٩، وهو تدخل عسكري يتمتع بشرعية دولية محدودة ولكن باسم حقوق الإنسان. وفي المناقشات العامة في أوروبا وخارجها، كانت عمليات الإبادة الجماعية في البوسنة والهرسك ورواندا مصحوبة بخيبة أمل عميقة إزاء عجز الأدوات الحديثة للقانون الدولي والسياسة الدولية عن منع هكذا كارثة إنسانية. ومن الواضح أن النموذج يتحول نحو حماية حقوق الإنسان ونحو شرعية التدخلات الإنسانية في ظل ظروف معينة؛ وبالتالي، فقد مورس ذلك في كوسوفو على الرغم من

الخلاف في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وعدم وجود تفويض أممي يتماشى مع الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، وصل التحول النموذجي أيضاً إلى السياسة الداخلية، كما كان الحال في ألمانيا حيث قام حزب الخضر السلمي تقليدياً بتغيير جذري في عهد يوشكا فيشر (الذي أصبح فيما بعد وزيراً للخارجية)، مما أدى إلى قرار الحزب بدعم الناتو في شن هجمات على صربيا دون تفويض من الأمم المتحدة. لقد أصبح إنهاء العنف واسع النطاق ضد المدنيين أكثر أهمية من النزعة السلمية الأيديولوجية وغير المشروطة، والمفهوم الصعب للسيادة في القانون الدولي الكلاسيكي. لقد تعرض فيشر لهجوم بقنبلة طلاء أثناء مؤتمر حزب الخضر المشؤوم الذي اتخذ هذا القرار في مايو/أيار ١٩٩٩، ثم أصيب فيشر بأضرار في طبلة أذنه لأنه غير الاتجاه السياسي لحزبه. وبدافع مماثل، صرح ناشط الحقوق المدنية التشيكي والرئيس اللاحق، فاتسلاف هافيل، في خطاب ألقاه أمام البرلمان الكندي حول قصف الناتو لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية:

تضع هذه الحرب حقوق الإنسان فوق حقوق الدولة... ورغم أنها لا تملك تفويضاً مباشراً من الأمم المتحدة، إلا أنها لم تحدث كعمل عدواني أو عدم احترام للقانون الدولي، بل على العكس من ذلك، حدث ذلك احتراماً لقانون أعلى من القانون الذي يحمي سيادة الدول، فقد تصرف التحالف من منطلق احترام حقوق الإنسان كما يمليه الضمير والوثائق القانونية الدولية.[٣٩]

ويصف روبرتسون هذا بأنه "استثناء للسيادة" و"مبدأ متطور للضرورة الإنسانية"، حيث يمكن استخدام "قوة من النوع المتناسب لمنع وقوع كارثة إنسانية. هذا هو نموذج السامري الصالح بكل وضوح: الالتزام بوقف القتل الجماعي للأبرياء يجب أن يطغى على قاعدة عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى".[٤٠] يشير روبرتسون بقوة لصالح هذا التطور ولكنه يوصي بالحذر في الوقت نفسه قائلاً: "لا توجد محكمة حتى الآن لوقف دولة تقتل وتستأصل شعبها: فبالنسبة لهم، إذا فشل مجلس الأمن في التوصل إلى اتفاق القوى العظمى، فإن الخلاص الوحيد يمكن أن يأتي من خلال ممارسة الدول الأخرى لحق التدخل الإنساني. وبفضل كوسوفو، عاد هذا الحق إلى القانون الدولي، ولكن يجب أن يتم تقييده بطرق من شأنها أن تحد من إمكانية إساءة استخدامه".[٤١] ويورد تسعة شروط يجب توافرها لهذا الغرض، في نظره.

لقد رأى المتفائلون التقدميون في المجال الإنساني بصيصاً في الأفق من "نظام سياسي داخلي عالمي" جديد من شأنه أن يعرض "سياسة ما بعد وطنية إنسانية عسكرية" جديدة، على حد تعبير أولريش بيك في أواخر التسعينيات؛ وفي القرن الحادي والعشرين، توقع عدداً متزايداً من حروب التهدئة أو حروب حقوق الإنسان، لكن في الوقت نفسه، أعرب عن عدم ارتياحه إزاء هذا التطور قائلاً: "الأخبار الجيدة هي الأخبار السيئة: فالقوة المهيمنة تحدد ما هو القانون وما هو حق الإنسان، وتصبح الحرب إدامة للأخلاق بوسائل مختلفة، ولهذا السبب بالتحديد، يصبح من الصعب أكثر فأكثر احتواء منطق الحرب المتصاعد".[٤٢]

ومن الواضح أن المناقشات استمرت، وفي العقد الأول من الألفية اتخذت اتجاهاً ما أصبح يعرف سريعاً بمبدأ المسؤولية عن الحماية. وكانت هناك سابقة مبكرة في عام ١٩٨٩، عندما تم تسليم المساعدات الإنسانية عبر الحدود ضد إرادة الحكومة المضيفة في السودان. وبالمثل، في عام ١٩٩١، تبلورت دولة الأمر الواقع في شمال العراق من خلال انهيار سيطرة الدولة المركزية بعد حرب الخليج وإنشاء منطقة حظر للطيران من قبل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا من أجل حماية السكان الأكراد من الهجمات المرتكبة من قبل الحكومة العراقية في عهد صدام حسين.[٤٣] وعلى هذا فإن الدروس المستفادة من المجازر وعمليات الإبادة الجماعية التي ارتكبت في البوسنة ورواندا، فضلاً عن الكوارث الإنسانية التي تم تجنبها في كوسوفو، كانت سبباً في تمهيد الطريق لمطالبات أكثر شجاعة بتقييد سيادة الدولة، وهو ما شجع الجهود القانونية الرامية إلى ربط السيادة بالمسؤوليات بقوة، فنشأ مناخ ملائم للدعوات من أجل تدخلات أكثر قوة.

وقد انعكس هذا التوجه في أجندة السلام لعام ١٩٩٢ التي نشرها الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي. ودعا الاقتراح الذي قدمه أول رئيس أفريقي للأمم المتحدة إلى صنع السلام والتدخلات الإنسانية بشكل استباقي. وقدم اقتراحات لتمكين المنظمات الحكومية الدولية من الاستجابة بسرعة وفعالية للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان في فترة ما بعد الحرب الباردة. وتم تحديد أربعة مجالات رئيسية للنشاط وهي: الدبلوماسية الوقائية (مسؤولية المنع)؛ صنع السلام وحفظه (مسؤولية الرد)؛ وبناء السلام بعد انتهاء الصراع (مسؤولية إعادة البناء).[٤٤] علاوة على ذلك، ومنذ أوائل التسعينيات، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عدة قرارات تتعامل مع الانتهاكات

الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي باعتبارها "تهديداً للسلام" بمعنى المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة. وتعد الصراعات في يوغوسلافيا السابقة والصومال من بين الأمثلة الأولى على ذلك. بين عامي ١٩٩١ ومنتصف عام ١٩٩٣، شهد النظام الدولي زيادة قدرها ثمانية أضعاف في عدد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المنتشرة وأربعة أضعاف ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ بالإضافة إلى ذلك، ازدهرت عمليات ومفاهيم منع الأزمات وإنفاذ السلام وفكرة التدخل الإنساني في صراع مستمر.[٤٥] وقد نص قرار مجلس الأمن رقم ١٢٩٦، الذي تم اعتماده في عام ٢٠٠٠، صراحةً على أن منع وصول العاملين في المجال الإنساني إلى ضحايا النزاعات المسلحة يشكل تهديداً للسلام.[٤٦]

كما تم تمهيد الطريق نحو المسؤولية عن الحماية من خلال تقرير الإبراهيمي لعام ٢٠٠٠.[٤٧] وقد لاءمت مبادئ حفظ السلام الثلاثة – أي موافقة الأطراف المحلية، والحياد، وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس – ووضعت شروطاً أكثر تعقيداً للصراعات الداخلية التي قد لا يمكن الاعتماد فيها على موافقة الأطراف المحلية؛ كما عمد التقرير إلى طمس الخطوط الفاصلة بين حفظ السلام وإنفاذ السلام.[٤٨] كما شهد عام ٢٠٠٠ قيام الاتحاد الأفريقي بتكريس مبدأ المسؤولية عن الحماية في قانونه التأسيسي، وأعقب ذلك إنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٤. ويمكن للهيئة تقييم حالة الأزمة المحتملة، وإرسال بعثات لتقصي الحقائق إلى مناطق الاضطرابات، وتفويض وإضفاء الشرعية على تدخل الاتحاد الأفريقي في مواقف الأزمات الداخلية؛ وبعبارة أخرى، فقد فوض الاتحاد الأفريقي لنفسه الحق في الحماية والمسؤولية عنها؛ ولكن القيود في الممارسة العملية سرعان ما أصبحت واضحة مع ظهور أزمات جديدة في بوروندي والسودان (دارفور) وفي وقت لاحق في ليبيا في عام ٢٠١١، والتي انقسمت بشأنها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بشدة.[٤٩]

وكانت الخطوة المهمة الأخرى نحو قبول أوسع وشرعية دولية لمبدأ مسؤولية الدولة هي انعقاد القمة العالمية في عام ٢٠٠٥ في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك. فقد رفع رؤساء الدول والحكومات المجتمعون، وعددهم ١٩١، المسؤولية عن الحماية إلى مستوى أحد مكونات فسيفساء القانون الدولي المعقدة والمتطورة. وفي الوقت نفسه، حاول أولئك الذين دفعوا من أجل مثل هذا التفسير التقدمي استيعاب المخاوف من أن الحق في

"التدخل الإنساني" قد يخرج عن نطاق السيطرة أو حتى من أن موجة سياسية جديدة من حركات تقرير المصير ستستخدم المسؤولية عن الحماية كغطاء جديد لطموحات سياساتها القديمة. اتفقت القمة العالمية على أن مسؤولية الدولة سترتكز على ثلاث ركائز:[٥٠]

١. مسؤولية الدولة عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية بما في ذلك التحريض عليها (مسؤولية المنع).
٢. التزام المجتمع الدولي بمساعدة الدول على الوفاء بهذه الالتزامات من خلال الأمم المتحدة وفقا للفصلين السادس والسابع من الميثاق (مسؤولية الرد).
٣. مسؤولية الدول عن اتخاذ إجراءات جماعية في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة من خلال مجلس الأمن، وفقاً للميثاق، بما في ذلك الفصل السابع، على أساس كل حالة على حدة، ووفقاً للمنظمات الإقليمية، إذا كانت الوسائل السلمية غير كافية وفشلت السلطات الوطنية بشكل واضح في حماية سكانها من أشكال العنف المذكورة أعلاه (مسؤولية إعادة البناء).

ولم تكن المبادئ الثلاثة بمثابة قانون جديد بقدر ما كانت طريقة مختلفة لعرض بعض الالتزامات القانونية القائمة وأهداف السياسات السليمة في شكل بديل. كما اكتسبت رؤية أقوى بكثير بين صانعي السياسات وفي النقاش العام، وهو أمر مهم بالنسبة للعقيدة والممارسة على حد سواء. لا شك أن المبدأ الثاني يشكل إشارة مموهة إلى حد ما إلى الملاذ الأخير للتدخل العسكري في صراعات لا يمكن حلها من خلال الدبلوماسية أو الوساطة. والسؤال هو: أين تقع العتبة؟ وبما أننا لا نعيش في عالم مثالي، على الرغم من تصريحات الإيثار والإنسانية، فإن العتبة سوف تتأثر أيضاً بالسياسة الواقعية بدرجة أقل أو في بعض الأحيان أكبر. وربما ينطبق هذا الأخير على سوريا، التي تركت العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان والسوريين على حافة العنف على حافة اليأس أو القدرية. إن الحديث عن المسؤولية عن الحماية أثناء محاولة التقليل من شأن خيار الملاذ الأخير لم يكن صادقاً على الإطلاق منذ بدء مفهوم المسؤولية عن الحماية. وبهذا المعنى، كان الأمر مراوغاً في أفضل تقدير عندما أعلنت الرئيسة الأيرلندية السابقة ماري روبنسون في عام ٢٠٠٨ عن مبدأ المسؤولية عن الحماية قائلة: "يتعين علينا أن نكون واضحين أن هذا ليس مبرراً للتدخل العسكري".[٥١]

وعلى الرغم من أن المسؤولية عن الحماية لم تنهِ الجدل الدائر حول التدخل الإنساني، وأن الطبيعة القانونية للمفهوم مفتوحة للتساؤل، فقد أصبح هناك مفهوم أكثر وضوحاً ومعترفاً به بشكل عام حول المسؤولية التي لا جدال فيها عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والعنف والجرائم ضد الإنسانية، والتي أثارتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة مراراً وتكراراً. وربما تكمن الخاصية الجديدة في هذا العصر من المناقشات فيما يصفه فليك: "لا تشكل سيادة الدولة عائقاً أمام اتخاذ إجراءات مسؤولة بموجب الفصل السابع، حيث ينبغي فهم السيادة والمسؤولية باعتبارهما مبدأين يعزز كل منهما الآخر".[٥٢]

تم تعليق الكثير من الآمال على المسؤولية عن الحماية من قبل نشطاء حقوق الإنسان والعاملين في المجال الأكاديمي والدبلوماسي والسياسة الذين كانوا يميلون نحو قراءة تقدمية للقانون الدولي ومفهوم السيادة النفاذة خلال ذروة العقد الأول من الألفية – حتى حلول الربيع العربي. وعندما اجتاحت موجة الاحتجاجات الشعبية الشوارع في تأثير الدومينو من تونس وليبيا ومصر واليمن باتجاه سوريا، كان أنصار الكونية يأملون في أن تترسخ القيم المشتركة المتمثلة في حرية الإنسان وكرامته وربما الديمقراطية في العالم العربي، ولكن كان هناك جانب آخر لا يقل أهمية عن ذلك وهو: مفهوم الاستقرار الذي يرتبط أيضاً بمفهوم سيادة الدولة؛ ففي الماضي، كان "الاستقرار" في هذه المنطقة يعني عادة ركود الحكومة، وقمع الرأي العام والمجتمع المدني. وقد وجدت الدول الغربية تسوية مع هذه المقايضة. وأصبح مستوى الصعوبة الذي ينطوي عليه تغيير النماذج الراسخة واضحاً عندما عرضت وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة ميشيل أليو ماري المساعدة على الرئيس التونسي بن علي، كرد فعل أول عندما اندلعت الاحتجاجات. ومع تطور الأحداث، اضطرت إلى الاستقالة، وبعد بعض التردد، قدم الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ثقله لحركة التغيير الديمقراطي في ليبيا وخارجها. وبالمثل، كان على الدول الغربية الأخرى أن تعيد ضبط بوصلتها السياسية للمنطقة العربية. وظلت هذه المقايضة عبارة عن مقايضة دقيقة بين ديناميكية جديدة وغير مؤكدة وبين الركود/الاستقرار.

من المؤكد أن التعريف القديم للاستقرار على أنه ركود اجتماعي واقتصادي وحتى أخلاقي أصبح غير مقبول بعد الربيع العربي. وكان الأمر يحتاج إلى الشجاعة والبصيرة لإعادة تعريف مفهوم جديد للاستقرار في المنطقة؛ وهذا يعني بالضرورة وجود نوع من اللعب

الحر للقوى السياسية الذي سمح بتغيير سلمي للحكومة من خلال الانتخابات. ومع ذلك، تبين أن فكرة الاستقرار الجديدة هذه لم تدم طويلاً، فقد تغيرت المجتمعات العربية بشكل لا رجعة فيه، حيث يمكن حصاد ثمار الوعي الذاتي الشعبي الجديد في مراحل لاحقة. ومن ناحية أخرى، يبدو أن عودة سياسية ظاهرية قد بدأت، ولكن الغرب لم يجد حتى الآن إجابة حقيقية لها.

يا له من تغيير مقارنة بما حدث قبل بضع سنوات، عندما قوبلت التغييرات الأولية في العالم العربي في الغرب بتعاطف شبه مندفع، وقد تُرجم ذلك إلى عمل سياسي حازم لصالح حقوق الإنسان وضد سيادة الدولة غير المشروطة. كان التدخل الليبي بقيادة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في عام ٢٠١١ تعبيراً عملياً عن الأهمية المتطورة لمسؤولية الحماية بعد القمة العالمية في عام ٢٠٠٥، وكان الدافع وراء التدخل - في بدايته - هو منع وقوع مذبحة وشيكة ضد المدنيين في مدينة بنغازي من قبل قوات الرئيس معمر القذافي؛ وكان الدافع الإنساني والمتعلق بحقوق الإنسان لهذا المشروع واضحاً للعيان. وأعلن الرئيس الأمريكي أوباما أن التهديد الوشيك هو "مذبحة كان من شأنها أن يتردد صداها في جميع أنحاء المنطقة وتلطخ ضمير العالم". وفي قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٠، تمت دعوة الحكومة الليبية ليس فقط إلى حماية سكانها بل أيضاً إلى "تلبية المطالب المشروعة للسكان" مع التهديد بالتدخل بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.[٥٤] وقد أضفى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٩٧٣ [٥٥] الشرعية على التدخل العسكري بسبب عدم امتثال الحكومة الليبية، وفرض حظراً على الأسلحة ومنطقة حظر للطيران.

ومع ذلك، فإن المناقشات الدولية والمحلية المثيرة للجدل التي أدت إلى اتخاذ هذا القرار وسّعت الشقوق في الجبهة المؤيدة للمسؤولية عن الحماية وأظهرت حدود المفهوم. كانت الدول الخمس التي امتنعت عن التصويت في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حليفة غير عادية: روسيا، والصين، وألمانيا، والهند، والبرازيل. وأعقب ذلك مناقشات محلية ساخنة في روسيا وألمانيا. كان النقاش الروسي مثيراً للاهتمام بشكل خاص لأنه ينبئ بالأحداث في سوريا وخارجها؛ وكان الرئيس الروسي في ذلك الوقت هو ديمتري ميدفيديف، بينما كان فلاديمير بوتين رئيساً للوزراء وكان له «رأي شخصي» في هذه القضية الدولية. وبينما دافع ميدفيديف عن القرار ١٩٧٣ باعتباره مقبولاً، انتقده بوتين ووصفه بأنه

"حملة صليبية" ذكّرته بالعصور الوسطى. وعندما أدى التدخل في ليبيا أخيراً إلى تغيير النظام من خلال مقتل الرئيس القذافي على يد المتمردين الليبيين المدعومين من القوات الجوية الغربية، عارض بوتين ذلك واعتبره انتهاكاً غير مقبول لتفويض القرار الذي تغطيه القوى الغربية؛ ولم يكن وحده في هذا الحكم.

وسوف تثبت ليبيا أنها القشة التي قصمت ظهر مبدأ المسؤولية عن الحماية، فعلى وجه الخصوص، أكد زعيما الصين وروسيا . اللذين سرعان ما حكمهما بوتين، الذي أصبح رئيساً مرة أخرى. أنهما لن يسمحا بحدوث شيء من هذا القبيل مرة أخرى أبداً. إن التدخل الخارجي باسم حقوق الإنسان ومنع وقوع كارثة إنسانية، وخاصة إذا تم النظر إليه على أنه تفويض عسكري كامل، يهدد وجود النظام الاستبدادي في الصين والحكومة الروسية المتزايدة الاستبداد، ففرض كلاهما قيوداً متزايدة على حرية التعبير وحقوق الإنسان على سكانهما. بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ هاتين القوتين العظميين بسجلهما الخاص في قمع الاضطرابات بوحشية – روسيا في الشيشان خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ والصين في ميدان تيانانمن في عام ١٩٨٩ ، والتمييز والاعتقال الجماعي للسكان الأيغور المسلمين أو قمعها للاحتجاجات الشعبية الكبيرة في هونغ كونغ في عام ٢٠١٩. ولم تكن روسيا مهتمة أيضاً بأن يتم تفسير تدخلاتها الثنائية في جورجيا وأوكرانيا ذات يوم على أنها أسباب للتدخلات الدولية لأسباب إنسانية.

إن الذريعة الكاذبة المتمثلة في التهديد الوشيك باستخدام الأسلحة الكيميائية، والتي شنت بموجبها الولايات المتحدة، بدعم من المملكة المتحدة في عهد بلير، التدخل العسكري في العراق عام ٢٠٠٣ للإطاحة بالرئيس صدام حسين، أصبحت حجة إضافية بأثر رجعي للإشارة إلى مخاطر السياسات التدخلية، سواء كانت ذات طبيعة إنسانية أو وقائية أخرى.

ولذلك، فإن الحركة الجماهيرية السورية التي ثارت ضد الرئيس بشار الأسد في عام ٢٠١١ حدثت في بيئة دولية متغيرة بشكل واضح. واتسعت الفجوة بين روسيا والولايات المتحدة (أيضاً نتيجة للثورة البرتقالية في أوكرانيا عام ٢٠١٤)، وأصيب مجلس الأمن بالشلل في أغلب الأحيان بشأن القرارات المتعلقة بسوريا وخارجها، ولم تشعر أي دولة غربية بأي رغبة في الشروع في غزوة أخرى في المنطقة بنتائج غير مؤكدة. وعلى الرغم من أن الكوكبة السورية كانت مختلفة تماماً عن العراق، وأن التدخل المحدود وفي الوقت المناسب ربما

قد يخدم بالفعل غرض منع عدد كبير من الوفيات بين المدنيين، إلا أن هذا بدا غير وارد بعد التجارب في العراق وليبيا، فكانت تلك معضلة كلاسيكية للسياسة الواقعية.[٥٧] أصبح الدفاع عن التدخل الإنساني أكثر صعوبة مع مرور الوقت مع عسكرة الاضطرابات السورية وتطرفها بسبب القمع الوحشي للاحتجاجات المدنية، وعندما أصبح هذا الصراع ساحة لعب للحروب بالوكالة بما في ذلك حزب الله وإيران وروسيا في عصر بوتين، والذي برز كأقوى زعيم قضية من عام ٢٠١٥ فصاعداً؛ وبالتالي فإن أي تدخل في سوريا يعني مواجهة مباشرة مع روسيا على وجه الخصوص، وهي الدولة التي دقّت ناقوس الموت لمسؤولية الحماية ودافعت عن العودة إلى فكرة السيادة الصارمة المنفصلة عن الالتزامات المتعددة الأطراف.

يقول ليندرز ومنصور: "على الرغم من أن التآكل الفعلي لسيادة الدولة منذ نهاية الحرب الباردة لا يزال موضع خلاف، إلا أننا نؤكد أنه يمكن النظر إلى الصراع السوري على أنه حالة نموذجية تدعم أولئك الذين أكدوا طوال الوقت أن التقارير عن موت سيادة الدولة كانت سابقة لأوانها في أحسن الأحوال".[٥٨] وفي هذا السياق، تم تعزيز المطالبات السورية بسيادة الدولة من خلال: ١) شلل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وما نتج عن ذلك من استحالة فرض شرط السيادة مع المسؤوليات الإنسانية وحقوق الإنسان؛ ٢) الافتقار إلى الرغبة السياسية في إنشاء ثقل موازن والالتفاف على مجلس الأمن من خلال تحالف الراغبين على غرار تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي في كوسوفو أو من خلال الجمعية العامة (الاتحاد من أجل السلام)؛ ٣) القبول الفوري للحكومة السورية باعتبارها الطرف المتعاقد السامي للتعاون الإنساني وغيره من أشكال التعاون على الرغم من سجلها السيئ في مجال حقوق الإنسان؛ و٤) السلوك الذي يتعرض للانتقاد المتكرر لموظفي الأمم المتحدة الذين يصدقون بسهولة رواية الحكومة ومطالبتها بالسيادة المطلقة.

ومن المفهوم أن الأساليب الأكاديمية أو الأخرى المستوحاة تاريخياً والتي شككت في ادعاءات الحكومة بالسيادة الصارمة لم يكن لها تأثير عملي يذكر؛ على سبيل المثال، يذكرنا ليندرز ومنصور بفكرة أن "المطالبات الحصرية المتبادلة بشأن سيادة الدولة" قد تنشأ في المواقف الثورية والحرب الأهلية. واعتبر المؤلفان إصرار الحكومة السورية على السيادة غير المشروطة "ادعاءً وهمياً" لم يحظ بدعم محلي كبير في ضوء القمع الوحشي الذي يمارسه النظام ضد مواطنيه؛ ولذلك، فإن ادعاءات النظام "تحولت إلى جماهير

خارجية تتألف من وكالات الأمم المتحدة الإنسانية والدول المانحة، حيث عززت هذه الأخيرة وحافظت على ادعاءات النظام السوري غير القابلة للتصديق تجريبياً بشأن سيادة الدولة".[٥٩]

وطرحت المعارضة السورية، ممثلة في الهيئة العليا للمفاوضات، نفس التوجه خلال محادثات جنيف عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، حيث قدم خبيرها القانوني، محمد صبرا، في اجتماع مع فريق المبعوث الخاص للأمم المتحدة، ستافان دي ميستورا، حجة لتبرير إنشاء هيئة حكومية انتقالية في سوريا (بدون الرئيس الأسد) على أساس "الشرعية الثورية" أو "الشرعية الشاملة" المستمدة من إرادة "الشعب"؛ وكانت حجته هي أن الحكومة في دمشق فقدت شرعيتها بقتل شعبها ومواجهة موجة كبيرة من الاضطرابات. وللتأكيد على وجهة نظره، استشهد صبرا بالحركات الوطنية الشعبية في أوروبا في القرن التاسع عشر، حيث صاغ ثورات الربيع العربي كجزء من هذا التراث؛[٦٠] ومع ذلك، بحلول هذا الوقت، كانت الجهات الفاعلة الدولية (بما في ذلك معظم الدول الغربية) قد تخلت بالفعل عن فكرة تغيير النظام في سوريا باعتبارها غير واقعية، بغض النظر عن مدى سوء الوضع الإنساني وحقوق الإنسان في سوريا وبغض النظر عن مدى تدني شرعية الحكومة. وحتى لو كانت هناك روح ثورية، على الأقل في بداية عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، كان من الصعب تحديد مدى قوة "الإرادة الشعبية" للإطاحة بالدكتاتور، بصرف النظر عن الافتقار إلى الدعم الدولي لتحقيق هذا الهدف.

وتمثلت الصعوبة الإضافية في التشرذم المتزايد باستمرار بالمواجهة العسكرية مع المتمردين، الذين تحول الكثير منهم إلى التطرف وتم تمويلهم من قبل العديد من الداعمين الأجانب، وخاصة تركيا والمملكة العربية السعودية وقطر. وفي بعض النقاط، شارك أكثر من ١٠٠٠ فصيل وميليشيا في ساحات القتال؛ بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك خمس قوى إقليمية وعظمى (روسيا وإيران وتركيا والولايات المتحدة وإسرائيل) حاضرة عسكرياً في سوريا بشكل أو بآخر ولها مصالحها المتباينة. وكانت الجماعات المتطرفة، بما في ذلك تلك المتبقية مما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية، دائماً خارج أي عملية سياسية في جنيف؛ وقد ساهم هذا التشرذم في عدم الاستقرار طويل الأمد وجعل من الصعب تصور سيناريو الحكم البديل والشرعي في سوريا – بغض النظر عن مدى انقسام النظام

في دمشق وعدم شرعيته ووحشيته؛ فعلى الأقل فإن الأخير ما زال يتمتع باعتراف دولي قانوني. وسياسي إلى حد كبير. وعضوية في الأمم المتحدة.

ترافقت حقيقة التفتت العسكري والإقليمي على الأرض مع تطور معارض في عام ٢٠١٧: فقد اتحدت المعارضة السياسية المعتدلة التي شاركت في محادثات جنيف تحت مظلة مشتركة، وهي هيئة المفاوضات السورية. لقد تُرك الأمر للأتراك بشكل أساسي لإعادة تأسيس العلاقة بين المعارضة المنفية وأغلبها في المنفى والمعارضة على الأرض في سوريا. بعد الاحتلال التركي لمساحات واسعة من الأراضي في شمال سوريا في عام ٢٠١٩، استخدمت أنقرة بشكل مكثف مكوناً رئيسياً في المجلس الوطني السوري، وهو الائتلاف الوطني السوري والحكومة السورية المؤقتة المرتبطة به، وهي منظمة ذات أحزاب شبه حكومية أو على الأقل وظائف خدمية إدارية تحت السيطرة التركية داخل سوريا. وبما أن خطوات تركيا تم تنسيقها مع روسيا حليفة سوريا في صيغة أستانا، فمن المرجح أن يستمر هذا التراجع في سيادة النظام السوري لبعض الوقت، وهذا هو "الاستثناء" الثاني لسيادة الدولة السورية الكاملة بعد الوجود الروسي والإيراني بدعوة من الحكومة – على الأقل في الأصل.

الفصل الخامس

أداة الإرهاب: نزع الصفة الإنسانية عن "الآخر"

إحدى سمات الانتفاضة السورية هي أنها ولدت من رحم حركة جماهيرية مدنية احتجت على سلوك الحكومة تجاه سكانها. في البداية، لم يكن وضع نموذجي لنزاع مسلح غير دولي يندمج فيه المتمردون مع المدنيين ويختبئون بينهم، وهو الوضع الذي لا يزال القانون الدولي الإنساني يظهر فيه أوجه قصور،[1] بل كانت حركة مدنية غير مسلحة بحد ذاتها، وقفت في قلب الأحداث، وظهرت وانتشرت منها تدريجياً عناصر عسكرية ومتطرفة وهو ما شكل تحديات كبيرة ليس فقط للقانون الدولي وتطبيقه، بل أيضاً للجهات الفاعلة السياسية والإنسانية.

ومع ذلك، في نهاية المطاف، لا تكمن المشكلة في سوريا في الصعوبة الموضوعية في التمييز بين المدنيين والمقاتلين، بل في الإبادة المتعمدة للمدنيين. وقد اعترف أحد الجلادين الذين استخدمهم الأسد في المخابرات، وهو العقيد أنور رسلان، بذلك في مقابلة إعلامية عام ٢٠١٣ بعد انشقاقه: منذ أوائل عام ٢٠١٢، لم يعد الهدف من تعذيب السجناء هو الحصول على معلومات، بل "قتل المدنيين على نطاق واسع حتى لو لم يكن لهم أي علاقة على الإطلاق بالمعارضة المسلحة أو بالجماعات الإرهابية".[2]

خطيئة الغضب الغير قابلة للنقاش

منذ بداية الأزمة، استخدمت الحكومة في دمشق الحجج القانونية الماهرة لدعم تصرفاتها على الساحة الدولية، ولهذا الغرض، فقد ثبت أنه من "المفيد" أن تكون دولة غربية كبرى قد مهدت الطريق بالفعل في بعض النواحي من خلال تقديم ذخيرة جدلية أدت إلى تآكل القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من خلال تبرير مكافحة الإرهاب. اتخذ هذا التطور مجراه بعد هجمات ١١ أيلول الإرهابية على نيويورك وواشنطن العاصمة في عام ٢٠٠١؛ وقد أصبح رد الفعل السياسي للإدارة الأمريكية في عهد الرئيس

جورج دبليو بوش، وما تلا ذلك من حجج ضد الإرهاب من جانب العديد من القادة السياسيين الآخرين، بمثابة تحدي كبير للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث كان العديد من هؤلاء القادة مستبدين في العالم العربي وخارجه، وقد اغتنموا بكل سرور هذه الفرصة والخطاب الجديد لقمع المجتمع المدني أو الإصلاحيين السياسيين أو الناشطين، فنشأ اتجاه لمنح الدول مساحة أكبر في جهودها لمواجهة التهديدات الأمنية التي تُعرف بالإرهاب، ولتخفيف القيود المفروضة على تصرفات الدول بموجب القانون الدولي.[٣]

بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٩، تبنت حكومة الولايات المتحدة وجهة نظر مشكوك فيها من الناحية القانونية مفادها أن "الإرهابيين" ليسوا مقاتلين ولا مدنيين، بل "مقاتلين غير شرعيين" - وهو مصطلح غير معروف في القانون الدولي الإنساني،[٤] وهذا ما جعل "التدابير الخاصة" ممكنة وأكثر قبولاً من الناحية الأخلاقية للدوائر السياسية المعنية، حيث تضمنت ممارسات مثل الإيهام بالغرق أثناء التحقيقات أو إنشاء معسكرات الاعتقال مثل تلك الموجودة في خليج غوانتانامو بكوبا، خارج كل من الولايات المتحدة وأيّ نظام قانوني معترف به.

انتقد خبراء القانون الدولي هذا التطور بشدة، ورحبوا بتشريعات الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا التي حاولت تحقيق توازن أفضل بين المصالح الأمنية وسيادة القانون وضمانات حقوق الإنسان. وكما كتب ريديل: "لا يمكن للمخاوف الأمنية المشروعة أن تطغى على الحقوق الأساسية للمثول أمام القضاء، والتي تم الفوز بها في صراع طويل الأمد دام لقرون من الزمن".[٥] كما انتقد ريديل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي تأثر بقوة بالولايات المتحدة بعد أحداث ١١ أيلول، لتجاوزه تفويضه في سياق نظام العقوبات المتعلق بتدابير مكافحة الإرهاب. وبموجب نظام العقوبات هذا، وجد الأشخاص المتهمون بالإرهاب أو مساعدة الإرهابيين - الذين انتهى بهم الأمر على قائمة لجنة العقوبات التابعة للمجلس - أنفسهم دون أي سبل انتصاف قانونية للطعن في وضعهم. ولم يقم مجلس الأمن عمداً بإنشاء آلية قانونية للتحكم في إجراءات الإدراج الفعلية. وكإجراء تصحيحي لاحق، تم إنشاء مكتب أمين المظالم التابع للجنة العقوبات رداً على الانتقادات الشديدة لهذا الإجراء، على الرغم من أنه لم يستوف المتطلبات الصارمة التي تم وضعها على المستوى الأوروبي.

تتحول المناقشة إلى نقاش حول دور وولاية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ فهل هذا المجلس مؤسسة لسن القوانين في حد ذاته أم أنه يتعين عليه الالتزام بالمعايير والقيم السائدة، بما في ذلك، وربما بشكل خاص، ما يتعلق بمكافحة الإرهاب؟ وهذا يذكرنا بالنقاش الموصوف أعلاه بين "المعسكر السياسي" و"المعسكر القانوني" في المناقشات حول أصول القانون الدولي وانسيابه. في عام ١٩٥٠، كان وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك، جون فوستر دالاس، لا يزال يتبنى وجهة نظر مفادها أن "مجلس الأمن ليس هيئة تعمل فقط على فرض القانون المتفق عليه، بل إنه قانون في حد ذاته".[٦] يعتبر النقاد ك ريديل هذا الموقف مهمَل ويستنتجون أنه:

[...] لا يمكن أن يكون لدى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذي يتحمل بلا شك المسؤولية الأساسية عن الحفاظ على السلام والأمن، السلطة التقديرية لتجاهل سيادة القانون، وهو أحد المبادئ الأساسية للنظام الدولي السلمي الذي أنشئت الأمم المتحدة من أجله، بما في ذلك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة في المواد ١-٢؛ وبالتالي، لا يمكن قراءة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة بالاقتران مع المواد ٢٤ (١) و٢٥ فقط، ولكنها تخضع في حد ذاتها للمادة ٢٤ (٢).[٧]

ومن ثم يشير ريديل على وجه الخصوص إلى المبدأ (المادة ٢٤ (٢)) الذي ينص على ما يلي: "يتصرف مجلس الأمن، عند اضطلاعه بهذه الواجبات، وفقاً لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة؛ والصلاحيات المحددة الممنوحة لمجلس الأمن للقيام بهذه الواجبات مبينة في الفصول السادس والسابع والثامن والثاني عشر". بعبارة أخرى، لا يقف مجلس الأمن فوق مبادئ القانون الدولي المستمدة من مصادر مختلفة، بدءاً من أوامر المثول الأولية وحتى ميثاق الأمم المتحدة ذاته، حتى في المواقف الاستثنائية مثل التهديدات الإرهابية.

وبينما نوقشت هذه القضايا على نطاق واسع داخل المنظمة الدولية، مضت الولايات المتحدة قدماً في تفسيرها للقانوني الوطني وممارساتها المثيرة للجدل. وقد وجدت حلفاء - في بعض ممارساتها على الأقل - بين دول غربية أخرى، وخاصة في مجتمعاتها الاستخباراتية والأمنية، وهو ما أدى إلى نشوء انقسامات لصالح تفسيرات أكثر تساهلاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك أيضاً، وعلى وجه الخصوص، من جانب الحكومات الاستبدادية التي كانت لديها مجموعة من الأجندات، والتي كانت الحرب ضد الإرهاب مجرد واحدة منها. من خلال التجاهل المنهجي للقانون الدولي أثناء "الحرب على

الإرهاب"، ومن خلال إضفاء الشرعية على بعض أشكال التعذيب من خلال المذكرات الداخلية (التي كتبها المدعي العام للرئيس بوش، ألبرتو جونزاليس، والتي جعلت التعذيب أداة معتمدة بمباركة البنتاغون، ووزارة العدل الأمريكية والبيت الأبيض)، فإن الولايات المتحدة، في نظر العديد من العرب والغربيين على حد سواء، تحالفت مع الأساليب الفظة التي تتبعها الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط؛ وزادت حوادث إساءة معاملة السجناء في سجن أبو غريب في العراق أو خليج غوانتانامو في كوبا من هذه الصورة المروعة؛ بل إن الولايات المتحدة استعانت بمصادر خارجية للتعذيب، حيث تم إرسال المشتبه بهم إلى بلدان تستخدم سوء المعاملة بشكل سيئ كممارسة للاستجواب. ولهذا الغرض، نفذت وكالة المخابرات المركزية مهمات سرية لنقل المعتقلين إلى مراكز الاستجواب النائية، في أفغانستان ومصر والأردن وغيرها. وحتى عام ٢٠٠٢، كان المسؤولون الأميركيون يرسلون المشتبه في انتمائهم إلى تنظيم القاعدة إلى زنزانات سورية.[٨] حددت هذه التطورات نغمة الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط، والتي سارعت منذ عام ٢٠١٠ فصاعداً إلى تصنيف أجزاء كبيرة من سكانها الساخطين على أنهم إرهابيون خلال الربيع العربي؛ كما أنها منحت الأنظمة حرية أكبر في التعامل مع شعوبها ومواطنيها خارج الحدود القانونية الدولية. وفي سوريا، تطورت هذه الأعمال لتصبح واحدة من أقسى الصراعات داخل الدول في القرن حتى الآن.

أسطورة المقاتل غير القانوني

إن فكرة وجود شيء مثل "مقاتل غير قانوني" في "الحرب على الإرهاب" تحرم الفرد من أي سياق وحماية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبالتالي فهي تتحدى اللوائح التقليدية لـ الحق في الحرب. علاوة على ذلك، فإن الحروب الشاملة وغير المتكافئة في العصر الحديث، مثل تلك الدائرة في سوريا، تطمس بسهولة التمييز بين الأفراد العسكريين والمدنيين في الممارسة العملية.[٩] لقد ثبت أن الرأي العلمي في الأدبيات الحديثة للقانون الدولي الإنساني القائل بأنه حتى لو كان المتمردون الناشئون مقاتلين غير شرعيين،[١٠] فإنهم سيتمتعون بحماية القانون الدولي الإنساني، لم يكن أكثر من مجرد حاشية.

ومن خلال تعزيز سرد الإرهاب الذي يناسب الجميع، حاولت الحكومة السورية التنصل من الالتزامات القانونية التي كان من الممكن أن تدخل حيز التنفيذ لو اعترفت بوجود نزاع مسلح غير دولي على أراضيها، ففي هذه الحالة، كان عليها أن تعترف بالجماعات المتمردة الناشئة كطرف في الصراع منذ البداية، وعندها سيتم منح الجماعات غير التابعة للدولة الوضع القانوني والشرعية.[11] وفي مثل هذه الحالات، يتطلب القانون الدولي الإنساني العرفي والمعاهداتي التميز بوضوح بين المقاتلين والمدنيين في النزاعات المسلحة غير الدولية. وفي الواقع، يجب منح الحماية لنفس فئات الأشخاص كما هو الحال في النزاعات المسلحة الدولية، مثل المدنيين والعاملين في المجال الطبي والديني، وبشكل عام جميع الأشخاص العاجزين عن القتال.[12] كتب بيالكي ونقفي: "لقد استخدمت الدول راية الإرهاب في كثير من الأحيان للتنديد بشرعية الجماعات غير الحكومية التي تقاتل في صراعات مسلحة داخلية، وبالتالي إنكار إمكانية تطبيق البروتوكول أو المادة المشتركة ٣ [من اتفاقية جنيف] في مثل هذه الحالات" فيما يتعلق بالمعاملة الإنسانية للسجناء والالتزامات الأخرى.[13]

إن الاستخدام التضخمي العالمي لمصطلح ومفهوم "الإرهاب" بعد أحداث ١١ أيلول قد سهّل تمييع هذه المعايير والالتزامات الدولية وتوسيع مفهوم الدفاع عن النفس والتناسب.[14] وفي هذا السياق، اختارت الحكومة السورية عمداً تطبيق رواية الإرهاب (بالإضافة إلى "الطائفية" و"المؤامرة الأجنبية") بسرعة كبيرة في عام ٢٠١١ عندما كان الوضع الداخلي لا يزال يشهد اضطرابات شعبية دون أي صبغة متشددة أو طائفية سائدة وحتى بدون هدف تغيير النظام (على الأقل خلال الأشهر الأولى)؛ لكن هذا الخطاب القاسي ساعد في خلق مساحة من المنطقة الرمادية المقبولة إلى حد ما حيث يمكن للحكومة أن ترد، وهي حكومة لم تكن مجهزة حتى بوحدات الغاز المسيل للدموع المدربة أو غيرها من أدوات تخفيف التصعيد المستخدمة في الديمقراطيات لتفريق الاحتجاجات. إن القتل العشوائي، واستخدام الأسلحة الثقيلة في المناطق الحضرية، والتعذيب، والحصار، والتجويع المتعمد لقطاعات من السكان، يمكن بيعها بسهولة للجمهور المحلي وكذلك للحلفاء الدوليين عندما يتم تجريد كل شخص على الجانب الآخر من إنسانيته أو سلبه شرعيته. وكانت هذه واحدة من أنجح روايات الحرب للنظام السوري. وأصبح الالتزام بالقانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها سوريا - ولا سيما

الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب في يوليو/تموز ٢٠٠٤ - خاضعاً للحرب الرئيسية ضد الإرهاب ولبقاء النظام في الوقت الذي يكافح فيه ضد الضغوط من أجل إجراء إصلاحات سياسية ربما تعرض وجوده للخطر.

الخطابة السامة

وعلى الرغم من رفض الطرف الآخر باعتباره موضوعاً قانونياً أو حتى أخلاقياً، فقد قام الحليف الروسي بليّ ذراع الحكومة السورية للمشاركة في محادثات السلام في جنيف - على الأقل من وقت لآخر. ومن غير المستغرب، وبدلاً من إظهار الرغبة في التفاوض، أن الحكومة استخدمت الساحة العامة لوصم المعارضة بأنها إرهابية خاضعة لسيطرة أجنبية في إشارة إلى تمويلها من دول الخليج العربية وتركيا. واختارت الحكومة رواية مفادها أنه من غير المقبول الجلوس مع "إرهابيين غير وطنيين"، ولذلك، كانوا بحاجة إلى اختبارهم باعتبارهم "وطنيين خقيقيين" من خلال مطالبتهم بالتوقيع على "المبادئ الأساسية" التي صاغتها الحكومة كشرط مسبق ضمني لمزيد من المشاركة. تم تطبيق هذا التكتيك من أجل تعطيل عملية السلام خلال المحادثات المباشرة التي قادها الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية الأخضر الإبراهيمي في شباط ٢٠١٤ وفي الجولة الثانية للجنة الدستورية السورية-السورية في تشرين الثاني ٢٠١٩ برئاسة المبعوث الخاص للأمم المتحدة جير بيدرسن.

خلال عدة سنوات من المحادثات غير الناجحة تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف، استخدم بشار الجعفري – رئيس وفد الحكومة السورية وأيضاً سفير بلاده لدى الأمم المتحدة – تعبيرات متكررة مثل "الإرهابيين" و"حثالة" و"الوحوش" لمخاطبة الأزمة، في حين كان السوريون على الجانب الآخر يجلسون في نفس غرفة الاجتماعات في قصر الأمم (تحت رعاية الإبراهيمي) أو الذين كانوا حاضرين في نفس الوقت لإجراء محادثات غير مباشرة (مع دي ميستورا). كما تم تطبيق استراتيجية تجريد العدو من إنسانيته في حالات مثل كولومبيا وسريلانكا، وكانت لفترة طويلة بمثابة عقبة أمام الشروع في محادثات السلام مع الجماعات المسلحة، حيث ذهبت الحجة إلى أن الحكومة لا تستطيع التفاوض مع "الإرهابيين".

هناك تناقض قوي في الخطاب الذي اعتمده الرئيس الكولومبي خوان مانويل سانتوس، الذي نجح في التفاوض على اتفاق سلام مع جماعة القوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك) بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦ بعد نصف قرن من الحرب الأهلية. قال في خطابه بمناسبة حفل توزيع جائزة نوبل للسلام في أوسلو في ١٠ كانون الأول ٢٠١٦:

إن السعي لتحقيق النصر من خلال القوة وحدها، والسعي إلى التدمير الكامل للعدو، وشن الحرب حتى النفس الأخير، يعني الفشل في التعرف على خصمك كإنسان مثلك، شخص بمكنك إجراء حوار معه [...] إن إضفاء الطابع الإنساني على الحرب لا يعني فقط الحد من قسوتها بل أيضاً الاعتراف بخصمك كإنسان على قدم المساواة.[١٥]

ولا يمكن الاستهانة باستخدام الخطابة أثناء محادثات السلام، فهي مؤشر حساس للغاية للإرادة السياسية الموجودة على الطاولة، وبالتالي للنجاح المحتمل للوساطة.

نبوءة تحقق ذاتها

مما لا شك فيه أن الصراع في سوريا تطور مع تزايد مستويات العنف على كلا الجانبين، فضلاً عن تدخل الدول الوكيلة الإقليمية. لقد ارتكبت الجماعات المتمردة المتزايدة التطرف جرائم من جميع الأنواع ضد المقاتلين والمدنيين على حد سواء، وكانت مسؤولة أيضاً عن جرائم حرب في السنوات الأخيرة من الصراع، وبالتالي، فقد انتهكت أيضاً القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، أصبحت رواية النظام عن الحرب نبوءة تحقق ذاتها بالتوازي مع الوحشية التي لا هوادة فيها في استخدام النظام للقوة منذ بداية الاضطرابات، الأمر الذي ساعد بدوره على تعزيز التطرف والتطرف الديني وتصاعد أعمال العدوان.

ومن المثير للاهتمام أنه في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، كان بعض الدبلوماسيين الغربيين يستخدمون بالفعل الحجة القائلة بأن سوريا تعاني من التطرف الإسلامي والإرهاب، وكثيراً ما كانت وجهة نظرهم الرئيسية غير المباشرة هي أنهم كانوا يبحثون عن مبرر معقول لعدم التورط في القتال الذي كان يلوح في الأفق أو كان قائماً بالفعل. ومرة أخرى، كان هذا مرتبطاً بالمناخ السياسي الكلي الموصوف أعلاه والذي لم تكن فيه شهية لمزيد من التدخلات الإنسانية. وقد وفرت مثل هذه الحجج سبباً لعدم تسليم حتى الأسلحة

الدفاعية إلى الجيش السوري الحر. في ذلك الوقت المبكر، برز الجيش السوري الحر كهيكل جديد يتكون في معظمه من أفراد الجيش المنشقين الذين رفضوا إطلاق النار على المدنيين العزل وحاولوا بالفعل حمايتهم من استخدام النظام المتصاعد للعنف.

ولم يقتصر الأمر على الجيش السوري الحر فحسب، بل أيضاً على السوريين الذين خرجوا إلى الشوارع في حالة من اليأس اليومي، وتوسلوا إلى المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة والدول الأوروبية، لتزويد المعارضة المسلحة بصواريخ تاو المضادة للطائرات، والمعروفة باسم "نظام الدفاع الجوي المحمول على الكتف"، لمنع سقوط قتلى بين المدنيين نتيجة الغارات الجوية الحكومية؛ لكن المجتمع الدولي لم يحقق لهم ذلك، بحجة أنها قد تقع في الأيدي الخطأ - أي أيدي "الإرهابيين" أو "الإسلاميين". والآن، بعد عدة سنوات من السيناريوهات الأسوأ. ومقتل عدة آلاف من المدنيين في وقت لاحق. انتهى الأمر بالأسلحة في أيدي الجميع تقريباً على الأرض على أي حال.

بعد أحداث ١١ أيلول، بينما كان المقلق هو أن فكرة الحرب الاستباقية والتدخل بحجة الدفاع عن النفس قد تؤدي إلى تقويض التقدم الذي تم إحرازه مؤخراً خلال "العصر الثالث لحقوق الإنسان"، حيث تحقق المعايير الإنسانية الأساسية مستوى معيناً من التنفيذ، فقد أصبح القلق بعد الحرب السورية يشهد انتكاسة إلى مفاهيم القانون الدولي الويستفالي المتعلق بالسيادة الصارمة وغير المشروطة للدولة؛ وضحية كلا التطورين هي حقوق الإنسان الفردية والجماعية، وخاصة في الدول الأضعف وداخل الدول التي تقتل حكوماتها شعوبها.

الفصل السادس

عدم تحييد المساعدات: كل الطرق تؤدي إلى دمشق

كان الإحباط الدولي المتزايد تجاه الحكومة السورية وما ترتب على ذلك من دعم لعمليات التسليم عبر الحدود ضد موافقة دمشق بمثابة تهديد لممارسة النظام غير المحدودة لما يمكن أن أسميه الحرب التكاملية، وهي استراتيجية حرب تستغل بشكل منهجي وبلا ضمير جميع الموارد الدولية المتاحة من مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع الإنساني، من أجل استخدامها أو إساءة استخدامها على الأرض من خلال توجيه أو استيعاب المساعدات الإنسانية لصالحها أو الاستفادة من تواجد الدعم الدولي بأشكال أخرى؛ والغرض من ذلك هو تخفيف (في هذه الحالة) العبء الاقتصادي للدولة المتحاربة وتقليل مسؤولياتها تجاه سكانها من خلال دمج الموارد المتبقية في اقتصاد الحرب الأوسع والعمليات العسكرية؛ وينطبق الشيء نفسه على الدعم التنموي المحتمل، بما في ذلك إعادة الإعمار بعد الحرب. وعلى النقيض من ذلك، فإن عمليات التسليم عبر الحدود تقع خارج نطاق سيطرة الحكومة المركزية، وبالتالي تمثل في هذا المخطط مورداً ضائعاً في الحرب التكاملية التي تخوضها دولة مفترسة.

قبضة الحكومة على العمل الإنساني

كانت الطريقة المنهجية التي تدخلت بها الحكومة السورية في العمل الإنساني على أراضيها متقنة وفعالة. ويصف عامل سوري سابق في المجال الإنساني لدى الأمم المتحدة على الأرض الموقف المتردد للحكومة ومعضلة العمل الإنساني في ظل هذه الظروف على النحو التالي:

يبدو الأمر كما لو كنت مالك المنزل وتحبس ابنك في غرفة. وأنا كعامل في المجال الإنساني أتيت إلى منزلك وطرقت بابك وطلبت منك الدخول لمساعدة ابنك. وبما أن الشرطة أجبرتك على السماح لي بالدخول، فلن تقول "لا" مباشرة، لكن المالك يحاول التلاعب

بعملي، ويجعل حياتي صعبة؛ وفي النهاية أنا أعيش في منزله. باعتباري عاملاً في المجال الإنساني، أعلم أنه إذا قرر المالك طردي من المنزل، فلن تجبره الشرطة على قبولي مرة أخرى. تحتاج المنظمة الدولية إلى إيجاد طريقة للبقاء في المنزل وقضاء أكبر قدر ممكن من الوقت في المنزل لمساعدة الابن بطريقة ما، وهذا يعني أنه يتعين عليها الالتزام بطلبات المالك.[١]

وباعتبارها مالكة المنزل، كان رد فعل الحكومة السورية على الأزمة في عام ٢٠١١ هو تشديد قبضتها تدريجياً على عمل المنظمات الإنسانية وغيرها من جهود المنظمات غير الحكومية. في البداية، كان التعاون الدولي يتطلب موافقة وزارة الخارجية والمغتربين، التي أنشأت قائمة بالمؤسسات المعتمدة التي سُمح لها بالعمل مع المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة في جهود الدعم الإنساني دون أي متطلبات إضافية.

ومع اشتداد صراع النظام من أجل البقاء، تم تشديد هذه الممارسة مرة أخرى، فأصبح عمل المنظمات غير الحكومية الإنسانية خاضعاً لنظام رقابة مشددة، حيث كان من المفترض أن تعمل جميع المنظمات غير الحكومية الدولية تحت إحدى المظلتين الرئيسيتين: الهلال الأحمر العربي السوري أو الأمانة السورية للتنمية. والصندوق هو مؤسسة حكومية تأسست عام ٢٠٠٧ وتديرها أسماء زوجة بشار الأسد، بهدف السيطرة على أنشطة "المجتمع المدني" في البلاد. مُنحت المنظمات غير الحكومية المتعاونة إمكانية الوصول إلى الموارد المشتركة والخدمات البحثية والإدارية، لكن كان عليها البقاء ضمن الخطوط الحمراء للنظام لأنه لا يُسمح بأي نشاط قانوني خارج هذا المجال. في أوقات الحرب، لعب الصندوق دوراً رئيسياً في التحكم في تدفق التمويل والأنشطة لصالح الحكومة.

كما أنشأت الحكومة الهيئة العليا للإغاثة، التابعة لوزارة الإدارة المحلية والبيئة، وتتكون من ممثلين عن وزارة الخارجية والمغتربين، والأمانة السورية للتنمية، والصليب الأحمر، والهلال الأحمر، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يتم تنظيم النشاط الإنساني والتنموي كمركز واحد. وخضعت مشاريع التعاون الإنمائي التي تشارك فيها المنظمات غير الحكومية المحلية ووكالات الأمم المتحدة لنظام تقييدي للغاية تحت رعاية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من خلال لجنة شاركت فيها البلديات أيضاً. وكما اشتكى بعض الممثلين على أرض الواقع، فإن هذا النظام يختصر في الواقع التعاون الدولي على حفنة

مختارة من المنظمات غير الحكومية الخاضعة لرقابة مشددة والتي يفضلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً، مما لا يترك مجالاً كبيراً للأخريات.

وتغطي ولاية الهيئة العليا للإغاثة ما يلي: ١) تنسيق أعمال الإغاثة والأعمال الإنسانية على المستوى الحكومي. ٢) اعتماد رؤية استراتيجية وطنية، واعتماد الأهداف المرحلية والمشاريع الإنسانية بما يتوافق مع الاحتياجات والأولويات الوطنية. ٣) تحديد الشركاء في الأعمال الإنسانية والإغاثية والإشراف عليهم على جميع المستويات؛ ٤) مراقبة تنفيذ الخطط التي تضعها الوزارات والمحافظات. ٥) تقييم الخطط المنفذة. ٦) تنسيق إعادة تأهيل المناطق المتضررة والتي "تم استعادة الأمن والاستقرار فيها" بهدف إعادة النازحين إلى منازلهم، وتقديم الدعم اللوجستي لتسهيل العودة إلى الحياة الطبيعية.

وبقدر ما يبدو هذا الإطار عقلانياً ويصب في المصلحة السليمة لحكومة الولاية في مثل هذا الموقف، فإن الممارسة التي تمارسها المنظمات غير الحكومية على الأرض تبدو مختلفة، حيث كان الجهاز الأمني القوي هو صاحب الكلمة الأخيرة في أي مشروع أو برنامج يتعلق بالمساعدات الإنسانية. وكما كان الحال دائماً في تاريخ سوريا الحديث، يمكن للأجهزة الأمنية أن ترفض أو تمنع أي تعاون دون الحاجة إلى تقديم مبرر. أفاد ممثلون على الأرض أن خطط التعاون الأكبر من الجهات المانحة الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي واجهت أوقاتاً عصيبة بشكل خاص بسبب "تطور الشروط المتمحورة حول الدولة"، والتي لم تكن فعالة حقاً.[٢]

لقد تحول نظام المساعدات الإنسانية في سوريا إلى نموذج أعمال من قبل نظام الأسد، وكان على كل منظمة قبلت الشروط وكانت مستعدة للعمل ضمن الهيكل الموضح أعلاه، أن تدفع رسوم ترخيص للدولة؛ بالإضافة إلى ذلك، ألزمت الحكومة المنظمات الدولية بالشراء من التجار السوريين، ولم يُسمح إلا باستيراد ١٠ في المائة فقط من البضائع الموزعة في الأراضي الحكومية من الخارج، وكنتيجة لذلك، حرص رجال الأعمال الذين دعموا النظام وموّلوه (أو الذين أجبروا على المساهمة بدفعات منتظمة أو حصص من الإيرادات[٣])، على الحصول على عقود بيع السلع الإنسانية وغيرها. في كثير من الأحيان، كانت هذه السلع مبالغ فيها، ولذلك إذا أرادت المنظمات الدولية أن تكون نشطة بشكل مطلق، سيكون لديها خيار محدود للغاية من مقدمي الخدمات. ومن أجل تأمين العقد في المقام الأول، كان على رجال الأعمال دفع رسوم أخرى للنظام؛ وهكذا أصبح نظام

المساعدة الإنسانية أيضاً نظاماً دائرياً لغسل الأموال، وكانت الرشاوى عند نقاط التفتيش - "الرسوم الأمنية" - بمثابة تهمة روتينية أخرى يطبقها كل من النظام والقوات المناهضة له على حد سواء.

وبالنظر إلى الأرقام الإجمالية، يصبح من الواضح مدى أهمية تدفق خدمات الأمم المتحدة وغيرها من الخدمات الإنسانية بالنسبة للحكومة المتعثرة، فقد خففت الضغط على السلطات لتقديم الخدمات الأساسية لشعبها كدولة، وجعلت تخصيص الموارد الشحيحة ممكناً للنفقات المرتبطة بالحرب، وفي الوقت نفسه خفضت عتبة استمرار قصف البنية التحتية الخاصة بها إذا اعتبرت ذلك ضرورياً لأن الخدمات الخارجية ستعوض الخسارة على أي حال. ويظهر التحليل الذي أجرته "سيريا ريبورت"، وهي نشرة إخبارية اقتصادية وتجارية، أن الأمم المتحدة قدمت مليار دولار أمريكي كمساعدات للمناطق التي تسيطر عليها الحكومة خلال عام ٢٠١٨؛ وبالمقارنة، بلغ الإنفاق الفعلي في ميزانية الحكومة حوالي ٤ مليارات دولار أمريكي في ذلك العام، وفقاً لـ جهاد اليازجي.[٤] ويرتبط هذا تقريباً بتقرير غير منشور صادر عن المركز السوري لأبحاث السياسات والذي يحتوي على تقدير مفاده أنه في عام ٢٠١٧، كان إجمالي الإنفاق الإنساني التابع للأمم المتحدة وغير الأمم المتحدة في سوريا يعادل ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد،[٥] وهذا لا يعني، بطبيعة الحال، أن كل هذه الأموال ذهبت إلى جيوب الحكومة، لكنه يعطي فكرة عن نطاق ما كان يحدث مالياً.

كان التعامل مع الأشخاص اليائسين والجياع في المناطق المحاصرة مربحاً بشكل خاص، ففي سنوات الحصارات المتكررة والمتعددة، قدرت قيمة هذا النوع من التجارة بحوالي ٧ ملايين دولار أمريكي. منح النظام تراخيص لرجال أعمال مختارين سمح لهم بتداول كمية محدودة من السلع مع جماعات المعارضة المسلحة (أو "الجماعات الإرهابية" كما أسماها النظام) داخل المناطق المحاصرة؛ وكان لا بد من إعادة المكاسب الناتجة، إلى حد كبير، إلى النظام. وقد حدث الشيء نفسه مع المناطق الخاضعة لتنظيم الدولة الإسلامية أو الخاضعة لسيطرة متطرفين آخرين. وكان أعلى عضو في النظام أشرف على هذه المعاملات هو شقيق الرئيس، ماهر الأسد، الذي يقال إن له صلات وثيقة بإيران.[٦]

داخل المناطق المحاصرة، غالباً ما تستخدم الجماعات الإسلامية المسلحة الإمدادات التي حصلت عليها حديثاً لتحقيق الربح عن طريق جني المكاسب من بيع تلك السلع بأسعار

مرتفعة للسكان الذين يتضورون جوعاً أو يقومون بتخزين هذه الإمدادات بدلاً من توزيعها على السكان المحتاجين. وقد قبل نظام الأسد الأنفاق أو الطرق الأخرى المؤدية إلى المناطق المحاصرة لأن بعض رجال الأعمال التابعين له كانوا يسيطرون على نقاط التفتيش أو يقدمون رشاوي، ويستولون على الأرباح ويتقاسمونها مع النظام وكذلك مع قادة المتمردين المسؤولين. وقد أثرت هذه التجارة السرية جميع الأطراف المتحاربة على حساب السكان المدنيين.[٦]

وفيما يتعلق بصندوق سوريا الائتماني، فقد زادت أهميته كأداة للسيطرة وتوليد الدخل بشكل حاد بعد اندلاع الصراع. ومثل نظيراتها الأجنبية، كان على منظمات الإغاثة السورية التي أرادت أن تصبح نشطة أن تنضم إلى الصندوق وتساهم في تمويل المنظمة الجامعة. ولعب الصندوق أيضاً دوراً مهماً في "تقديم المشورة" لمنظمات المساعدة الدولية لتمويل المشاريع في المناطق التي يسيطر عليها النظام وليس في أي مكان آخر. علاوة على ذلك، عرض الصندوق خدماته في تسهيل الحصول على التأشيرات مقابل "رسوم المعالجة".[٧]

بعد تحليل هذا النظام الفاسد من خلال عشرات المقابلات مع عمال الإغاثة وصناع القرار، توصلت هيومن رايتس ووتش (HRW) إلى هذه النتيجة الواقعية في تقرير عام ٢٠١٩:

قامت الحكومة السورية بتزوير نظام تقديم المساعدات الإنسانية للتأكد من أن المنفعة التي تعود على الدولة تفوق احتياجات السكان؛ ومن خلال القيام بذلك، فقد أضعفت قدرة كل منظمة أو وكالة إنسانية على البرمجة وإعادة توجيه الأولويات نحو الحصول على قدر أكبر من الوصول والموارد، بدلاً من خدمة المستفيدين بشكل محايد. [...] علاوة على ذلك، في بعض المناطق، حيث تكون انتهاكات الحكومة للحقوق ممنهجة أو واسعة النطاق، فإن تمويل الأنشطة الحكومية دون محاولة لإصلاح النظام الذي تعمل فيه يهدد باستجابة إنسانية تمول بشكل فعال آلية القمع؛ والنتيجة هي أن حقوق السوريين تخضع لمطالب السلطات، مما يؤدي إلى زيادة خطر التمييز في توزيع المساعدات الإنسانية على أساس الآراء السياسية والولاءات المتصورة، والفشل في تقييم انتهاكات حقوق الإنسان الرئيسية التي يواجهها السكان والتعامل معها. وفي بعض الحالات، المساهمة الفعالة في تمويل منتهكي حقوق الإنسان والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان.[٨]

توصل حايد حايد، في تقرير تشاتام هاوس، إلى نتيجة مماثلة:

تُظهر الحالة السورية أهمية إعادة تقييم الطريقة التي تتعامل بها المنظمات الإنسانية الدولية مع دولة ذات سيادة. وتمكنت الحكومة من إملاء شروط التعاون على المنظمات الإنسانية الدولية، على الرغم من كونها طرفاً في النزاع السوري، وقد ارتكبت بشكل منهجي انتهاكات جماعية لحقوق الإنسان، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية والتجويع كسلاح لإجبار مئات الآلاف من المدنيين على الاستسلام؛ وأدى ذلك إلى إدانة دولية واسعة النطاق للحكومة، لكنه لم يغير النهج الإنساني الدولي الذي كان يقضي بالتعامل معها كطرف فاعل ذي سيادة وليس كطرف محارب.[٩]

ونقلت هيومن رايتس ووتش عن العديد من موظفي المنظمات الشريكة المحلية قولهم إن صاحب العمل يجب أن يحافظ على اتصالات وثيقة ومنتظمة للغاية مع فروع المخابرات السورية من أجل القيام بعمله، وهذا يتعارض مع قدرته على تحقيق الأهداف الإنسانية. ووفقاً لهم، "يمكن لفروع المخابرات في أي وقت طلب الوصول إلى بيانات المستفيدين، وتقديم الموافقات لتوزيع المساعدات والإشراف على تسليمها للسكان المحتاجين"، وكانت الأجهزة الأمنية مسؤولة أيضاً عن تفتيش عمليات تسليم المساعدات، ومرافقة القوافل عند توزيعها، أو التورط في الموافقة على المشاريع الإنسانية أو رفضها. ويتابع تقرير هيومن رايتس ووتش: "بدلاً من حماية العمليات أو تسهيلها، استخدموا نفوذهم للتدخل بشكل فعال في إيصال المساعدات الإنسانية، ومصادرة الإمدادات للاستخدام الشخصي أو إعادة بيعها، وإزالة الإمدادات المنقذة للحياة من قوافل المساعدات".[١٠]

في الواقع، كانت لدى الحكومة جميع المعلومات اللازمة للمطالبة بالتغييرات أو ممارسة حق النقض على القرارات المتعلقة بتوزيع المساعدات الإنسانية، وحتى صناع القرار في الأمم المتحدة أقروا بذلك، مثل بن باركر، رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في سوريا حتى فبراير/شباط ٢٠١٣، والذي قال: "في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في سوريا، تم تحديد ماذا وأين ولمن يتم توزيع المساعدات، وحتى تعيين الموظفين يتم التفاوض عليه وإملاؤه في بعض الأحيان."[١١]

على سبيل المثال، في عام ٢٠١٥، تجاهلت الحكومة ما يقرب من ٧٥٪ من جميع طلبات إيصال مساعدات الأمم المتحدة، في حين وصل نصف المساعدات الباقية فقط إلى وجهتها بنجاح، وهو ما يزيد قليلاً عن عُشر جميع الطلبات. إن قيادة السيارة في عدة مناسبات

عبر مناطق تعتبرها الحكومة غير آمنة من أجل إيصال المساعدات إلى أماكن أخرى يظهر بوضوح أن المخاطر الأمنية قد استخدمت، جزئياً على الأقل، كذريعة للتلاعب في توزيع المساعدات.

في تقرير تأييديّ، لخصت منظمة حقوق الإنسان المدعومة من المعارضة "الحملة السورية" في عام ٢٠١٦ ما يلي: "لقد سمحت الأمم المتحدة للحكومة السورية بتوجيه المساعدات من دمشق بشكل حصري تقريباً إلى أراضيها، ففي أبريل/نيسان ٢٠١٦، ذهب ٨٨٪ من المساعدات الغذائية التي تم تسليمها من داخل سوريا إلى الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة، وذهب ١٢٪ إلى مناطق خارج سيطرة الحكومة. في عام ٢٠١٥، حصل أقل من ١٪ من الأشخاص في المناطق المحاصرة على مساعدات غذائية من الأمم المتحدة كل شهر."[١٣] وبالتأمل في هذه الأرقام، يشير الخبير في الشأن السوري آرون لوند إلى ما يلي:

من المؤكد أن العديد من الجماعات المتمردة السورية تتصرف بطرق مماثلة من خلال استهداف المدنيين بشكل روتيني، واحتجاز الرهائن، ومنع الغذاء والدواء من الوصول إلى المناطق المحاصرة. ومن المعروف أن المتمردين، مثل الحكومة، يمنعون قوافل المساعدات الإنسانية، ويسرقون المساعدات، ويفرضون شروطاً سياسية على عمليات الإغاثة؛ ولكن هناك فرق رئيسي واحد. فقد تقوم الجهات الفاعلة غير التابعة لدول بعينها بإغلاق الطرق، ولكنها لا تملك السلطة القانونية اللازمة لوقف مشروع غير مرغوب فيه للأمم المتحدة بمجرد رفض التوقيع على ورقة، في حين تتمتع الحكومة السورية بهذه السلطة وتمارسها بحرية.[١٤]

وبناء على ذلك، تزايدت قائمة الشكاوى ضد السلطات الحكومية على مر السنين، كالمماطلة في ترخيص القوافل، وسحب الترخيص الممنوح في اللحظة الأخيرة، والمنع التلقائي للقوافل عند نقطة التفتيش النهائية على الرغم من تصريح الحكومة، وإزالة المواد التي تشتد الحاجة إليها من الشحنات الإنسانية مثل المعدات الجراحية والبذور الزراعية وما إلى ذلك.[١٥] في بعض الأحيان، يتم الإعلان عن هكذا مضايقات للعمل الإنساني وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني في صرخة احتجاج، بينما تلتزم المنظمات الموجودة على الأرض الصمت في نقاط أخرى حتى لا تعرض علاقتها مع الحكومة للخطر.

يستشهد ليندرز ومنصور بأمثلة لكيفية ممارسة الحكومة الضغط على وكالات الأمم المتحدة من خلال التأثير على السرد العام، فوفقاً لأبحاثهما، عندما قام مكتب تنسيق

الشؤون الإنسانية بصياغة تقييمه الأولي للاحتياجات في عام ٢٠١٢، لم يتجاوز مقيمو الأمم المتحدة الخطوط بالكاد ولم يضعوا أقدامهم في مناطق المعارضة، كما أن "مسؤولي الدولة" قاموا بتقليم التقرير الذي أعده المقيمون وغيروا استخدام المسودة لكلمة "صراع" إلى "أحداث"، وأصروا على استخدام مصطلح "نقل الأشخاص" بدلاً من "النزوح الداخلي"، والأهم من ذلك، خففوا من نطاق وإلحاح الاحتياجات المسجلة. ويرى المؤلفان أيضاً أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تحت تأثير النظام، لم يبلغ عن عدد المناطق المحاصرة وعدد السكان المتضررين داخلها.[١٦] وبصرف النظر عن التأثير الحكومي المباشر حتى على العمليات الداخلية التشغيلية لوكالات الأمم المتحدة، فإن الافتقار إلى البيانات وفرص الرصد ربما يكون قد أدى إلى تشويه النتائج المبلغ عنها.

في عام ٢٠١٦، اعترف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نفسه في تقرير له بأن غالبية أعمال الإغاثة داخل سوريا تم تسليمها "مع مراقبة مستقلة خفيفة للغاية تعتمد على تحليل تقييم غير مكتمل أو غير موجود"، وأنه كان هناك القليل من البيانات حول تأثير عمليات الإغاثة. وخلص التقرير إلى ما يلي:

أحد المجالات التي لم يحقق فيها النظام (ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية) أي إنجاز هو تقييم الاحتياجات، فبعد مرور خمس سنوات على الصراع، لا توجد حتى الآن صورة دقيقة للاحتياجات. منذ عام ٢٠١٢، منعت الحكومة السورية بشكل فعّال محاولات إجراء تقييمات مناسبة للاحتياجات، وكانت القيود المفروضة على الوصول والأمن هائلة. وفي أوقات مختلفة، حاول مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إجراء تقييمات للاحتياجات المشتركة بين الوكالات؛ ومع ذلك، فإن حقيقة أن أول تقييم موحد لم يتم إصداره إلا في عام ٢٠١٤ تشير إلى أن هناك حاجة إلى المزيد من الالتزام والموارد.[١٧]

وفي المقابل، تلاعبت الحكومة ببياناتها الخاصة من أجل زيادة عامل الحاجة إلى أراضيها. أشار الدبلوماسي السوري المنشق بسام باربندي، في محادثة مع هذا المؤلف، إلى الدراسات الاستقصائية التي أجريت حول النازحين داخلياً في المناطق العلوية، وكانت النتيجة: "عندما يذهب شخص من القرداحة إلى قرية مجاورة للعمل، فإن النظام يدرجه كنازح داخلياً، ويرسل المعلومات إلى الأمم المتحدة ويستلم له سلالاً غذائية، أو عندما يؤدي شخص من اللاذقية خدمته العسكرية في دمشق، يرسل النظام اسمه أيضاً إلى الأمم المتحدة كنازح داخلياً لهذا الغرض."[١٨] وتجدر الإشارة إلى أن جماعات المعارضة

قامت أيضاً بتضخيم عدد السكان في المناطق المحاصرة، لأنها كانت تعلم أنها لن تحصل إلا على جزء صغير من المساعدات التي طلبتها؛ وحتى الأمم المتحدة نفسها كانت في بعض الأحيان تضخم الأرقام السكانية لأنها كانت تعلم أن الجهات المانحة لن تقدم سوى نسبة ضئيلة مما هو مطلوب بالفعل.[١٩]

ومن بين استراتيجيات النظام الأخرى لتخفيف النهج القائم على الاحتياجات الإنسانية البحتة، كان تقييد وصول وكالات الإغاثة إلى المدنيين المحاصرين بالطريقة التي كان يتعين عليهم بها إيصال المساعدات في وقت واحد إلى مؤيدي النظام في المناطق التي لا تستطيع الحكومة الوصول إليها، وغالباً ما كان هذا النهج المتبادل موجوداً تحت المراقبة؛ ومع ذلك، في بعض الأحيان، أصبح الأمر أكثر وضوحاً، كما كان الحال في اتفاق توسطت فيه الأمم المتحدة خلال يناير/كانون الثاني ٢٠١٦: لم تُمنح وكالات الأمم المتحدة إمكانية الوصول مؤقتاً إلى بلدة مضايا المحاصرة من قبل النظام إلا إذا قدمت المساعدة إلى بلدتي كفريا والفوعة ذوات الأغلبية الشيعية واللتين كانتا تحت حصار المتمردين السنة.[٢٠] هناك مثال أقل شهرة يأتي من معركة القصير في عام ٢٠١٣، عندما قدمت منظمة أطباء بلا حدود عيادات ميدانية لمقاتلي ميليشيا حزب الله الشيعية اللبنانية، الذين قاتلوا إلى جانب النظام السوري، من أجل الحفاظ على وصول المساعدات الإنسانية التي تقدمها منظمة أطباء بلا حدود إلى المدنيين في المدينة المحاصرة.[٢١]

يتذكر أحد الموظفين السوريين في إحدى وكالات الأمم المتحدة الإنسانية على الأرض مثالاً نموذجياً للعرقلة عندما كانت جماعات المعارضة لا تزال تسيطر على ريف دمشق، وكانت اللجنة الدولية تعمل على إعداد قافلة لمدة شهر أو شهرين وحصلت على موافقة جميع السلطات اللازمة؛ وأخيراً تحركت القافلة باتجاه إحدى القرى الواقعة على طريق المطار؛ وعندما وصلت إلى نقطة التفتيش الأخيرة، أغلق المسؤولون الطريق وقالوا: "لا يهمنا ما قالته دمشق، حتى لو أحضرتم بشار الأسد!"[٢٢]

ستقدم مستويات مختلفة من السلطات معلومات مختلفة لإيقاف قافلة أو أفراد (جنود أو مخابرات أو ميليشيات) يحرسون نقطة تفتيش، وقد يرغبون في إزالة هذا العدد من البضائع حتى تقرر قوافل الأمم المتحدة العودة إلى القاعدة - وهو قرار صعب عندما كان الناس يتضورون جوعاً داخل المقاطعة. وربما كانت المعلومات المتناقضة جزءاً من استراتيجية المماطلة، أو، نظراً للتشرذم المتزايد في البلاد، أو تخفيف تسلسل القيادة.

وكان للصحفيين تجارب مماثلة، فقد أخبرني مراسل تلفزيون ألماني ذات مرة أنه عندما أظهر فريقه تصريحاً من دمشق للحراس المسلحين عند نقطة تفتيش في مكان ما على مشارف حلب، سخروا منهم وقالوا: "الوثائق من دمشق لا تحتسب هنا".

وفي حالات أخرى، تعرضت قوافل الأمم المتحدة للمضايقة ولإطلاق النار، فعندما حاولت اللجنة الدولية إرسال قافلة إلى البلدة القديمة في حمص في سبتمبر/أيلول ٢٠١٣، تم إيقافها عدة مرات؛ أرادت قوات الأمن تفتيش القافلة مراراً وتكراراً؛ وعندما حل غروب الشمس أخيراً، قالوا إن الدخول الآن خطير للغاية، وأن عليهم العودة في الصباح. وفي اليوم التالي، عندما حاولت اللجنة الدولية الدخول مرة أخرى، بدأت القوات الحكومية إطلاق النار على مواقع المعارضة داخل حمص، فردّت قوات المعارضة وعلقت القافلة في مرمى النيران.

وفي فبراير/شباط ٢٠١٤، دخلت قافلة مشتركة من الهلال الأحمر العربي السوري والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى مدينة حمص القديمة، فأطلقت القوات الحكومية قذائف الهاون على المنطقة. وعندما بدأ العاملون في المجال الإنساني بتفريغ القافلة، أدى القصف إلى مقتل نحو ٢٥ من السكان المحليين. وكما يتذكر أحد العاملين في المجال الإنساني، حاول السكان المحليون حماية عمال الإغاثة بأجسادهم فأصيبوا أو قُتلوا. بعد هذا الحادث، بدأ السكان المحليون يطلبون من الأمم المتحدة عدم الحضور مرة أخرى، حيث أنه في كل مرة يأتون فيها، يبدأ القصف.[٢٣] وكان المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية علي الزعتري ضمن القافلة وبالكاد نجا بنفسه. وكان هذا الأمر أكثر إثارة للدهشة لأن الزعتري تعرض لانتقادات من قبل العديد من المسؤولين الغربيين باعتباره صديقاً للنظام أكثر من اللازم. وترمز صور سيارات الدفع الرباعي التي تحمل علامة الأمم المتحدة وهي تقوم بتوصيل المساعدات الإنسانية، وهي عالقة وسط تبادل إطلاق النار في الممرات الضيقة، مرة أخرى إلى عجز الأمم المتحدة.[٢٤]

ونظراً للعدد الكبير من العقبات، والشلل المستمر في مجلس الأمن والذي كان من الممكن أن يفرض تغييرات على الأرض، فقد تطلع الدبلوماسيون إلى أي منتدى متاح لمعالجة هذه القضايا؛ وكانت فرقة العمل الإنسانية التي تتخذ من جنيف مقراً لها، والتي يديرها مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا، بمثابة منصة مهمة لمثل هذه المناقشات. ويظل هذا التنسيق فريداً من نوعه حيث تناقش جميع البلدان المعنية . بما في ذلك (بشكل

ملحوظ للغاية) الولايات المتحدة وإيران في نفس الغرفة . المشاكل الإنسانية في سوريا. ويتذكر الدبلوماسيون على وجه الخصوص أن يان إيجلاند، كبير مستشاري المبعوث الخاص السابق للأمم المتحدة، كان يحاول باستمرار . وبشكل يائس في كثير من الأحيان . خلق الوعي من خلال الدعوة في مؤتمراته الصحفية، وفي نهاية المطاف، تم تحقيق العديد من النجاحات الصغيرة، ولكن مع تزايد عدم تناسق الوضع العسكري، تضاءلت شهية الحكومة للتعاون. ولولا دعم فريق العمل الإنساني، كان الوضع سيصبح أسوأ، كما يتذكر دبلوماسي ألماني.

وبخلاف ذلك، تلقت وكالات الأمم المتحدة الموجودة على الأرض انتقادات من الدبلوماسيين والمنظمات غير الحكومية على حد سواء لاختيار الطريق الأسهل والأقل مقاومة من أجل نشر مواردها في المناطق التي وافقت الحكومة على الوصول إليها. وتعرضت الأمم المتحدة لانتقادات لأنها لم تتفاوض بإصرار كافٍ لدخول المناطق التي يصعب الوصول إليها.

يشرح عمر عبد العزيز حلاج، وهو باحث سوري في الهندسة المعمارية والتخطيط الحضري، والمدير التنفيذي السابق لصندوق سوريا (قبل ٢٠١١)، وميسر عمليات الحوار وعضو في اللجنة الدستورية التي تيسرها الأمم المتحدة، بالتفصيل الانتقادات الموجهة إلى وكالات الأمم المتحدة على أرض الواقع قائلاً: "لم تكن هناك قط استراتيجية تفاوض شاملة بشأن وصول المساعدات. وتسعد الحكومة بالتفاوض بشأن إمكانية الوصول مع كل جهة فاعلة على حدة، وهذا يقلل من قوة التفاوض. وفعلت تلك الوكالات العاملة من تركيا ذلك بتنسيق ضعيف بنفس القدر". ويوضح حلاج قائلاً: "هناك مجموعة الصحة، ومجموعة التعليم، ومجموعة الحماية وما إلى ذلك، وهذه المجموعات لا تتحدث مع بعضها البعض، وهو ما أدى إلى خلق اقتصاد حارس البوابة على الأرض؛ وقد قام بعض الأشخاص الذين يعملون لصالح النظام على الأرض بهذا الدور".[٢٥]

إن الافتقار إلى التنسيق والحروب الداخلية هي انتقادات متكررة موجهة ضد وكالات الأمم المتحدة في سوريا وبشكل عام. في تقرير تقييم سوريا لعام ٢٠١٦، اعترف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بصراحة ونقد ذاتي بالافتقار إلى التنسيق والتحدي الكبير الذي يواجه القيادة الإنسانية، ومع ذلك، فإن الأسباب الكامنة وراء ذلك كانت الانقسامات

السياسية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مما ترك العاملين في المجال الإنساني يتحملون الأعراض:

اتسم الصراع السوري بالانقسامات العميقة داخل مجلس الأمن، مما أدى إلى الشلل في محاولات حل القتال أو احتوائه، وقد أدى هذا الانقسام إلى تقييد قدرة الأمم المتحدة على التحرك، وكان يعني أنه في بعض الأحيان، حلت المساعدات الإنسانية محل العمل السياسي.

وفي ظل هذه الخلفية الصعبة للغاية، سعى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، بدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى ممارسة القيادة العالمية. ومع تقدم الأزمة، تحسنت نوعية هذه القيادة، مع الدعوة الجريئة للأشخاص المحاصرين بسبب القتال.

وسعت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي إلى تعبئة النظام الإنساني للاستجابة في سوريا بنجاح جزئي. وفي بعض الأحيان، كان النظام بطيئاً ومفرطاً في الحذر. وقد انكشفت خطوط الصدع والطبيعة المجزأة بشكل حاد بسبب الطبيعة الجيوسياسية المتنازع عليها بشدة. لا بد أن تؤدي حقيقة أن منسقة الإغاثة الطارئة كافحت في بعض الأحيان لإحضار الوكالات معها إلى تفكير جدي داخل هيئة القيادة الإنسانية العالمية، وأبرزها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC).[٢٦]

كما اعترف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في هذا التقرير بأن نشر "أفضل قيادة إنسانية" في سوريا والمنطقة قد يُعرقل من قبل الحكومة السورية، وبسبب "الاختلافات في الرأي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، الفرع التنموي لأسرة الأمم المتحدة والذي اتُهم بأنه متساهل للغاية مع الحكومة في دمشق (يتلقى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أموالاً إنسانية وغير إنسانية).

وقد ساهم هذا الافتقار إلى التنسيق والدعم السياسي أيضاً في عدم التماثل في السلطة في مواجهة حكومة شديدة التصميم والتنظيم. حاول الاتحاد الأوروبي في مرحلة ما تشجيع وكالات الأمم المتحدة المختلفة العاملة في مجال التنمية على التنسيق مع بعضها البعض في شكل اتحاد (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وموئل الأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف). منذ عام ٢٠١٦، جعل الاتحاد الأوروبي تمويل التنمية مشروطاً بهذا التنسيق؛ واستجابة لهذا المطلب، أنشأت الأمم المتحدة منصب منسق الجمعية في دمشق. "ولكن في الوقت

نفسه"، يشتكي أحد مديري المشاريع في الاتحاد الأوروبي قائلاً: "يحصل الزملاء الإنسانيون في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، وما إلى ذلك، على مئات الملايين من الأموال الإنسانية ويوجهونها عبر دمشق دون أي تحليل نقدي. إن النفوذ الذي كان من المفترض أن تخلقه فكرة اتحادنا في مساعدات التنمية يضعف بسبب تدفق المبالغ الضخمة للمساعدات الإنسانية، جزئياً إلى نفس وكالات الأمم المتحدة، دون أي شروط على الإطلاق".[٢٧]

وتقع قيادة تحليلات الاتحاد على عاتق موئل الأمم المتحدة وليس على عاتق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأكبر. وذكرت المصادر أن الرئيس السابق لموئل الأمم المتحدة، الكندي زيلارد فريسكا، واصل هذه المهمة بقدر كبير من الطاقة، ومارس نفوذه على الحكومة التي كان يعتبرها غير مريحة ومنتقدة؛ لكن وفاة فريسكا في حادث تحطم طائرة في كينيا في أوائل عام ٢٠١٩ أضعفت موئل الأمم المتحدة وموقف الجمعية.

وكانت نقطة الضغط الأخرى التي طبقتها الحكومة السورية من أجل ممارسة مطالبتها بالسيادة والسيطرة هي منح أو حجب التأشيرات للعاملين في المجال الإنساني أو التنموي، حيث تكثفت هذه الممارسة فقط عندما استعادت الحكومة اليد العليا في الصراع، مما خلق المزيد من المشاكل في تنفيذ المشروع. "بسبب مشاكل التأشيرة، لم يعد بإمكاننا السفر إلى دمشق بشكل منتظم كما كان من قبل"، يوضح مدير مشروع الاتحاد الأوروبي مع التحدي المتمثل في المراقبة المباشرة، "لذا فإننا نفقد الاتصال ببعض القنوات والأشخاص السوريين".[٢٨] وفي فبراير/شباط ٢٠١٥، طردت الحكومة اثنين من العاملين الأجانب التابعين للأمم المتحدة بسبب تفاوضهما بشأن وصول المساعدات الإنسانية مع الجماعات المتمردة "الإرهابية" في حلب.[٢٩]

كما أثر النهج القاسي الذي اتبعته الحكومة على الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى التي لديها خبرة في التعامل مع العملاء الصعبين. يتذكر موظف سابق في الهلال الأحمر العربي السوري أنه عندما واجه هو وزملاؤه صعوبات في الحصول على تصريح لقافلة أو أي مشكلة أخرى، كانوا يتواصلون مع زملائهم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وأخبر الموظف كاتب المقال أن ماريان جاسر، في رأيه، هي جهة الاتصال الرئيسية للجنة الدولية في سوريا، وهي مواطنة سويسرية ذات خلفية عائلية مصرية، كانت "سيدة عجوز لطيفة" ولكنها "صديقة للقيادة السياسية"، وكان لذلك ميزة، حيث كانت تحظى باحترام

السلطات وكان بإمكانها الوصول إليها بشكل منتظم. تحاول الموظفة وصف معضلة وضعها: لقد كانت مفيدة في الحالات الأصغر حجماً، لكن على المدى الطويل، تحدثتْ من موقف ضعيف وحاولت أن تكون لطيفة. لم يكن لها أي تأثير على القرارات الكبيرة مثل قافلة كبيرة، وقد كان هدفها هو خدمة شركتها، اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سوريا، بقدر ما تستطيع وعدم طردها من البلاد.[٣٠] وفي رأيه، فإن المنظمة الوطنية للهلال الأحمر العربي السوري تعاملت عملياً مع اللجنة الدولية باعتبارها "شريكاً صغيراً" على الرغم من أنها تلقت أجزاء كبيرة من تمويلها من المنظمة الأم.

وعندما استبدلت اللجنة الدولية "جاسر" بـ "ماجني باث"، الذي اشتهر بصرامته في الدفاع عن المبادئ الإنسانية، عملت الحكومة على عرقلة عمله، فقد دفع بقوة من أجل المزيد من وصول المساعدات الإنسانية. وفي مرحلة ما، أبلغت الحكومة اللجنة الدولية – عبر الهلال الأحمر العربي السوري – بأنه إما أن يغادر البلاد أو يتعين على اللجنة الدولية بأكملها المغادرة.[٣١] لقد واجهت اللجنة الدولية خياراً صعباً. يتذكر الموظف اجتماعاً لموظفي اللجنة الدولية أبلغت فيه المنظمة موظفيها أنهم قرروا إخراج باث من البلاد لتحقيق المصلحة الأوسع للمنظمة. ويقول الموظف السابق: "لقد أرادوا البقاء داخل سوريا بأي ثمن". وبعد استبدال آخر عادت ماريان جاسر إلى منصبها القديم، ففي آذار ٢٠٢٠، تم تعيين جاسر رئيساً لمكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا في دمشق. في هذا المنصب السياسي المختلف تماماً، يمكن أن يكون الوصول الجيد إلى الحكومة مفيداً لأغراض الوساطة، إضافة إلى ذلك، فإن لديها خبرة في ملف المعتقلين الذي أهملته عملية الوساطة الأممية على مر السنين، في رأي العديد من السوريين. والأهم من ذلك أنها حصلت على تأشيرة دخول من الحكومة السورية في حين لم يحصل عليها الآخرون. ومرة أخرى، وقعت الأمم المتحدة أيضاً في عملها السياسي في معضلة: إما أن تخضع للشروط أو لا تعمل على الإطلاق. وكان منصب رئيس مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة في دمشق شاغراً منذ سنوات لأن الحكومة السورية رفضت تأشيرات دخول لم تكن مقبولة لديها لموظفي الأمم المتحدة.

وبالعودة إلى عمل اللجنة الدولية في سوريا، ينتقد دبلوماسي غربي عمِل في بيروت لعدة سنوات وشارك في اجتماعات تنسيقية مع الأمم المتحدة ووكالات أخرى، اللجنة الدولية للصليب الأحمر والوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة على حد سواء لإهمالها قضايا

الحماية خلال فترة ولاية جاسر. ومن المعروف على نطاق واسع أن الأجهزة الأمنية التابعة لنظام الأسد استمرت في اضطهاد المواطنين، حتى بعد عودتهم لاجئين من الدول المجاورة، بالإضافة إلى ذلك، لا يزال عدة آلاف من المعتقلين محتجزين في سجون النظام في ظل ظروف مزرية، ويتعرضون للتعذيب أو القتل في عمليات إعدام جماعية منتظمة.[٣٢] وتمت مصادرة ملكية آخرين في غيابهم من خلال تشريعات الإسكان والأراضي والممتلكات (HLP).[٣٣] وعندما أثار الدبلوماسيون الغربيون مخاوفهم مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن اختفاء الأشخاص عند عودتهم إلى وطنهم، أجاب مديرها القطري ساجد مالك: "لدينا مراكز مجتمعية حيث يمكن للناس الذهاب إليها والإبلاغ عن مشاكلهم".[٣٤]

كما اشتكى الدبلوماسي الغربي لكاتب هذا المقال من أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر لم تتابع قضايا الحماية بنفس القدر من الإصرار الذي كانت تلزمها مهمتها به. في عام ١٩٩٠، عرفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الحماية في السياق الإنساني بشكل فضفاض وغير محدد على أنها "جميع الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق الاحترام الكامل لحقوق الفرد، وفقاً للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين".[٣٥] ويجادل نيلاند من سياقات أخرى بأن "هناك سجلاً طويلاً ومؤسفاً من اتخاذ القرارات من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية التي تجاهلت وهمشت الحاجة الماسة لتدابير الحماية عندما كان العمل الإنساني الفعال هو هدفها".[٣٦]

وفي سوريا، لم تتمكن اللجنة الدولية حتى من الوصول إلى السجون نفسها التي تمكنت من تأمينها في أجزاء أخرى من العالم، ولا زيارة بعض المرافق الرئيسية إلا إذا كان ذلك مطلوباً مسبقاً. عندما حاولت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في وقت ما، البدء في توصيل المساعدات الغذائية الإنسانية من قبل برنامج الأغذية العالمي إلى السجون مقابل تعزيز وصول اللجنة الدولية للصليب الأحمر، رفضت اللجنة الدولية المشاركة، وتلاشت المبادرة.[٣٧]

بسبب القيود الحكومية الصارمة وغياب المبادرة من جانب بعض الأفراد أو المنظمات، خلصت هيومن رايتس ووتش أيضاً في دراستها إلى أن العاملين الدوليين في المجال الإنساني قد خفضوا مستوى مشاركتهم، على سبيل المثال، "أعادت وكالات الحماية توجيه مصادرها للتركيز على الحماية "الناعمة"، مثل رفع مستوى الوعي بشأن العنف الجنسي

ونطوير المراكز المجتمعية بدلاً من مراقبة الاعتقالات والإبلاغ عنها، وسوء المعاملة، وانتهاكات حقوق الملكية، والقيود المفروضة على الحركة". ووفقاً لأبحاث هيومن رايتس ووتش، تترجم هذه السياسات إلى سلسلة من الثغرات، مثل "عدم القدرة على تعزيز حقوق الإنسان للسكان، أو حمايتهم من الانتهاكات؛ وعدم القدرة على النظر بشكل فعال في الآثار المترتبة على حقوق الإنسان في البرامج الإنسانية والتنموية وإعادة الإعمار؛ وعدم القدرة على تخفيف أو منع انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة مباشرة بولاياتهم؛ وعدم القدرة على إنشاء ضمانات حماية وأمنية مستقلة وموثوقة من شأنها أن تلبي أحد العوامل المطلوبة لتسهيل عودة النازحين السوريين".[٣٨]

وعلى الجانب الآخر من الطيف، قامت الحكومة السورية شديدة الحزم بتذكير اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الإنسانية الأخرى بقوة في كل مناسبة ممكنة بأنه لا ينبغي لها أن تتأثر بالجانب الآخر، بل يجب أن تظل "محايدة"؛ على سبيل المثال، عندما زار رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيتر ماورير، دمشق في مارس/آذار ٢٠٢٠، نشرت وسائل الإعلام المدعومة من الحكومة، والتي رددتها وسائل الإعلام الصينية وغيرها، قصة مع تلميح بالكاد مستتر من الاستياء: شدد وزير الخارجية السوري آنذاك وليد المعلم على "ضرورة تجنب اللجنة الدولية للصليب الأحمر تسييس عملها الإنساني"؛ كما وشدد على حرص الحكومة السورية على "الحفاظ على التنسيق والتواصل المستمرين لتذليل التحديات والعقبات أمام العمل الإنساني في البلاد". وحث المعلم "اللجنة على الالتزام بمبادئ العمل الإنساني ومنع أي محاولات للتأثير أو تسييس مشاريعها".[٣٩] ومرة أخرى، كانت المنظمات الإنسانية الدولية تتعرض لإطلاق النار من جميع الجهات. وقد أصاب هذا أيضاً، وعلى وجه الخصوص، اللجنة الدولية للصليب الأحمر الرائدة في المجال الإنساني والمنظمة السورية العضو فيها، الهلال الأحمر العربي السوري.

محنة الهلال الأحمر العربي السوري في ظل النظام الشمولي

وفقاً للوائح الحكومية الموضحة أعلاه، فإن جميع أنشطة الدعم الدولي في سوريا كانت ملزمة بالعمل تحت رعاية الهلال الأحمر العربي السوري أو الأمانة السورية للتنمية؛

فالهلال الأحمر العربي السوري هو المنظمة الوطنية الشريكة للصليب الأحمر الدولي ذات المبادئ الإنسانية الصارمة المستمدة من اتفاقيات جنيف، وقد خضع لتدقيق خاص بسبب حياده ونزاهته الذين فرضهما على نفسه، وبسبب السمات المحددة للنظام السوري وكذلك الصراع نفسه: لقد كان سيناريو شديد الاستقطاب ووحشياً للغاية وغير متماثل مع نظام استبدادي ذي طبيعة شمولية كأحد أطراف الحرب، وفي نفس الوقت، كطرف سامٍ متعاقد على المساعدة الإنسانية.

كان نظام البعث في سوريا نظاماً شمولياً منذ عام ١٩٦٣، حيث كانت جميع أجهزة الدولة، بما في ذلك دولة الظل، تحت سيطرة سياسية صارمة من قبل الأسرة الحاكمة وأجهزتها الأمنية (المخابرات).[٤] وينطبق هذا الأمر أيضاً على أي منظمة وطنية وعلى المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي تتطور ببطء والتي ظهرت بعد صعود بشار الأسد إلى السلطة في عام ٢٠٠٠.

ولذلك، كان الهلال الأحمر العربي السوري أيضاً، بشكل افتراضي، مؤسسة تسيطر عليها الدولة على الرغم من مهمتها الإنسانية وطبيعتها، وهو عدم تطابق محتمل ينعكس في بلدان أخرى أيضاً. وحتى اندلاع الأزمة، تم دمج الهلال الأحمر العربي السوري في الحكومة السورية من خلال وزارة خاصة به تم إلغاؤها لاحقاً. وخلال الحرب التي طالبت فيها السلطة الحاكمة بالولاء المطلق وغير المشروط، كان على الهلال الأحمر العربي السوري أن يناضل من أجل سمعته كجهة فاعلة إنسانية ذات مصداقية.

خلال الثورة، تحول نظام الرعاية الصحية والطوارئ بأكمله في الدولة إلى وضع مخيف للعديد من المواطنين السوريين؛ وتناقلت التقارير أن المتظاهرين الجرحى قد تم استجوابهم أو إساءة معاملتهم أو اختطافهم في المستشفيات الحكومية أو سيارات الإسعاف التي كانت تحمل في الغالب شعارات الهلال الأحمر العربي السوري. كان الناس يخافون من خدمات الدولة ويفضلون في بعض الأحيان المعاناة من نقص العلاج الطبي بدلاً من التعرض لخطر التعذيب في زنزانات المخابرات. أصبح الطاقم الطبي في مستشفى تشرين بدمشق سيئ السمعة بشكل خاص لكونهم شركاء في التعذيب المنهجي، وعلى سبيل المثال، نُفذت عمليات إعدام جماعية في سجن صيدنايا بحضور طاقم تشرين الطبي، حيث كان يتم نقل الجثث إلى مستشفى تشرين حيث يتم إثبات أسباب الوفاة الوهمية قبل نقل الجثث إلى مقابر جماعية بالقرب من دمشق، كما أفادت منظمة العفو

الدولية.[٤١] في أوائل عام ٢٠١١، نشرت منظمة العفو الدولية تقريراً قاتماً يستند إلى مقابلات مع مرضى وطاقم طبي يسلط الضوء على الانتهاكات في المرافق الصحية التابعة للدولة السورية. وكانت بعض الاستنتاجات كالتالي:

حولت السلطات السورية المستشفيات والطواقم الطبية إلى أدوات قمع في سياق جهودها لسحق الاحتجاجات والمظاهرات الحاشدة غير المسبوقة التي عصفت بالبلاد منذ مارس/آذار ٢٠١١. وقد تعرض الأشخاص الذين أصيبوا في الاحتجاجات أو غيرها من الحوادث المرتبطة بالانتفاضة للانتهاك اللفظي والإيذاء والاعتداء الجسدي في المستشفيات التي تديرها الدولة، بما في ذلك من قبل الطاقم الطبي، وفي بعض الحالات حُرموا من الرعاية الطبية في انتهاك صارخ لأخلاقيات الطب، وتم احتجاز العديد من الذين نُقلوا إلى المستشفى.

وفي بعض الحالات، اعترضت قوات الأمن الحكومية سيارات الإسعاف التي كانت في طريقها لنقل الجرحى؛ وعندما كان الطاقم الطبي يقوم بنقل الجرحى إلى المستشفى، كان مسؤولو أمن الدولة يهددون العاملين في الهلال الأحمر العربي السوري بالعنف أو الاحتجاز، ويقومون باستجواب المرضى الجرحى أثناء نقلهم في سيارات الإسعاف. "لقد أمروا بتوجيه جميع المصابين بأسلحة نارية أو إصابات أخرى مرتبطة بالاضطرابات إلى المستشفى العسكري الذي تسيطر عليه وزارة الدفاع، وتم علاج هؤلاء المرضى بشكل فعال كمحتجزين أثناء وجودهم في المستشفى واحتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي"؛

علاوة على ذلك، تقول منظمة العفو الدولية:

وقد أصبح يُنظر إلى المستشفيات على نحو متزايد على أنها أماكن خطرة بالنسبة للأشخاص الذين تشتبه السلطات في أنهم يعارضون الحكومة، كما صدرت تعليمات للمستشفيات الخاصة والعامة بإبلاغ السلطات عن أي مرضى أصيبوا بأسلحة نارية أو إصابات أخرى مرتبطة بالاضطرابات. وكانت قوات الأمن تدخل بشكل منتظم إلى المستشفيات الحكومية بحثاً عن الأشخاص الذين أصيبوا أثناء الاحتجاجات، والذين قد يتعرضون للاعتقال والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي والتعرض للتعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة.

[...] يواجه الآن الأطباء والممرضون وغيرهم من العاملين الصحيين الذين يلتقون بجرحى في الاضطرابات معضلة شاقة - فهل يجب عليهم الانصياع لتعليمات الحكومة وإبلاغ

السلطات عن المرضى، مع العلم أن هذا قد يؤدي إلى الاعتقال والاحتجاز والتعذيب المحتمل للمرضى، أم تجاهل هذه التعليمات أو عصيانها، ووضع مصلحة مرضاهم في المقام الأول وبالتالي تعريض أنفسهم لخطر انتقام الحكومة.

ولا تلقي هذه النتائج اللوم على منظمة الهلال الأحمر العربي السوري بأكملها، حيث تعرض موظفو الهلال الأحمر العربي السوري أنفسهم لضغوط شديدة، كما تصف منظمة العفو الدولية، وكان عليهم نقل الجرحى إلى المستشفيات الحكومية؛ لكن تم توجيه انتقادات مباشرة إلى الهلال الأحمر العربي السوري كمنظمة من قبل مركز العدالة والمساءلة السوري ومقره واشنطن في تقرير صدر عام ٢٠١٩ بناءً على مقابلات مع موظفين سابقين في الهلال الأحمر العربي السوري.[٤٣] ويُظهر التقرير الضغط الذي كان على الهلال الأحمر العربي السوري أن يعمل في ظله، والمعضلات التي وقع فيها موظفوه. ووفقاً لهذه النتائج، تلقت فرق الهلال الأحمر العربي السوري تعليمات من الحكومة للحد من عملياتها في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والمناطق المتنازع عليها. ونقلت قيادة الهلال الأحمر العربي السوري الرسالة إلى موظفيها، موضحة أنهم إذا لم يفعلوا ما قالته الحكومة فلن يتمكنوا من العمل على الإطلاق. لقد كانت معضلة صعبة. ويستمر التقرير بالقول:

بحلول منتصف عام ٢٠١٣، كانت فرق الهلال الأحمر العربي السوري في دمشق بحاجة إلى إذن لدخول جميع المناطق التي تسيطر عليها المعارضة؛ ونادراً ما كانت الحكومة تمنح الموافقات، وحتى عندما يتم ذلك، لم يكن يتم ضمان سلامة متطوعي الهلال الأحمر العربي السوري.

[...] تُظهر مذكرات الحكومة السورية التي حصل عليها المركز السوري للعدالة والمساءلة كيف كانت وكالات الاستخبارات تعطي أوامر صريحة لفروعها للعمل بالتنسيق الوثيق مع الهلال الأحمر العربي السوري من أجل "تنظيم توزيع المساعدات الطبية على هذه المناطق [الخاضعة لسيطرة المعارضة] واختيار أنواع المساعدات التي سيسمح بها".

منذ عام ٢٠١٣ فصاعداً، أُجبر الموظفون المعارضون بشكل متزايد على الخروج من الهلال الأحمر العربي السوري أو حتى تم احتجازهم؛ وكانت الحالة الأكثر وضوحاً هي حالة محمد رائد الطويل، عضو مجلس إدارة الهلال الأحمر العربي السوري ومنسق فرق الإسعافات الأولية، الذي اعتقلته قوات الأمن داخل مقر الهلال الأحمر العربي السوري،

وتعرض للتعذيب بعد ذلك أثناء احتجازه لمدة أربعة أشهر. وكان الطويل أحد الشخصيات البارزة التي تطالب بتقديم المساعدات الإنسانية إلى مناطق المعارضة. وقد غيّر هذا الحادث الهلال الأحمر العربي السوري، كما أفاد الموظفون، وانخفضت المساعدات المقدمة إلى مناطق المعارضة بشكل أكبر، الأمر الذي خلق جواً من الخوف بين العمال لأن مثل هذا الشيء يمكن أن يحدث مرة أخرى لأي شخص منهم؛ كما أدى نظام التجسس المتبادل إلى زيادة الترهيب.

كما أخبر موظف سابق في الهلال الأحمر العربي السوري كاتب المقال أن هناك تعاوناً مباشراً بين أفراد الهلال الأحمر العربي السوري وضباط المخابرات الذين كانوا يسرقون الإمدادات الإنسانية، ويقول بوضوح: "لدينا ثلاثة عشر فرعاً أمنياً في سوريا، والبعض يطلق على الهلال الأحمر العربي السوري الفرع الرابع عشر".[٤٤] وفي النهاية، أصر النظام على رؤية السير الذاتية للموظفين الجدد المحتملين في الهلال الأحمر العربي السوري والمنظمات الأخرى الناشطة في سوريا للموافقة عليها. كما أوردت منظمة هيومن رايتس ووتش شهادات لموظفي الهلال الأحمر العربي السوري السابقين الذين شهدوا حوادث تعاون فيها ضباط المخابرات مع الهلال الأحمر العربي السوري من أجل سرقة الإمدادات الإنسانية وإعادة بيعها. وشارك ناشط آخر في مجال حقوق الإنسان صوراً لإمدادات المساعدات المخزنة فيما قال إنه مكتب فرعي للمخابرات الجوية.[٤٥] وكان الشركاء المحليون أكثر عرضة لمثل هذه الأساليب والضغوط. لم يكن عملاء المخابرات بحاجة إلى الاتصال بالموظفين الدوليين، فقد كان السكان المحليون هم الفاكهة المتدلية التي ستنقل الرسالة.

وفي المرحلة اللاحقة من الحرب، عندما أصبحت الحكومة أكثر ثقة، حاول الهلال الأحمر العربي السوري فرض إجراءات أكثر صرامة على شركائه الدوليين، ففي يونيو/حزيران ٢٠١٨، حاول الهلال الأحمر العربي السوري ممارسة قبضة أكثر صرامة على العمليات الداخلية لهؤلاء الشركاء، مثل المشاركة الفعالة في عمليات التوظيف والرغبة في تقييم خطط المشاريع، لكن تم صدّ هذه المحاولات من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية؛ ومع ذلك، فهو يوضح الاتجاه الذي كانت تتطور فيه الأمور. وكلما عزز النظام نفسه، أصبحت محاولاته للتدخل في تنفيذ المبادئ الإنسانية أكثر جرأة.[٤٦]

لقد فتحت الحرب في سوريا انقسامات بدائية أيضاً؛ فعلى سبيل المثال، شعر بعض موظفي الهلال الأحمر السنّي أن زملائهم المسيحيين يتعاونون مع المخابرات، فقد كان مسؤول الموارد البشرية مسيحياً أيضاً، وكان يوظف في الغالب أشخاصاً من نفس العقيدة، وفقاً للموظف السابق، لكنه يعترف بأن هذا ينطبق على العديد من المنظمات الدولية الأخرى. وفي سوريا، لم يؤيد جميع المسيحيين الحكومة؛ ويقول المصدر بأنهم لم يكونوا جميعهم مخبرين حكوميين، لكن بعضهم اتخذ مواقف مؤيدة للحكومة بشكل علني في وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما لا ينبغي أن يكون عليه الحال عند العمل في منظمة إنسانية.

ومرة أخرى، كان موظفون آخرون في الهلال الأحمر العربي السوري معرضين لخطر شخصي لأن الحكومة كانت تنظر إليهم بشكل مثير للريبة – كما لو كانوا من المعارضة تقريباً - لأنهم يعملون في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون؛ على سبيل المثال، استقل موظفو الهلال الأحمر العربي السوري الذين عملوا في حي الغوطة الشرقية المحاصر حافلات الإخلاء إلى إدلب مع المدنيين والمقاتلين في أبريل/نيسان ٢٠١٨ لأن الحكومة لم تتمكن من ضمان سلامتهم.[٤٧]

وقال موظف محلي سابق في المجال الإنساني التابع للأمم المتحدة لمؤلف هذا التقرير إن الهلال الأحمر العربي السوري لا يمكنه فعل أي شيء دون موافقة الحكومة؛ وفي المقابل، كانت الحكومة تثق في الهلال الأحمر العربي السوري أكثر بكثير من الأمم المتحدة أو أي منظمة دولية أخرى، وبالتالي منحتهم المزيد من الوصول إلى أماكن معينة. ويدافع الموظف السابق في الأمم المتحدة عن عملَ موظفي الهلال الأحمر العربي السوري على الأرض فهو لا يعتقد أن أعضاء الهلال الأحمر العربي السوري قاموا بتسليم المرضى إلى المخابرات لتعذيبهم، أو غلى الأقل أنه ليس على علم بمثل هذه الحالة؛ وعلى النقيض من ذلك، يقول، إن الغالبية العظمى منهم كانوا محايدين: "أعرف زملاء كانت لهم علاقات رائعة مع جميع الجهات الفاعلة، من الحكومة السورية إلى الجماعات الإسلامية المتطرفة، فقد كانوا محل ثقة للجميع".[٤٨]

وفي حين يشهد حتى النقاد على أن غالبية الموظفين المحليين على الأرض يظهرون التزاماً هائلاً وحسن نية لبذل قصارى جهدهم لتوصيل المساعدات إلى المحتاجين، فإن الحكم على قيادة الهلال الأحمر العربي السوري كان ولا يزال صعباً. كان رجل الأعمال عبد

الرحمن العطار رئيساً للهلال الأحمر العربي السوري لعدة سنوات خلال الأزمة، وكان عليه أن يوازن بين مطالب النظام والمهمة الإنسانية لمنظمته؛ وكانت صلاته بالنظام الحاكم واضحة، كجزء من البيئة الطبيعية التي كان يعمل فيها. وأفاد ممثل سابق لمنظمة مساعدات غربية غير إنسانية لكاتب المقال عن تجربته في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ عندما اشترى الهلال الأحمر العربي السوري مواد طبية من شركات العطار الخاصة، ولم تكن هناك إجراءات شراء مناسبة.[٤٩]

كان هناك انقسام بالأحكام على العطار كشخص، حيث ينتقده البعض لأنه كان متسقاً مع النظام، بينما يرى آخرون أنه كان متردداً جداً في الذهاب إلى الحد الذي يريده النظام، لذلك اضطر إلى الاستقالة في عام ٢٠١٦. وأتذكر شخصياً أن العطار زار المبعوث الخاص للأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي في جنيف عام ٢٠١٤، وأثناء المحادثة، عندما وصف العطار الوضع في سوريا، بدأ رئيس الهلال الأحمر العربي السوري في البكاء، فقد أدى العمل في ظل مثل هذه المعضلات الصعبة إلى تمزيقه أيضاً. ووصف عضو أوروبي في الصليب الأحمر العطار من لقاءات شخصية بأنه "إنساني حقيقي" و"بذل قصارى جهده في ظل تلك الظروف".[٥٠] وفي مقابلة مع يورونيوز عام ٢٠١٥، علّق العطار على الأحداث السياسية وحاول أن يبدو متوازناً، على الرغم من وجود نفحة من رواية مؤامرة النظام حول الربيع العربي قائلاً: "للأسف، تم طمس الدعوات إلى الحرية والديمقراطية والإصلاح من قبل الأطراف التي حولته إلى صراع مسلح. كنا نأمل في حدوث انتقال سلمي من شأنه أن يخلق سوريا الحديثة، ومن المؤسف أن تحركات القوى الإقليمية والدولية دفعت الربيع العربي إلى اتجاه آخر؛ فالشعب السوري لم يكن يعلم ما الذي يجري".[٥١]

عادةً لا يتحدث الصليب الأحمر وشركاؤه كثيراً عن أنفسهم، ونادراً ما يقدمون خطاباً مضاداً حتى عندما يتعرضون للهجوم، لكن الانتقادات المكثفة ضد الهلال الأحمر العربي السوري جعلت من الضروري إجراء بعض التعديلات في العلاقات العامة. في عام ٢٠١٢، نشر الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر دفاعاً عن المنظمات الأعضاء فيه:

أعرب الهلال الأحمر العربي السوري عن حزنه إزاء الادعاءات التي تكررت في وسائل الإعلام المختلفة خلال الأسبوع الماضي بأن هذه المنظمة "غير جديرة بالثقة". نشعر بقلق بالغ، ونشدد على أن هذه الادعاءات ليست كاذبة فحسب، بل إنها تمثل إهانة للتضحيات

التي يواصل موظفونا ومتطوعونا تقديمها من أجل الوصول وتقديم المساعدات الإنسانية لجميع الشعب السوري المحتاج، بغض النظر عن جنسيتهم أو دينهم أو انتمائهم السياسي.

[...] إن تكرار الادعاءات التي لا أساس لها والتي تشكك في حياد الهلال الأحمر العربي السوري ومصداقيته لا يقوض الثقة في المنظمة ويعرض حياة موظفينا والمتطوعين للخطر فحسب، بل يعيق أيضاً جهودنا لتقديم المساعدات المنقذة للحياة على الأرض، لجميع الناس المحتاجين.[٥٢]

وفي موقع الهلال الأحمر العربي السوري، لا يزال العطار حاضراً – رغم وفاته عام ٢٠١٨ – بالدفاع التالي عن عمل الهلال الأحمر العربي السوري على الأرض: "أؤكد هنا أن أذكر متطوعي الهلال الأحمر العربي السوري الذين يواجهون كل أنواع المخاطر أن يتحملوا المسؤولية ويمنحوا الأمل والهدوء للمستضعفين مع الالتزام بالحياد والمبادئ الإنسانية بغض النظر عن أي اعتبار آخر".[٥٣] اعتباراً من عام ٢٠٢٠، قُتل خمسة وستون من موظفي الهلال الأحمر العربي السوري في سوريا أثناء عملهم. وأصبح خالد حبوباتي خليفة للعطار، وهو رجل أعمال آخر، يمتلك كازينوهات ومراكز تسوق سورية مرخصة من قبل الحكومة.[٥٤]

معضلة الدبلوماسيين الغربيين

بمرور الوقت، أصبح سيناريو الصراع السوري معقداً وعنيفاً بشكل متزايد، وكانت الجهات الفاعلة الإنسانية، وخاصة الموظفين على الأرض، في مأزق على العديد من الجهات. وفي ظل الموارد المحدودة، والقيود الشديدة المفروضة على الوصول إلى المحتاجين، والطرف المتعاقد السامي الذي كان شريكاً ذكياً وقوياً في التفاوض، كان عليهم أن يدرسوا الخيارات المؤلمة، والتي كانت في كثير من الأحيان بمثابة معضلات سياسية من أسوأ الأنواع. "كل قرار إنساني في مثل هذه الظروف هو أيضاً قرار سياسي"، كما صاغها دبلوماسي ألماني من الجانب السياسي للملف السوري بشكل استفزازي. وقد لا يتفق العاملون في المجال الإنساني مع ذلك بالضرورة، لكنهم لا يستطيعون إنكار أنهم كانوا يعملون في بيئة مسيسة ومستقطبة إلى حد كبير وليس في فراغ سياسي.

ونتذكر أيضاً تعليق أحد الدبلوماسيين من الجانب الإنساني الذي تابع الأزمة السورية منذ عام ٢٠١٣، والذي ربما تجد كلماته صدى لدى العديد من المشاركين في هذا الصراع الدبلوماسي، حيث قال: "لقد عملت منذ أكثر من عشرين عاماً في القطاع الإنساني، في المنظمات غير الحكومية ومن ثم في الحكومة، لكنني لم أر قط مثل هذا الوضع الإنساني المسيس والتحدي المعقد الموجود في سوريا، فالهياكل الموجودة لاحتواء إساءة استخدام النظام مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة محظورة"؛ وقد أصبحت عضوها الدائم، روسيا، طرفاً في الحرب بدعم دبلوماسي من الصين. ويوضح نفس الدبلوماسي أنه في تجاربه السابقة، تم تعريف الصراعات بشكل أكثر وضوحاً:

لقد تفاوضت مع ممثلين أو ثلاثة من أجل الوصول، وكان الأمر كالمعتاد. وفي سوريا، أصبحت الضرورة الإنسانية أقل أهمية، حيث لا الحكومة ولا الجهات الفاعلة غير الحكومية يهتمون بالقانون الدولي. ليس لدي أدنى فكرة عن كيفية حل هذا الأمر، فأنا جاهل ومصدوم لأننا ندور في دوامات ونناقش مرة أخرى نفس المشكلات التي ناقشناها قبل خمس سنوات.[٥٦]

ويعكس شعوره بالعجز الفشل السياسي العام في إيجاد حل للأزمة الوحشية لما بعد الربيع العربي، حيث اقتصرت المهمة الإنسانية على علاج الأعراض في أسوأ الظروف. لقد تجلى بشكل واضح النهج اللاإنساني والدم البارد الذي يتبعه نظام الأسد في زنزانات التعذيب وفي ساحة المعركة على حد سواء، وهو ما تؤكده الإجراءات التالية:

• ما يسمى بهجمات "النقر المزدوج". عندما كانت فرق الإنقاذ والعاملون في المجال الإنساني يصلون لحضور أعقاب الغارة الجوية، كان الموقع يتعرض للهجوم مرة أخرى.

• استهداف المرافق المدنية مثل المدارس والمخابز وما إلى ذلك سواء تم استخدامها كملاجئ للمتمردين أم لا مما يؤدي إلى إصابة التلاميذ في الصفوف أو المدنيين الذين يصطفون للحصول على الخبز.

• استهداف المرافق الإنسانية مثل المستشفيات ودور الحضانة وغيرها من المرافق الطبية، وفي بعض الحالات، تم قصف قوافل إنسانية تحمل علامات واضحة.

• تطبيق التجويع الجماعي كوسيلة من وسائل الحرب.

ويشير المثال الأخير على وجه الخصوص إلى مشكلة الوصول الخطيرة. كان الدمار الكبير الذي لحق بالمناطق مع عرقلة الوصول عبر الخطوط من المناطق التي يسيطر عليها

النظام إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة بمثابة معركة شاقة أثارت الجدل حول عمليات التسليم عبر الحدود؛ فالعمليات عبر الحدود هي عمليات التسليم التي تدخل سوريا من الدول المجاورة والتي لا تمر عبر المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، وبالتالي توفر الإغاثة للمناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة. وكما رأينا في المناقشات المذكورة أعلاه بشأن السيادة والموافقة والالتزامات الناشئة عن القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، تظل الأنشطة عبر الحدود مثيرة للجدل. من جانبها، أصرت الحكومة السورية بقوة على إصدار إعلانات منفردة من سياق الأمم المتحدة، ولا سيما قرار الجمعية العامة رقم ١٨٢/٤٦ الصادر في عام ١٩٩١ والذي يضع سيادة وموافقة الطرف المتعاقد السامي في بؤرة التركيز.

ونظراً للانتهاكات غير العادية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والعقبات الهائلة التي تحول دون الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً واحتياجاً، فقد جرت مناقشات حية في الدوائر الدبلوماسية في الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٤ بين العديد من الدول الغربية ذات التفكير المماثل، وكان السؤال هو ما إذا كان ينبغي عليهم التوقف عن تمويل الأنشطة الإنسانية التي تتم بالتعاون مع الحكومة السورية والتركيز على عمليات التسليم عبر الحدود فقط. لقد واجه العصف الذهني بين الدبلوماسيين الغربيين في الغالب حول تحدي الممارسات الدولية عدة مشاكل، وهي:

١- يجب أن ينضم عدد مناسب من الدول لتنفيذ هذه السياسة بشكل فعال.

٢- هناك مخاوف من أن يكون فك الارتباط الإنساني الكامل بمثابة تسييس للعمل الإنساني من جانبهم.

٣- توجد أسباب وجيهة للحفاظ على بعض التعاون على الأقل مع الحكومة من أجل الوصول إلى عدد أكبر من الأشخاص على الأرض في مناطق نفوذ الحكومة.

٤- تتألف الأمم المتحدة أساساً من جميع البلدان، وبالتالي أيضاً من أطراف الحرب، وبالتالي لم يكن من المصلحة الخاصة للمتورطين في سوريا أن يتعاونوا أبداً في مثل هذه الخطوة الجذرية.

٥- فالمشكلة لا تنطبق على سوريا وحدها، حيث كانت موجودة في سياقات صراع أخرى أيضاً، إن لم يكن دائماً من حيث النطاق، فبالتأكيد من حيث المبدأ. ما هي النتيجة الإجمالية لإنهاء النشاط الإنساني؟[٥٧]

ولكن السؤال الآخر كان ما إذا كان بوسع الأمم المتحدة أن تكون أكثر حزماً في ظل القيود التي يتعين عليها أن تعمل في ظلها. كان الصدع بين أولئك الذين جادلوا "سياسياً" وأولئك الذين أصروا على "النزاهة والحياد الإنساني" عميقاً ومرّ عبر العديد من وزارات الخارجية. يتذكر دبلوماسي ألماني بارز في قسم الشرق الأوسط بوزارة خارجية بلاده عند اندلاع الأزمة السورية المناقشات على النحو التالي: "كان هناك جدل مستمر مع زملائنا في قسم الأمم المتحدة، حيث دافعوا بقوة عن الرأي القائل بأن المساعدات الإنسانية يجب أن تتبع المسار المعتاد، لكننا من الجانب السياسي أردنا تقييم سبل إيجاد خيارات جديدة والتكيف مع الواقع السوري، حيث لم نكن نرغب في التخلي عن الطريقة التي يعمل بها النظام الدولي بشكل عام، ولكننا نريد إيجاد حلول جديدة في هذه الحالة تحديداً؛ على سبيل المثال، فقد اقترحَ التفكير في شركاء بديلين للهلال الأحمر العربي السوري، الذي يعمل تحت سيطرة الدولة المشددة، ولكن في النهاية، ساد التفسير الأكثر تحفظاً للقانون الدولي في القيادة السياسية". يتذكر الدبلوماسي بخيبة أمل: "وهكذا، تم حل المشكلة وفق حجة قانونية بحتة".[٥٨]

ويركز الرأي المضاد لوجهة نظره على الضرورة الأساسية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ووظيفته الداعمة للاستقرار للقانون الدولي الكلاسيكي: فمن دون موافقته، لا يمكن اتخاذ أي قرار من شأنه أن ينتهك سيادة الدولة؛ فإذا أصيب المجلس بالشلل، فعندئذ لا يمكن فعل أي شيء. أيّد دبلوماسي غربي آخر رفيع المستوى هذا الرأي وساد نهجه في وزارته، وهو يبرر الموقف القائل بأن المسؤولية عن الحماية كانت مشروطة بقوة بتفويض مجلس الأمن وليس بنطاق انتهاك القانون الدولي الإنساني قائلاً: "من غير المعقول الاعتقاد بأن حجم الكارثة الإنسانية يتجاوز تصويت مجلس الأمن، لأن هذا من شأنه أن يقوض القانون الدولي". ويضيف: "يحدث أن تقوم حكومات الولايات بأشياء لا تتوافق مع القانون الدولي، حيث لا يمكنك إجراء استثناء في كل مرة". ويضيف الدبلوماسي أنه على الرغم من أنه كان من الواضح أن الهلال الأحمر العربي السوري يجب أن يعمل تحت سيطرة الحكومة، إلا أن زملاء الصليب الأحمر الغربيين الذين تعاونوا مع الهلال الأحمر العربي السوري كان لديهم رأي كبير في جهود زملائهم. ومن أجل منع وقوع كارثة إنسانية في سوريا، كان من الضروري التدخل العسكري، لكن ذلك ببساطة لم يحدث، كما يقول الدبلوماسي: "إذا كنت تريد أن تكون متسقاً، فحتى المنظمات الإنسانية

كانت لديها أسباب وجيهة للدعوة إلى التدخل العسكري في سوريا من أجل وقف الكارثة الإنسانية، ولكن لا أحد منهم قد يفعل ذلك على الإطلاق" [٥٩] في الواقع، هناك ما يكفي من العاملين في المجال الإنساني والمنظمات الإنسانية والأكاديميون الذين يحذرون من العاملين في المجال الإنساني الذين يدعون إلى التدخل، فهذا ببساطة ليس عملهم. هناك الكثير من الأمثلة في التاريخ حيث فعل العاملون في المجال الإنساني ذلك، أو على الأقل تم دمجهم بدرجة كافية في الأجندة السياسية والعسكرية لدولة مانحة لجعلهم يفضلون التدخل، وتبين في كثير من الأحيان أن هذا لا يخدم المصلحة الإنسانية أيضاً.[٦٠] ولكن من الناحية السياسية والأخلاقية، فإن وجهة نظر الدبلوماسي قوية.

وفي الحالة السورية، حيث ربما اقتُرح التدخل لأسباب إنسانية، فمن السهل للغاية انتقاد الافتقار إلى التدخل، ولكن مجلس الأمن كان ضده، وكانت الدول الغربية لديها أسبابها الداخلية للامتناع عن التدخل، ولذلك، انتقلت السجالات التي أدانت تصرفات الحكومة السورية من مجلس الأمن المشلول إلى الجمعية العامة أو إلى مجلس حقوق الإنسان؛ وفي هذه الهيئات، ظهرت دول مثل المملكة العربية السعودية – التي لديها سجل كئيب في مجال حقوق الإنسان – باعتبارها من بين أبطال خطاب حقوق الإنسان بشأن سوريا.[٦١]

دمشق أم عبر الحدود: الخيار الصعب

انعكست الفجوة القائمة بين الدبلوماسيين وصناع القرار السياسي داخل نفس البلدان، وحتى داخل نفس الوزارات، في المناقشات الأكاديمية، حيث اقترح عدد قليل من الباحثين التقدميين في القانون الدولي آراء متباينة لصانعي السياسات الأكثر تحفظاً، على سبيل المثال، ذكر مايكل بوث، الأستاذ الفخري بجامعة جوته في فرانكفورت/ماين، في رأي قانوني في عام ٢٠١٣: "[...] يؤدي كل من تاريخ التفاوض بشأن المادة ١٨ من البروتوكول ٢ وممارسة عمليات الإغاثة إلى استنتاج مفاده أن موافقة الحكومة القائمة ليست ضرورية في هذه الحالة، وبالتالي، فإن موافقة الحكومة السورية ليست ضرورية لما يسمى بالعمليات عبر الحدود.[٦٢] ويؤكد بوث وجهة نظره من خلال التأكيد على أنه لا يجوز رفض الموافقة لأسباب تعسفية مثل الفخر الوطني أو "نية حرمان السكان من وسائل عيشهم من أجل إضعاف معنوياتهم"، وكما لا يجوز رفضها إلا لأسباب مشروعة مثل

الاشتباه المعقول في إساءة الاستخدام أو الضرورة العسكرية للعمليات القتالية على أساس مؤقت.[٦٣] وأشار بوث أيضاً إلى أنه على الرغم من أن الدولة قد "تسيء استخدام" حقوقها من خلال حجب الموافقة على عمليات الإغاثة، "إلا أنه من الناحية العملية، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن القيام بأعمال الإغاثة دون موافقة ينطوي على مخاطر كبيرة، بغض النظر عن الوضع القانوني".[٦٤]

ركز بوث حجته أيضاً على حق وواجب الدول الثالثة في تسهيل أعمال الإغاثة في ظل هذه الظروف. "وبالقيام بذلك، تفي هذه الدول الثالثة أيضاً بمسؤوليتها عن الحماية".[٦٥] وقال إنه إذا تم رفض إجراءات الإغاثة أو منعها أو مضايقتها بشكل غير قانوني، فيجب أن تكون المنظمات المتضررة قادرة على الاعتماد على الدول الأخرى للحصول على الدعم ضد الدولة أو الطرف الآخر الذي يتصرف بشكل غير قانوني من خلال رفض الموافقة على مرور أو توصيل الإغاثة؛ "وبالتالي فإن القانون الدولي الحالي يوفر ضمانة قوية للمساعدة الإنسانية".[٦٦] ويتطابق هذا الرأي القانوني الذي تم طرحه على صناع القرار بشكل عام مع آراء العديد من الخبراء الآخرين الذين تم التعبير عنهم في بداية الفصل الثاني ولكن بطريقة أكثر وضوحاً فيما يتعلق بسوريا، وكان لا يزال يشكل رأي الأقلية، ولم يكن له أي تأثير عملي في ذلك الوقت.

لقد واجهت وزارات الخارجية بالإضافة إلى الأمم المتحدة هذه المعضلة السياسية. إن التخلي عن الممارسة التقليدية المتمثلة في تسليم المساعدات الإنسانية يعني بوضوح اتخاذ موقف سياسي ضد موقف الدول الأعضاء القوية في الأمم المتحدة، وهذا ما أثار مرة أخرى المخاوف الجماعية لموظفي الشؤون الإنسانية من أن مثل هذا التطور قد يؤدي إلى انهيار النظام القائم برمته، مما يؤدي إلى هدم جدار الحماية بين العمل السياسي والإنساني. وفي النهاية، قررت الأمم المتحدة التوصل إلى تفاهم مع الحكومة السورية في أغسطس/آب ٢٠١٢ لقبول العمل ضمن الشروط والقيود الصارمة التي فرضتها دمشق بدلاً من الانسحاب من مناطق الحكومة السورية احتجاجاً وكملاذ أخير. سمحت هذه الاتفاقية لثماني وكالات تابعة للأمم المتحدة (وفي البداية عدد محدود للغاية من تسع منظمات غير حكومية دولية) بالعمل داخل سوريا في إطار خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية للمساعدة في سوريا.

ونتيجة لذلك، لم يتم اختبار مدى رد فعل الحكومة السورية لو هددت الأمم المتحدة بشكل جدي أو نفذت انسحابها الكامل. وكانت دمشق تدرك تماماً قيمة وجود الأمم المتحدة، سواء من حيث الاعتراف الدولي أو الفوائد العملية للمساعدات الدولية، وكان بوسعها أن تخفف بعض شروطها في مفاوضات أكثر صرامة. يمثل الوضع في سوريا عكس الحالات الأخرى التي قامت فيها الحكومة ببساطة بمنع المساعدات الإنسانية: في سوريا، كانت هناك حكومة أبدت اهتماماً شديداً بتلقي المساعدات الإنسانية عبر القناة الكلاسيكية، والسيطرة الصارمة على هذا الدعم الدولي، والاستفادة منه.

وعلى الرغم من الجدل القانوني حول المستوى الشامل للأحداث، فقد جرت العمليات عبر الحدود بشكل منتظم منذ بداية الصراع، حيث قامت العديد من المنظمات غير الحكومية بتوصيل المساعدة في ظل ظروف خطيرة إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وكان معظمها من تركيا إلى شمال سوريا؛ وفي كثير من الأحيان، تم تمويلها من قبل الدول الغربية ذاتها التي كانت، في نهجها القانوني العام، حذرة للغاية ومحافظة بحكمة، ولكن في سياستها التمويلية العملية اتبعت الحجة القائمة على الحاجة، وهو ما أحبط الحكومة في دمشق، لكن، وبما أنها فقدت السيطرة على أجزاء كبيرة من أراضيها، لم تتمكن من منعه. ومع ذلك، كانت النتيجة أن الشركاء الإنسانيين المحليين في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والذين تلقوا التمويل ونفذوا المساعدة كانوا يعملون في ظل ظروف خطيرة للغاية، وغالباً ما كانوا يواجهون غارات جوية يومية من قبل النظام.

وكانت المنظمات الصغيرة الغير الحكومية، والتي تسللت إلى مناطق المعارضة، في وضع صعب؛ ففي البدايات، قامت بتسليم المساعدات إلى الأشخاص الأكثر احتياجاً عندما كان الجهاز الإنساني الكبير لا يزال يعمل من خلال القنوات التقليدية بالتعاون مع الحكومة؛ وأنشأت عيادات مؤقتة، غالباً تحت الأرض، في المناطق التي كانت تضربها القنابل ولم تعمل في مناطق النظام التي كانت تقلع منها الطائرات الحربية والمروحيات المحملة بالقنابل. ولكن إلى جانب الخطر الذي واجهته على الأرض، كان عليها أن تواجه مشكلة سياسية أيضاً، ففي بداية الأزمة، كان المعسكر الإنساني في وزارات الخارجية يميل إلى عدم الاعتراف بالمجموعات الصغيرة باعتبارها جهات فاعلة في المجال الإنساني ويحرمها من التمويل.

لقد تحملت هذه "المنظمات الفدائية غير الحكومية"، كما يمكن للمرء أن يطلق عليها بسبب أساليب عملها، مخاطر كبيرة في عبور الحدود في المراحل المبكرة وفي توصيل المساعدات والدعم إلى بؤر القتال الساخنة؛ ومع ذلك، كان يُنظر إليها في كثير من الأحيان على أنها مؤيدة للمعارضة، وبالتالي اعتبارها "جهات فاعلة سياسية". ساهم السلوك التنظيمي والبيروقراطي في حقيقة أن مبالغ كبيرة تم تحويلها بسهولة كمساعدات إنسانية إلى منظمات الأمم المتحدة التي تم تجربتها واختبارها، في حين أن تمويل "منظمة فدائية غير حكومية" يستلزم المزيد من الحجج والأوراق بما في ذلك خطر قيام مكتب المراجعة العامة في يوم من الأيام بأسئلة غير مريحة عند التحقق من محاسبة الوزارة. ومع مرور الوقت فقط، تمكنت هذه المنظمات الصغيرة من ترسيخ نفسها كجهات فاعلة إنسانية جادة على الأرض أيضاً.

ومن الأمثلة على هذه المنظمات غير الحكومية منظمة ميرسي كروبس أو منظمة ميديكو إنترناشيونال أو منظمة إحسان التي يقع مقرها في غازي عنتاب، وهي مسجلة في تركيا ولكن يديرها سوريون. وعلى الرغم من أن بعض تلك المنظمات غير الحكومية الصغيرة كانت قادرة على تقديم مساعدات كبيرة عبر الحدود، وفي بعض الأحيان أكثر من الأمم المتحدة،[٦٧] إلا أن العقبات التي تحول دون تلقي التمويل والاعتراف ظلت قائمة. يتذكر أحد كبار موظفي إحسان: "في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، كان المانحون المحتملون مشبوهين وقاموا بفحص خلفيتنا بدقة شديدة". يؤكد عمار قحف من مركز الأبحاث السوري عمران ومقره في إسطنبول: "تم التعامل مع الجهات الفاعلة غير التابعة للأمم المتحدة، وخاصة المنظمات غير الحكومية السورية، من خلال تطبيق معايير أعلى بكثير. لم نتعاون مع المنظمات غير الحكومية التي حصلت على مساعدات من النظام. وكانت وكالات الأمم المتحدة تتنمر على المنظمات غير الحكومية السورية الموجودة في جانب المعارضة لإثبات أنها "محايدة" من خلال التعامل مع النظام وتجنب المجالس المحلية أو الجهات الفاعلة الأخرى على الأرض".[٦٨]

كانت المجالس المحلية عبارة عن هياكل إدارية مدنية ظهرت في مناطق المعارضة خلال الاضطرابات، وقد صممها في الأصل سوريون ذوو عقلية معارضة كبديل ديمقراطي مدفوع محلياً لديكتاتورية الأسد المركزية؛[٦٩] حاولت هذه المجالس تقديم الخدمات للسكان الخاضعين لسيطرة المعارضة، ومع ذلك لم تعتبرهم الأمم المتحدة شركاء

محايدين للعمل معهم على الأرض. لقد تعاونت بعض الحكومات الغربية، في مساعداتها الثنائية، مع المجالس المحلية، ومع ذلك، لم تتمكن سوى بعض المجالس من إجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية، وغالباً ما كانت لديها خبرة قليلة في التعامل مع عمليات التسليم والخدمات، وكثيراً ما تم إعاقة عملها بشكل صحيح بسبب الغارات الجوية المتكررة والتدمير. وكانت الهياكل الإدارية المستقلة التي عملت بشكل جيد تتعارض مع رواية الحكومة، وبالتالي كانت عرضة بشكل خاص لهجمات النظام. ومن ناحية أخرى، كانت المجالس المحلية تتمتع بإمكانية وصول جيدة إلى المعلومات وإلى المحتاجين، وكانت بنيتها التحتية جاهزة (حسب ما تسمح به الظروف). لقد مثلوا الوجه المدني للثورة على النقيض من الفروع العسكرية، التي أصبح الكثير منها متطرفاً بمرور الوقت.

وكان العامل الآخر الذي زاد من تعقيد الأمر بالنسبة لصناع القرار في المجال الإنساني هو أن هياكل الحكم المحلي انزلقت تدريجياً تحت سيطرة تركيا، وهي طرف خارجي في الحرب، وسقطت هياكلُ أخرى في أيدي المتطرفين. في إدلب، استمرت المجالس المحلية لفترة أطول، نظراً لخسارة الحكومة لتلك الأراضي في عام ٢٠١٢، وسرعان ما تمت إزاحتها جانباً بشكل تدريجي من قبل ما يسمى بحكومة الإنقاذ، وهي فرع مدني من فرع تنظيم القاعدة، جبهة النصرة أو ما سميت فيما بعد بهيئة تحرير الشام. ولكن وفقاً لمبادئ الحياد والنزاهة، لم تكن هذه عقبات لا يمكن التغلب عليها أمام التعاون، خاصة في السنوات الأولى من الصراع.

ينتقد مازن غريبة، أحد كبار مديري البرامج في LACU (وحدة مجلس الإدارة المحلية ومقرها غازي عنتاب)، الأمم المتحدة لاعتبارها المجالس المحلية جهات فاعلة سياسية غير مقبولة بدلاً من كونها مجاورة وشريكة في المجال الإنساني قائلاً: "اتخذت الأمم المتحدة قراراً سياسياً بعدم التعامل مع الهياكل المحلية لأنها لا تريد تعريض وجودها في دمشق للخطر". وفيما يتعلق بالمجموعة التعليمية التي تقودها اليونيسيف ومنظمة إنقاذ الطفولة، يشير إلى أنه كان يُنظر إلى العمل مع هياكل الحكم المحلي على أنه يؤثر على حياد ولايتها وبالتالي تمويلها أيضاً. وفي قطاع الصحة، كاستثناء، أصر المنفذون المحليون على الأرض على حضور المجالس المحلية في اجتماعات مجموعة الصحة، وقبِل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ذلك. وفي حالات أخرى، تعاونت المنظمات مع المجالس المحلية بشكل سري، على سبيل المثال، من خلال تعيين أعضاء في مديريات التربية والتعليم.

وكانت المشكلة هي أنه مع الرفض المبدئي للتعاون مع المجالس المحلية، أنشأت وكالات الأمم المتحدة بدائل مؤقتة وهياكل موازية لتقديم الخدمات مما أضعف هياكل الحكم المحلي. ويقول غريبة إن المنافسة ظهرت بين هذه الهياكل الموازية والهياكل المحلية القائمة. وكأثر جانبي، فقد ساهم إضعاف المجالس المحلية من القاعدة إلى القمة في وظيفتها المتمثلة في تقديم الخدمات للسكان في تعزيز رواية الحرب التي يروج لها النظام والتي تقول إن الشرعية الحصرية لدولة الأسد وسيادتها هي الخيار الأفضل للشعب.[٧٠] ومرة أخرى، كان لاتخاذ القرارات الإنسانية تأثير سياسي أيضاً.

تمت إعادة توجيه الانتقادات الموجهة إلى النهج المرتكز على الدولة الذي تتبعه وكالات الأمم المتحدة في سوريا في أوقات جائحة فيروس كورونا اعتباراً من آذار ٢٠٢٠ فصاعداً؛ وكانت منظمة الصحة العالمية قد سلمت مجموعات اختبار الفيروس إلى الحكومة السورية في فبراير/شباط، ولكن ليس إلى إدلب، حيث أوضح متحدث باسم منظمة الصحة العالمية أن "الشمال الغربي لسوريا ليس دولة". تم توزيع مجموعات الاختبار على المرافق الصحية الحكومية أولاً، وبعد حوالي شهر واحد فقط على المناطق العابرة للحدود. وقالت منظمة الصحة العالمية إنه بالنظر إلى العوائق التي تحول دون توصيل الإمدادات إلى منطقة الصراع، فإن التأخير لمدة شهر لم يكن سيئاً.

كانت المقاطعة الشمالية الغربية التي يزيد عدد سكانها عن ثلاثة ملايين نسمة - ثلثهم محاصرون في مخيمات اللاجئين المكتظة - تتعرض لهجوم مستمر، وشهدت واحدة من أسوأ مآسي اللاجئين في هذه الحرب خلال أوائل عام ٢٠٢٠، وكان مركز اللاجئين المكتظ بالسكان هذا أرضاً خصبة لتكاثر الفيروس. وكانت تركيا قد أغلقت حدودها وبقي اللاجئون عالقين فيما تبقى من أراضي شمال إدلب. ولفترة طويلة، نفى النظام وجود فيروس كورونا في سوريا على الإطلاق، ولكن سرعان ما أصبح من الواضح أن الظروف المزرية في السجون ومناطق الإسكان العشوائية للنازحين ومخيمات اللاجئين أدت إلى تفاقم الكارثة في بلدٍ، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، لا تزال نصف المستشفيات العامة وأقل من نصف مراكز الرعاية الصحية الأولية العامة فيه تعمل بكامل طاقتها،[٧١] معظمها في المناطق الحكومية، وحيث فر ثلثا الطاقم الطبي من البلاد.

وانتقد العديد من الناشطين نهج منظمة الصحة العالمية قائلين: "هل تريدون منا أن نغسل أيدينا؟" سأل فادي مساهر، مدير مؤسسة مرام للإغاثة والتنمية في إدلب، مشيراً

إلى طريقة التطهير الموصى بها. "بعض الناس لا يستطيعون غسل أطفالهم إلّا مرة في أسبوع فهم يعيشون في الخارج". أفاد أطباء سوريون أن الاستجابة الدولية لفيروس كورونا في سوريا كانت بطيئة إلى معدومة؛[٧٢] وانتقد آخرون منظمة الصحة العالمية لتقديمها مجموعات اختبار إلى حكومة كانت تقصف المستشفيات لمدة تسع سنوات والتي تسببت في الكارثة الإنسانية في المقام الأول، مما أدى أيضاً إلى وضع كوفيد-١٩ المزري في سوريا في وقت كان فيه حتى الطاقم الطبي بأكمله قد انهار في أنظمة البلدان المستقرة والمتقدمة تحت وطأة التحدي. وقال الرئيس المشارك للجنة الدستورية السورية-السورية المعارضة في جنيف، هادي بحرة، على تويتر: "من العار أن نعلم أن منظمة الصحة العالمية خصصت ٣٠٠ مجموعة اختبار لكوفيد-١٩ فقط لشمال غرب سوريا، [...] ينبغي تصحيح توزيع الدعم".[٧٣]

وبررت منظمة الصحة العالمية نهجها في إعلاتها قائلة: "في إطار النهج الشامل لسوريا، نعمل من داخل البلاد وعبر الحدود من غازي عنتاب في تركيا لتسريع الاستعداد والاستجابة لحالات الإصابة الأولى بكوفيد-١٩. نحن نعمل مع الشركاء لإعداد النظام الصحي والمجتمع والقادة للاستجابة بسرعة عند وصول المرض، لكن المنظمة اعترفت بأن النقص العالمي في مجموعات الاختبار ومعدات الحماية يعيق أيضاً عملها في البلدان المتضررة من الأزمات مثل سوريا وليبيا".[٧٤]

قد يكون قرار منظمة الصحة العالمية بالتعاون بشكل أساسي مع دمشق بشأن فيروس كورونا قد أدى أيضاً إلى حقيقة أن تبادل المعلومات المهمة مع السلطات الكردية في شمال شرق سوريا استغرق ما يقرب من أسبوعين: حيث تم نقل رجل إلى المستشفى في المناطق الكردية في ٢٧ آذار ٢٠٢٠ وتوفي في ٢ نيسان. تم إرسال اختبار كوفيد-١٩ الخاص به إلى دمشق حيث تم اعتماد اختباره على أنه إيجابي في ٢ نيسان. واستغرقت الحكومة السورية - المعادية للإدارة الكردية - ثلاثة أيام لتمرير تلك المعلومات إلى منظمة الصحة العالمية في دمشق، والتي استغرقت بعد ذلك أحد عشر يوماً آخر لإبلاغ السلطات الكردية. هذه هي الطريقة التي تساعد بها بيئة الحرب في انتشار الوباء، حيث أن التدخلات السريعة تصبح مستحيلة إذا تم حجب المعلومات المهمة لأسباب تكتيكية.[٧٥] وتكهّن بعض المراقبين أيضاً بأن السماح بحرية الحركة نسبياً من دمشق إلى المحافظات الكردية كان تحركاً متعمداً من جانب الحكومة لنشر الفيروس في تلك المناطق.

إن الطريقة التي ظهرت بها أسوأ جائحة في العالم في سوريا حتى الآن ليست سوى أحدث مثال على مدى أهمية أن تكون الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية قادرة على العمل بشكل مستقل تماماً وغير متحيز وبطريقة محايدة ومهنية (في أحسن الأحوال، إن الإبلاغ السلطات الكردية عن حالة كوفيد-١٩ قد ضاع بالفعل في ثقب أسود بيروقراطي، ولكن حتى ذلك سيكون غير مهني).

وعلى الجانب الآخر من الطيف، قررت عدة منظمات صغيرة عدم التعاون مع دمشق على الإطلاق؛ وفي المقابل، قبلت العقبات والقيود في عملياتها في سوريا؛ وكانت تلك في الغالب هي نفس المنظمات التي تعمل بشكل رئيسي - ولكن ليس حصرياً - عبر الحدود مثل إحسان، وميديكو إنترناشيونال، وسامز (الجمعية الطبية السورية الأمريكية)، وأوسوم (اتحاد منظمات الرعاية والإغاثة الطبية)، وسيما (الجمعية الطبية السورية للمغتربين السوريين) باعتبارها المنظمات غير الحكومية الرئيسية التي تقدم الخدمات الصحية في الشمال، وكذلك المنظمة اليسوعية للإغاثة والمصالحة الدولية ومقرها بروكسل.

مرّ الخلاف بين من قبل العمل مع الحكومة ومن تجنبه عبر الكنيسة ومنظمات الإغاثة الدينية أيضاً؛ ووفقاً لأحد كبار المسؤولين الإنسانيين، كان البابا فرانسيس ينتقد بشدة انتهاكات الحكومة السورية لحقوق الإنسان، ولذلك قام بعزل بطريرك الروم الكاثوليك غريغوري لحام الثالث، الذي قام بجولة في العواصم الأوروبية لحشد الدعم للرئيس الأسد والتحذير من الهلاك المحتمل للمسيحية في سوريا بدونه. وبما أن البابا لم يثق بإدارته عندما يتعلق الأمر بسوريا، فقد حافظ على بعض خطوط الاتصال المباشرة مع بعض الموظفين الكاثوليك الذين شاركوا في العمل الإنساني، والذين قرر بعضهم عدم العودة إلى سوريا في الوقت الحالي. وعلى النقيض من ذلك، تعاونت معظم المنظمات الكنسية السورية بشكل حصري مع النظام؛ وكان الاستثناء الوحيد هو خدمة اللاجئين اليسوعية (JRS) التي عملت على جانبي خط المواجهة. وكان اليسوعي باتر باولو، الذي اختفى عام ٢٠١٣ بينما كان ينوي التفاوض مع متطرفي داعش، معروفاً عالمياً باعتباره من أشد منتقدي النظام. لكن النظام كثف ضغوطه على جبهة تحرير سوريا في عام ٢٠١٦ وأعادها إلى الصف، مما أدى إلى استقالة بعض أعضاء النظام. يقول أحد موظفي الشؤون الإنسانية في منظمة دينية: "كان هناك جدل سياسي كبير حول الطريقة الصحيحة للتصرف في سوريا داخل الكنيسة."[٧٦]

وواجهت تلك المنظمات غير الحكومية التي حافظت على مسافة حرجة بينها وبين الحكومة حتى عندما تحول الصراع لصالحها، عقبات متزايدة. وبينما ركزت منظمة إحسان على التوصيل عبر الحدود لتجنب تعاون النظام تماماً، كان الطب موجوداً في الشمال الشرقي بالإضافة إلى المناطق المحيطة بجنوب دمشق حيث كانت الأحياء الفلسطينية مثل اليرموك تحت الحصار (كانت المنطقة مؤيدة للمعارضة في البداية وأصبحت تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية لاحقاً، وهو ما زاد من تعقيد العمل الإنساني القائم). عندما استعادت الحكومة المناطق، تركت منظمة ميديكو المشروع يتلاشى، على الرغم من أنها كانت قادرة على الحصول على تمويل مستمر في هذه الحالة من الحكومة الألمانية؛ كما أن سياسة ميديكو الواضحة مستمدة أيضاً من التجربة المريرة التي تعرض فيها شركاؤها المحليون لخطر شخصي عندما استولى النظام على المناطق التي كانوا يعملون فيها، حيث تم اعتقال وإخفاء ثلاثة منهم في جنوب دمشق؛[٧٧] ومع ذلك، واصلت ميديكو تشغيل العديد من المشاريع الصغيرة والسرية إلى حد ما داخل مناطق سيطرة النظام مع إجراءات أمنية مشددة فيما يتعلق بالاتصالات بالتوازي مع المشاريع المفتوحة في شمال شرق البلاد وإدلب.

ما شهدته ميديكو هو نمط في سوريا. وكما كان الحال في كثير من الأحيان في الأراضي التي تمت استعادتها، أصبح الوضع الإنساني أسوأ لأن العديد من المنظمات غير الحكومية لم تعد قادرة على العمل تحت سيطرة النظام، وكانت الحكومة تتحرك بالقوة العسكرية - ولكن من دون خدمات الدولة. وبصرف النظر عن الافتقار إلى المشاركة الحكومية والحوكمة في تلك المناطق، فقد شارك النظام في تحويل مسار عمليات التسليم. قال من أجريت معهم مقابلات لـ هيومن رايتس ووتش إن القيود الحكومية تُرجمت إلى إعادة توجيه المساعدات والتمويل بعيداً عن المناطق التي كانت تسيطر عليها الجماعات المناهضة للحكومة في السابق، نحو مناطق يعتبر المستفيدون فيها موالين للحكومة دون أي اعتبار للاحتياجات الإنسانية للمستفيدين.[٧٨]

ومع ذلك، ظل التدفق الأكبر والمستمر للتمويل عبر الطريق التقليدي عبر الأمم المتحدة ودمشق، كما أن جميع مستودعات المفوضية تقريباً تقع في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة؛ ولم تكن هناك سوى منطقة واحدة فقط في المناطق الكردية الموالية للنظام في البداية، ولم يكن هناك أي منها في معاقل المعارضة.[٧٩] ولذلك، ظلت المنظمات

الإنسانية التي تعمل عبر الحدود تنتقد الاختلال الملحوظ في تقييمات الأمم المتحدة للاحتياجات الإنسانية وعمليات التسليم. اشتكى أحد كبار الموظفين في منظمة إنسانية غير حكومية لها قاعدة في غازي عنتاب من أنه مع تزايد عدم التماثل السياسي والعسكري للصراع، أصبح تقييم احتياجات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٩ غير متماثل بنفس القدر؛ وأخذ التقييم في الاعتبار تحسن إمكانية الوصول إلى المساحة المتزايدة من الأراضي التي استعاد النظام السيطرة عليها، ونتيجة لذلك، أصبح من الممكن الوصول إلى المزيد من الأشخاص عبر خطوط التماس، لكن في الوقت نفسه، كانت حالة الطوارئ الإنسانية في إدلب تتفاقم خارج سيطرة الحكومة ونتيجة لاعتداءاتها. وأوضح العامل في منظمة غير حكومية أن "النظام يمارس ضغوطاً كبيرة على الأمم المتحدة لنقل الاحتياجات من منطقة المعارضة إلى مناطق النظام". لكن منطقة النظام لا تتعرض للقصف بشكل يومي كما هو الحال في إدلب. لدينا أيضاً جبهة النصرة [الإسلامية المتطرفة] حاضرة على الأرض. هناك الكثير من الاحتياجات الكبيرة بين السكان".[٨٠] وبينما تحسنت إمكانية الوصول بشكل عام داخل مناطق النظام، فر العديد من الأشخاص شمالاً، بعيداً عن المناطق الحكومية، خوفاً من الاضطهاد وانعدام الحماية الإنسانية. يقول موظف الشؤون الإنسانية: "إن الاحتياجات تتزايد في الشمال، لكن الحكومة السورية تلعب لعبتها والأمم المتحدة تتفق معها". ويشرح صعوبة العمل بموارد محدودة في ظل هذه الظروف قائلاً: "لذا علينا أن نذهب إلى الجمعيات الخيرية القطرية أو إلى مانحين خليجيين آخرين، على الرغم من أنها حلقة مفرغة لأن الأموال القادمة من الخليج أقل "حيادية" من أموال الأمم المتحدة، لكن علينا أن نفعل شيئاً من أجل هؤلاء الناس".[٨١]

ويختلف عامل سوري آخر في المجال الإنساني في الأمم المتحدة مع ذلك ويبرر الحصة غير المتكافئة للتوزيع بين الأراضي الحكومية وغير الحكومية، خاصة في أوقات التوسع الإقليمي للنظام، قائلاً: "هناك حاجة هائلة داخل سوريا أيضاً، ولا يمكنك تجاهل الناس هناك فحسب".[٨٢] تشير التقارير إلى أن مئات الآلاف من الأشخاص في المناطق التي استعادت القوات الحكومية السيطرة عليها في عام ٢٠١٨ ما زالوا محرومين من المساعدات الأساسية، في حين تواجه المنظمات الإنسانية الدولية ضغوطاً متزايدة من دمشق بينما يحاول النظام توسيع أو تعزيز دوره في تشكيل عمليات الإغاثة.[٨٣] تتفق المنظمات الدولية على أن الوضع الإنساني في جميع أنحاء البلاد كارثي، وهناك أمل ضئيل

في حدوث تحسن في أي وقت قريب، خاصة وأن لبنان – نافذة سوريا الاقتصادية على العالم – على وشك الانهيار، وانتشار فيروس كورونا بشكل لا يمكن السيطرة عليه. ولكن حتى من يطلق عليهم الموالين للأسد (على الرغم من أن الحدود بين السكان غالباً ما تكون أكثر دقة) كانوا يأملون عبثاً في الحصول على نوع من مكاسب السلام في نهاية الحرب. وتشير المنظمات الإنسانية التي عملت على الأرض، وخاصة في السنوات الأخيرة من الصراع، إلى أن "تأمين وصول المساعدات الإنسانية داخل المناطق التي أصبحت تحت سيطرة الحكومة في العامين الماضيين يمثل تحدياً خاصاً". أبلغ المجلس النرويجي للاجئين ومنظمة أوكسفام عن "تأخيرات كبيرة" وقيود في توسيع نطاق برامجهما في محافظات درعا والغوطة الشرقية وريف حمص ودير الزور والرقة (الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية). ووفقاً لهذه المنظمات، يمكن أن تستغرق عملية الموافقة حوالي أربعة أسابيع وقد تستمر في بعض الحالات لمدة تصل إلى ستة عشر شهراً.[٨٤]

وفي الوقت نفسه، قد يصبح الوضع في المناطق الضيقة غير الخاضعة للنظام أكثر سوءاً إذا حافظت روسيا والصين على استراتيجيتهما المتمثلة في إنهاء آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود الضعيفة بالفعل إلى الأبد. حتى قبل تحدي كوفيد-١٩، كان الوضع الإنساني في مناطق النظام وغيره كارثياً. كان الأمر ليكون مختلفاً لو أصبحت سوريا بالفعل دولة "طبيعية" تهتم بسكانها، كما يشير الخطاب الروسي، لكن النظام لم يظهر أي ميل لتغيير موقفه فيما يتعلق بالوصول عبر الخطوط؛ والأسوأ من ذلك، بعد تدمير أجزاء كبيرة من البنية التحتية الطبية للبلاد، وبعد مقتل العديد من الأطباء والممرضات أو اضطهادهم أو فرارهم من البلاد لأنهم عالجوا المتظاهرين المدنيين المصابين، أثبت النظام عدم رغبته وعدم قدرته على التعامل مع تحديات فيروس كورونا، فقد خرج فيروس كوفيد-١٩ عن نطاق السيطرة في مناطق النظام السوري والمناطق الخارجة عن سيطرته على حدٍ سواء، ومن المرجح أن يتبعه مئات الآلاف من الوفيات بسبب العنف، وآلاف الوفيات نتيجة لازدهار الفيروس في ظروف النظافة الكارثية.

ومع وجود نظام يركز قبضته فقط على السلطة، متجاهلاً احتياجات سكانه، ومع نفاد الخيارات عبر الحدود، واجهت الأمم المتحدة معضلة إنسانية مستمرة منذ بداية الصراع: فهل ينبغي لها أن تعمل في ومن المناطق التي تسيطر عليها الحكومة فقط أم لا تعمل على الإطلاق؟ وفي حين كانت الدول المنفردة قادرة على العمل بشكل ثنائي ضد تفسير النظام

للسيادة غير المشروطة، فإن الأمم المتحدة لم تكن كذلك. وكانت المنظمة العالمية ملزمة بقرارات مجلس الأمن الذي يزداد استقطاباً.

الخلافات عبر الحدود في مجلس الأمن

استغرق الأمر ثلاث سنوات من العنف والدمار، وخسائر كبيرة في صفوف المدنيين، معظمها في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، قبل أن يتبنى مجلس الأمن، في لمحة نادرة من الإجماع، ما يسمى بالقرار عبر الحدود، القرار رقم ٢١٦٥ لعام ٢٠١٤، [٨٥] مما مهّد الطريق لـ الأمم المتحدة لتمويل وتنفيذ عمليات التسليم عبر الحدود رسمياً، وأصبح للدول الخمس الدائمة العضوية التي تنتقد ممارسات الأمم المتحدة الإنسانية غير المتوازنة في المجالات الحكومية، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على وجه الخصوص، الآن سبباً لإنفاق الأموال مرة أخرى على العمليات التي تقودها الأمم المتحدة بمخاوف أقل.

كان القرار عبر الحدود بمثابة اختراق بعد عدة محاولات إعلانية لتخفيف سياسة دمشق؛ وإحدى هذه المحاولات قامت بها الجمعية العامة في أيار/مايو ٢٠١٣ ومفادها "أنها تطالب السلطات السورية بتسهيل وصول المنظمات الإنسانية إلى جميع الأشخاص المحتاجين عبر أكثر الطرق فعالية، بما في ذلك عن طريق منح الإذن بالعمليات الإنسانية عبر الحدود [...]". [٨٦] وبنفس المعنى، أوصى مجلس الأمن، في بيان رئاسي بشأن سوريا في عام ٢٠١٣، السلطات السورية بإزالة العوائق أمام العمل الإنساني من خلال "تسهيل الوصول الآمن ودون عوائق إلى الأشخاص المحتاجين [...]، حيثما كان ذلك مناسباً، عبر الحدود من البلدان المجاورة [...]". [٨٧]

وذهب القرار رقم ٢١٦٥ عبر الحدود إلى أبعد من ذلك، مع اتباع نهج أكثر صلابة وعملية، حيث سمح لوكالات الأمم المتحدة بتقديم المساعدة عبر أربعة معابر حدودية من تركيا والعراق والأردن من أجل "ضمان وصول المساعدة، بما في ذلك الإمدادات الطبية والجراحية، إلى المحتاجين في جميع أنحاء سوريا عبر الطرق المباشرة". ومن الناحية السياسية، ومن منظور القانون الدولي، أضاف هذا القرار قيمة لأن الأمم المتحدة تلعب دوراً سياسياً ودوراً في تحديد جدول الأعمال يتجاوز المساعدات الفعلية التي تقدمها. ومع

ذلك، يجب على المرء أن يأخذ في الاعتبار أنه لم يتغير الكثير بالنسبة للمنظمات غير الحكومية التي لا تمولها الأمم المتحدة، لأنها استخدمت العديد من المعابر الحدودية الأخرى أيضاً، واستمرت في القيام بذلك.

وقد تم وضع الآلية الجديدة عبر الحدود تحت سلطة الأمين العام، والتي تهدف إلى مراقبة تحميل جميع شحنات الإغاثة الإنسانية، بموافقة الدول المجاورة وإخطار السلطات السورية من قبل الأمم المتحدة. كما أكد القرار أنه "سيتخذ المزيد من الإجراءات" في حال عدم امتثال أي طرف سوري، وأشار إلى أن عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة، بحلول عام ٢٠١٤، ارتفع إلى أكثر من ١٠ ملايين شخص، بما في ذلك ٦,٤ ملايين من المشردين داخلياً وأكثر من ٤,٥ ملايين يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها، وأن أكثر من ٢٤٠ ألف شخص محاصرون في مناطق محاضرة، بحسب الأمين العام. ومع ذلك، أكد الاتحاد الروسي أنه لا يوجد في النص أي سبب لاستخدام القوة في حالة عدم الامتثال، وقال إن النص يعكس مخاوف بلاده بشأن احترام السيادة السورية، فضلاً عن الجهود السورية المعترف بها من أجل التعاون في توصيل المساعدات الإنسانية؛ وبعبارة أخرى، مع مثل هذا الاستقطاب السياسي في مجلس الأمن، فإن التهديد باتخاذ "مزيد من الإجراءات" ضد دمشق في حالة عدم الامتثال لم يكن سوى إنجاز دبلوماسي رمزي.

وكان يتعين أيضاً أن تكون لغة بقية القرار دبلوماسية بالقدر الكافي للجمع بين المصالح المتباينة للمجلس المنقسم. ومن الواضح أن الحكومة في دمشق، والتي تعرضت لضغوط عسكرية هائلة في عام ٢٠١٤ قبل التدخل الروسي، انتقدت هذا القرار وواصلت العمل على منع تمديده على فترات منتظمة. لقد كان الضغط الدولي المتزايد والغضب من تدهور الوضع الإنساني في سوريا والحصار وغيره من الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان هو ما أدى إلى أن روسيا والصين أيضاً لم تعودا قادرتين على تجاهله تماماً.

بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، كان القرار عبر الحدود خطوة مهمة مهدت الطريق لتوسيع نطاق وكالات الأمم المتحدة والمتعاقدين معها، وقد مثل أيضاً قطعة إبداعية من الدبلوماسية التي تضمنت دليلاً عملياً للغاية، فقد استلزمت شروط القرار ٢١٦٥ إنشاء ما يسمى بآلية المراقبة التابعة للأمم المتحدة بالتنسيق من مدينة

غازي عنتاب التركية.[88] وتم فحص الشاحنات القادمة من الجوانب التركية أو الأردنية أو العراقية من قبل وكالات الأمم المتحدة أو المقاولين التابعين لها للتأكد من أن البضائع المحملة كانت بالفعل ذات طبيعة إنسانية فقط. وفي وقت لاحق، تم إخطار الحكومة السورية بالشحنة القادمة، لأن القرار ألغى ضرورة الحصول على موافقة رسمية من قبل الحكومة.

ومن المؤكد أن هذا يشكل إذلالاً للحكومة السورية التي تركز على السيادة، وكان لا بد من وضع كل هذه الضوابط والاحتياطات لسد الفجوة الواسعة في مجلس الأمن. كان رد فعل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة سريعاً، فبعد أيام قليلة فقط من اعتماد القرار في ١٤ تموز ٢٠١٤، أجرى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عمليات التفتيش الأولى على المعابر الحدودية المعنية من أجل تسهيل إيصال المساعدات في أسرع وقت ممكن. لقد خلقت حقائق على الأرض قبل أن تتمكن أي مناورات سياسية من أي من الجانبين من تخفيف العواقب العملية للقرار ٢١٦٥. [89] ومع ذلك، أشار بعض منفذي الشؤون الإنسانية في الموقع إلى أن آلية المراقبة استوعبت الكثير من الموارد، وأنه لم يتم تطبيق ضوابط صارمة مماثلة على الشاحنات التي تتحرك في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.

ويشير أحد موظفي الشؤون الإنسانية السابقين التابعين للأمم المتحدة والموجودين على الأرض إلى الصعوبات غير العادية التي ينطوي عليها الوضع عبر الحدود، فقد أصبح العمل معقداً للغاية مع وجود ثلاثة محاور للعمل الإنساني وهي: دمشق وغازي عنتاب وعمان. يقول العامل الإنساني: "إنه عمل فريد من نوعه ولا يشبه أي سياقات دولية أخرى، ومن الصعب جداً العمل بهذه الطريقة؛ لكن ليس من مهمة الأمم المتحدة التحدث بصراحة عن الصعوبات التي يواجهونها مع الحكومة وإلا سيتم طردهم على الفور".[90] ويؤكد الموظف السابق في الأمم المتحدة على معضلة أخرى متأصلة في هذا العمل قائلاً: "لقد أصبحت تركيا مركزاً رئيسياً للمساعدات الإنسانية عبر الحدود، ولكن في الوقت نفسه، أصبحت هذه الدولة المجاورة طرفاً في الحرب نفسها، وتحتل الأراضي السورية"؛ لذلك، كما يقول، "كانت خطوة غير مفهومة أن تقوم الأمم المتحدة بإنشاء مقر إقليمي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في إسطنبول في عام ٢٠١٩". ووفقاً لهذا المحاور، فقد ترك الأمم المتحدة لأنها فقدت مصداقيتها من حيث الحياد والنزاهة من

خلال تقديم مثل هذا القرار المرموق كهدية لتركيا في عهد الرئيس أردوغان غريب الأطوار. وكان هذا القرار مثيراً للجدل داخل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضاً، لكنه اعتُبر بمثابة توازن سياسي مرتبط أيضاً بمحاولة إعادة انتخاب الأمين العام للأمم المتحدة،[٩١] وهذا يوضح مرة أخرى مدى السرعة التي يمكن أن تتعرض بها الأمم المتحدة للهجوم من كلا الجانبين.

وفيما يتعلق بصراع الأمم المتحدة عبر الحدود مع الحكومة السورية، فكلما أصبحت كوكبة الصراع غير متكافئة لصالحها، كلما حاولت دمشق إبعاد الانتهاكات المتصورة لسيادتها. وفي موازاة ذلك، وعلى المستوى الكلي، أصبحت العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة، والغرب بشكل عام، متوترة على نحو متزايد. وفي عام ٢٠١٩، دفعت روسيا - التي تعد اللاعب السياسي والعسكري الرئيسي في سوريا في تقسيم العمل مع إيران - من أجل إنهاء عمليات التسليم عبر الحدود تماماً. وفي لعبة شد الحبل الشرسة في مجلس الأمن، تم مرة أخرى تبادل الحجج المؤيدة والمعارضة لمثل هذه التسليمات، والأكثر من ذلك، أظهرت الهجمات المتبادلة على عملية صنع القرار في المجلس الصدع العميق الذي يتجاوز سوريا والذي كان يفصل بين المعسكرات الدولية المتعارضة.

وكان الحل الوسط المؤقت الذي تم التوصل إليه في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠ هو القرار ٢٥٠٤، [٩٢] الذي خفض المعابر الحدودية المسموح بها رسمياً من أربعة إلى اثنين، وحتى هذا استمر لمدة ستة أشهر فقط. كانت استراتيجية روسيا هي اقتراح التطبيع في سوريا مع تولي الحكومة المسؤولية الكاملة، ومع ذلك، فإن الواقع بدا مختلفاً، فعلى الرغم من الدعم الروسي والإيراني الهائلين، لم تسيطر الحكومة في دمشق إلا على حوالي ٧٠٪ من أراضيها قبل الحرب. وقد شهدت الخطوط الأمامية ركوداً متزايداً مع سيطرة تركيا على مناطق واسعة في الشمال، وأصبحت العمليات عبر الحدود روتيناً عادياً للعديد من المنظمات غير الحكومية غير الممولة من الأمم المتحدة، لذا فإن تأثير إنهاء الوضع القانوني للتسليم عبر الحدود قد يكون محدوداً، كما اعترف بعض الدبلوماسيين، لكن رمزية تقليص خيارات الأمم المتحدة عبر الحدود في خضم الأزمة الإنسانية المستمرة كانت ضخمة؛ ومع ذلك، أصر العاملون في المجال الإنساني على أن توجيه تدفق مساعدات الأمم المتحدة الهائل عبر معبرين حدوديين فقط، بدلاً من أربعة، كان له تأثير.

في المناقشة التي جرت في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠، انتقد رئيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مارك لوكوك، استمرار "الاستجابة الإنسانية غير الكافية" للحكومة السورية على الرغم من إعادة السيطرة الفعلية على العديد من أراضيها. وانتقدت دول غربية قطع شريان الحياة عن ملايين السوريين، خاصة مع تصاعد الحرب في إدلب، وقالت إن ٢,٧ مليون شخص في شمال غرب سوريا و١,٣ مليون في الشمال الشرقي يعتمدون على المساعدات من عملياتهم عبر الحدود. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، دخلت حوالي ٣٠ ألف شاحنة مساعدات تابعة للأمم المتحدة إلى سوريا عبر المعابر الحدودية منذ بدء العملية في عام ٢٠١٤، وبالإجمال، حصل نحو أربعة ملايين شخص في شمال سوريا على الدعم من مساعدات الأمم المتحدة عبر الحدود. وقال دبلوماسيون غربيون إن إغلاق المعبر العراقي سيقطع ٤٠ بالمئة من المساعدات الطبية عن شمال شرق سوريا. وقال متحدث باسم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "لا توجد خطة بديلة، فهناك هذه العملية التي تساعد مئات الآلاف من الأشخاص وقد قامت بمهمتها منذ فترة طويلة جداً، وهي الطريقة الوحيدة القابلة للتطبيق والمستدامة التي لدينا للوصول إلى هؤلاء الأشخاص المحتاجين، لذا فمن الأهمية بمكان أن نقوم بتجديد المساعدات".[٩٣]

ووصفت الولايات المتحدة القرار المخفض بأنه "غير كاف على الإطلاق"، حيث قالت السفيرة الأميركية كيلي كرافت عن الجهود المبذولة للتوصل إلى حل وسط: "لقد أعطينا الروس شبراً واحداً، وهم أخذوا مليوناً". واتهمت سفيرة بريطانيا لدى الأمم المتحدة كارين بيرس روسيا بتسييس القضية قائلة: "سيعاني السوريون وسيموتون بلا داع نتيجة لهذا القرار [...] لقد شهد الشعب السوري العديد من الأيام الحزينة منذ عام ٢٠١١، ولكن من المحتمل أن يكون هذا اليوم من أكثر الأيام حزناً لأنها المرة الأولى التي يختار فيها عضو في مجلس الأمن ممارسة السياسة مع المساعدات الإنسانية".

وعلى النقيض من ذلك، حذرت الصين وروسيا من تسييس المساعدات الإنسانية؛ وقال السفير الروسي فاسيلي نيبينزيا إن الوضع تغير بشكل كبير وإن تحرك مجلس الأمن يجب أن يعكس ذلك، وقال للصحفيين: "كل هذه الصيحات بشأن كارثة وشيكة، كارثة سيواجهها الشمال الشرقي إذا أغلقنا نقطة واحدة عبر الحدود، ليست ذات صلة على الإطلاق لأن المساعدات الإنسانية لتلك المنطقة تأتي من داخل سوريا". ووصف السفير

الصيني تشانغ جون المزاعم الغربية بأنها عرض "لا أساس له من الصحة وغير مبرر على الإطلاق لسياسة القوة"؛ وقال متسائلاً: "هل تعتقد أننا مازلنا في فترة الاستعمار وعلى العالم كله أن يقف إلى جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة؟"؛ "لقد انتهى ذلك منذ فترة طويلة".[٩٤]

وأشار السفير السوري لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري إلى أن أبطال نظام المساعدات عبر الحدود يريدون "مواصلة التدخل في شؤوننا الداخلية"،[٩٥] وأوضح في وسائل الإعلام الرسمية السورية أن سوريا، منذ أن خاضت "الحرب الإرهابية" المفروضة عليها، بذلت "قصارى جهدها لضمان استمرار تقديم الخدمات الأساسية والمساعدات والدعم الإنساني لجميع مواطنيها دون أي تمييز"، وأكد أن تحسين الوضع الإنساني في سوريا يتطلب دعم جهود الدولة ورفع العقوبات الدولية المفروضة على الشعب السوري؛ وأضاف أن حكومته وشركائها الرئيسيين، مثل الهلال الأحمر السوري والعديد من الجمعيات الأهلية، "انخرطوا في العمل الإنساني بالتعاون الجاد مع الوكالات ذات الصلة بالأمم المتحدة وغيرها الكثير". وشدد الجعفري على العناصر الأساسية التي ركزت عليها حكومته أيضاً وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بتفسير الحكومة للقانون والمعايير الدولية: "لقد سهلت سوريا وقدمت الدعم لجميع المنظمات الدولية الملتزمة بسيادة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها، وكذلك المبادئ المنظمة للملف الإنساني الواردة في قرار الجمعية العامة رقم ١٨٢/٤٦". وأشار إلى أن هناك دوافع إنسانية وأخلاقية وقانونية كثيرة وراء الموقف السوري الرافض لبسط سلطة القرار عبر الحدود.[٩٦]

واختلفت التفسيرات السياسية والقانونية المختلفة في المجلس مرة أخرى حيث أصر الجانب الحكومي السوري على التطبيق الصارم لسيادة الدولة الصارمة وضرورة موافقة الحكومة المضيفة على أي نشاط إنساني يأتي من الخارج. وأشار الجانب المعارض، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، إلى الأداء غير الفعال للحكومة السورية في منح وصول المساعدات الإنسانية إلى سكانها دون تمييز؛ وكانت هذه نتيجة مهمة، وفي الوقت نفسه، مدمرة، والتي سلطت الضوء على موقف النظام السوري تجاه شعبه حيث: استمرت انتهاكات المعايير الإنسانية داخل المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، وظل الوصول إلى المحتاجين عبر الخطوط مقيداً بشدة؛ بمعنى آخر، لم يؤدِ

التوسيع التدريجي لسيطرة النظام السوري على الأراضي السورية بالضرورة إلى تحسين الوضع الإنساني، خاصة في المناطق التي هي في أمس الحاجة إليها.

يكتب آرون لوند أن مساعدات الأمم المتحدة بلغت حوالي خمس إجمالي حجم المساعدات عبر الحدود فقط، وجاء الباقي من المنظمات غير الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، لعبت التجارة دوراً في إعالة ملايين الأشخاص في شمال سوريا خارج سيطرة الحكومة. لكن مسؤولي الإغاثة يصرّون على أن القرار ٢١٦٥ كان مفتاحاً لعملية الإغاثة في سوريا، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى القيادة والغطاء اللوجستي والسياسي الذي قدمته الأمم المتحدة.[٩٧]

أرادت روسيا والصين ربط إدانة العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على سوريا بالموافقة على وصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود. فمن وجهة نظرهما، فإن العقوبات هي المسؤولة في المقام الأول عن الأزمة الإنسانية الحالية وليس النظام السوري وحربه. وفي خضم جائحة فيروس كورونا، والعملية السياسية الراكدة في جنيف، والتوترات المتزايدة بين الشرق والغرب، أصبح النقاش أكثر سخونة من المعتاد. وفي فورة نادرة من الإحباط الشخصي، طلب السفير الألماني لدى الأمم المتحدة، كريستوف هيوسجن، الذي صادف أن يرأس المجلس في شهر يوليو/تموز من ذلك العام، من نظيريه الصيني والروسي أن يقدما تقريراً إلى عاصمتيهما بالسؤال التالي: "كيف لهؤلاء الأشخاص الذين أعطوا التعليمات بقطع المساعدات عن ٥٠٠ ألف طفل.. أن ينظروا في المرآة غداً؟"[٩٨] ورفض النظير الصيني "محاضرة" زميلهما الألماني. أدانت الصين وروسيا استراتيجية التفاوض الألمانية التي كانت تهدف، من وجهة نظرهما، إلى شجب البلدين علناً بدلاً من إيجاد حل، وهذا يوضح أيضاً أن التصور العام لا يزال مهماً. أعاد الجدل عبر الحدود الأزمة السورية إلى عناوين الأخبار العالمية، حيث راقب الناس الأزمة الإنسانية في سوريا بفزع وأدانوا المشاحنات السياسية.

وفي النهاية، أدت التسوية التي توصلت إليها ألمانيا وبلجيكا، والتي تمت صياغتها في قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٣٣، إلى خفض عدد المعابر الحدودية إلى عنق الزجاجة مرة واحدة ولكنها مددت صلاحيتها لمدة عام آخر؛ ولعل روسيا والصين، اللتين امتنعتا عن التصويت، كانتا تهدفان إلى تجنب الشجب العام بشأن هذه القضية في كثير من الأحيان، حيث لم يأت التصويت الناجح إلا بعد فشل تصويتين على المقترحات الروسية واستخدام روسيا والصين حق النقض مرتين على القرارات التي صاغتها ألمانيا وبلجيكا، مما أدى إلى زيادة

حق النقض الروسي في مجلس الأمن الدولي ضد سوريا إلى ستة عشر منذ عام ٢٠١١. وكان هناك تطور آخر مثير للاهتمام في هذه النتيجة: فبينما استمرت روسيا والصين في إلقاء اللوم على الإرهاب في الوضع في سوريا، زاعمتين أن "الإرهابيين الدوليين" هم الذين استفادوا من العمليات عبر الحدود، اختارتا على وجه التحديد باب الهوى باعتباره المعبر الوحيد الذي لا يزال يُسمح للأمم المتحدة من خلاله بتقديم المساعدة الإنسانية. وتسيطر على "باب الهوى" هذا (في ترجمته العربية) بين تركيا وسوريا الجماعة الإسلامية المتطرفة "هيئة تحرير الشام" (النصرة سابقاً). وبينما استفادت هذه الجماعات بلا شك من التحركات الإنسانية داخل أراضيها كما فعل النظام، إلا أن هذا القرار سهّل على روسيا والصين مواصلة التزامهما المعتاد بتقديم الدعم الدولي للإرهابيين كلما لزم الأمر.

الفصل السابع

في آلة التعذيب: معضلة الأمم المتحدة في سوريا

تم تنسيق الاستجابة الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة في سوريا من مواقع متعددة داخل وخارج البلاد، جزئياً كرد فعل على ظروف العمل الصعبة في ظل النظام السوري؛ وتم تقديم مساعدات تكميلية عبر الحدود من تركيا والأردن والعراق، كلما أمكن، بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ وتم إنشاء المركز الإنساني في دمشق لخدمة الأشخاص المحتاجين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وكان مسؤولاً عن المساعدة عبر الخطوط أيضاً، وكان هذا هو الجانب الأصعب، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمناطق المحاصرة وما يسمى بـ "المناطق التي يصعب الوصول إليها" (وهو في الواقع تعبير ملطف للأماكن الواقعة تحت الحصار). أطلقت الأمم المتحدة على جهودها اسم "النهج الشامل لسوريا"، والذي يشارك في قيادته المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في دمشق بالإضافة إلى المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية ومقره عمان. وفي هذه الكوكبة، أشرفت الأمم المتحدة على عمليات الإغاثة منذ عام ٢٠١٤.

من الواضح أن النظام في دمشق كان مستاءً من هذا الترتيب المزدوج لأنه كان محاولة لجلب كل من الجهات الفاعلة الإنسانية عبر الحدود وتلك الموجودة داخل سوريا إلى طاولة المفاوضات حتى يتمكنوا من التنسيق والاتفاق على الأولويات والرؤية الاستراتيجية وما إلى ذلك. وقد أصبح مثل هذا الترتيب وسيلة للخروج من المعضلة المتمثلة في عدم تمكن ممثلي الأمم المتحدة في دمشق من زيارة العمليات عبر الحدود في غازي عنتاب (تركيا) أو تلك القادمة من العراق أو الأردن. قال مسؤول كبير سابق في الأمم المتحدة لمؤلف هذا المقال إن هذا الهيكل ساعد في "تقريب" الفرق والاتفاق على رؤية واستراتيجية مشتركة كجزء من خطة إنسانية سنوية بقيمة ٣,٥ مليار دولار أمريكي لسوريا؛ ووفقاً لتقييمه، كان منصب المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية حاسماً في الدعوة إلى الحماية وفي التعبير عن القضايا التي كان من الصعب التعامل معها من دمشق بسبب تسييس الأزمة.

تم تحديد معايير الاستجابة الإنسانية في سوريا من خلال خطة الاستجابة الإنسانية. في دمشق، كان المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية يقود الفريق القطري الإنساني الذي يجمع كبار الممثلين من جميع أنحاء المجتمع الإنساني - بما في ذلك من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات المحلية من أجل تطوير سياسات مشتركة وتأييد الحكومة نيابة عن خطط الاستجابة. ويلعب المنسق المقيم/المنسق الأعلى دوراً حاسماً داخل سوريا وكان في الخط الرئيسي للنيران السياسية، والمدافع الرئيسي مع كبار أعضاء الحكومة السورية بشأن قضايا الوصول الاستراتيجي؛ بالإضافة إلى ذلك، هناك فرق قطرية إنسانية في المناطق ترأسها الأمم المتحدة على مستوى المحافظات، بما في ذلك في حلب وحمص والقامشلي وطرطوس (والمسؤولة عن الأجزاء التي تسيطر علىها الحكومة في إدلب)، بالإضافة إلى فريق يغطي المحافظات الجنوبية.

التواطؤ مع الشر؟

بعد المناوشات المبكرة مع المنظمات الإنسانية مثل الهلال الأحمر العربي السوري، تم نشر انتقادات متزايدة لعمل الأمم المتحدة في سوريا علناً في مقالات في الصحافة والدراسات الأكاديمية منذ عام ٢٠١٦؛ وقد أضيف هذا بوضوح إلى أزمة المصداقية العامة التي تواجهها الأمم المتحدة في سوريا، ليس فقط فيما يتعلق بالمهنية والمبادئ الإنسانية، بل أيضاً في سلسلة من المحاولات الفاشلة للتوسط في هذه الأزمة سياسياً؛ وفي كلا مجالي العمل، كان يُنظر إليها على أنها عاجزة، فقد أصيب جهازها الرئيسي الذي يتولى تنفيذ المهمة، وهو مجلس الأمن، بالشلل في هذا الصراع، ولم يتم بذل جهود دولية ملتزمة ومنسقة بالقدر الكافي لدعم الأمم المتحدة في صياغة حل سياسي لهذه الحرب. من المؤكد أن موقف الأمم المتحدة في هذا السيناريو شديد الاستقطاب والمعقد كان صعباً للغاية، على الرغم من أنه جزء من صورة قاتمة أكبر فيما يتعلق بجهود الأمم المتحدة المتوقفة في ليبيا أو اليمن أو الصحراء الغربية، على سبيل المثال. والسؤال الكبير فيما يتعلق بالعيوب في المساعدات الإنسانية هو: إلى أي مدى تم اتخاذ قرارات الأمم المتحدة من قبل الأفراد، أو في سياق أوسع كان لا يزال من الممكن تجنبها إذا تم الالتزام

بالقواعد الأساسية للمهنية والمبادئ الإنسانية والمعايير العامة للأمم المتحدة؟ هل كان فخ الحياد الإنساني أمراً حتمياً حقاً؟

لقد تم توجيه انتقادات لسلوك الأمم المتحدة في لحظات مهمة من التاريخ الحديث عدة مرات، حتى من داخل الأمم المتحدة نفسها، وكانت إحدى هذه المناسبات هي التقرير الخاص بالدروس المستفادة من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والذي تم إعداده لقمّة الألفية في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠. ويُعرف تقرير الفريق المعني بعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة أيضاً باسم تقرير الإبراهيمي، والذي سمي على اسم الأخضر الإبراهيمي، وزير الخارجية الجزائري الأسبق، والذي كان وسيط الأمم المتحدة الناجح في إنهاء الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٨٩، والممثل الخاص للأمم المتحدة/جامعة الدول العربية في سوريا من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤ والذي لم ينجح كثيراً هناك. أصبح الإبراهيمي معروفاً بتحليله الحاد وصراحته، وكان أيضاً كان صريحاً في خيبة أمله إزاء أداء الأمم المتحدة بعد الكوارث السياسية والإنسانية في البوسنة والهرسك ورواندا في التسعينيات.

توصلت لجنة الخبراء التي قامت بفحص أداء الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام إلى نتيجة مدمرة مفادها أنه "لم يتسبب أي فشل في الإضرار بمكانة ومصداقية عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في التسعينيات أكثر من إحجامها عن التمييز بين الضحية والمعتدي؛ وإن الحياد في مثل هذه العمليات يجب أن يعني الالتزام بمبادئ الميثاق وبأهداف العقد المتجذرة في مبادئ الميثاق تلك".[1] إن الالتزام بالمبادئ التقليدية للحياد واحترام السيادة الوطنية واستخدام القوة فقط للدفاع عن النفس قد يؤدي إلى "تواطؤ الأمم المتحدة مع الشر"،[2] وهذا ما حدث في سربرينيتشا ورواندا، وربما ينطبق هذا أيضاً بطرق مختلفة على سوريا، حيث كانت الأمم المتحدة تقدم الخدمات ربما دون انتقاد للنظام الذي يقتل شعبه.

لقد تضمن تقرير حفظ السلام الصادر عن قمة الألفية فقرات رائعة دعت إلى مشاركة قوية للغاية من جانب الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الصراع لتجنب الوقوع في فخ الحياد. وأوصى الإبراهيمي بأن تظل الأمم المتحدة بمثابة نوع من قوة النظام أو حتى قوة احتلال تقدم الخدمات، وتؤسس بيئة استثمارية فاعلة وجذابة، وتخلق نظاماً مصرفياً، وجباية للضرائب، وإدارة للمدارس، بل وحتى فرض "حزمة عدالة مشتركة للأمم المتحدة"؛ وهذا

بعيد كل البعد عن فكرة عودة سيادة الدولة الصارمة اليوم. وعندما أيّد زعماء الدول، وبعضهم يرأس أنظمة جائرة وقمعية، تقرير الإبراهيمي، عن قصد أو عن غير قصد، فإنهم بذلك قد "جعلوا سيادتهم الصغيرة أكثر عرضة للخطر"، كما لاحظ روبرتسون.[٣] وبعد عشرين عاماً، أصبحت الأمور مختلفة تماماً، فعند النظر إلى الإخفاقات في سوريا، من المنطقي أن ننظر مرة أخرى عن كثب إلى تقرير الإبراهيمي الذي وضع الأصابع في جراح المنظمة:

ببساطة، فإن الأمم المتحدة بعيدة كل البعد عن أن تكون نظاماً للجدارة اليوم، وما لم تتخذ الخطوات اللازمة لتصبح كذلك، فلن تتمكن من عكس الاتجاه المثير للقلق المتمثل في مغادرة الموظفين المؤهلين للمنظمة، وخاصة الشباب منهم؛ وإذا كان التوظيف والترقية وتفويض المسؤولية يعتمد بشكل كبير على الأقدمية أو العلاقات الشخصية أو السياسية، فلن يكون لدى الأشخاص المؤهلين أي حافز للانضمام إلى المنظمة أو البقاء فيها.[٤]

إن الحساسية السياسية والحكم هما أمران بالغا الأهمية أيضاً للعاملين في المجال الإنساني، خاصة عند العمل في مثل هذه المواقف المعضلة كما هو الحال في سوريا. كانت ثقافة العمل في الأمم المتحدة، والتي أشار إليها الإبراهيمي وفريقه، عرضة لانتقادات متكررة من جانب كبار المسؤولين السابقين في الأمم المتحدة أيضاً. أكد تشارلز بيتري، الذي استقال من الأمم المتحدة في بوروندي بصفته أميناً عاماً مساعداً في عام ٢٠١٠، على العديد من المشاكل الهيكلية لهذا المؤلف قائلاً: يتجنب مسؤولو الأمم المتحدة عموماً الدخول في صراعات مع الحكومات، ليس فقط لأنهم قد يشاركون أصحاب المناصب في ادعاء الدولة والسيادة، ولكن أيضاً لأن "هناك قاعدة غير مكتوبة في الأمم المتحدة مفادها أنه إذا أصبحت شخصاً غير مرغوب فيه في بلد ما، فهذا ليس جيداً بالنسبة لمهنتك". كما أن الآراء المتضاربة و"التوترات المذهلة" بين موظفي الأمم المتحدة الذين يتمركزون في عاصمة الحكومة وأولئك الذين يعملون في الميدان في الأراضي التي يسيطر عليها المتمردون تعيق أيضاً التوصل إلى نهج مشترك. غالباً ما يعاني سكان العاصمة من متلازمة ستوكهولم حيث: يبدؤون بترديد كلام النظام كالببغاء. ويقول بيتري، متحدثاً من تجربته في جمهورية الكونغو الديمقراطية: "إنهم يفقدون إحساسهم بالتوازن". وعلى غرار انتقاد الإبراهيمي للافتقار إلى مبدأ الجدارة داخل نظام الأمم المتحدة، يقول بيتري إن هناك

مشكلة مع القيادة العليا للأمم المتحدة حيث: "يتم إعادة تدوير الناس كثيراً دون تقييم أدائهم السابق، ولذلك فإن الناس يستمرون في تكرار أخطائهم"؛ وعن العمل الإنساني يضيف: "لم تشارك الأمم المتحدة بالشكل الكافي في تجسيد الحياد وعدم التحيز".[٥]

وفي المناقشة حول سيادة الدولة، رأينا أهمية الخطابات التي تعزز أو تضعف الممارسة السياسية، وعلى المدى الطويل، القانون العرفي الدولي؛ وفي وصف قاس لدور الأمم المتحدة في هذا الصدد، يرى ليندرز ومنصور أن الأمم المتحدة عززت بشكل غير ضروري ومصطنع مطالبة الحكومة السورية بسيادة الدولة غير المشروطة من خلال سلوك وتصريحات موظفي الشؤون الإنسانية رفيعي المستوى في الأمم المتحدة، فقد فعلوا ذلك في وقت كانت فيه شرعية الحكومة على المحك، أولاً، بسبب الاضطرابات الشعبية الكبيرة، وثانياً، لخسارتها أجزاء كبيرة من أراضيها. "تشير الحالة السورية إلى أن المطالبات الفعلية بسيادة الدولة في أوقات النزاع المسلح قد عادت مرة أخرى إلى المجال الدولي بسبب قيام النظام بإسقاط تأكيداته القاطعة لسيادة الدولة على ومن خلال جهود المساعدة الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة منذ عقود"، كما كتب ليندرز ومنصور؛ كما أنها توضح بالتفصيل "كيف أن حقن النظام السوري بمطالباته بسيادة الدولة في جهود المساعدات الإنسانية قد منحه إمكانية الوصول إلى الفوائد والموارد الحيوية التي ينتجها "الفضاء الإنساني" الذي أنشأته وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية؛ وفي أوقات التحديات الكبيرة التي واجهته، كانت هذه الفوائد والموارد حاسمة بالنسبة لقدرته على الصمود".[٦]

على سبيل المثال، يقتبس ليندرز ومنصور من المنسق المقيم للأمم المتحدة/المنسق الإنساني السابق يعقوب الحلو، الذي أكد على التلفزيون الرسمي السوري أن الأمم المتحدة تقدم المساعدة في سوريا بدعوة من الحكومة السورية، وفقاً للقانون الدولي، وبعد موافقة الحكومة؛ وتابع الحلو: "نحن نعترف ونحترم سيادة الدولة السورية رغم الوضع الصعب والظروف الاستثنائية". كما وصف مقر وكالات الأمم المتحدة في دمشق بأنها "شيء طبيعي وبديهي".[٧] وهكذا عزز الحلو رواية طرف النزاع، وليس فقط الحكومة المضيفة، بما يتماشى مع تفسير واحد للقانون الدولي. ومن الواضح أنه كان بحاجة إلى إقامة علاقة عمل جيدة مع هذه الحكومة، نظراً لأن الأمم المتحدة قررت التعاون معها. ومما لا شك فيه أن المواطن السوداني كان عليه أن يسير على حبل مشدود مثل العديد

من زملائه. يصف آخرون الحلو بأنه مناصر قوي ضد الحصار ومنع الوصول، وكان منخرطاً في صراعات يومية مع المسؤولين الحكوميين من أجل الوصول، فقد دخل هو وزملاؤه المناطق المحاصرة شخصياً، أحياناً ضد إرادة النظام، وأحياناً تحت النار.[٨]

وسرعان ما أصبح أولئك الذين انتقدوا الحلو أكثر خيبة من خليفته علي الزعتري (بعد ٢٠١٥-٢٠١٩)، وهو مواطن أردني من أصل فلسطيني. يذكر دبلوماسي غربي شارك بانتظام في اجتماعات التنسيق للأمم المتحدة في بيروت وعمان، أن الزعتري اعتبر أي انتقاد للطريقة التي تتعامل بها الأمم المتحدة مع المساعدات الإنسانية في سوريا بمثابة "تسييس للمساعدات الإنسانية". لقد كان متردداً في إطلاع الدبلوماسيين الغربيين في بيروت، وتهرب من طرح أسئلة أكثر تفصيلاً. يقول الدبلوماسي ويؤكد أن هذا يغذي مطالبات السيادة المستمرة للحكومة السورية: "قال الزعتري إن الدبلوماسيين الغربيين يجب أن يأتوا إلى دمشق إذا أرادوا أن يطلعوا عليها، وهم يعلمون جيداً أنه ليس لديهم علاقات دبلوماسية مع سوريا ولن يحصلوا حتى على تأشيرات". وسعت دمشق جاهدة إلى تحقيق التطبيع الدبلوماسي وتوفير المال للتعافي المبكر وإعادة الإعمار دون تغيير أي من ممارساتها السياسية. وقد شجع بعض ممثلي الأمم المتحدة، مثل الزعتري، الجهات المانحة على النظر في إعادة الإعمار دون قيد أو شرط، في حين كان آخرون - مثل المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا ومقره جنيف - يكافحون دون جدوى لإبقاء الحكومة منخرطة وحشد آخر الحوافز المتبقية لها للمشاركة في عملية سلام تهدف إلى إصلاحات سياسية. ويقول الدبلوماسي الغربي إن الزعتري تحدث بعبارات مهينة عن زملائه في الأمم المتحدة الذين عملوا عبر الحدود من غازي عنتاب "ربما لأنه لم يعتبر عملهم مشروعاً".

وبحسب تجاربه الشخصية، أشار الدبلوماسي إلى أن الزعتري حاول تهميش زملائه في الأمم المتحدة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذين "كانوا أكثر ثباتاً في الإصرار على المبادئ الإنسانية"، كما عارض إعطاء دور أقوى لزملائه في مجال حقوق الإنسان من المفوضية السامية لحقوق الإنسان في أنشطة جمع المعلومات التي يقوم بها الفريق القطري لسوريا. وبالتأمل في قرارات موظفي الأمم المتحدة، يتساءل الدبلوماسي الغربي: "لسبب ما، كانت قيادة الأمم المتحدة في سوريا لا تزال مرتبطة في كثير من الأحيان بالوحدة العربية الاشتراكية القديمة، وبالتالي شهدت الأنظمة الاستبدادية لـ [الرئيس المصري] السيسي و[الرئيس السوري] الأسد كأفضل نموذجين".[٩] ويركز بسام باربندي،

وهو دبلوماسي سوري منشق مقيم في واشنطن العاصمة، على هذه القضية، مشيراً إلى موظفين من مصر والسودان في فرق الأمم المتحدة المعنية بسوريا، حيث أن كلا البلدين معروفين بأنظمتهما الاستخباراتية القمعية. ومن وجهة نظر باربندي، فإنهم لا يعملون لصالح الأمم المتحدة، بل في أجهزة الأمن القومي الخاصة بهم: "على سبيل المثال، كان هناك اتفاق بين المخابرات السودانية والسورية منذ منتصف العقد الماضي يقضي بأن يقوم السودانيون بإبلاغ المخابرات السورية عن جميع أنشطة المنظمات غير الحكومية".[١٠]

وقد شهد نقّاد آخرون على متلازمة ستوكهولم لموظفي الأمم المتحدة في "فقاعة" دمشق من الروايات التي تسيطر عليها الدولة؛ وتشمل هذه الأعراض التماهي غير الضروري مع النظام الذي يتعين عليهم في الواقع مواجهته كمحاور في مفاوضات صعبة. وكما يتذكر دبلوماسي إنساني ألماني، كانت هناك سلوكيات مختلفة داخل نظام الأمم المتحدة تجاه النظام. وردّد مقيّماً الدبلوماسيين الآخرين، وفقاً لخبرته، بأن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية كان يميل إلى الدفع بقوة أكبر نحو الالتزام بالمبادئ الإنسانية، ونتيجة لذلك، نادراً ما حصلوا على تأشيرات دخول إلى سوريا. ويقول الدبلوماسي الإنساني إن المفوضية عملت بشكل وثيق مع الحكومة، ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كجهة فاعلة في مجال التنمية على أي حال؛ وقال إن هذا ينطبق أيضاً على منظمة الصحة العالمية. ويتذكر الدبلوماسيون جيداً الحادثة عندما شكر أحد موظفي منظمة الصحة العالمية الجهات المانحة "باسم الحكومة السورية"، وهزّ الدبلوماسيون الحاضرون في هذا الاجتماع رؤوسهم بعدم التصديق.[١١]

وفي مواجهة الأسئلة الحرجة المتزايدة، أدلى بعض موظفي الأمم المتحدة بتصريحات لم تحسن الوضع بتاتاً. وفي مقابلة مع صحيفة ذا ناشيونال عام ٢٠١٧، قال أمين عوض، مدير مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "أنا أرفض الحجة القائلة بأن الأمم المتحدة تعمل مع المقربين من نظام أو آخر"؛ وتابع: "بالنسبة لنا، إن معرفة من هو من أمر ثانوي. ليس لدي آلية لكي نقوم بتدقيق كل عقد لمعرفة ما إذا كان لديك جهة اتصال واحدة أو ١٠ أو ٩٠ في المائة مع النظام أو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن المساعدات إلى سوريا، [...] فأنت في بلد وعليك التسليم".[١٢] وبحسب المحاور خالد يعقوب عويس، فقد مارست الأمم

المتحدة ضغوطاً كبيرة على الصحيفة التي تتخذ من أبو ظبي مقراً لها لسحب هذه المقابلة، لكن صحيفة "ذا ناشيونال" رفضت.[١٣]

ويتذكر الدبلوماسي الغربي الذي كان مقيماً في بيروت أيضاً أن عوض أعرب علناً عن تشجيعه لمزيد من اللاجئين على العودة إلى سوريا، مع العلم أن حدود الحماية المناسبة للأمم المتحدة لم يتم استيفاؤها تقريباً، حيث تم الإبلاغ عن العديد من الحوادث التي قُتل أو اختفى فيها لاجئون سوريون من لبنان أو الأردن عند عودتهم. ويقول الدبلوماسي: "كان السبب في ذلك هو أن النظام تبنى رواية التطبيع وعودة اللاجئين"، لذا فإن سياسة عوض "كانت مساهمة غير مخفية للأمم المتحدة في إضفاء الشرعية على النظام". وكانت الدول المانحة الرئيسية، ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، هي التي اعترضت على النقاش حول التطبيع غير المشروط، حيث قرر البعض إعادة توجيه جزء من تمويلهم نحو المجتمعات المضيفة في البلدان المجاورة بدلاً من مشاريع الأمم المتحدة العاملة في سوريا نفسها.

التعاقد مع الرفاق الخطرين

كما يبدو أن الأنشطة الدبلوماسية – أو غير الدبلوماسية – التي يقوم بها بعض كبار موظفي الأمم المتحدة تعكس الأولويات على أرض الواقع، فقد أهملت وكالات الأمم المتحدة قضايا الحماية، حيث انتقد الدبلوماسي الغربي المذكور أعلاه من تجربته الخاصة في الاجتماعات العديدة مع وكالات الأمم المتحدة قائلاً: "لقد وجدت أنه من غير المقبول أننا، في السياق السوري، كنا نوجه ٩٠ بالمائة من تمويلنا الإنساني إلى الأمم المتحدة دون ضمان توزيع المساعدات بشكل عادل وفقاً لمعايير الحاجة الإنسانية أو الحياد".[١٤] وبالمثل، نقلت منظمة هيومن رايتس ووتش عن أحد العاملين في المجال الإنساني اعترافه قائلاً: "يحاول المانحون جعل برامج الحماية هي السطر الأول من كل ميزانية؛ وما لا يفهمونه هو أنه في بيئة عمل كهذه، لا يمكننا العمل على توفير حماية حقيقية".[١٥]

التقى إبراهيم العلبي، مؤسس البرنامج السوري للتطوير القانوني، مع أمين عوض من المفوضية في قصر الأمم في جنيف للحديث عن مشاكل التعاقد مع الشركاء المحليين،

لكن في الاجتماع كان محامي عوض هو الذي تحدث بشكل رئيسي، كما يتذكر العلبي. نظرت منظمة العلبي في ٩٥٠ عقداً و٤٢٠ مورداً ممولاً من وكالات الأمم المتحدة في سوريا في عام ٢٠١٨. يقول العلبي: "لقد وجدنا الكثير من الأفراد الخاضعين للعقوبات على قائمة الموردين"، ويعترف بأن الأمم المتحدة ليست ملزمة بالعقوبات الأوروبية أو الأمريكية، لكن هذا يعني أن النظام يستخدم في الواقع أموال الأمم المتحدة للتحايل على عقوبات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، والأسوأ من ذلك أن أموال الأمم المتحدة تأتي إلى حد كبير من الدول الغربية نفسها التي فرضت هذه العقوبات.[16] ويقول العلبي: "إن اليونيسف، على سبيل المثال، قامت بالتعاقد مع أجهزة أمنية تضم أعضاء مجالس إدارة لجنرالات الجيش الخاضعين للعقوبات والمسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني"؛ كما ينتقد العلبي الافتقار العام إلى الشفافية.

وفي دعوته، يحاول العلبي خلق الوعي لدى الحكومات المانحة حول ما يعتبره انتهاكاً لحياد الأمم المتحدة وعدم تحيزها في العمليات الإنسانية، وحول انتهاكات المبادئ الداخلية للأمم المتحدة. وفي وزارات الخارجية، "تضيع الأمور في النظام" أو يتلقى إجابات على غرار: "لدينا أنظمة قائمة، ونحن نبذل قصارى جهدنا". ويعتبر العلبي أن نجاح منظمته في إدراج اسم أمين عوض بشكل صريح في قرار الكونغرس الأمريكي بعنوان "قانون وقف دعم الأمم المتحدة للأسد" (٢٠١٩) يعد نجاحاً. "علينا أن نسير خلف الناس، والناس يختبئون وراء المؤسسة، وفي هذا السياق فهم يتجنبون المساءلة". "لقد عمل هؤلاء الأشخاص في العديد من البلدان الصعبة مثل أفغانستان والعراق وما إلى ذلك، وقد تفاوضوا مع صدام حسين، ثم يقولون إنهم لا يستطيعون إزالة مورد من قائمة التوريد في سوريا؟ إنهم يكذبون!"[17]

على أقل تقدير، اتُهمت وكالات الأمم المتحدة بالافتقار إلى الحساسية أو ضعف الاجتهاد أو التدقيق فيما يتعلق بشركاء التعاون، ففي نهاية عام ٢٠١٩، أصبح من المعروف أن راهبة مثيرة للجدل للغاية قد تلقت تمويلاً من عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة لمشاريع حماية حساسة. اشتهرت الأم أنييس مريم دي لاكروا، راهبة من أصل لبناني والأم الرئيسة لدير مار يعقوب الممثَّل به في سوريا، بتصريحاتها السياسية العديدة المؤيدة للحكومة السورية ورفض مزاعم الفظائع التي ترتكبها، بما في ذلك المجازر الكبرى والهجمات الكيميائية، ومع ذلك، كلفتها الأمم المتحدة بتوفير الملاجئ والمراكز المجتمعية في المناطق

التي كانت تسيطر عليها المعارضة سابقاً، حيث كان الناس معرضين للخطر الشديد ولخطر الاعتقال كمتعاونين مع المتمردين. ومن المفاوضات السابقة حول المناطق المحاصرة التي كانت الأم أنييس متورطة فيها، فقد أفاد المشاركون أنه تم في وقت لاحق اعتقال العديد من الأشخاص الذين تم إجلاؤهم بمساعدة الراهبة، ولذلك، فإنهم يشتبهون في أنها تعمل بشكل وثيق مع أجهزة المخابرات. ويخلص مؤلفو النشرة الإخبارية "سوريا في السياق"، الذين نشروا هذه المعلومات، إلى أن "النتائج التي توصلنا إليها تثير تساؤلات متجددة حول الافتقار إلى الحياد - أو الحكم. الذي ابتليت به جهود الأمم المتحدة للمساعدة في سوريا لسنوات".[١٨]

وفي سلسلة من المقالات في عام ٢٠١٦، أطلقت صحيفة الغارديان تنديداً بعمل الأمم المتحدة في سوريا وهو ما أثار سيلاً من الانتقادات العامة، وتأييداً من جانب المعارضة وحقوق الإنسان، وأثار صدمة كبيرة للمجتمع الدبلوماسي والأمم المتحدة ذاتهما. ومن بين أمور أخرى، نقلت صحيفة الغارديان عن المتحدث باسم الأمم المتحدة الذي ركز على المعضلة الصعبة لعمل الأمم المتحدة:

ومن الأهمية بمكان الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المدنيين الضعفاء. تعتبر خياراتنا في سوريا محدودة وذلك بسبب السياق غير الآمن إلى حد كبير، حيث يكون العثور على الشركات والشركاء الذين يعملون في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها أمراً بالغ الصعوبة. [...] عندما نواجه الاضطرار إلى اتخاذ قرار بشأن شراء السلع أو الخدمات من الشركات التي قد تكون تابعة للحكومة أو السماح للمدنيين بالذهاب دون مساعدة منقذة للحياة، فإن الخيار واضح: واجبنا هو تجاه المدنيين المحتاجين.[١٩]

أنفقت الأمم المتحدة مبالغ كبيرة من المال مع منظمات تابعة للحكومة أو حتى ميليشيات الحرب الموالية للنظام دون فحص المشتريات بشكل مناسب، وكان من بين المستفيدين من أموال الأمم المتحدة رجال أعمال كانت شركاتهم خاضعة لعقوبات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

أنشأ النظام السوري "هيكلاً خيرياً تجارياً هجيناً"[٢٠] بهدف توجيه الأموال الدولية مرة أخرى إلى الكيانات التي يسيطر عليها، وفي كثير من الأحيان إلى أفراد معينين من أسرة الأسد؛ على سبيل المثال، كانت منظمة راماك للمشاريع الإنسانية والتنموية مملوكة لرامي مخلوف، أقوى رجل أعمال في سوريا، وابن عم الرئيس الأسد، حتى اختلف مع

الأسد عام ٢٠٢٠. لقد استفاد أيضاً من اقتصاد الحرب. وكانت جمعية البستان الخيرية، التي مولت الميليشيات الموالية، تعمل تحت إدارة مركز راماك. وفقاً لصحيفة الغارديان، تلقت جمعية البستان في عام ٢٠١٥ مبلغ ٢٦٨ ألف دولار أمريكي من اليونيسف لتوفير التعليم والخدمات الأساسية في المناطق التي يسيطر عليها النظام،[٢١] والبستان هي أيضاً شريكة للمنظمة الدولية للهجرة.

وجدت هيومن رايتس ووتش أن ما لا يقل عن ثلاث منظمات غير حكومية في قاعدة بيانات الشركاء المحليين للأمم المتحدة تابعة علناً لأفراد من الجيش السوري أو الميليشيات التابعة له، أو الحكومة السورية، أو أفراد و/أو كيانات خاضعة لعقوبات دولية، بما في ذلك التورط في انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وإحداها هي مؤسسة *الشهيد* التي يملكها مؤسس قوات الدفاع الوطني في حمص. كما دخلت بعض وكالات الأمم المتحدة في شراكة مع الوزارات المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان.[٢٢]

وتشمل الأمثلة الأخرى التي ذكرتها صحيفة الغارديان تعاقد منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) مع شركة المحروقات المملوكة للدولة، ودعم منظمة الصحة العالمية لبنك الدم الوطني السوري الذي تسيطر عليه وزارة الدفاع؛ علاوة على ذلك، فإن النقد الأكثر عمومية هو أن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية المعتمدة من الحكومة في دمشق قامت بتحويل مبالغ كبيرة إلى الهلال الأحمر العربي السوري والمؤسسات الحكومية السورية لدفع الرواتب والخدمات واستخدام المستودعات، وكانت هذه المعاملات تتم في كثير من الأحيان بأسعار ضخمة لصالح مؤسسات الدولة؛ وهناك انتقاد آخر وهو أن الأمم المتحدة قبلت شرط العمل تحت رعاية الأمانة السورية، التي تديرها أسماء الأسد، في المقام الأول.[٢٣]

في حين أن العديد من الاتهامات معقولة ولم يتم دحضها من قبل الأمم المتحدة أو أي شخص آخر، يبدو أن عناصر أخرى من بحث الغارديان قد تجاوزت الهدف، على سبيل المثال، انتقاد الأمم المتحدة لاستخدامها شبكة الهاتف المحمول السورية (المملوكة لرامي مخلوف) أثناء عملها في البلاد، وهو أمر عادي مقارنة بالمشاكل الموصوفة الأكثر خطورة، حيث كان من الممكن أن يكون استخدام العشرات أو المئات من الهواتف المحمولة عبر الأقمار الصناعية أكثر تكلفة، ومن شأنه أن يثير ادعاءات بالهدر.

وفي المقابل، فإن الفواتير الهائلة التي دفعتها الأمم المتحدة مقابل الإقامة في فندق فور سيزونز بدمشق – الذي يملكه رجل الأعمال المخلص سامر فوز الذي حوّل الأموال إلى الحكومة – تصل إلى ٢٦ ألف دولار أمريكي يومياً، أي حوالي ١٠ ملايين دولار أمريكي كل سنة؛ ولم تتم الإشارة إلى ذلك من قبل صحيفة الغارديان فحسب، بل من قبل الحكومات الغربية أيضاً.[٢٤] فمن ناحية، قد يكون ترتيب هذا النوع من الإقامة جزءاً من تسوية شاملة في بيئة عمل تتسم بالأمن غير المستقر، لكن النقاد يقولون إن الوضع الأمني قد تحسن وكان من الممكن البحث عن سكن آخر. إن القيود التي فرضتها الحكومة في هذه الحالة هي أيضاً أمثلة حزينة على كيفية تغذية أي عملية دولية بسهولة لاقتصاد الحرب في الصراع، فهي تكشف المقايضة المؤلمة والمعضلة السياسية التي يتعين على الجانب الإنساني للأمم المتحدة أن يتعامل معها في صراع فشل الجانب السياسي في حله.

كما نقلت صحيفة الغارديان عن أحد كبار أعضاء المجتمع الإنساني تأييده لجهود الأمم المتحدة لتحقيق الشفافية: "[...] على الأقل تقوم الأمم المتحدة بنشر أسماء مورديها، بينما لا تفعل العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية ذلك. إن الشفافية المحدودة للغاية هي مشكلة تؤثر على جهود الإغاثة بأكملها في سوريا. وبالنظر إلى أن صناعة المساعدات كانت تتحدث عن الحاجة إلى مزيد من الشفافية لعقود من الزمن، فقد حان الوقت لإجراء تدقيق مستقل مناسب حول مكان ذهاب هذه الأموال وكيفية إنفاقها؛[٢٥] ومع ذلك، ظهرت انتقادات مفادها أن منظمات الأمم المتحدة، مثل منظمة الصحة العالمية، توقفت على وجه التحديد عن نشر بياناتها بعد ما كشفتها صحيفة الغارديان.

أيد الباحث المقيم في لندن رينود ليندرز انتقاداته لممارسات الأمم المتحدة في سوريا بعد هذه التقارير، على الرغم من محاولات الأمم المتحدة لفت الانتباه إلى الوضع الصعب للغاية ومعضلات صنع القرار في السياق السوري:

وقد وضع النظام السوري قائمة تضم نحو ١٢٠ منظمة غير حكومية محلية معتمدة للعمل مع الأمم المتحدة - ولكن لا يزال بإمكان وكالات الأمم المتحدة الاختيار من هذه القائمة، أو في الواقع أن تقرر عدم تأهل أي منها وتوزيع المساعدات بنفسها، فبعض هذه الجمعيات الخيرية المحلية غير سياسية إلى حد كبير وتقوم بعمل عادل في تقديم المساعدات الإنسانية. ومن هذا المنظور، لا يوجد سبب للدخول في شراكة مع "منظمة غير حكومية" مثل جمعية البستان التي يديرها ابن عم الرئيس بشار الأسد سيئ السمعة،

ناهيك عن منظمة تمول فرق الموت التابعة للنظام. ولن يتعين على زوجة الأسد أن يتم رفعها إلى مرتبة المتبرع الحميد من خلال التعاون مع مؤسسة "سيريا تراست" الخيرية، ناهيك عن العديد من المنظمات غير الحكومية الأخرى التي تمجد النظام علناً أو تقدم نفسها على أنها رعاة "شهداء الجيش العربي السوري".[٢٦]

ويعتبر ليندرز أيضاً أن سياسة الأمم المتحدة التعاقدية مع أفراد النظام الذين تم وضعهم تحت عقوبات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة هي أمر لا يمكن القيام به ببراءة، حيث تم إدراج الأسماء علناً؛ ومع ذلك، فهو يرفض المزاعم القائلة بأن بحث الغارديان وبحثه الخاص كانا بمثابة دعوة للأمم المتحدة للانسحاب من سوريا بالكامل، وأنه على الأمم المتحدة أن تتوقف عن كونها "خاضعة"، على حد تعبيره، حيث يقترح ليندرز تشكيل لجنة تحقيق للتدقيق في سلوك الأمم المتحدة وأدائها في سوريا.[٢٧]

وفي مواجهة هذه الادعاءات، يطرح السؤال: لماذا يمكن أن تحدث مثل هذه الممارسات بهذا التكرار وهذه العواقب؟ يتكون طاقم الأمم المتحدة من مجموعة مختارة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومن الواضح أن بعضهم يدعم النظام السوري الذي يقتل شعبه؛ ويتعاطف آخرون مع الجماعات الإسلامية التي تقتل أيضاً الأشخاص الخاضعين لسيطرتها، وهذه حقيقة واقعة وعلى صناع القرار أن يتعاملوا معها. إن التعاطف والاستقطابات الأيديولوجية شائعة في بعثات الأمم المتحدة، من العمل الإنساني على الأرض إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك أو إلى مكتب المبعوث الخاص لسوريا في جنيف. لم يؤدِّ تصميم الحكومة في دمشق على جني ثمن باهظ من التدخل الدولي على أراضيها، والقرار المبدئي للأمم المتحدة بدفع هذا الثمن والبقاء في البلاد، إلّا إلى تفاقم المعضلات التي كان عليهم التعامل معها.

والمشكلة الأخرى هي أن موظفي الأمم المتحدة المحليين في البلدان النامية وخارجها غالباً ما ينحدرون من الطبقة العليا أو المتوسطة المتعلمة والذين يتحدثون الإنجليزية ويفهمون كيفية التقدم لشغل مثل هذه المناصب المرموقة ذات الأجر الجيد؛ وفي كثير من الأحيان، يستفيدون أيضاً من "الاتصالات" في مكان ما في النظام، وهذا ظرف ينطبق على عدة دول ولا يمكن تغييره بسهولة، وهذه أيضاً معضلة أخرى يجب على المرء أن يعيشها ويعمل معها؛ ومع ذلك، فإن التوظيف المتعمد للمقربين أو حتى أقارب كبار صناع

القرار السياسي خلال هكذا صراع هو أمر مختلف، وهنا يبدأ خط آخر من الانتقادات العلنية ضد الأمم المتحدة.

مرة أخرى، كانت صحيفة الغارديان هي التي أخذت زمام المبادرة في هذه الإدانات ولكن يمكن للمرء العثور على الكثير من المعلومات الإضافية أثناء التحدث إلى موظفي الأمم المتحدة السابقين أو الذين لا يزالون نشطين؛ على سبيل المثال، عينت المفوضية صالح مقداد، شقيق نائب وزير الخارجية السوري آنذاك فيصل مقداد، في مجال الاتصالات كمحاور بين المفوضية ووزارة الخارجية أثناء النزاع في عهد ممثل المفوضية طارق كردي. قال أحد موظفي الأمم المتحدة السابقين على الأرض، والذي ترك العمل الإنساني للأمم المتحدة وهو يشعر بالإحباط، إنه من ناحية، كان ذلك أمراً جيداً لأن صالح مقداد كان قادراً على الحصول على وصول مفيد في المواقف الصعبة "ولكن في الوقت نفسه، لديك عنصر من الحكومة داخل مكتبك، وهذا ليس مهنياً جداً، فقد أساء هذا الرجل استخدام منصبه".[٢٨]

وفي عام ٢٠١٦، وظفت منظمة الصحة العالمية شكرية مقداد، زوجة نائب وزير الخارجية. أصبح فيصل مقداد، المعروف بأنه متشدد في الحكومة، وزيراً للخارجية في تشرين الثاني ٢٠٢٠، ولعب دوراً حاسماً في تشكيل وتنفيذ السياسات الشرطية والعرقلة التي عانت بموجبها الجهود الإنسانية للأمم المتحدة في سوريا لسنوات عديدة. وبحسب ما ورد، أدى حضور زوجته في اجتماعات الأمم المتحدة إلى خلق "مناخ من الخوف والرقابة الذاتية"، بالإضافة إلى ذلك، كان لتجنيدها آثار سلبية على مفهوم استقلال التنظيم وحياده.[٢٩] تذكر مسؤول رفيع المستوى في مجال الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة أحد هذه المواقف المحرجة التي قالها لكاتب المقال: "كنا نجلس في اجتماع لوكالات الأمم المتحدة ونناقش استراتيجياتنا لتوصيل المساعدات الإنسانية في سوريا، فمرر لي أحد الزملاء مذكرة مكتوبة بخط اليد، يحذرني فيها من أن السيدة مقداد تجلس على الطاولة الكبيرة كمستشارة كبيرة، وأنه عليّ أن أكون حذراً مما قلته". لقد كان خائفاً: "ويكاد يكون هذا استهزاءً بالنظام!".[٣٠] وبينما كان أفراد عائلة النظام يستمعون إلى المناقشات الاستراتيجية الداخلية للأمم المتحدة، قال مسؤول الأمم المتحدة بإحباط: "كنا نتفاوض دون جدوى لأسابيع وأسابيع لإخراج الناس من المناطق المحاصرة والذين هم بحاجة إلى علاج طبي عاجل". تشعر أنك جربت كل شيء، ومع ذلك فإنك لا تنجح في مساعدة المدنيين

الذين وقعوا في فخ السياسة ويدفعون الثمن النهائي، بما في ذلك الأطفال. أين عليك أن ترسم الخط وتقول: لقد طفح الكيل؟"

وبالمثل، أبلغ موظفو المفوضية السابقون على الأرض هذا المؤلف عن النفوذ المهيمن لأقارب النظام في مكاتب الأمم المتحدة على الأرض؛ وقالوا في محادثة مع الكاتب في بيروت في عام ٢٠١١: "كلما كان لدينا رأي مخالف، كانوا يحظرونه باعتباره "سياسياً" وغير مناسب لمكتب إنساني، في حين أصبحت وجهات نظرهم المؤيدة للحكومة هي الاتجاه السائد في المكتب"؛ هذا ما قالوه في محادثة مع المؤلف في بيروت عام ٢٠١٤. وفي النهاية، اضطروا إلى ترك وظائفهم والفرار من سوريا والاستقرار في الخارج دون أن تتمكن الأمم المتحدة أو ترغب في حمايتهم.

وقال مدير سابق للأمم المتحدة لصحيفة الغارديان، التي حصلت على قوائم موظفي الأمم المتحدة، إن كل وكالة تابعة للأمم المتحدة لديها على الأقل "شخص واحد قريب مباشر لمسؤول سوري"،[٣١] وكان من بين كبار الموظفين المحليين العاملين لدى وكالات الأمم المتحدة أفراد معروفون بعلاقاتهم بالشرطة السرية السورية وأقارب كبار المسؤولين في النظام. ونقلت صحيفة الغارديان عن متحدث باسم الأمم المتحدة قوله إن "الروابط العائلية لا تؤخذ في الاعتبار ولا يتم التحقيق فيها" عند تعيين الموظفين، وأن الأمم المتحدة لم تستجوب العمال المحتملين حول انتماءاتهم السياسية. ونفى المتحدث أيضاً أن يكون وجود أشخاص مقربين من الحكومة يشكل تهديداً لعمل الأمم المتحدة، وقال إن الموظفين بحاجة إلى أن يعكسوا "نسيج المجتمع السوري".[٣٢]

إن ما يمكن أن تصل إليه سياسة موظفي الأمم المتحدة هذه يتضح جيداً من خلال مثال صارخ منذ حوالي ٢٠ عاماً، فخلال الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤، زُعم أن أحد موظفي الأمم المتحدة من قبيلة الهوتو أشرف على مقتل اثنين وثلاثين من التوتسي. وكان كاليكستي مباروشيمانا قد نصب نفسه المسؤول العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رواندا بعد مغادرة الموظفين الآخرين البلاد، وتولى السيطرة على المعدات التقنية للمنظمة والمركبات التي كانت تستخدم بعد ذلك لمطاردة ضحايا التوتسي. وقد أفلت موظف الأمم المتحدة في وقت لاحق من الملاحقة القضائية من قبل محكمة جرائم الحرب التابعة للأمم المتحدة في رواندا ومن قبل المحاكم في ألمانيا وفرنسا. وعلى الرغم من هذه الادعاءات الخطيرة، واصلت الأمم المتحدة توظيفه في كوسوفو. وقد استقال تشارلز بيتري، الذي

أثار هذه القضية بعد عمله في رواندا، من منصبه كأمين عام مساعد للأمم المتحدة في بوروندي احتجاجاً على عجز الأمم المتحدة عن استخلاص العواقب من هذه القضية. ويحاكم مباروشيمانا حالياً مرة أخرى في فرنسا.[٢٣]

ويظهر هذا المثال مرة أخرى عجز الأمم المتحدة عن تعلم الدروس من أخطاء الماضي، فطوال سنوات الصراع السوري المتصاعد باستمرار، والذي لم تُترك فيه خطوط حمراء سليمة لمنع القتل الممنهج للمدنيين والجرحى، أو وقف استخدام الأسلحة الكيميائية، أو إنهاء التعذيب المنهجي أو الإعدامات الجماعية في سجون النظام، أصبحت مصداقية الأمم المتحدة باعتبارها جهة فاعلة محايدة وغير متحيزة ملوثة على نحو متزايد؛ ومن المؤكد أن الأحداث المذكورة أعلاه ساهمت في هذا المستنقع كجزء من الشعور العام بالعجز بسبب إصابة مجلس الأمن بالشلل وتوقف جهود السلام في جنيف.

بين كل الجهات

وبلغت هذه التكشفات ذروتها أيضاً في عمل جماعي نادر ضد الأمم المتحدة من قبل عشرات المنظمات غير الحكومية احتجاجاً على الكارثة الإنسانية التي تلوح في الأفق في مدينة حلب في نهاية عام ٢٠١٦. وبعد فراغ طويل في عملية السلام التابعة للأمم المتحدة منذ آذار من ذلك العام، حدث خلاف في اللحظة الأخيرة بين الإدارة الأمريكية المنتهية ولايتها ونظيرتها الروسية بشأن التوصل إلى اتفاق شامل بشأن سوريا (والذي كان سيتضمن معركة مشتركة ضد المتطرفين الإسلاميين)، وركود في النظام السياسي الأمريكي بسبب العملية الانتخابية المكثفة والمستقطبة، وكانت الفرصة أكثر من مجرد دعوة للرئيس الأسد وحلفائه لتشكيل الحقائق في ساحة المعركة. وفي نهاية العام، لاحت في الأفق واحدة من أقسى المعارك، وهي: إعادة الاستيلاء على شرق حلب من قوات المعارضة والجيوب الإسلامية التي كانت تختبئ فيها، فتضرر عدة آلاف من المدنيين من القصف العنيف، وكانت مرافق الرعاية الصحية مرة أخرى من بين الأهداف الرئيسية، بينما كان العالم عاجزاً ويراقب بلا حراك. ومرة أخرى، انهارت مصداقية الأمم المتحدة باعتبارها جهة فاعلة محايدة وغير متحيزة.

في ٨ أيلول ٢٠١٦، أعلن تحالف مكون من ٧٣ عضواً من جماعات الإغاثة والمنظمات غير الحكومية العاملة في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون انسحابهم من آلية المراقبة المشتركة التي يديرها مكتب الأمم المتحدة في دمشق احتجاجاً على ما وصفوه بالتدخل "الخطير والكبير" لحكومة الأسد في جهود الإغاثة التي تقوم بها الأمم المتحدة؛ وقالت المنظمات في رسالتها إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، إنها لن تتسامح بعد الآن مع "التلاعب بجهود الإغاثة الإنسانية من قبل المصالح السياسية للحكومة السورية، وهو ما يحرم سوريين آخرين في المناطق المحاصرة من خدمات تلك البرامج". وتابعت الرسالة:

تدخلت الحكومة السورية في إيصال المساعدات الإنسانية في حالات متعددة، بما في ذلك منع وصول المساعدات إلى المناطق المحاصرة، وسحب المساعدات الطبية من القوافل المشتركة بين الوكالات، وتجاهل تقييمات الاحتياجات والمعلومات الواردة من الجهات الفاعلة الإنسانية في سوريا، وتهميش الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى في مراحل التخطيط الحاسمة للاستجابة للأزمات. [...] تم إنشاء آلية تبادل المعلومات في سوريا بأكملها من أجل منع الثغرات في الاستجابة من خلال إشراك جميع الجهات الإنسانية الفاعلة التي تقدم الإغاثة عبر الحدود؛ ومع ذلك، فإن وكالات الأمم المتحدة المتمركزة في دمشق وشريكها الرئيسي، الهلال الأحمر العربي السوري، تتخذ القرارات النهائية، والتي يشكلها النفوذ السياسي للحكومة السورية. [...] لقد لعب هذا التلاعب المتعمد من قبل الحكومة السورية وتهاون الأمم المتحدة يداً بيد.[٣٤]

كانت معظم هذه الجماعات مرتبطة بجماعات معارضة أو حكومات مؤيدة للمعارضة، ومن الواضح أن خطاب انسحاب المنظمات كان بمثابة إشارة سياسية، لكنهم كانوا شركاء مهمين في جهود الإغاثة التي تقدمها الأمم المتحدة في سوريا وقدموا المساعدة لأكثر من ٧ ملايين شخص هناك وفي البلدان المجاورة؛ علاوة على ذلك، فإن انسحاب المنظمات غير الحكومية من البرنامج المشترك لتبادل المعلومات ترك للأمم المتحدة قدراً أقل من الإشراف على التطورات على أرض الواقع.[٣٥]

وانتقد السوريون ذوو العقلية المعارضة مختلف محاوري الأمم المتحدة، قائلين إن تدفق المعلومات وعمليات صنع القرار لديهم تأثرت بتلاعب النظام. ويتذكر الدبلوماسي المنشق بسام باربندي المثال الذي أصرت فيه الأمم المتحدة على الادعاء بأن طريق واحد فقط إلى

حلب (طريق الكاستيلو) آمن لتوصيل المساعدات الإنسانية: "أخبرناهم أن هذه معلومات مزيفة من قبل النظام، كما عرضنا لهم طريقاً آخر، لأن طريق الكاستيلو كان روسياً ويسيطر عليه النظام"،[٣٦] واقترح مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية هذا الطريق على [المبعوث الخاص للأمم المتحدة] دي ميستورا لكنه أصرّ على أن طريق الكاستيلو هو الطريق الوحيد. وفي النهاية، ظل هذا الطريق هو الطريق الرسمي لوصول المساعدات الإنسانية فقط.

وتعرضت مصداقية نظام الأمم المتحدة لمزيد من الضرر عندما أصبح من الواضح بشكل متزايد أن المرافق الطبية تتعرض للقصف، على الرغم من مشاركة إحداثياتها مع الأمم المتحدة لحمايتها. انقلب الغرض من "آلية تفادي النزاع" - المتمثل في تزويد الأطراف المتحاربة بمواقع محددة للمواقع الإنسانية المعفاة من الهجوم بموجب القانون الدولي الإنساني - رأساً على عقب؛ وكانت المنظمات غير الحكومية تخشى على أمن مرافقها الإنسانية والطبية على وجه التحديد لأنها شاركت الإحداثيات الجغرافية مع الأمم المتحدة؛ فاشتبهت تلك المنظمات غير الحكومية ونشطاء حقوق الإنسان في أن الإحداثيات التي كانوا يشاركونها مع الأمم المتحدة انتهى بها الأمر على قائمة أهداف الطائرات السورية المقاتلة المدعومة من روسيا.

تعمل آلية تجنب النزاع من خلال مشاركة مواقع المرافق الإنسانية مع قوات التحالف التي تقودها روسيا وتركيا والولايات المتحدة العاملة في سوريا، على أساس أنها لن تستهدف تلك المواقع؛ وعلى الرغم من أن هذا النظام طوعي، لكن جماعات الإغاثة قالت إنها شعرت بضغوط شديدة من الجهات المانحة ومسؤولي الأمم المتحدة على حد سواء للمشاركة. قامت صحيفة نيويورك تايمز بتجميع قائمة تضم ١٨٢ موقعاً لم يتم ضربها باستخدام البيانات المقدمة من خمس مجموعات إغاثة ومن خلال تجميع البيانات العامة من الآخرين: "من بين تلك المرافق، تضررت ٢٧ منشأة بسبب الهجمات الروسية أو السورية في عام ٢٠١٩، وكانت جميعها مستشفيات أو عيادات. ومن المرجح أن تمثل هذه القائمة جزءاً صغيراً فقط من المواقع المعفاة التي تم ضربها خلال الحرب السورية [...]. وقد سجل الصحفيون المحليون ومجموعات الإغاثة ما لا يقل عن تسعة وستين هجوماً على المواقع التي لم يتم ضربها منذ بدء التدخل العسكري الروسي لصالح النظام السوري

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وجميعها، باستثناء عدد قليل منها، ارتكبتها على الأرجح القوات الروسية أو السورية".[٣٧]

وأصبح هذا معضلة للمنظمات غير الحكومية: فهل عليها الاستمرار في تبادل البيانات مع الأمم المتحدة أم لا؟ كان عليها أن تزن المخاطر والفوائد. يقول أحد الموظفين البارزين في المجال الإنساني في منظمة إحسان: "لدينا مراكز دعم للنساء والأطفال وقمنا بمشاركة الإحداثيات مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتجنب تعرض منشآتنا للقصف، لكن لسوء الحظ، تعرضت مكاتبنا ومستشفياتنا للقصف عدة مرات؛ لم نعرف كيف يتم استخدام بياناتنا، فليس هناك أمن، ونحن نشعر بخيبة أمل كبيرة، لأن الجانب الآخر يستخدم المرافق الإنسانية كأهداف واضحة". ولكن في النهاية قررت مؤسسة إحسان الاستمرار في تسليم بياناتها إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بسبب ضغوط المانحين، كما واصلت منظمات غير حكومية أخرى إضافة مواقعها إلى قائمة مناطق تجنب النزاع على الرغم من المخاطر العالية التي تنطوي عليها، لأن ضرب تلك الأهداف سيترك على الأقل روسيا والحكومة السورية دون أي إمكانية للإنكار، الأمر الذي قد يصبح مهماً لمحاكمات جرائم الحرب المحتملة في المستقبل. ويرحب موظف إحسان بحقيقة أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قد بدأ في التحقيق في الحوادث ويدرس ممارساته: "لقد جاؤوا إلينا أيضاً وسألونا متى شاركنا التنسيق، ومن هو صاحب المبنى المعني بالضبط وما إلى ذلك".[٣٨] وفي التحقيق الذي أجرته، اكتشفت الأمم المتحدة أن بعض المواقع قد تم تقديمها بشكل غير صحيح من قبل عدد قليل من المنظمات غير الحكومية، وهذا ما عزز حجة روسيا التي شككت دائماً في مصداقية نظام المنظمات باعتباره عرضة لإساءة الاستخدام مثل إخفاء مواقع المتمردين.

وقال جان إيجلاند، الدبلوماسي النرويجي للشؤون الإنسانية، والذي كان مستشاراً كبيراً للمبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٨، إن الأمم المتحدة فشلت في فرض ردود كافية على المسؤولين عن استهداف البنية التحتية المدنية والطبية. وقال إيجلاند: "بشكل عام، يمكن أن تنجح سياسة تجنب النزاع إذا كانت هناك متابعة تحقيقات عالية الصوت، وصاخبة للغاية وموثوقة للغاية، وآلية موجهة نحو المساءلة حولها، حتى يتمكن الرجال الذين يجلسون وأصبعهم على الزناد من القيام بذلك. ندرك

أنه ستكون هناك عواقب إذا لم يتحققوا من القائمة أو حتى إذا استهدفوا عمداً مناطق تجنب النزاع".[٣٩]

لم يكن مجلس التحقيق المكلف بالتحقيق في عدد قليل من الغارات على مواقع تجنب النزاع، والذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس في أغسطس/آب ٢٠١٩، مجهزاً بمهمة لتسمية الجناة أو فضحهم، بل لإثبات الحقائق فقط، وبناءً على ذلك، أفاد المجلس في نيسان ٢٠٢٠ أنه "من المحتمل جداً" أن تكون الحكومة السورية أو حلفاؤها قد نفذت هجمات على ثلاثة مرافق للرعاية الصحية ومدرسة وملجأ للأطفال في شمال غرب سوريا في العام السابق. والجدير بالذكر أن هذا الاستنتاج يشير إلى منطقة صغيرة وإلى فترة زمنية محدودة للغاية فقط.

وفي وقت لاحق، انسحبت روسيا من هذا الترتيب الطوعي في يونيو/حزيران ٢٠٢٠ على أساس أن تحقيق الأمم المتحدة أظهر أن الآلية معيبة وأسيء استخدامها من قبل "الجماعات الإرهابية"؛ وقالت روسيا إن بعض منشآت تجنب النزاع كانت تستخدم في الواقع كمقر للإرهابيين، وهو أمر ممكن؛ لكن الجانب الروسي لم يذكر مطلقاً الغالبية العظمى من المرافق الطبية الحقيقية والعاملة التي تعرضت للقصف المتعمد من قبل القوات الجوية السورية أو حتى من قبل الطيارين الروس في جميع أنحاء سوريا طوال فترة النزاع، حيث، وبدلاً من ذلك، أصر ممثل روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا قائلاً: "لقد أكدنا مراراً وتكراراً على أن القوات الجوية الروسية تستخدم نظاماً فعالاً للتحقق من الأهداف، وهو ما يستبعد أي احتمال لشن هجمات على المنشآت المدنية".[٤٠] ومن ثم، فإن الحل في نظر الروس يجب أن يُبنى من الآن فصاعداً على أن يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتمرير البيانات الحساسة مباشرة إلى الحكومة السورية؛ وفي هذه الحالة، على الأقل، لن تكون روسيا هي التي ستتحمل المسؤولية عن نقل البيانات إلى مرتكب الجريمة، بل الأمم المتحدة نفسها.

الفصل الثامن

أزمة المصداقية

ردود فعل الأمم المتحدة

أدى انسحاب العديد من المنظمات غير الحكومية من التعاون مع الأمم المتحدة في سوريا، وما صاحبه من سلسلة من المقالات الانتقادية في وسائل الإعلام وكذلك في المنظمات غير الحكومية والمنشورات الأكاديمية، إلى إثارة الصدمة في منظومة الأمم المتحدة؛ ونظراً لعدم قدرتها على حل الصراعات الرئيسية في عصرنا في سوريا وليبيا واليمن من خلال الوساطة، فقد تعرضت مهمة الأمم المتحدة المتبقية المتمثلة في علاج أعراض الصراعات للهجوم باعتبارها معيبة أيضاً، وهو ما أثر على مصداقية المنظمة بشكل عام، على الرغم من أن وكالات الأمم المتحدة وموظفيها المختلفين كانوا يقومون بأشياء مختلفة في سياقات مختلفة، بل وكانوا في بعض الأحيان يسيرون في اتجاهين متعاكسين. وأصبحت سوريا ـ في ظل بيئة العمل الصعبة للغاية ـ بمثابة اختبار حاسم للأمم المتحدة في وقت كانت فيه الدول الأعضاء الرئيسية تتراجع عن الأفكار والمشاركة المتعددة الأطراف. يقول المحامي إبراهيم العلبي من البرنامج السوري للتطوير القانوني: "لا يوجد عمل في سوريا يتوافق تماماً مع حقوق الإنسان"، ويضيف: "لكن هناك جهات أسوأ وأقل سوءاً؛ والأمم المتحدة هي ممثل أسوأ".[1]

ولم يتعهد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلا في عام ٢٠١٣، في إشارة إلى سوريا أيضاً، بأن منظمته لن تكرر الأخطاء التي ارتكبت في أماكن أخرى عندما رد على التقرير المدمر حول الفشل المنهجي للأمم المتحدة في سريلانكا. وقد تضمنت دعوته إلى نزاهة الأمم المتحدة، بعنوان "تجديد التزامنا تجاه شعوب الأمم المتحدة ومقاصدها"، من بين أمور أخرى:

بالنيابة عن القيادة العليا وجميع الموظفين، أجدد رسمياً التزام الأمانة العامة للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بالوفاء بالمسؤوليات الموكلة إلينا بموجب الميثاق ومجلس

الأمن والجمعية العامة كلما كان هناك تهديد بارتكاب انتهاكات خطيرة وواسعة النطاق للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

سنكون يقظين في تحديد المخاطر الناشئة وسنضمن أن تسترشد أعمالنا بالاستخدام الأكثر فعالية للمعلومات المتاحة لنا من آليات حقوق الإنسان والآليات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والكيانات الأخرى.

[...] سنتحدث علناً حيثما استمرت الانتهاكات.

وسنبذل العناية الواجبة في تنفيذ جميع تفويضاتنا.

[...] قبل كل شيء، نجدد التزامنا بـ "نحن الشعوب" في ميثاق الأمم المتحدة.

وبينما ننظر إلى سوريا والأوضاع الصعبة الأخرى التي تمضي قدماً، فسوف يتم الوفاء بهذا الالتزام بسرعة وبشكل منهجي، بتعاطف ونزاهة وحياد وشجاعة من جانبنا جميعاً.[٢]

تبدو هذه الكلمات جوفاء عند مقارنتها بالحقائق والسلوك الفعلي على الأرض في سوريا، حتى في نفس اللحظة التي نطق بها بان كي مون بعد مرور عامين على الصراع السوري. أخبرت الجهات الفاعلة على الأرض في سوريا كاتب المقال أنه ينبغي على الأمم المتحدة بذل المزيد من الجهد في الممارسة العملية لتنفيذ الدروس المستفادة. وقال أحد موظفي المنظمات غير الحكومية: "اللوائح نفسها موجودة، ولا تحتاج إلا إلى التنفيذ". وأفاد آخرون أنه بعد الانتقادات في وسائل الإعلام، اختفت بعض وكالات الأمم المتحدة عن أعين الجمهور. قال أحد المشاركين في المحادثة إنه منذ عام ٢٠١٦ فصاعداً امتنعت العديد من وكالات الأمم المتحدة عن نشر بيانات من سوريا حول المنظمات الشريكة والمشتريات بشكل تام؛ وعلى هذا فإن الوصم العلني لعمل الأمم المتحدة ربما أدى إلى قدر أقل من الشفافية وليس العكس. وكما ذكرنا أعلاه، فإن معظم المحاورين الذين لديهم خبرة في العمل الإنساني على الأرض يقولون إنه داخل أسرة الأمم المتحدة الإنسانية، كان مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هو الجهة التي أصرّت أكثر من غيرها على المعايير الإنسانية، ونتيجة لذلك، تم منح تأشيرات أقل وأقل لموظفيها من الحكومة، ولكن أشارت وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تجري اتصالات منتظمة مع الدبلوماسيين في بيروت إلى الحاجة إلى إصلاحات من القاعدة إلى القمة داخل أنظمتها لتجنب أخطاء الماضي؛ وقد بدأ برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على سبيل المثال،

بإصلاحات هيكلية في إدارة المخاطر، وهذا يعني أنه عند اقتراح مشروع جديد، يجب مراجعة عمليات الفحص وتطبيقها بشكل نقدي.

وكرد فعل سياسي على الانتقادات المتزايدة والمريرة الموجهة ضد الأمم المتحدة، قامت إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتطوير "معايير ومبادئ مساعدة الأمم المتحدة في سوريا" في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وتحت قيادة وكيل الأمم المتحدة مع الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان (فيما بعد ٢٠١٢-٢٠١٨)، تمت صياغة الأساسيات التالية التي، بالمعنى الدقيق للكلمة، لم تكن ضرورية لو تم الالتزام بمجموعة مبادئ القانون الدولي الحالية، وخاصة القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأمم المتحدة والوكالات الأخرى على حد سواء. من بين العوامل المتغيرة المصاغة ما يلي:

[...] تنطبق المبادئ الإنسانية المتمثلة في الحياد وعدم التحيز والاستقلال على المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة وكذلك أنشطة التعافي المبكر والقدرة على الصمود ذات الأهداف الإنسانية. وستسعى الأمم المتحدة، بمشاركة نشطة من الأمين العام، إلى تأمين أقصى قدر ممكن من تدفق المساعدات الإنسانية إلى سوريا، بما في ذلك من خلال الطريق الأكثر مباشرة، وضمان عدم التدخل في عملياتها للحفاظ على العمليات المنصوص عليها في خطة الاستجابة الإنسانية [...]

وفي الوقت ذاته، تميز الوثيقة بين جهود الإغاثة الإنسانية المطلوبة بشكل عاجل وجهود الإنعاش طويلة المدى والتي ستكون ضرورية في مستقبل سوريا. وكان جانب إعادة الإعمار جزءاً من عملية مفاوضات مطولة سيتم التعامل معها بشكل مستقل؛ ومع ذلك، فقد تم تحديد الشروط التالية: "فقط عندما يكون هناك انتقال سياسي حقيقي وشامل يتم التفاوض عليه بين الأطراف، ستكون الأمم المتحدة مستعدة لتسهيل إعادة الإعمار". علاوة على ذلك، كان لا بد من نشر مبادئ الحياد وعدم التحيز المذكورة أعلاه بالتزامن مع النهج القائم على حقوق الإنسان، كما تم التأكيد عليه في وثيقة الأمم المتحدة. وبالنظر إلى التجارب المكتسبة في سوريا، تنص المعايير والمبادئ بوضوح على ما يلي:

• يجب تحديد أولويات المساعدة بناءً على احتياجات السكان (وليس بتوجيه من الحكومة) مع التركيز بشكل خاص على احتياجات الفئات الضعيفة والأفراد بطريقة تحمي حقوق الإنسان في المحصلة.

• يجب أن يتم تقديمها بطريقة عادلة ومنصفة وغير تمييزية وغير مسيسة.
• يجب أن تعمل الأمم المتحدة بشكل مباشر مع المجتمعات والأسر، بحيث يتم تقديم مساعدات الأمم المتحدة بشكل موحد في جميع أنحاء سوريا، بغض النظر عن مناطق النفوذ.
• يجب على الأمم المتحدة أن تنظر بعناية في الآثار المترتبة على حقوق الإنسان والحماية، وخاصة فيما يتعلق بمكان وكيفية تقديم المساعدة؛ كما ينبغي ألا تساعد مساعدات الأمم المتحدة الأطراف التي يُزعم أنها ارتكبت جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.
• يجب تحديد المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة بوعي وصراحة دون المساس بأهداف المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وأهداف التسوية السياسية المشروعة والعادلة والمستدامة. [...][٣]

تمت الموافقة على هذه السياسات والإجراءات من قبل الأمين العام، وتم تعيين مجموعة عمل متعددة التخصصات تحت رعاية فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة في سوريا لرصد الالتزام بهذه المبادئ التوجيهية. أصبح للدول الأعضاء التي كانت تضغط من أجل الالتزام الصارم بالمبادئ الإنسانية وتحديد أولويات المساعدة الآن نقطة مرجعية ملموسة وحديثة وعملية يمكنها العودة إليها، وقد فعلت ذلك مراراً وتكراراً.

ولكن في هذه الأثناء، وداخل الأمم المتحدة، خاضت المعسكرات المتعارضة معاركها الخاصة حول السياسات والإجراءات؛ ولم يخف وكيل الأمين العام فيلتمان، وهو المبادر ذاته للسياسات والإجراءات، خيبة أمله عندما تحدث إلى المؤلف في عام ٢٠٢٠ قائلاً:

وبالنظر إلى أنها مستمدة بالكامل من ميثاق الأمم المتحدة والأجندة المعيارية الراسخة للأمم المتحدة، فإن إرشادات "المعايير والمبادئ" لا ينبغي أن تكون صعبة التفاوض كما تبين فيما بعد. وعلى الفور تقريباً، وبعد اعتماده بالإجماع في عملية مشتركة بين الوكالات والإدارات، حاول فريق الأمم المتحدة القطري في دمشق [برئاسة علي الزعتري] إعادة التقاضي بشأنه، وتخفيفه، وتجاهله، بما يتوافق مع رغبة النظام في إعادة تركيز أنشطة الأمم المتحدة عن الإغاثة الإنسانية والمساعدات الطارئة المنقذة للحياة إلى إعادة الإعمار في المناطق التي يسيطر عليها النظام.[٤]

ووفقاً لمصادر رفيعة المستوى في الأمم المتحدة، لا بد أن الزعتري تعرض لضغوط شديدة من دمشق أثناء محاولته إخفاء إعادة الإعمار تحت مسمى التعافي المبكر، "ولذلك بدا

غير جدير بالثقة على الإطلاق". علاوة على ذلك، حصل الروس على نسخة من ورقة السياسات والإجراءات واتصلوا على الفور بالأمين العام غوتيريس للاحتجاج؛ وانتقدوا المبادرة علناً واتهموا واضعيها في الدائرة السياسية للأمم المتحدة بالعمل نيابة عن إدارة ترامب. يقول أحد كبار المسؤولين السابقين متأسفاً: "إن غوتيريس، الذي لم يكن قط يتمتع بشجاعة في مواجهة تنمر الدولة القوي، سرعان ما فقد الاهتمام بوثيقة السياسات والإجراءات". وعندما تم طرح هذا الموضوع في اجتماعات اللجنة التنفيذية، والذي عادة ما يثيره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويشجعه الزعتري، كان غوتيريس يتجه نحو المزيد من أعمال الإنعاش المبكر المنفصلة عن عملية الوساطة الخاصة بالأمم المتحدة في جنيف والمستقلة عن أي تسليمات سياسية من حكومة الأسد في المقابل. ظل توافق الآراء بشأن المعايير والمبادئ بين أسرة الأمم المتحدة هشاً: كان مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ومكتب المبعوث الخاص إلى سوريا، وإدارة الشؤون السياسية في نيويورك، مؤيدين بشدة؛ وكان برنامج التنمية متناقضاً في البداية، ثم بعد ذلك، وبتشجيع من الزعتري، أصبح معادياً للسياسات والإجراءات؛ وكانت اليونيسف وآخرون في مكان ما بينهما. وكان هذا التفاهم الهش بين مختلف الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة هو الذي جعل التقدم العملي صعباً للغاية. وقد انتقدت الدول المانحة مراراً وتكراراً حقيقة مفادها أن فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة، والذي كان من المفترض أن يراقب السياسات والإجراءات، لم يكن قد اجتمع أو بدأ العمل حتى وقت طباعة هذا الكتاب.

رد فعل الجهات المانحة

بعد أن شعرت بالإحباط بسبب ملاحظاتها حول المشاحنات داخل الأمم المتحدة، طالبت بعض الدول المانحة باتخاذ المزيد من الخطوات وإجراء إصلاح أكثر وضوحاً واستدامة وشمولاً للنظام؛ ولهذا الغرض، بدأ عدد من الدول الغربية (خاصة ألمانيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والدنمارك وهولندا) في عام ٢٠١٩ بتجميع قائمة بالحالات الحرجة لانتهاكات معايير الأمم المتحدة ومبادئها، استناداً إلى المصادر المفتوحة بشكل أساسي؛ وكان الهدف الأصلي لهذه المبادرة الدبلوماسية التي قادتها ألمانيا هو تسليم

خطاب القلق رسمياً إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وتزامنت هذه المناقشة مع تزايد الاستقطاب السياسي والمناقشات الساخنة في مجلس الأمن حول تلاشي القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) عبر الحدود تحت الفيتو الروسي والصيني.

وتضمنت القائمة الداخلية التي جمعتها الدول المانحة ذات التفكير المماثل انتقادات لقرارات الأمم المتحدة في ظل تدخل النظام، مثل قرارات الموظفين في سوريا، وتحديد أولويات القطاعات والمناطق الجغرافية لبرمجة البرامج الإنسانية والتنموية، وممارسات الشراء، واختيار وتقييم تنفيذ الشركاء، وتثبيط البرامج في مجال الحماية مثل رصد انتهاكات حقوق الإنسان والاحتجاز والإجراءات القانونية التي يواجهها النازحون واللاجئون العائدون كواقع يومي. وكان الاستنتاج الذي توصلت إليه هذه الوثيقة هو: "إلى جانب هذا الشكل الهيكلي المستمر للتدخل، تبدو التدخلات الفردية للأمم المتحدة بشكل دوري أكثر تزامناً مع الأجندة السياسية لدمشق من أي منطق إنساني أو تنموي تقليدي".[٥]

ومع ذلك، حتى الدول المانحة ذات التفكير المماثل لم يكن لديها رؤية موحدة حول كيفية استخدام هذه المبادرة، فقد جادل أحد الأطراف لصالح تعزيز الوعي العام ودعا إلى تطبيقه في نيويورك بسبب خطورة الادعاءات؛ ورأوا أن المعايير والمبادئ، أي القواعد التي أعطتها الأمم المتحدة لنفسها، يجب ألا يتم تخفيفها في أي أنشطة إنسانية وإنمائية للأمم المتحدة في سوريا. وكانت هذه المجموعة من الدول المانحة ذات التفكير المماثل مصممة على تكثيف الضغوط من أجل تحقيق نتائج شاملة داخل منظومة الأمم المتحدة. وعلى النقيض من ذلك، رأى آخرون أن التفسير الأكثر تساهلاً للسياسات والإجراءات من شأنه أن يسمح للأمم المتحدة بممارسة المزيد من النفوذ وتقديم المزيد من المساعدة في سوريا، فتكرار أخطاء الماضي والإدانات القاسية لن يؤديان إلا إلى إثارة موقف دفاعي من جانب الأمم المتحدة. ووفقاً لوجهة النظر هذه، فإن المتابعة السرية في الاجتماعات التي تعقد في بيروت مع فريق الأمم المتحدة القطري على المستويات الأدنى قد تكون أكثر فائدة.

وفي النهاية تم إرسال الوثيقة إلى نائب الأمين العام للأمم المتحدة في كانون الثاني ٢٠٢١.

وأوضح دبلوماسي غربي للمؤلف قائلاً: "نحن نتعامل مع مشكلة نظامية داخل الأمم المتحدة، لذلك لا يمكننا القيام بالأعمال كالمعتاد، ومن ناحية أخرى، كان لا بد من إيجاد التوازن الصحيح من حيث ردود الفعل، حيث لا ينبغي الاستهزاء بالأمم المتحدة أيضاً،

وعلينا أن نحل هذه المشكلة بالتعاون، لأننا - وباعتبارنا مانحين - في نفس القارب مع الأمم المتحدة، كما أننا سنتعرض للانتقاد، عن حق، بسبب إساءة استخدام أموالنا إذا لم تعمل منظومة الأمم المتحدة وفقاً للمعايير الإنسانية"؛ ومن غير المقبول ألا تخضع عملية المراقبة الداخلية للأمم المتحدة للمعايير والمبادئ من قبل فريق العمل المشترك بين الوكالات. واشتكى الدبلوماسي قائلا: "لم تجتمع فرقة العمل ولو مرة واحدة، وهو أقل وأسهل شيء يمكن القيام به". ويعترف الدبلوماسي الغربي بأنه إذا استمرت الأمم المتحدة في تجاهل معاييرها ومبادئها لعام ٢٠١٧، فإن "هذه معضلة حقيقية، لأننا لا نستطيع وقف الدعم الإنساني للأمم المتحدة بشكل مطلق؛ وما يمكننا القيام به هو اللجوء إلى تمويل أشكال أخرى من المساعدة مثل تدابير المرونة في سياق التنمية".[٦]

وظهرت أشكال أخرى من التداعيات داخل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، حيث أنتجت المناقشات الداخلية داخل الولايات المتحدة حول حياد الأمم المتحدة وعدم تحيزها في سوريا مناقشات مثيرة للجدل بين المشرعين، ففي عام ٢٠١٩، قدمت لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس "قانون وقف دعم الأمم المتحدة للأسد"؛[٧] ويهدف مشروع القانون هذا إلى وقف كل التمويل الأمريكي الذي تم توجيهه، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى نظام الأسد، بما في ذلك من خلال أجهزة الأمم المتحدة. وسيتطلب ذلك من وزير الخارجية التصديق على أن برامج الأمم المتحدة في سوريا لن تدعم الأسد مادياً وأن تلتزم بمعايير الأمم المتحدة ومبادئها. وينص القانون، من بين أمور أخرى، على ما يلي:

• [...] خلال السنوات الثماني الماضية من الصراع، استخدم نظام الأسد بشكل متكرر الوصول إلى مساعدات الأمم المتحدة كسلاح في الحصار المطول وغير القانوني للمدنيين كجزء من حملة واسعة النطاق وهي "التجويع أو الاستسلام"، حيث تقدر الأمم المتحدة أن هناك ٩٧٥,٠٠٠ سوري تحت الحصار في ذروة هذه الاستراتيجية.

• أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) عن فشل متكرر في إيصال المساعدات إلى المناطق الأكثر تضرراً بسبب هذه العوائق من قبل نظام الأسد [...]

• تواصل الأمم المتحدة شراء السلع والخدمات من عدة كيانات لها علاقات وثيقة مع نظام الأسد على الرغم من دورها في دعم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية التي يرتكبها نظام الأسد - بما في ذلك التعذيب والعنف الجنسي واستهداف المرافق

الطبية، والتجويع الجماعي باستخدام الأسلحة، والاختفاء القسري، والتهجير القسري – وهي الأمور التي وجدت الأمم المتحدة نفسها أن نظام الأسد هو المسؤول عنها.

• أظهرت دراسة لتقرير المشتريات للأمم المتحدة لعام ٢٠١٦ أن عمليات الأمم المتحدة في سوريا قدمت ٤ ملايين دولار لصناعة الوقود المملوكة للدولة في سوريا، و٥ ملايين دولار لبنوك الدم التي يديرها الجيش العربي السوري لصالح قواته، و٨,٥ مليون دولار لجمعيات خيرية تم الاستيلاء عليها من قبل أفراد من عائلة الأسد.

• تضطر المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة مع الأمم المتحدة إلى اختيار الشركاء المحليين، الذين تسيطر على العديد منهم عائلة الأسد والدائرة الداخلية، من قائمة وافقت عليها الحكومة، وبالتالي السماح لهذه الجهات الفاعلة بالاستفادة من جهود الإغاثة الإنسانية وإدامة الصراع والجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان [...]

• قام نظام الأسد بانتظام بسحب الأموال الإنسانية لصالح المجهود الحربي وتجاوز العقوبات الدولية من خلال استغلال الإعفاءات الإنسانية.

وفي الختام فإن السياسة الأمريكية ينبغي أن تكون على النحو التالي:

• [...] ينبغي تحديد البرامج المقدمة من خلال الأمم المتحدة بناءً على تمويل الولايات المتحدة وفقاً للحاجة القصوى، وليس فقط لأكبر قدر من الوصول؛

• لا ينبغي التلاعب بالمساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة لسوريا لتحقيق مكاسب سياسية أو مالية لأي طرف في النزاع، وخاصة أولئك المسؤولين عن تفاقم معاناة المدنيين السوريين، بما في ذلك نظام الأسد والاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية، وأي كيانات مملوكة لها أو خاضعة لسيطرتها، أو الجهات الفاعلة غير الحكومية المتورطة في الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان؛ [...]

• يجب أن تلتزم عمليات الشراء التابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء سوريا بمدونة قواعد سلوك الموردين الخاصة بالأمم المتحدة، والتي تنص على أنه يجب على الموردين للأمم المتحدة "التأكد من أنهم غير متواطئين في انتهاكات حقوق الإنسان"؛ و

• ستواصل الولايات المتحدة تقديم المساعدة الإنسانية إلى سوريا بينما تواصل أيضاً جهودها لتسهيل عملية انتقال سياسي تفاوضية مع نظام الأسد، وفقاً لالتزامها في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٢٥٤ [...]

وكان العنصر الأخير عبارة عن نقطة سياسية واضحة أوضحت الهدف الشامل للولايات المتحدة المتمثل في تغيير النظام في سوريا. يمثل هذا المزيج من الأهداف الإنسانية والسياسية إشكالية من منظور إنساني بحت. وانتهى التدخل الإنساني الأصلي في ليبيا في عام ٢٠١١ أيضاً بالمساعدة في تنفيذ تغيير النظام من خلال وفاة الزعيم الليبي القذافي. وحتى لو كان القانون الأمريكي المقتبس يشير إلى حل سياسي بوساطة الأمم المتحدة، فمن المؤكد أن الجانب الآخر اعتبر ذلك بمثابة تهديد غير مخفي لوجوده، وبالتالي قد يعتبر أيضاً جميع المشاريع الإنسانية التي تمولها الولايات المتحدة أو الغرب بمثابة خطر لا بد من احتوائه. ومن وجهة نظر الحكومة السورية، فإن المساعدات الإنسانية الغربية من شأنها أن تعزز قدرة المقاتلين المتمردين في مناطق المعارضة على الصمود.

أحد الأشخاص الذين مارسوا الضغط من أجل إصدار القانون في واشنطن العاصمة كان الدبلوماسي السوري السابق بسام الباربندي، والذي يشرح نشأة القانون قائلاً: كانت لدى إدارة ترامب مشاكل عامة مع الأمم المتحدة، "وبالتالي كان من السهل إقناعهم بأن مثل هذا القانون ضروري لتصحيح تصرفات الأمم المتحدة". وعلى نحو مماثل، كثيراً ما ادعت روسيا والدول ذات التفكير المماثل أن الأمم المتحدة تأثرت بالغرب، سواء أثناء المفاوضات في جنيف أو في سياقات أخرى؛ وتحول انعدام الثقة العام هذا إلى نفور تام عندما تم رفض النتائج التي توصلت إليها الأمم المتحدة بشأن استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية في سوريا بشكل قاطع أو تم إنكار الانتهاكات الجسيمة الأخرى لحقوق الإنسان، وعلى هذا فقد تحولت الأمم المتحدة إلى هدف سهل، وثمرة قريبة من المنتقدين على جانبي الهوة الإيديولوجية التي تقسم سياسات القوة اليوم.

كانت هناك زاوية أخرى لحقيقة أن "قانون وقف دعم الأمم المتحدة للأسد" جاء في الوقت المناسب وأنه مثير للاهتمام بالنسبة للمشرعين الأمريكيين في عام ٢٠١٩. ولم يكن الأمر يتعلق بالوضع الإنساني للشعب السوري على هذا النحو، والذين عانوا منذ عام ٢٠١١ بشكل كبير من انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ونتيجة لعدم فعالية الأمم المتحدة، بل كان، بدلاً من ذلك، بسبب النفوذ الإيراني المتزايد في سوريا. "عندما تتداخل الأمور مع المصالح الإسرائيلية في الولايات المتحدة، يمكنك استخدامها لتأطير قضيتك من هذه الزاوية"، يوضح باربندي، "لذلك قمنا بتأطير الأمر من خلال الزاوية المناهضة لإيران والتهديد للأمن الإسرائيلي، فسوريا نفسها لم تكن

موضع اهتمام".[٨] لذا فإن القوة الدافعة لإصدار قانون يدعو إلى الالتزام بالمبادئ الإنسانية كانت في المقام الأول سياسية، على الأقل بالنسبة لأولئك الذين صوتوا لصالح القانون في الولايات المتحدة. ربما كانت لدى السوريين مثل باريندي دوافع إنسانية، لكن كان عليهم إخفاؤها حتى يتمكنوا من الحصول على آذان صاغية. لقد كانت تجربة مخيبة للآمال أن تدرك أن معاناة الشعب السوري لم تكن المحرك الرئيسي للمشرعين الأمريكيين؛ وقد تجاوز هذا حدود الولايات المتحدة، بطبيعة الحال، وانطبق على قطاعات كبيرة من الرأي العام والجهات السياسية الفاعلة المشاركة في الأزمة السورية من عواصم بعيدة في أوروبا ومختلف أنحاء العالم.

الفصل التاسع

تنويع المساعدات: طرق الالتفاف حول دمشق

وأثارت الصعوبات التي تواجه المساعدات الإنسانية في سوريا نتيجة رئيسية أخرى وهي: الاستخدام الخلاق لأدوات مختلفة - غير إنسانية - لأغراض مماثلة. في الوقت الذي اندلعت فيه الاضطرابات، ناقش الدبلوماسيون في مختلف العواصم أفضل طريقة لعلاج الأعراض في ظل غياب المشاركة السياسية الحاسمة التي كان من الممكن أن تفرض الالتزام بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، واستمرت الفجوة بين العاملين في المجال الإنساني والدبلوماسيين السياسيين، وظلت الأساليب الجديدة فيما يتعلق بالممارسات الإنسانية أو التفسيرات التقدمية للقانون الدولي الإنساني ضعيفة. وكانت الأموال الضخمة التقليدية المخصصة لحالات الطوارئ الإنسانية متاحة بسهولة وتم توجيهها عبر الأمم المتحدة إلى سوريا التي تسيطر الحكومة على معظمها.

"العمل الإنساني الإضافي"

وكان لا بد من إيجاد وسائل أخرى لإيصال الأموال إلى تلك المناطق التي كانت تنهمر عليها القنابل دون تغيير نظام المساعدة الإنسانية برمته، لكن تطوير أفكار وأدوات جديدة يستغرق وقتاً، وكان الوقت ينفد بالنسبة للعديد من السوريين. كانت الخيارات التي تمت مناقشتها هي عمليات التسليم عبر الخطوط أو عبر الحدود، وكلاهما كان مقيّداً أو مستحيلاً في بعض الأحيان في ظل الظروف التي يفرضها نظام كان يكافح من أجل بقائه. وكان هناك خيار آخر أمام الجهات المانحة وهو الاستفادة من الموارد المالية المختلفة ووضع "ملصقات" مختلفة على حزم المساعدة. كان من الصعب التمييز بين بعض التدابير وعمليات تسليم المساعدات الإنسانية القياسية، في حين نُفذت تدابير أخرى واتبعت نهجاً إنمائياً أكثر. وبطبيعة الحال، كان فصل المساعدات عن المبادئ الإنسانية ينطوي على خطر تحول الجهات المنفذة إلى جزء لا يتجزأ من الأجندات السياسية للدول

المانحة وأكثر اعتماداً على تحيزاتها وأساليبها الثقافية والإيديولوجية؛ وانتقد دونيني ذلك بالإشارة إلى التجارب في أفغانستان قائلاً: "إن الحياد ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق الضرورة الإنسانية؛ وتؤدي إساءة استخدام مصطلح "المساعدة الإنسانية" في أنشطة تحقيق الاستقرار التي لا تعتمد على الحاجة، بل على أجندة سياسية عسكرية، إلى تعكير صفو المياه بشكل خطير."[1] ومن ناحية أخرى، في سوريا، كانت المياه موحلة بالفعل إلى حد لا يطاق، حيث تعرض المجال الإنساني للفساد الشديد، حيث لم يعد بالإمكان تلبية الاحتياجات الإنسانية في المفاوضات ولا من خلال تطبيق المبادئ الإنسانية الأساسية، ولذلك، تم العثور على طرق أخرى لتخفيف المعاناة، ولكن بطبيعة الحال، كان هذا النهج ينطوي على مجموعة كبيرة من المخاطر الأخرى.

وتعكس الطرق البديلة لإنفاق أموال المانحين درجات متفاوتة على نطاق المشاركة، ولها أسماء مختلفة، مثل "تدابير القدرة على الصمود"[2]، أو "إعادة التأهيل"، أو "تدابير التعافي المبكر"، أو "تدابير تحقيق الاستقرار"، أو "المساعدات الانتقالية الموجهة نحو التنمية" - وغالباً ما يتم جمعها معاً ببساطة تحت اسم "المساعدات الإنسانية الإضافية"، وكان هذا المصطلح اختراعاً طارئاً من نوع ما، فهو في الواقع يعني عدة أشياء في نفس الوقت، وهي: يمكن للدول المانحة أن تختبئ وراء الدلالات الإيجابية لمصطلح "الإنساني"؛ فهو يشير إلى أن الأنشطة تظل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتدابير الإنسانية فقط دون الانحراف كثيراً في المساعدات التنموية، حيث أن الأخيرة أكثر إثارة للجدل من الناحية السياسية؛ وفي الوقت نفسه، يمكن للمانحين استخدام أموال غير إنسانية مختلفة والتحايل على القواعد الصارمة لتقديم المساعدات الإنسانية؛ لذا فإن القيمة المضافة لهذا المصطلح كانت ذات شقين: مع التسميات الجماعية، كان من الممكن التطرق إلى تدابير المشروع المتعددة دون تقديم مزيد من التوضيح. وقد قدمت انطباعاً سياسياً عن التدابير التي يتم اتخاذها بحسن نية إنسانية، على الرغم من أنها قد تتجاوز أيضاً الحدود الإنسانية التقليدية (دون الإشارة إلى أي مدى تتجاوزها). والخطوة التالية أبعد من "الأفضلية الإنسانية" وهي "تدابير إعادة الإعمار"، والتي دخلت أيضاً في المناقشة في السنوات الأخيرة، ومع ذلك، فإن التمييز لا يزال غامضاً.

يمكن تنفيذ جميع هذه التدابير غير الإنسانية دون شركاء من الدولة وذلك من خلال المنظمات غير الحكومية أو وكالات الأمم المتحدة المعنية في المناطق الخارجة عن سيطرة

النظام أو، بالطبع، في المناطق التي يسيطر عليها النظام بالتعاون مع الحكومة. يمكن أن تشمل "العمليات الإنسانية الإضافية" إعادة بناء البنية التحتية والخدمات الأساسية مثل شبكات المياه والكهرباء، ودعم إعادة بناء القدرات الزراعية في مناطق معينة، وإزالة الألغام، والاستثمار في المدارس ونظام التعليم، وإنشاء برامج الحماية، وما إلى ذلك، حيث يتم التمويل والعمليات بشكل منفصل عن المبادئ الإنسانية الصارمة ويمكن أن يكون مشروطاً وفقاً لأولويات الجهة المانحة، بما في ذلك المداولات السياسية.

إن مصطلح "الاستقرار" له دلالة سياسية ودافع، على الرغم من أنه قد يؤدي إلى إجراءات مماثلة على أرض الواقع مثل المساعدة الإنسانية. وتراوحت الأمثلة بين تسليم القمح لطحنه للمخابز، وهو ما نفذته الجهات الفاعلة في مجال تحقيق الاستقرار والمساعدات الإنسانية على حد سواء، وبين توريد سيارات الإسعاف أو غيرها من المعدات التقنية للأغراض الطبية؛ علاوة على ذلك، كان المانحون لمشاريع التنمية في سوريا يوجهون قراراتهم أحياناً وفقاً لخطط الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة، على الرغم من أن قراراتهم كانت تُتخذ بشكل مستقل عن المبادئ الإنسانية؛ وبالتالي تظل الخطوط غير واضحة، لكن التبرعات التي تتدفق منها الأموال من جانب المانحين يتم فصلها بشكل صارم من الناحية الإدارية، ويؤدي هذا السيناريو المعقد أيضاً إلى تحديات داخل البيروقراطية الوزارية في البلدان المانحة، فتختلف الأهداف والمصالح وطرق الإجراءات. ويشرح دبلوماسي غربي من الجانب الإنساني العلاقة المعقدة قائلاً:

عندما نجلس معاً، الإدارات السياسية والإنسانية بالإضافة إلى العاملين في مجال التنمية، فإن المناقشة تسير على النحو التالي: تريد وزارة التنمية أن تفعل أكبر قدر ممكن على أرض الواقع لأنها تفكر فقط من حيث التنمية وليس ديناميكيات الحرب؛ ويريد القسم السياسي أن يفعل أقل ما يمكن لأن لديه مشاكل سياسية مع الأسد وانتهاكات حقوق الإنسان في الاعتبار، لذلك فهو يفضل الإجراءات الإنسانية فقط قدر الإمكان. ونحن العاملون في المجال الإنساني نقول إنه يجب على العاملين في مجال التنمية أن يفعلوا أقل قدر ممكن مما يشبه العمل الإنساني ويتركون الأمر لنا لعدة أسباب: إن عدم وضوح الكفاءات والأهداف قد يعرض عمل العاملين في المجال الإنساني على الأرض للخطر ويدمر جدار الحماية بين ذوي الدوافع السياسية والأشخاص ذوي دوافع العمل الإنساني؛ كما أن لها أسباباً تتعلق بوضوح الميزانية داخل البيروقراطية الحكومية.[٣]

وبصرف النظر عن هذه التحديات الداخلية، كانت هناك عقبات أخرى يجب التغلب عليها إذا كان الهدف هو العمل بفعالية ضد عدم التماثل في المساعدات الإنسانية في المناطق الحكومية وغير الحكومية. لقد استغرق بناء شبكة من الشركاء وتدفق التمويل من خلال الجهات الفاعلة غير الإنسانية وقتاً، على الأقل مع إجراءات التشغيل الغربية، وكان لا بد من تحديد شركاء جدد موثوقين يمكنهم العمل عبر الحدود وتقديم المساعدة إلى المناطق التي تقصفها الحكومة والتي ترتفع فيها الاحتياجات والمخاطر، فكان لا بد من تحويل الأموال في الغالب نقداً بسبب الافتقار إلى البنية التحتية، الأمر الذي يطرح مشاكل لوجستية وأخرى تتعلق بالمساءلة. إن أنظمة التمويل الغربية التي تخضع لمراقبة شديدة هي في الغالب موجهة نحو المشاريع، وتحتاج إلى إطار تنفيذ مناسب، وبالتالي فهي بطيئة بشكل افتراضي (ما لم يتم إنشاء آلية المسار السريع من خلال قرار سياسي يتم اتخاذه على مستويات أعلى)؛ وعلى النقيض من ذلك، فإن الدعم المقدم من مناطق أخرى مثل دول الخليج العربي في إطار "المساعدة الإنسانية الإضافية" يعني أن عمليات تسليم السلع ذات الاستخدام المزدوج أو حتى المساعدات العسكرية كانت سريعة، وتعتمد على النقد وتتطلب إجراءات مراقبة أقل.

وكان عامل الوقت حاسماً بشكل خاص في الأشهر والسنوات الأولى من الأزمة السورية عندما كانت مناطق واسعة تتعرض لقصف حكومي كثيف حيث كانت خارج سيطرة الحكومة؛ وشهد كل يوم ارتفاعاً في عدد الإصابات والوفيات في صفوف المدنيين، وعدم إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بشكل مناسب. إن الأدوات التي تم تطويرها لمواجهة هذا الوضع لا يمكنها أن تتنافس من حيث الوقت مع الإدخالات العاجلة والمجربة للمساعدات الطارئة، ولم تتمكن من ترسيخ نفسها إلا تدريجياً من خلال الجهات المنفذة للمشروع في جنوب تركيا.

سيف ذو حدين

اكتسبت المناقشات بين المانحين الغربيين حول بدائل المساعدة الإنسانية البحتة زخماً بعد تشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة والاعتراف به باعتباره "الممثل الشرعي للشعب السوري" في البيان الختامي للاجتماع الوزاري الرابع لمجموعة أصدقاء

الشعب السوري في مراكش، والذي انعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛ ومع ذلك، ظل من غير الواضح كم من الدول المشاركة البالغ عددها ١١٤ والتي تشترك بالفعل في هذا التعريف، وذلك لأن بعضها أدلى ببيانات فردية مختلفة قليلاً بعد المؤتمر.[٤] قبل كل شيء، لم يكن هذا اعترافاً قانونياً، بل كان دعماً سياسياً ضبابياً وغير محدد. بدأ الدبلوماسيون الغربيون بالتفكير في كيفية دعم هذا الهيكل، الذي كان من المقرر أن يعمل أيضاً في مناطق المعارضة، وكان الهدف هو تحسين شرعيته على الأرض كلاعب سياسي وكمقدم للخدمات للسكان.

لذا فإن الدافع لتنويع الأموال بعيداً عن القنوات الإنسانية التقليدية كان ذو حدين: فقد كان إنسانياً بسبب عدم إمكانية الوصول، وسياسياً في شكل دعم لهياكل المعارضة التي كان يُنظر إليها على أنها بديل معتدل وديمقراطي لنظام الأسد. وخلصت البلدان ذات التفكير المماثل إلى ضرورة تطوير أدوات جديدة نظراً لحجم التحدي.

كانت إحدى الأدوات التي تم تأسيسها في عام ٢٠١٣ تحت قيادة ألمانيا والإمارات العربية المتحدة هي صندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا. أخبر ممثل غربي لوكالة غير إنسانية كان جزءاً من الشركاء المنفذين كاتب المقال أن مشاركة العديد من البلدان وأصحاب المصلحة بالإضافة إلى النهج القائم على المشاريع ينطوي على عملية بيروقراطية طويلة لا يمكن مقارنتها بتدفقات التمويل السريعة والراسخة إلى الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى عبر دمشق - وغالباً ما تكون بطيئة جداً في توصيل المساعدة بسرعة إلى السكان على الأرض عند حدوث الدمار؛ ويتذكر المحاور حادثة نموذجية وقعت في صيف عام ٢٠١٣ عندما سقطت مدينة الرقة في شمال شرق البلاد في أيدي الجماعة المسلحة المتطرفة أحرار الشام. التقى ممثلو المجلس المحلي المعتدل مع وكالة التنمية الألمانية وطلبوا منهم مبالغ نقدية صغيرة حتى يتمكن المجلس من دفع أجور عمال نظافة الشوارع. كان من الممكن أن يكون مبلغ ٥٠ دولاراً أمريكياً في الأسبوع كافياً. يوضح الممثل قائلاً: "لقد كان هذا تحدياً كبيراً لإجراءات التشغيل لدينا، حيث جاءت المنظمات المتطرفة مثل أحرار الشام والدولة الإسلامية بحقائب مليئة بالمال، ولم نتمكن من منافستهم لدعم الفاعلين المعتدلين على الأرض، فقد كانوا دائماً أسرع وأقل بيروقراطية. وعلى الجانب الآخر، كنا نتنافس أيضاً مع نظام يحاول شراء الولاءات".[٥]

وبصرف النظر عن العقبات البيروقراطية، كان التحدي الآخر في إيصال الأموال إلى الأشخاص المناسبين هو "الهياكل العليا" للمساعدات التي تشكلها المعارضة خارج سوريا. لم تعمل وحدة تنسيق المساعدة التي أسسها مركز العمليات الأمنية في تركيا بسلاسة وفعالية، ففي البداية على الأقل، لم يكن موظفوها يعرفون كيفية تحديد الفرق بين المساعدة الإنسانية وغير الإنسانية بشكل صحيح، فاتُهمت المنظمة بالفساد وتنافست على التمويل الدولي مع وحدة تنسيق الإدارة المحلية، وهي هيكل فوقي للمجالس المحلية ومقره في مدينة غازي عنتاب التركية. واجه المانحون الغربيون في البداية طريقاً مسدوداً لأنهم لم يتمكنوا من الإفراج عن أموالهم لدعم هياكل المعارضة هذه كما أراد صناع القرار السياسي في العواصم الغربية؛ ولكن مع مرور الوقت، قاموا بتطوير شبكة ذات خبرة أكبر من شركاء التعاون على الأرض وقدموا كمية متزايدة من المساعدات الإنسانية وغير الإنسانية عبر الحدود إلى مناطق المعارضة.

تغيرت الأمور عندما أعاد جيش الأسد - بدعم عسكري روسي وإيراني - احتلال الجزء الشرقي من حلب وفرض سيطرته الكاملة على المدينة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦؛ وكان ذلك بمثابة ضربة كبيرة للمعارضة وقواتها، ولحظة فاصلة بالنسبة للتطلعات الثورية السورية بشكل عام. ومنذ تلك اللحظة فصاعداً، بدأ صناع السياسة الغربيون يعتقدون أن دعمهم لعناصر المعارضة على الأرض ببعض المشاريع الصغيرة لن يحدث فرقاً كبيراً بعد الآن. وعلى حد تعبير دبلوماسي ألماني: "لا يمكنك الفوز في حرب بالمخابز المتنقلة ومطاحن الذرة".[٦] وكان الانطباع العام في الدول الغربية والعربية ذات الميول المعارضة هو أن الحرب خسرت بشكل أساسي، لذا فإن الدافع الثاني من الدافعين لإيجاد طرق بديلة للمساعدة سقط تدريجياً - أي تعزيز شرعية الجهات المعارضة في سوريا من خلال تمويل المساعدات الإنسانية وغير الإنسانية على الأرض بمجموعة من الطرق الإبداعية؛ ومع ذلك، استمر الدافع الإنساني لتخفيف معاناة السوريين في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والذي يتناقص باستمرار.

وكان التحدي الآخر يتمثل في تزايد التطرف لدى الجهات المسلحة على الأرض والعقبات التي تحول دون تقديم المساعدة في مناطقها، حيث استولت المنظمات الإسلامية المتطرفة على البنية التحتية المدنية والإدارة، وخاصة في منطقة إدلب المحاصرة في شمال غرب سوريا. وقد سحب المانحون الغربيون مؤقتاً تدابيرهم لتحقيق الاستقرار حيث كانت جهة

النصرة و"حكومة الإنقاذ" المموهة التابعة لها قد سيطرتا إلى حد كبير. ومرة أخرى، عانى المدنيون نتيجة لهذا القرار.

ويصف المتشككون في هذا النهج المعضلة التي كان المانحون الغربيون يواجهونها أيضاً من حيث "الفراغ الإنساني" الذي انفتح حيث وجهت القرارات السياسية تنفيذ المساعدات غير الإنسانية. قال لي دبلوماسي من الاتحاد الأوروبي في بيروت: "تم تمويل العيادات المتنقلة الصغيرة في مناطق المعارضة أو على الخطوط الأمامية، كما هو الحال في إدلب، وعندما استولى النظام على المنطقة، تم نقل العيادات المتنقلة بسرعة باتجاه الشمال، بحيث لم يعد هناك أي خدمات طبية في المناطق على الإطلاق لأن النظام لم يقم بتقديمها. ومضى الدبلوماسي قائلاً إن وضعاً مماثلاً نشأ في وادي بردى بريف دمشق، وأدى إلى تفشي مرض الكوليرا في عام ٢٠١٧. وبالكاد تم القضاء على الكوليرا في مناطق أخرى، لنفس الأسباب. وفي مثال آخر من الشمال الغربي، قام مشروع ممول من فرنسا بدفع رواتب الطاقم الطبي في المستشفيات والعيادات المتنقلة؛ وعندما سيطر النظام، لم يتم سحب العيادات المتنقلة فحسب، بل توقف المانح الأجنبي أيضاً عن دفع أجور الممرضات، اللاتي غادرن المنطقة بعد ذلك". وانتقد الدبلوماسي الأوروبي قائلاً: "بهذه الطريقة، تتم معاقبة السكان المحليين لفشلهم في عدم القتال بقوة كافية ضد الأسد. وهذه هي الطريقة التي صنعنا بها سياسة التنمية، فقد قمنا بمشاريع صحية لأغراض سياسية".[٧]

وحدث سيناريو مماثل (ولكن عكسي) عندما سحب المانحون مثل ألمانيا مشاريعهم الصحية الممولة من جهات غير إنسانية من إدلب عندما تولت حكومة الإنقاذ المتطرفة السلطة، وهذا ما أثر أيضاً على السكان العاديين أولاً وقبل كل شيء. ولكن كما أظهرت المناقشات التي دارت في هولندا، فإن حتى الدعم المؤقت لجماعات المعارضة على الأرض والتي تتحول فيما بعد إلى التطرف يمكن أن يؤدي إلى موجة من الانتقادات من قِبَل المعارضين السياسيين، كما حدث في لاهاي. ومن الطبيعي أن يهدف السياسيون وصناع القرار الدبلوماسي إلى حماية أنفسهم ضد نقاط الضعف السياسية في الداخل. وفي كثير من الأحيان، تكون القرارات السياسية أقل استناداً إلى الحقائق على الأرض مقارنة بالمداولات المحلية. إن القلق من التعرض لهجوم من قبل الخصم السياسي الذي يدعم المتطرفين الإسلاميين أو الإرهابيين المحتملين، الذين قد ينقلبون لاحقاً ضد المجتمعات

في الغرب، أعلى من القلق بشأن تداعيات تمويل المساعدات الإنسانية عبر القنوات التقليدية، حتى لو انتهت كميات كبيرة من هذه الجهود في أيدي حكومة تقتل شعبها، بل وشعبها فقط.

مقامرة إعادة الإعمار

وقد خلقت المرحلة اللاحقة من الصراع، التي عززت فيها الحكومة السورية هيمنتها على أجزاء كبيرة من أراضيها، زخماً جديداً؛ ففي دمشق، أدت الأموال الدولية المخصصة للمشاريع الإنسانية الإضافية إلى زيادة الرغبة في المزيد، وكان هذا صحيحاً أيضاً بالنسبة لحلفائها. ولم تكن روسيا تنوي استثمار مبالغ ضخمة في التعافي المبكر، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الإعمار، ولم يكن بوسع إيران - التي كانت تكافح اقتصادياً - أن تتحمل تكاليف ذلك في المقام الأول.

في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، أرادت روسيا تحويل المناقشة بعيداً عن ساحة المعركة نحو نموذج ما بعد الصراع والذي يركز على التحديات المقبلة مثل إعادة التأهيل، والتعافي المبكر، وإعادة الإعمار، وعودة اللاجئين (من بين كل هذه "المصطلحات"، كان هناك واحد مفقود وهو: إعادة تشكيل)، وباختصار: رواية بدء التطبيع في سوريا دون أي تغيير في الحكم والسلوك السياسي. وللتأكيد على روايتهم، استضافت روسيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ "مؤتمر المصالحة" بين الأطراف السورية الذي ضم ١٦٠٠ عضو في سوتشي بدعم من إيران وتركيا كجزء من صيغة أستانا. لقد تجاهلوا تفاصيل أن الحرب لا تزال مستعرة في أجزاء من سوريا، وخاصة في الشمال، وأن حوالي ثلث الأراضي السورية لا تزال بعيدة عن متناول الحكومة؛ وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الاعتقالات التعسفية والتعذيب والإعدامات الجماعية هي السمة المميزة للنظام السوري، ولم يشعر معظم اللاجئين بالأمان الكافي للعودة، ولم يتم إطلاق أي عملية مصالحة حقيقية داخل المجتمع الذي مزقته الحرب والاستقطاب.

ومع ذلك، في تلك الفترة، كانت عدة دول مثل الإمارات العربية المتحدة وحتى المملكة العربية السعودية على وشك اتباع نهج أكثر واقعية تجاه دمشق، والتحوط على رهاناتها بشأن التطبيع؛ وفعلت العديد من دول أوروبا الشرقية نفس الشيء؛ ومع ذلك، تراجعت

الولايات المتحدة ودول أوروبية أخرى، وتلاشت مناقشة إعادة الإعمار والتطبيع، على الأقل لبعض الوقت، في ضوء القتال العنيف والكارثة الإنسانية في إدلب. وعلى وجه الخصوص، رفضت تلك الدول الغربية التي استقبلت أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين . مثل ألمانيا والسويد . الابتزاز في مثل هذه المناقشة التي اعتبرتها سابقة لأوانها. بالإضافة إلى ذلك، تمسك الاتحاد الأوروبي بشروطه السياسية: فقد استمر في ربط إعادة الإعمار وغيرها من التدابير - بما في ذلك احتمال إعادة تأسيس العلاقات الدبلوماسية مع دمشق - بالمشاركة الكاملة للحكومة في العملية السياسية المتوقفة في جنيف والانتقال السياسي (مع أو بدون الأسد في الوقت نفسه) أو على الأقل إجراء إصلاحات حقيقية في هذا الصدد. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يعتبر المبالغ المالية التي كان مستعداً من حيث المبدأ لاستثمارها في سوريا في فترة ما بعد الصراع أداة لتحسين الظروف في البلاد، وهو ما يعتبر مستحيلاً دون إصلاحات سياسية.

بالمثل، ذكرت مهمة الصندوق الائتماني الإقليمي للاتحاد الأوروبي أن الأموال الأوروبية، التي كانت مخصصة حتى الآن لجيران سوريا والمجتمعات المضيفة للاجئين، يمكن استخدامها داخل سوريا ذات يوم، شريطة أن تكون الحكومة مستعدة لتنفيذ إصلاحات شاملة: "ويمكن أيضاً أن يكون الطلب من الصندوق الائتماني تلبية الاحتياجات وتقديم الدعم في سوريا في فترة ما بعد الصراع، رهناً بانتقال سياسي ذي مصداقية جاري بثبات، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٢٥٤ (٢٠١٥)".[٨]

ولكن في الوقت نفسه، أثبتت استراتيجية العصا والجزرة التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي . وهي تقديم أموال مشروطة مع الإبقاء على العقوبات أو تشديدها . أنها سيف حاد لأن الأسد لم يتحرك قيد أنملة. وفي نهاية المطاف، فهو يخشى أن تظل الظروف الغربية تهدف إلى تغيير النظام من خلال وسائل أخرى. وفي مواجهة استراتيجية "الضغط الأقصى" الأمريكية مع تشديد العقوبات، قد تبدو هذه المخاوف أكثر واقعية في دمشق، على الرغم من أن الولايات المتحدة أعلنت أنها غيرت تركيزها من السعي إلى "تغيير النظام" إلى السعي إلى "تغيير سلوك" النظام الحالي. على الجانب الأوروبي، تمت مناقشة نهج خطوة بخطوة أو المزيد مقابل المزيد لبعض الوقت، بمعنى أن المزيد من تدابير إعادة التأهيل أو حتى التعافي المبكر قد يكون من الممكن التفكير فيه إذا نفذ النظام إصلاحات تدريجية - ولكن حتى الآن، يبدو أن دمشق وحلفاءها، وخاصة موسكو، لم يبدوا اهتماماً كبيراً باعتماد

هذا المنطق. لقد كان الموقف الناتج عن التكييف السياسي دائماً بمثابة توازن صعب نظراً للحاجة الماسة إلى توفير التعليم لـ "الجيل الضائع" بالإضافة إلى تقديم الخدمات الأساسية، وتعزيز المرونة المجتمعية (لما تبقى من المجتمع المدني السوري) وتعزيز الاستقرار طويل الأمد في البلاد. لقد دخلت سوريا مرحلة تتواجد فيها سيناريوهات الصراع وما بعد الصراع بالتوازي؛[9] فلا يزال الأسد في وضع الصراع، وطالما أن النظام يقتل العائدين غير المرحب بهم، فلن تكون هناك حاجة إلى تدابير التعافي المبكر أو إعادة الإعمار، كما يزعم المانحون الغربيون.

كان أحد الأسئلة لصالح من كان يسير الوقت بالمعنى السياسي: بالنسبة للأسد، الذي لا يزال بإمكانه الاعتماد على الدعم من روسيا وإيران والذي ظل الوضع الاقتصادي والأمني في بلاده كارثياً دون تغيير في الحكم ودون أي مكاسب سلام في الأفق للسكان الذين يعانون والذين نفد صبرهم على نحو متزايد؟ أو بالنسبة للاتحاد الأوروبي، الذي سيواصل نهج العصا والجزرة على السطح في حين يواجه مواقف غير متجانسة على نحو متزايد بين الحكومات الأوروبية تجاه سوريا، والتي كان بعضها محكوماً أو متأثراً بقوة بأحزاب يمينية شعبوية لم تكن لديها مشكلة مع حقوق الإنسان بل مع اللاجئين السوريين في الوطن؟ أصبحت قوى الطرد المركزي داخل الاتحاد الأوروبي قوية للغاية لدرجة أنه في عام ٢٠١٩، ولأول مرة منذ سنوات، امتنعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن صياغة استنتاجات محدثة للمجلس بشأن سوريا لأنهم كانوا يخشون ألا يتمكنوا بعد الآن من إيجاد لغة مشتركة.

في النهاية، ربما يكون هناك عامل خارجي غير متوقع على الإطلاق قد أغلق نافذة الفرصة أمام الأسد للحصول على أموال سهلة لإعادة الإعمار. لقد استوعبت جائحة فيروس كورونا التي بدأت في عام ٢٠٢٠ ميزانيات جميع الدول ذات الصلة تقريباً، والتي ركزت على محاولة منع انهيار اقتصاداتها، حيث قد يتم تخصيص موارد تنمية أقل لدول مثل سوريا على المدى الطويل. وفي ظل الظروف العادية، فإن نطاق جهود إعادة الإعمار مذهل بالفعل حيث: تتراوح التقديرات من ٢٥٠ إلى ٤٠٠ مليار دولار أمريكي أو حتى ما يصل إلى ١ تريليون دولار أمريكي،[10] وبغض النظر عن الأرقام، فقد تراكمت على سوريا أيضاً مشاكل هيكلية ضخمة مثل هجرة العمالة الماهرة، وانهيار خدمات الدولة، وعملة لا قيمة لها في الأساس.

بالإضافة إلى ذلك، بما أن النظام حاول إفساد نظام المساعدة الإنسانية الدولية، فمن المحتمل أن يفعل الشيء نفسه مع أي تدابير ذات مدى أبعد لتوفير الخدمات وإعادة بناء البنية التحتية. في الواقع، بدأت هذه العملية بالفعل مع العديد من الجهات الفاعلة النشطة على الأرض التي تنفذ مشاريعها غير الإنسانية - فهي لا تستجيب للاحتياجات بقدر ما تستجيب لأولوياتها الخاصة، وتعتمد على الفرص التي يمنحها لها النظام. وتستمر الأموال في التدفق إلى الحرب المستمرة واقتصاد المحسوبية، مما يعزز إعادة التوطين القسري للسكان؛ فمنذ عام ٢٠١١، أصدرت الحكومة السورية أكثر من ستين قانوناً ومرسوماً ينظم حقوق الإسكان والأراضي والملكية لتوفير إطار قانوني لإعادة الإعمار بعد الحرب،[١١] وتتيح هذه اللوائح للحكومة مصادرة ملكية الأفراد بسهولة أكبر، خاصة أولئك الذين لا يستطيعون العودة و(إعادة) المطالبة بحقوقهم في الوقت المناسب أو الذين يُحرمون من الوثائق المدنية. لقد هدمت الحكومة أحياء بأكملها لمنع السكان غير الموالين من العودة إلى منازلهم، لكنها أنشأت ما يسمى بمناطق التنمية بهدف تسهيل البناء الواسع والسريع للسكان الموالين ولصالح رجال الأعمال المخلصين.

حتى الآن، لم تظهر الحكومة في دمشق ميلاً يذكر للاستعداد للتعاون مع المجتمع الدولي والجهات المانحة المحتملة في جهود إعادة الإعمار، وفي الواقع، يبدو أنها تفعل أي شيء غير ذلك؛ فهي تحاول تشديد قبضتها وإضفاء الطابع الرسمي على سيطرتها على الجهات الفاعلة الدولية والوطنية والبرامج الإنسانية والتنموية ذات الصلة؛[١٢] والسيناريو المحتمل هو أن سوريا سوف تصبح شبيهة بمصر، التي انتهى الأمر بسكانها تحت نظام أكثر قمعية في عهد الرئيس السيسي مما كان عليه قبل الربيع العربي. وإذا أظهر الرئيس الأسد ونظامه بعض حسن النية في الخطاب والممارسة، فمن المؤكد أن العديد من البلدان ستكون حريصة على إطلاق الأموال لأغراض تحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع عاجلاً غير آجل.

لكن عقلية الأسد مختلفة: فالرئيس مقتنع بأنه قادر على الإبحار عبر الاضطرابات المتبقية لفترة كافية بدعم خارجي من روسيا وإيران، متجنباً استيعاب المبادئ الإنسانية أو غيرها من المبادئ الدولية، فهو يدرك احتمال انهيار نظامه، أو احتمال استئناف الاحتجاجات في الشوارع، إذا شرع في إصلاحات تشمل المزيد من الحريات. ولا يزال يشعر بالحصار ويعتبر جهود المساعدة الدولية، وحتى العملية السياسية في جنيف، بمثابة

محاولات لتغيير النظام بوسائل أخرى، مدفوعة بتعليقات عرضية من الولايات المتحدة وبعض الدبلوماسيين الأوروبيين - على الرغم من إسقاط عملية الانتقال السياسي بشكل أساسي في البلاد من الأجندة اليومية للعملية السياسية في جنيف ومن أجندات معظم الدول الغربية. يعيش الأسد نفسه وحاشيته في دمشق في فقاعة من الإدراك وربما بالغوا في تقدير قوتهم وقدرتهم على الصمود في بلد لن يكون موحداً إقليمياً أو مستقراً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً في المستقبل المنظور. ولا يطمح النظام السوري إلى خلق بيئة مشجعة على عودة اللاجئين، إذ يعتبر أن معظمهم تعرضوا لغسيل أدمغة من خلال السرديات التركية أو الغربية أو ببساطة أفسدتهم تجربة الديمقراطية في الخارج. وبينما يرفض أي جهود للمصالحة، يعلم الأسد أن المخاطر الحالية والمستقبلية ستظل باقية في مجتمع مدني جديد وحيوي في الشتات واستخدامهم لشبكات التواصل الاجتماعي، ولذلك حاول تشديد قانون المنظمات غير الحكومية وزيادة سيطرة الأجهزة الأمنية على محتويات وسائل التواصل الاجتماعي؛ وهو يعلم أن الجهات الغربية الفاعلة ممزقة بين اتخاذ تدابير أكثر صرامة ضد النظام وأعوانه، بما في ذلك الدفع نحو المزيد من الالتزام بالمبادئ الإنسانية وإنفاذها بقوة، والرغبة في إطلاق الأموال لإعادة الإعمار والتنمية دون إجراء إصلاحات ذات معنى.

إن إعادة الإعمار هي قضية سياسية للغاية؛ ومن وجهة نظر الحكومة السورية، فإن هذا يخدم غرض ترسيخ الحكم الصخري لسلالة الأسد، ويقدم خدماته لروسيا وإيران بمشاريع استثمارية مربحة كتعويض عن جهودهما الحربية؛ وباختصار، ستكون مرة أخرى آلية من شأنها أن تبث الحياة في نظام مفترس يحابي رجال الأعمال الموالين الذين يتقاسمون أرباحهم مع النظام الذي يواصل إبقاء اللاجئين خارجاً والمنشقين صامتين.[١٣] ومع ذلك، تتزايد المخاوف من أن الوضع الراهن لا يمكن الدفاع عنه على المدى الطويل؛ والأسد يلعب على الوقت. لن يتحول الصراع الحالي إلى سيناريو سلمي لمرحلة ما بعد الصراع في أي وقت قريب، على الأقل ليس ضد إرادة الأسد (أو روسيا)، ولذلك، ترى تلك الأصوات أن الحكومات المانحة يجب أن تحاول على الأقل فصل تدابير إعادة التأهيل عن السلوك السياسي للنظام في الداخل وفي جنيف. يقترح البعض، مثل موريل أسيبورغ، ضرورة بذل محاولات لتنسيق مشاريع إعادة التأهيل في الغالب مع السلطات المحلية وشركاء التعاون من أجل تقليل التعرض للمركز المفترس.[١٤] ويعتقد آخرون، مثل جوليان

بارنز ديسي، أن الشراكات الأقوى مع المجتمع المدني على الأرض يمكن أن تساعد في خدمة غرض مماثل وخلق القدرة على الصمود.[١٥]

ومع ذلك، فإن كل هذه الأساليب مدفوعة بالحاجة الماسة إلى إحداث نوع من التغيير، لأسباب إنسانية في الأساس، وليس التفاؤل السياسي أو الخطة الرئيسية. ولا يستطيع أحد أن يقول على وجه اليقين ما إذا كانت مثل هذه الأساليب ستنجح فعلياً في الممارسة العملية ويمكن التسامح معها في ظل قبضة النظام القوية على الأنشطة التي تقع في متناول يده. وقد تم تشديد قانون المنظمات غير الحكومية ومراقبة المنظمات غير الحكومية، مما أدى إلى تقلص أنشطة المجتمع المدني بدلاً من التوسع منذ إجهاض الربيع العربي. وفيما يتعلق بالحجة حول المستوى البلدي، أظهرت "الانتخابات" المحلية لعام ٢٠١٨ (على الرغم من عيوبها، بالنظر إلى النطاق الإقليمي المحدود للحكومة وسجلها في التلاعب) عودة واضحة لحزب البعث،[١٦] وبالتالي، حرص الرئيس الأسد على إبقاء المنظمات غير الحكومية تحت السيطرة الكافية على المستوى المحلي أيضاً. لعب حزب البعث دوراً مهماً في السيطرة الاجتماعية في الأيام الخوالي في عهد حافظ الأسد، وعندما تولى ابنه بشار السلطة في عام ٢٠٠٠، قام، إلى حد ما، بنزع أيديولوجية السلطة، واستمر هذا الاتجاه في أعقاب مظاهرات عام ٢٠١١. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، ألغى تعديل دستوري المادة ٨ من الدستور السوري والتي كرّست حكم الحزب ودوره في قيادة المجتمع، وبالتوازي مع ذلك، منحت العديد من القوانين (المرسوم رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١، والمرسوم رقم ١٩ لعام ٢٠١٥، والقانون رقم ١٠ لعام ٢٠١٨) الهيئات الإدارية المحلية مزيداً من الاستقلالية في إدارة مشاريع التنمية المحلية.[١٧] ومع ذلك، واعتباراً من عام ٢٠١٧، أعاد الأسد اكتشاف حزب البعث كأداة مهمة لصياغة الولاءات والتبعيات. وقام في الوقت المناسب بإعادة تنظيم مجالس قيادة الحزب استعداداً لـ "الانتخابات" المحلية، وتأكد الآن من أن النهج اللامركزي لإعادة التأهيل (وأي شكل من أشكال تدابير إعادة الإعمار) لن يتجاوز خزائن النظام وسيطرته المركزية.

يجعل هكذا سلوك من جانب الحكومة العمل بشكل متماسك مع مختلف فروع الأمم المتحدة أمراً صعباً لأنه يمثل حوافز لصومعة واحدة من الخبراء وخطاً أحمر للآخرين. وكما أشار تقرير روزنتال عن أداء الأمم المتحدة في ميانمار في صورة كاريكاتورية تقريبية، فإن "أولئك الذين يعملون في "ركيزة التنمية" يعطون الأولوية لدعم جهود التنمية التي

تبذلها الحكومة، ويتركون ضمنياً اعتبارات حقوق الإنسان للآخرين، على الرغم من الشعار القائل بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان متشابكة بشكل لا ينفصم ويعزز بعضها الآخر". وإذا تم إرهاق هذه الأنشطة الإضافية في ظل نظام عنيد وعديم الضمير، فإن هذا يؤدي إلى نقطة الانهيار؛ "وعلى العكس من ذلك، فإن أولئك الذين يعملون في "ركيزة حقوق الإنسان" وفي الأنشطة الإنسانية للمنظمة يمنحون الأولوية بطبيعة الحال لامتثال الحكومة للقانون الدولي والمعايير الدولية في الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها، ويفضلون عادة اتخاذ تدابير أكثر قوة في مجال التأييد؛ ويقف كبار المسؤولين والموظفين الذين يعملون في "ركيزة السلام والأمن" في مكان ما في المنتصف". تتشكل هذه الأساليب المختلفة لمسؤولي الأمم المتحدة وموظفيها "من خلال ولايات ضيقة (على النقيض من المسؤوليات العامة الأوسع للأمم المتحدة)، وثقافات التشغيل المختلفة، والخلفيات المتنوعة للأشخاص المعنيين، والعديد من العوامل الأخرى التي تشكل الوجود المختل في بعض الأحيان للأمم المتحدة على المستوى القطري"، والذي ظهر بكثافة خاصة في ميانمار، ويمكن للمرء أن يضيف، في سوريا أيضاً. وينطوي هكذا منظور ضيق ضمن الركائز الثلاث الرئيسية (أو الصوامع) في منظومة الأمم المتحدة على خطر إغفال النقطة الأساسية وهي: "أن كل واحدة من هذه الركائز لديها القدرة على الاستفادة من أنشطة الأمم المتحدة في الركائز الأخرى"؛[١٨] ولكن كما أظهرت العديد من الحالات في الماضي، بما في ذلك الحالة السورية، نادراً ما يتم استنفاد هذه الإمكانية.

على الرغم من الوضوح المخيب للآمال بشأن كيفية (إساءة) استخدام الأموال الأجنبية في سوريا دون أي تأثير سياسي أو حقوقي، فإن النقاش حول إعادة التأهيل والتعافي المبكر وإعادة الإعمار يقع في معضلة سياسية وأخلاقية مماثلة للمأزق الإنساني. إن التقاعس عن التحرك يعاقب قطاعات كبيرة من السكان، بغض النظر عن الجانب الذي يقفون فيه، فهو من شأنه أن يديم الكارثة السورية من خلال خلق فجوة تعليمية ضخمة بين السوريين، ومن خلال قبول دولة فقيرة وغير مستقرة وشبه فاشلة إلى حد كبير في وسط منطقة حساسة للغاية وضرورية من الناحية الاستراتيجية في جوار أوروبا؛ وهذه نقاط ضغط يدركها النظام في دمشق جيداً.

الفصل العاشر

مواقف غير قابلة للتوفيق: الطرق إلى اللا مكان

"قال لي أحد أعضاء المجلس الدنماركي للاجئين ذات مرة: "حتى لو وصل ٢٠٪ فقط من المساعدات إلى المحتاجين، فهذا أفضل من لا شيء؛ ولكن النقطة المهمة هي أن الـ ٨٠٪ المتبقية تعمل على تأجيج الصراع!"

هكذا يلخص الدبلوماسي السوري السابق بسام بارบندي فخ الحياد من تجربته؛ ويشير إلى جوهر المعضلة في مواجهة نظام يطبق الحرب التكاملية قائلاً: "إذا أوقفت المساعدات لمدة ستة أشهر، سيموت المزيد من الأشخاص، نعم، لكن ذلك قد ينهي الصراع لأنه يأخذ الموارد الإضافية من النظام المسؤول بشكل رئيسي عن الأزمة الإنسانية"؛ ويعترف باربندي قائلاً: "إنه خيار صعب. لدي وجهة نظر وهي أن [أولئك الذين يلتزمون بحجة إنسانية بحتة] لديهم وجهة نظر، وكلاهما غير ملائمتين".[1] وفي سياق مماثل، يتذكر دبلوماسي رفيع المستوى في مجال الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة: "أخبرنا الناس في حلب أننا نطيل المعاناة لأن تسليم المساعدات الإنسانية، كما قالوا، هو عمل تجاري بالنسبة لنا".[2] وفي مقابلة أخرى مع هذا المؤلف، تعارض ممثلة القسم الغربي للصليب الأحمر هذا الرأي وتدافع عن الفصل الصارم بين المداولات الإنسانية والسياسية قائلة: "أستطيع أن أقول إن معظم العاملين في المجال الإنساني وصناع القرار يبذلون قصارى جهدهم، فقد بذلنا قصارى جهدنا في سوريا وحاولنا تقديم المساعدة إلى الأشخاص الأكثر احتياجاً قدر الإمكان في ظل هذه الظروف. وتشير إلى أن التمييز الواضح بين العمل الإنساني والعمل السياسي له ميزة تتمثل في أنه "باعتبارك جهة فاعلة في المجال الإنساني، فلديك المبادئ التوجيهية التي تساعدك على العمل، وأنت لست بحاجة إلى النظر يميناً أو يساراً، لأن كل شيء آخر هو سياسة، والأمر متروك للسياسيين لحله.[3]

على النقيض من ذلك، حاول باربندي وغيره من الناشطين السوريين ذوي العقلية المعارضة ربط الدوافع الإنسانية بمفهوم سياسي أوسع من شأنه، في نظرهم، أن يقلل أو حتى ينهي انتهاكات حقوق الإنسان؛ على سبيل المثال، يشير إلى مسألة إطلاق سراح

المعتقلين، وهو إجراء إنساني وتدبير لبناء الثقة رفضت الحكومة في دمشق القيام به بأي أعداد ذات صلة. "إذا أوقفتَ المساعدات الإنسانية عندما لا يطلق الأسد سراح السجناء، فسيتعرض الأسد لضغوط وقد يفقد نفوذه في الصراع. هذا مطلب إنساني"؛ يقول باربندي مبرراً هذا التوجه: "المسألة هي إلى أي مدى هي قانونية، وإلى أي مدى هي أخلاقية في مطالبكم".

وقد تواصل الناشطون والمعارضون السوريون مراراً وتكراراً مع المبعوثين الخاصين للأمم المتحدة من أجل الضغط فيما يخص قضية المعتقلين. يقول باربندي: "نحن لا نطلب من النظام ترك السلطة، بل فقط إطلاق سراح النساء والأطفال". لكن مبعوث الأمم المتحدة دي ميستورا أخبره أن الوساطة في النزاع والمحتجزين هما "ملفان مختلفان". وفي الواقع، إذا تم إدراج القضايا الإنسانية أصلاً على جدول أعمال المحادثات السياسية، فقد لا يتم تحقيق غرضها؛ وإذا لم تكن الأطراف مستعدة بإخلاص لبناء الثقة والتفاوض، فإن مثل هذه الخطوة قد تعرض حياة الناس للخطر. وفي تاريخ محادثات جنيف منذ عام ٢٠١٤، لم يكن دمج ملف المعتقلين في المحادثات سواء كبادرة إنسانية أو كإجراء لبناء الثقة ناجحاً على الإطلاق.

ومع ذلك، جرب باربندي عدة احتمالات لدفع هذه القضايا وحاول أيضاً إشراك مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في مجموعة العمل المعنية بالمحتجزين والمختطفين والمفقودين والتي ضمت روسيا وإيران وتركيا والأمم المتحدة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصفة مراقب، وترتبط مجموعة العمل هذه بشكل فضفاض بصيغة أستانا. وقال باربندي إن الأمم المتحدة قالت إن إشراك مجلس حقوق الإنسان غير ممكن لأن ذلك سيكون بمثابة تسييس لقضية المعتقلين لأسباب إنسانية. "لكن وجود اللجنة الدولية للصليب الأحمر على طاولة مجموعة العمل هذه ليس كافياً"، وفقاً لباربندي، "فنحن بحاجة إلى وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة على الطاولة، ولكن جميعها رفضت". وينتقد باربندي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لأنها كانت سلبية للغاية بحيث لم تتمكن من ممارسة نفوذها: "ليس صحيحاً أن الدول ليس لديها نفوذ على هذه التطورات، فهم يدفعون الملايين للأمم المتحدة ويمكنهم التأثير على التطورات".[٤] ويوافقه الرأي تشارلز ثيبوت قائلاً: "تمثل الولايات المتحدة وأوروبا ٩٠٪ من تمويل المساعدات الإنسانية للشعب السوري، ومن خلال إرسال تمويلهم بشكل مختلف داخل وخارج إطار الأمم

المتحدة، فهم يتمتعون بالنفوذ - ويجب عليهم استخدام هذا النفوذ لاستعادة الحياد الإنساني وضمان تقديم المساعدات للأشخاص المحتاجين بدلاً من نظام الرئيس السوري بشار الأسد".[٥]

ورقة التوت للفشل السياسي

من ناحية أخرى، قد يجادل المعسكر الإنساني بأن وضع النظام تحت الضغط الذي ينتهك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان هو أمر متروك للجهات السياسية الفاعلة، لأن مهمتها هي استثمار رأس المال السياسي والعسكري في فرض الوصول أو فرض عقوبات على النظام أو في تطبيق التدابير العسكرية مثل مناطق حظر الطيران أو حتى التدخلات المحدودة أو الكاملة. وبما أن النظام السياسي على وجه التحديد هو الذي فشل في وقف الأعمال الوحشية في سوريا من خلال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فقد تم تفريغ جميع المشاكل اللاحقة لأعمال الإغاثة في سوريا على أكتاف العاملين في المجال الإنساني، فقد تُركوا بمفردهم لمواجهة نظام ارتكب جرائم حرب، واستخدم الأسلحة الكيميائية، وقمع العمل الإنساني وتلاعب به كأداة في هذا الصراع. لم تعوض المبالغ المالية الكبيرة التي أطلقها صناع القرار السياسي من أجل المساعدات الإنسانية في سوريا عن الافتقار إلى الإرادة الدولية لفرض الحد الأدنى من معايير حقوق الإنسان من خلال تدابير الطوارئ خارج المجلس (مثل القرار المثير للجدل بالتدخل في كوسوفو عام ١٩٩٩) مع المناشدة بمعايير أعلى مثل المسؤولية عن الحماية. في التقسيم الكلاسيكي للعمل، كان العاملون في المجال الإنساني يتعاملون مع الأعراض فقط، ولم تتم معالجة أسباب الكوارث الإنسانية قط؛ وحتى في التعامل مع الأعراض، ارتكبت أخطاء فادحة أدت إلى تفاقم المشكلة في ظل ظروف صعبة واستثنائية.

قال بانوس، المنسق الإقليمي السابق للشؤون الإنسانية في سوريا: "باعتبارنا عاملين في المجال الإنساني في سوريا، واصلنا العمل في وضع الطوارئ، مثل فرقة الإطفاء، حيث استجبنا للحرائق لمدة عشر سنوات متتالية ولكن دون رؤية حل للسبب الجذري للحريق على الإطلاق". قال مومتزيس لهذا المؤلف: "تتطلب المشاكل السياسية حلولاً سياسية، فقد بذلنا دائماً كل ما في وسعنا للاستجابة للاحتياجات، وربما أنقذنا آلاف الأرواح من

خلال مساعدتنا المنقذة للحياة في الوقت المناسب، ولكن في نهاية اليوم بقي لدينا شعور بأنه كان من الممكن منع هذا الجنون الذي صنعه الإنسان وأنه كان من الممكن إنقاذ الأرواح لو كانت هناك إرادة سياسية قوية تضع الشعب السوري في المقام الأول".[٦]

مرة أخرى، الحالة السورية ليست فريدة من نوعها. وكما كتب دونيني: "لقد تم استخدام العاملين في المجال الإنساني منذ ذلك اليوم [عندما تم التوقيع على اتفاقية جنيف الأولى في عام ١٨٦٤] حتى أصبحوا بمثابة أوراق التين لتغطية تصرفات الحكومة أو تقاعسها في مواجهة جرائم الحرب والإبادة الجماعية".[٧] ويخلص دالير من وجهة نظره العسكرية إلى أن: "من غير الممكن. ولا ينبغي لنا. أن نتوقع من المنظمات الإنسانية أيضاً أن تكون بمثابة غطاء لفشل الدول في التدخل سياسياً لمنع الأزمات أو حلها. في الواقع، إذا قام المانحون والساسة بعملهم، فسوف تتضاءل الحاجة إلى المشروع الإنساني الضخم في القرن الحادي والعشرين [...].[٨] ويقتبس ريف من أحد كبار مسؤولي الأمم المتحدة وصف المساعدة الإنسانية ذات مرة بأنها "نظام احتواء للعالم الغني"[٩]؛ وقد وصف البعض المشكلة بأنها "فخ إنساني" حيث يمكن للمساعدات الإنسانية أن تطيل أمد الحروب أو تعطي القوى العظمى ذريعة إما للتدخل أو عدم التدخل – كما هو الحال في سوريا.[١٠]

النقص المزدوج

لقد أشارت الحالة السورية إلى عجز مزدوج في النظام الدولي الحالي: أولاً، أصيبت الأدوات المتعددة الأطراف بالشلل وافتقرت إلى الإرادة السياسية اللازمة لاحتواء الصراع بشكل فعال وفي الوقت المناسب، ومعالجة الكارثة الإنسانية باعتبارها مشكلة سياسية. ثانياً، تُركت الجهات الفاعلة الإنسانية وحدها مع الأعراض والمعضلات السياسية التي ينطوي عليها العمل في ظل نظام كان يقتل مواطنيه. وقد أظهر بعض هؤلاء العاملين في المجال الإنساني أوجه قصور هيكلية أو شخصية في التعامل مع هذا الوضع على أرض الواقع أو نقص في التقييم أو الاجتهاد أو الاهتمام أو الحساسية. وفي حالات فردية، ربما لعب التحيز السياسي أيضاً دوراً في سبب انحرافهم عن تطبيق المبادئ الإنسانية البحتة.

وقد تمت عرقلة التقدم في مجلس الأمن بشكل رئيسي بسبب استخدام روسيا المتكرر لحق النقض، بدعم من الصين. وفي هذا السياق، يطرح السؤال: لماذا جعلت روسيا من

نفسها شريكاً في أساليب نظام عديم الضمير؟ من الناحية السياسية، هناك العديد من الأسباب التي يمكن تفسيرها وراء قرار روسيا بالتورط في الحرب، وقد تم ذكر بعضها أعلاه فيما يتعلق بالمناقشة حول منع المزيد من انتشار منطق المسؤولية عن الحماية. وكانت لإيران أسبابها الخاصة، وفي الأساس لعبة القوى الإقليمية ضد المملكة العربية السعودية وإنشاء جسر بري للنفوذ من طهران إلى حزب الله في بيروت، أو ما يسمى بالهلال الشيعي. بالنسبة لروسيا، لعبت عدة أسباب جيوسياسية دوراً، كما فعلت النية الواضحة إلى حد ما لمنع الديمقراطية على النمط الغربي في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، كما أخبرني دبلوماسي روسي في جنيف، لكن هذا لا يفسر حتى الآن سبب شعور روسيا وإيران بالحاجة إلى التواطؤ في أخطر انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان شهدها هذا القرن. بمعنى آخر: هل كانت هناك ضرورة عسكرية للذهاب إلى حد قصف المرافق الطبية والمساعدة في تدميرها بطريقة مقصودة، أو قتل وترويع أكبر عدد ممكن من المدنيين كاستراتيجية حرب؟

وقد ترك هذا العجز المزدوج مجالاً واسعاً لقوى أكبر لتحديد النتائج على ساحة المعركة السورية وفي الساحات السياسية ذات الصلة، وخاصة بالنسبة لإيران وروسيا على الجانب الموالي للحكومة، لكن كليهما اتبعا مفاهيم مختلفة تماماً للتدخل في سوريا. دخلت إيران إلى سوريا على المستوى الجزئي، وهذا يعني وجود جنود على الأرض، معظمهم من وكلاء مثل حزب الله وغيره من الميليشيات الشيعية المجمعة مع المرتزقة أو السجناء السابقين، بما في ذلك من العراق وأفغانستان وباكستان، وفي كثير من الأحيان، منحتهم الحكومة في دمشق بسهولة الجنسية السورية، الأمر الذي يسير جنباً إلى جنب مع هدف إيران المتمثل في زيادة النسبة المئوية للسكان الشيعة في سوريا. إن الدخول على المستوى الجزئي يعني أيضاً أن إيران تنوي التأثير على الحياة الدينية والمجتمعية السورية، فقد استثمرت في العقارات لإنشاء أحياء شيعية وكلفت المبشرين بقيادة العلويين إلى جذورهم الشيعية، لكن معظم العلويين لم يكونوا مهتمين بالتحول على الإطلاق، وفضلوا التمتع بحريتهم الدينية وعاداتهم العلمانية، وشرب العرق والمساواة النسبية بين الجنسين.

وللعديد من هذه الأسباب، فضّل السوريون، وحتى بعض المعارضين، علناً أو بصمت النفوذ الروسي على النفوذ الإيراني، لأن روسيا دخلت سوريا على المستوى الكلي مع عدد قليل نسبياً من القوات على الأرض، بينما نشرت القوة الجوية وتلوح في أفق الحياة

المجتمعية. ولم يهتم الروس بما يؤمن به السوريون: فقد نشأ الكثير منهم في بيئة علمانية، مثل الروس أنفسهم. يتذكر السوريون في الحكومة والمعارضة على حد سواء بدرجة من الحنين الحياة الطلابية الملونة في موسكو، حيث كان الروس يستمتعون بمشاركة الفودكا والعرق مع نظرائهم السوريين. وحاولت روسيا أيضاً بناء مؤسسات في سوريا، على سبيل المثال، من خلال دمج المتمردين السابقين والجنود المنشقين سابقاً في الجيش العربي السوري في الفيلق الخامس. لقد كانت فكرة روسية لدفع المناقشات حول الدستور السوري في العملية السياسية. وعلى الرغم من النهج العسكري المدمر، كان للروس مصلحة في بناء الدولة والاستقرار جزئياً من أجل خفض تكاليف التشغيل الخاصة بهم؛ وعلى النقيض من ذلك، قوضت إيران المؤسسات وأضعفتها بواسطة وكلاء وميليشيات (ومع وجود بعض الحرس الثوري على الأرض)، وبالتالي زادت من إضعاف سلسلة القيادة الشاملة المعقدة والفوضوية بالفعل. وبطبيعة الحال، حاولت كل من إيران وروسيا ضمان عوائد اقتصادية مربحة مقابل مشاركتهما العسكرية في إنقاذ رقبة الأسد، ونتيجة لذلك، بدأ الأسد عملية بيع البنية التحتية ومشاريع إعادة الإعمار في سوريا إلى القوى الأجنبية المدعوة، وإلى حد ما، قوى الاحتلال. لقد كانت كل من روسيا وإيران تتنافسان مع بعضهما البعض، لكن في الوقت نفسه، تحتاج كل منهما إلى الأخرى حتى لا تضطر إلى التعامل مع الفوضى السورية بمفردها.

ولأن الروس لم تكن لديهم مصلحة في تشكيل المجتمع السوري على وجه التحديد، ولأنهم كانوا علمانيين وأقوياء واستراتيجيين، فقد كانت لديهم ميزة على إيران من حيث القوة الناعمة؛ لكن موسكو، وعلى الرغم من استثمارها السياسي في الصراع، أضاعت استغلال هذه الفرصة بالشكل الصحيح.

روسيا وفشل القوة الناعمة

في أواخر عام ٢٠١٥، دخلت روسيا الحرب السورية بحسم ومشاركة كاملة على ثلاثة مستويات بالتوازي - عسكرياً وسياسياً ودبلوماسياً - في وقت كانت فيه الدول الغربية غائبة إلى حد كبير. وفي سعيها لتحقيق الأهداف الثلاثة في وقت واحد، حثت روسيا على بدء محادثات جنيف في بداية عام ٢٠١٦ بينما واصل جيشها دعم قصف - أو قصف

بنفسه[11] - المدنيين أو مواقع المعارضة والمتمردين، بما في ذلك المستشفيات وسيارات الإسعاف والأسواق والمخابز والمنشآت وأهداف أخرى غير عسكرية؛ ولم يكن هذا تناقضاً في وجهة النظر الروسية. لقد خاضت روسيا الحرب كما لو لم تكن هناك مفاوضات، ومع ذلك دفعت باتجاه المفاوضات وكأنها لم تشارك بشكل فعال في الحرب. أرادت روسيا تعزيز قوتها من خلال المساهمة في التسوية السورية بشكل أساسي بشروطها الخاصة، ولذلك، انخرطت في جميع الملاعب في الأدوار القيادية. وبفضل الدور السياسي والدبلوماسي الضعيف للولايات المتحدة في ظل إدارة ترامب، سمح الصراع السوري لروسيا - بعد الوصمة الناجمة عن الأزمة الأوكرانية - بالعودة إلى المواجهة مع الولايات المتحدة. وعلى الرغم من عدم رفع العقوبات المفروضة على روسيا، إلا أن المكاسب طويلة المدى في النفوذ الجيوسياسي واستعادة الكرامة الوطنية كانت نتائج أساسية للجانب الروسي.

ومع ذلك، فإن هذا الانتهاك الصارخ لمبادئ القانون الدولي وخلق معاناة إنسانية هائلة على وجه التحديد هو الذي حال دون النجاح طويل المدى لتطلعات روسيا السياسية العالمية فيما بعد الصراع السوري، فلو تمكنت روسيا من ضبط نفسها ونظام الأسد عسكرياً، ولو لم تستخدم حق النقض ضد التدابير المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وشككت في نتائج الأمم المتحدة بشأن استخدام النظام للأسلحة الكيميائية، لكانت قد انتصرت في الحرب بقوتها العسكرية والتزامها على الرغم من إمكانية حدوث زيادة في تكاليف الحرب وتأخر النصر العسكري قليلاً؛ علاوة على ذلك، كانت موسكو ستحظى بفرصة التحول بسلاسة من طرف في الحرب إلى صانع للسلام في المرحلة اللاحقة من الصراع. لقد رأت روسيا نفسها بالفعل كداعمة للتهدئة في سوريا، حيث أنشأت صيغة أستانا لتحفيز عملية جنيف المتوقفة وأنشأت بقوة ما يسمى بمناطق المصالحة مع المستشارين العسكريين الروس والشرطة الروسية على الأرض. وعلى الرغم من أن كل هذا كان تكتيكاً قتالياً واضحاً وتم تطبيقه بالقوة، إلا أن الكثيرين في المعارضة السورية فضلوا الدور الروسي في سوريا على الدور الإيراني؛ لكن روسيا أضاعت فرصتها لتعزيز قوتها الناعمة في سوريا وعلى المستوى الدولي من خلال سوريا.

ولو أنها فعلت ذلك، لكانت روسيا قد خففت من الناحية العملية عبئها في سوريا من خلال الحصول على دعم دولي للاستقرار وإعادة الإعمار، ولكان بإمكانها أن تلعب دوراً استقرارياً كان من الممكن أن يحظى بتقدير الغرب المشلول والمتردد - لو أنها التزمت على نطاق واسع

بقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من خلال متابعة أجندتها العسكرية بما يتماشى مع مبادئ الحرب، والانخراط بجدية في عملية جنيف وإلزام الحكومة السورية بالقيام بذلك أيضاً.

ربما كان أحد الأسباب وراء سلوك روسيا هو الفجوة بين الجيش الروسي والأجهزة والتقاليد الدبلوماسية، فقد كان التنافس بين وزارتي الدفاع والخارجية واضحاً خلال هذا الصراع وغيره من الصراعات. وبما أن سوريا كانت منطقة حرب، فقد كانت في يد العسكر ومنطقه. وفي بعض الأحيان، كان الزملاء السياسيون ينزعون زمام القيادة من الجيش، كما حدث في الأيام الأخيرة قبل "مؤتمر المصالحة" في سوتشي في يناير/كانون الثاني ٢٠١٨، عندما كان الحدث الدعائي يخاطر بالتحول إلى فشل، لكن الجيش هو الذي قرر الاستراتيجية على الأرض وليس الدبلوماسيين. لقد غطى الرئيس بوتين كلا النهجين في وقت واحد، وعندما يحين وقت الشدة، فإنه هو نفسه يميل إلى الاعتماد على القوة الصارمة بدلاً من القوة الناعمة، ويعكس سلوكه هذا الاتجاه العام المتمثل في أن القوة الصارمة مكرسة بشكل أكبر في الثقافة السياسية الروسية.

وكان ضحايا هذا النهج هم المدنيون السوريون ومبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي تم اكتسابها بشق الأنفس. ومن المفارقة أنه في محاولة لمنع بيئة دولية بأي ثمن مدفوعة بأفكار المسؤولية عن الحماية التقدمية للغاية بعد التجربة الليبية، جعل السلوك الروسي في سوريا الحماية ضرورة أكثر أهمية في عصرنا من المنظورين الإنساني والقانوني.

ازدراء التعددية

كان الافتقار إلى رؤى طويلة الأجل للسلام والاستقرار، والافتقار إلى النهج المتعدد الأطراف، وبدلاً من ذلك، سياسات القوة الأحادية الجانب، بمثابة مزيج غير مستقر. لم يقتصر الأمر على دخول تقريع الأمم المتحدة سيئ السمعة للرئيس الأمريكي ترامب إلى الساحة فحسب، بل قبل ذلك بوقت طويل، أظهر الحلفاء المؤيدون للأسد احتراماً استراتيجياً متضائلاً للأمم المتحدة، وخاصة تجاه تلك الوكالات التي كانت تعمل على جمع الأدلة حول جرائم الحرب المحتملة، مثل عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن

استخدام الأسلحة المحظورة، أو التحقيق الذي تجريه لجنة التحقيق (CoI) في قضايا المساءلة، أو مساعدة الآلية الدولية المحايدة والمستقلة[١٢] في التحقيق، ومحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي والمرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. اتخذت روسيا، في مجلس الأمن وخارجه، موقف الإنكار المستمر والتجاهل: فكل الأدلة التي جمعها خبراء الأمم المتحدة الدوليون ضد النظام السوري كانت ببساطة مزيفة. وقد فقد عمل خبراء الأمم المتحدة ـ وبالتالي الأمم المتحدة ذاتها ـ مصداقيتها باعتبارها إما قذرة أو متحيزة، وأصبحت الأمم المتحدة كبش فداء في الفجوة الآخذة في الاتساع بين القوى الكبرى ومواقفها المتناقضة، وضحية حملات التضليل الوطنية التي تم تصويرها كأداة في أيدي القوى الغربية؛ لكن كل هذا لم يمنع روسيا والصين وحتى سوريا من استخدام منصة الأمم المتحدة لأغراضها الخاصة حيثما كان ذلك مناسباً؛ ولا بد من الإشارة مرة أخرى في هذا السياق إلى أن لجنة التحقيق الدولية وهيئة التحقيق الدولية المستقلة اتهمتا أيضاً قوات المتمردين السوريين بارتكاب جرائم حرب، وهو أمر مقبول بالفعل وتناقلته وسائل الإعلام الروسية والإيرانية. لقد تراجع احترام الأمم المتحدة إلى مستوى سيء للغاية، فقد أصبحت المنظمة العالمية بمثابة كيس ملاكمة للقوى وساحة للإنكار. وقد اعترف الرئيس الأسد نفسه علناً بازدرائه للأمم المتخدة في مقابلة أجريت معه في بداية الأزمة السورية في عام ٢٠١١ مع باربرا والترز مع شبكة ABC:

والترز: ألا تعتقد أن الأمم المتحدة منظمة ذات مصداقية؟

الأسد: لا، لسبب واحد؛ لأنهم لم ينفذوا، لم ينفذوا أبداً أياً من القرارات التي تتعلق بالعالم العربي، على سبيل المثال، الفلسطينيون في الأراضي السورية. لماذا لا يفعلون ذلك، إذا كانوا يتحدثون عن حقوق الإنسان فماذا عن الفلسطينيين الذين يعانون في الأرض المحتلة. ماذا عن أرضي وشعبي الذي يعيش على أرضه المحتلة من قبل إسرائيل، بالطبع لا.

الأسد: وهذا بالنسبة لكل مواطن وليس بالنسبة لي كرئيس. فأنا أخبركم عن التصور السائد في المنطقة بأكملها.

والترز: هل تعتقد أن الأمم المتحدة لا تتمتع بالمصداقية؟

الأسد: لا.

الأسد: أبداً، لم يكن شيئاً قبل جيلي، بل هو شيء ورثناه كمفهوم وكمعتقد.

والترز: لديك سفير لدى الأمم المتحدة.

الأسد: نعم، إنها لعبة نلعبها. وهذا لا يعني أنك تؤمنين بها.[١٣]

وفي ظل هذه الخلفية من تآكل الشرعية والدعم، والاستقطاب الأيديولوجي وأحادية القوى العظمى، أصبح من الصعب على نحو متزايد على الأمم المتحدة اجتياز اختبار كونها حارساً أو حتى منفذاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على وجه الخصوص. ويُنظر إلى الفروع الإنسانية للمنظمة العالمية إما على أنها عنصر مثير للقلق أو بمثابة ثمرة سهلة المنال توفر موارد إضافية للحرب؛ وإن إعلانات الحياد وعدم التحيز قد لا تبدو سوى ساذجة في آذان النخب الحاكمة عديمة الضمير.

الفصل الحادي عشر

حجج من أجل التغيير: كيفية تجنب فخ الحياد

إن استخلاص الدروس من السيناريو السوري المعقد هو أمر صعب دون أن يبدو الأمر منافقاً أو أكاديمياً أكثر مما ينبغي، وذلك نظراً لأن القرارات السياسية والإنسانية كان لا بد من اتخاذها على الحوافر في ظروف موحلة ووسط شد وجذب مجموعات القوى الدولية؛ ومع ذلك فإن كل موقف معضلة يقدم دروساً للمستقبل، بما في ذلك. وربما في المقام الأول. الحالة السورية، حيث كانت المخاطر والوحشية والخسائر البشرية مرتفعة للغاية. يبدو أن "العمل كالمعتاد" هو الخيار الأسوأ بعد ما حدث، ليس فقط بالنسبة للسوريين بل أيضاً من أجل إنقاذ البراءة الإنسانية في جميع أنحاء العالم وكذلك من أجل مرونة القانون الدولي. ويمكن تلخيص الحجج المؤيدة للتغيير والمعارضة للممارسات الدولية الحالية على النحو التالي:

١- حجة الحاجة: لا تصل المساعدات الإنسانية على وجه التحديد إلى الأشخاص الأكثر احتياجاً ولا إلى العدد الكافي من المحتاجين، وفي هكذا ظروف تصبح مبادئ الحياد وعدم التحيز مهزلة.

٢- الحجة المستندة إلى القانون الدولي الإنساني: يدعم الرأي القانوني المعاصر بقوة الأشكال البديلة للتعاون الإنساني مثل عمليات التسليم عبر الحدود في الحالات الصارمة ضد إرادة الدولة المعنية، وإذا لزم الأمر، حتى بدون موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولكن قد يصبح هذا موقفاً هشاً على نحو متزايد إذا استمر تآكل التعددية وعودة التظاهر بسيادة الدولة الصارمة تدريجياً.

٣- الحجة القائمة على القيمة: إن تحويل المساعدات الإنسانية وإساءة استخدامها قد يؤدي إلى تقوية الأنظمة عديمة الضمير في صراع غير متكافئ بالفعل، فترتكب تلك الأنظمة انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان والتي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من نظام قيمنا العالمي. ربما لا يزال البعض، وخاصة المستبدين، يجادلون بأن أنظمة القيم هذه ليست عالمية، بل غربية أو أوروبية أو غيرها وهذا نقاش معقد يمتد عبر القارات والثقافات. لقد

أثبت الربيع العربي والعديد من الانتفاضات الشعبية في الدول غير الغربية، ولا يزال، عكس ذلك؛ وعلى أقل تقدير، ليس هناك من سبيل لإنكار أن هذه القيم قد دخلت في ميثاق وممارسة الأمم المتحدة ووكالاتها التي تضم جميع البلدان أعضاء فيها بشكل طوعي.

٤- الحجة القائمة على الوساطة: يتمتع الطرف الأقوى في النزاع المسلح غير الدولي (الدولة في الغالب) بفرص أكبر لتوجيه وإساءة استخدام الموارد الإنسانية لصالحه، ويجعل التفاوت المتزايد الناتج عن ذلك أي شكل من أشكال الوساطة من جانب طرف ثالث، وخاصة من جانب الأمم المتحدة، أكثر صعوبة. إن لم يكن مستحيلاً، لأنه بذلك يزيل أي حافز يدفع الطرف الأقوى للجلوس إلى طاولة المفاوضات، وهذا ما قد يطيل أمد الصراع والمعاناة الإنسانية.

٥- الحجة القائمة على المصداقية: في كل الصراعات الجارية اليوم تقريباً، فشلت الأمم المتحدة في التوصل إلى حل سياسي عن طريق الوساطة؛ وقد تعرض موظفوها ووكالاتها لانتقادات شديدة بسبب تعاملهم مع المساعدات الإنسانية وغيرها من المساعدات. وقد رأينا مدى الاستياء في الحالة السورية وحاجة الأمم المتحدة إلى تعديل وإجراء التحقيقات الداخلية، وهذا ما قد يترك علامة دائمة على منظمة يتعين عليها، في الوقت نفسه، أن تدافع عن قيمتها المضافة في الأوقات الصعبة بالنظر إلى الزعماء الوطنيين الثنائيين المتشككين، وتخفيضات الميزانية، والافتقار إلى الدعم المتضافر لمبادراتها السلمية وبعثاتها الميدانية وأنشطتها الأخرى. إن الجهود غير المنسقة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة المختلفة، والتي غالباً ما تلغي جهود بعضها البعض (مثل تقديم المساعدة الإنمائية غير المشروطة على الرغم من عملية الوساطة المتوقفة)، تزيد من الصورة تعقيداً.

٦- الحجة المستندة إلى الاقتصاد: إن تحويل الموارد الإنسانية وإساءة استخدامها قد يمتص ملايين الدولارات واليوروات في اقتصاد الحرب، مما يطيل أمد الصراع، كما وقد يؤدي إلى تعزيز هياكل الدولة المفترسة وأصدقاء النظام المتحالفين معها. خلال الصراع الذي تكون فيه الدولة طرفاً لا يهتم بشعبه، فإن ذلك يريح الدولة من تقديم الخدمات دون تمييز، ويمكّنها من استخدام مواردها المتبقية على عملائها، ويخلق المزيد من الدمار والمعاناة الإنسانية.

والحجة الاقتصادية موجودة أيضاً كنقد للمساعدات الإنسانية بشكل عام، فبعض أنواع المساعدات تدمر الهياكل الاقتصادية المحلية وتزيد من الاعتماد على الخارج، وهو انتقاد تم التعبير عنه أيضاً في السياق السوري.[1] وعندما يتعلق الأمر بفترة ما بعد الصراع وإعادة الإعمار المحتملة، فإن نفس الشكوك تنطبق على تعزيز النظام المفترس الذي قد يستبعد حتى أجزاء من سكانه من فوائد هذه الجهود، وعلى المدى الطويل، لن يؤدي ذلك إلى خلق استقرار اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي.

دعونا نتذكر ما يعنيه فخ الحياد الإنساني: يميل صناع القرار ذوو النوايا الحسنة من البلدان المانحة إلى الإصرار على البقاء اسمياً "محايدين" و"غير متحيزين" بشكل صارم عندما يتخذون قرارات بشأن الإفراج عن الأموال الإنسانية. ولهذا الغرض، يحاولون الابتعاد عن أي اعتبارات وتداعيات سياسية تتعلق بالصراع؛ وبالتالي، فإنهم يبددون أيضاً إمكانية تقديم المساعدة البديلة بخلاف تلك التي تتم من خلال القناة التي أنشأها "الإجماع الدولي" الذي تم اختباره، والذي يتم من خلال الحكومة الحالية (على الرغم من حقيقة أنه، كما رأينا، توجد حجج قوية في القانون الدولي الإنساني في الوقت نفسه ضد هذا الإجماع المتصور). ووفقاً لهذا النهج، فإن أي شيء آخر سيعتبر "مساعدة مسيسة" لأنه سيذهب مباشرة إلى أراضي المتمردين، وبالتالي يدعم المتمردين، ويعبر الحدود دون موافقة نشطة من البلد المضيف. في مثل هذه الحالة، ومن خلال حجب الواقع السياسي على الأرض، قد يتحول الحياد إلى شكل من أشكال الضعف في مواجهة الطرف الأقوى (الحكومة في الغالب)؛ ومن هنا فإن الحياد في الإنفاق يصبح أي شيء آخر غير الحياد في الممارسة على أرض الواقع. إن صناع القرار الذين يفترضون (أو يتظاهرون في بعض الحالات) أنهم يتصرفون بطريقة إنسانية بحتة. وبالتالي محايدة وغير متحيزة. يميلون إلى تقديم قدر ضئيل من المقاومة ضد التلاعب السياسي وقد يقعون فريسة لعلاقات القوة ذاتها التي تحدد عملهم.

من الواضح أن هناك خيارين جذريين لكيفية تجنب هذا الفخ؛ أحدها هو أن نعترف بشكل قاطع أنه في ظل هذه الظروف المعاكسة للغاية، فإن المساعدة المقدمة لم تعد إنسانية، أو ربما تظل كذلك من حيث الحافز على الرغم من أن هذا مستحيل من الناحية العملية. ويتمثل الخيار الجذري الآخر في سحب العمل الإنساني، سواء تكتيكياً أو مؤقتاً، من أجل اكتساب النفوذ التفاوضي، كما حدث في البوسنة خلال عام ١٩٩٣ أو اليمن في

عام ٢٠٢٠. ولن يُعرف أبداً كيف سيكون رد فعل الحكومة السورية في عام ٢٠١٢ لو هددت الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى بشكل جماعي بالانسحاب. هل كان تهديد النظام بطردهم سيتحول إلى خدعة؟

ولنكون واقعيين: إذا تم قطع الروابط مع الحكومة المضيفة، وتم تحديد التقييمات الإنسانية الصارمة، مما يجعل الأنشطة الكبيرة عبر الحدود هي محور التركيز الرئيسي، فقد لا يكون العمل الإنساني على الأرض ممكناً دون غطاء سياسي و/أو عسكري، فهو يحتاج إلى التزام من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو على الأقل أجزاء من المجتمع الدولي - في حالة استعدادهم للتحرك دون تفويض من الأمم المتحدة - لحماية هذه المساعدة إذا تعارضت مع إرادة البلد المضيف وحلفائه المحتملين. ومن الواضح أن مناطق حظر الطيران تتبادر إلى الذهن، لكنها لا تكون منطقية إلا عندما يتم تنفيذها بشكل فعال بواسطة صواريخ أرض جو أو طائرات أو طائرات بدون طيار. وفي الحالات الأكثر صعوبة، قد يتعين تغطية العمل الإنساني على الأرض أيضاً، في حالة شن هجمات برية، وبالتالي، فإن إمكانية تنفيذ أحد هذه الخيارات الجذرية تعتمد إلى حد كبير على المجموعات الفردية والظروف وعلاقات القوة أثناء الأزمة.

ولقد رأينا أيضاً أن هناك حججاً إنسانية مضادة قوية ومعقولة ضد أي من هذه الخيارات المتطرفة، ومن بينها حجة جدار الحماية، التي تهدف إلى حماية المداولات والإجراءات الإنسانية من أي تأثير سياسي محتمل مفسد؛ وهناك حجة أخرى تتمثل في حجة الاستقرار القانوني، والتي ترى أن النظام القانوني الدولي معرض للخطر إذا تم اتخاذ القرارات بشكل فردي ومختلف في كل مرة تحدث فيها أزمة، وأحد الأمثلة على ذلك هو السؤال عما إذا كانت موافقة البلد المضيف ضرورية للتسليم عبر الحدود أم لا؛ كما يشعر المروجون لحجة الاستقرار القانوني بالقلق إزاء انعدام الأمن والمخاطر التي يتعرض لها الموظفون العاملون على الأرض بسبب التفسيرات القانونية المتضاربة، ويجادلون بأن هكذا نهج مرن قد يشكل سابقة ويزيد من تآكل مقبولية المبادئ القانونية الدولية والالتزام بها؛ فالإساءة السياسية ممكنة دائماً على طريق عملية صنع القرار.

وبعيداً عن الحجج الإنسانية السامية، تتبادر إلى الأذهان جوانب عملية للغاية - وسياسية بطبيعتها - ضد القرار الجذري بالانسحاب من التعاون الإنساني، فقد تؤدي

هكذا خطوة إلى تدفقات جديدة من اللاجئين، كما هو الحال في هذه الحالة، من سوريا إلى البلدان المجاورة وأوروبا، وهو أمر يحرص المانحون الغربيون على منعه.

وبما أنه لن يتم بذل أي جهود إغاثة إنسانية على الإطلاق في عالم مثالي ولأن عتبة التدابير الجذرية مرتفعة، فقد توصل منتقدو الممارسة الحالية للمساعدة الإنسانية في سوريا إلى قائمة طويلة من التوصيات لتحسين الممارسات ضمن الإطار العام الحالي، وهي مصممة لزيادة قدرة المنظمات الإنسانية على الصمود في مواجهة حكومات الولايات المسيئة وللحد من معضلة السياسات التي تعمل في ظلها. وعلى وجه الخصوص، نشرت منظمة هيومن رايتس ووتش، وتشاتام هاوس، والمجلس النرويجي للاجئين، ومنظمة أوكسفام[٢] العديد من التدابير العملية التي يمكن أن تساعد جهود الإغاثة في تجنب الفخاخ الشائعة في ظروف الحياة الواقعية الصعبة وتعزيز إمكانية تقديم المساعدات المبدئية.

على الرغم من أن المناقشات الأكاديمية والقانونية قد تبدو عديمة الجدوى في ظل نظام مصمم على الكفاح من أجل البقاء بكل الوسائل المتاحة، إلا أن إحدى التوصيات هي أن المنظمات الإنسانية الدولية يجب أن تكون أكثر إصراراً على قراءة القانون الدولي الإنساني، ولا سيما المادة ٣ من ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف، التي تنص على أن الأسباب "التعسفية أو المتقلبة" التي تقدمها الدولة المضيفة لمنع وصول المساعدات الإنسانية هي ببساطة باطلة. وقد قدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نفسه "التوصية المهمة" التالية في تقرير تقييم سوريا لعام ٢٠١٦: "يجب على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية القيام بمزيد من العمل على تقنين مفهوم الرفض التعسفي والبناء على العمل الذي حققه في الوصول إلى جميع أنحاء سوريا من خلال مجموعة من العمل، كما ينبغي النظر في توفير قدرة دائمة في المقر الرئيسي لتحليل إمكانية الوصول وإجراء مفاوضات بشأن وصول المساعدات الإنسانية".[٣]

أحد الدروس الرئيسية المستفادة من سوريا مقارنة بالسيناريوهات الإنسانية الأخرى هو أن الموقف الأكثر صرامة من قبل العاملين في المجال الإنساني قد يؤتي ثماره كتكتيك للتفاوض مع النظام. ويشير حايد في استعراضه لأوجه القصور الإنسانية في سوريا إلى أن بعض المنظمات الإنسانية الدولية تفاوضت بالفعل بنجاح مع الحكومة السورية، وقد حققت أهدافها بالصبر والمثابرة، وبتوضيح مبادئها غير القابلة للتفاوض منذ البداية ورفضت التنازل؛ وأوضحت خلال المفاوضات أنها ستلغي أو تؤجل المشاريع إذا لم يسمح

لها بتنفيذها بشروطها الخاصة. وفي كثير من الحالات، قامت الحكومة بسحب القيود أو الشروط التي فرضتها، وفي مناسبات أخرى، قامت المنظمات ببساطة بإلغاء مشاريعها.[٤] لقد رأينا أن هناك أوجه تشابه في البوسنة أو اليمن، حيث كان موقف الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في بعض الأحيان أكثر تأثيراً وتماشياً مع المبادئ الإنسانية.

هناك توصية رئيسية أخرى، مرتبطة بما ورد أعلاه، وهي أنه يجب على المنظمات الإنسانية الدولية أن توحد قواها، وتنسق بشكل أفضل، وبالتالي تخلق نفوذاً للتفاوض لمواجهة استراتيجية "فرق تسد" الناجحة جداً بالنسبة للنظام؛ ومن شأن النهج المشترك أن يزيد من صعوبة قيام الحكومة بالتنمر على المنظمات الفردية أو طردها. وحتى وكالات الأمم المتحدة لم تقم بالتنسيق فيما بينها بشكل فعّال، على الرغم من أن الجهات المانحة مثل الاتحاد الأوروبي حثتها على القيام بذلك؛ باختصار: يجب أن تكون عروض المساعدة مجمعة ومعبأة ومشروطة إلى حد كبير، وينبغي تسليمها كخيار "خذها أو اتركها". وبالطبع قد يرفضه النظام جملة وتفصيلاً، وهو ما يعيدنا إلى الخيارات الجذرية المذكورة أعلاه، ولكن نظراً لخطورة الوضع، على الأقل في سوريا، كان ينبغي اختباره. ويشير حايد إلى أن المنظمات الإنسانية الدولية، وخاصة وكالات الأمم المتحدة، لديها ما يكفي من النفوذ لزيادة قوتها التفاوضية دون خوف من انتقام الحكومة. هناك ما يقدر بنحو ١١,٧ مليون شخص محتاجين في جميع أنحاء البلاد، يعيش ٧,٢ مليون منهم في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.[٥] "وتحاول الحكومة تحقيق الاستقرار في المناطق الخاضعة لسيطرتها، لكنها لا تملك الموارد اللازمة للقيام بذلك بمفردها".[٦] صحيح، ولكن قبل كل شيء، تسعى جاهدة إلى إنفاق الأموال الموجودة لديها لأغراض أخرى أو تحويل تلك الأموال إلى الحسابات المصرفية لأصدقائها في الخارج.

وهنا يجب علينا أيضاً أن نميز بين المراحل المختلفة للصراع. وكان مثل هذا النهج "خذ كل شيء أو اتركه" ليعمل بشكل أفضل في السنوات الأولى من الصراع، عندما كان النظام يكافح بشدة من أجل البقاء. ففي تلك المرحلة، كان النظام بحاجة إلى الأمم المتحدة كمورد لأمواله الحربية ومصدر للشرعية أكثر من حاجة الأمم المتحدة إلى النظام، ولكن هذه كانت الفترة الحاسمة من الصراع، حيث تم تحديد قواعد اللعبة، واستسلمت وكالات الأمم المتحدة. في السنوات اللاحقة، عندما سيطرت الحكومة مرة أخرى على أجزاء متماسكة من الأراضي، ظلت القضايا المتعلقة بالوصول والتلاعب قائمة، لكن الانتهاكات

الأكثر جسامة التي كان ينبغي أن تثير ردود فعل شديدة أصبحت أقل مثل الحصار والقصف واسع النطاق الذي كان له تداعيات إنسانية ضخمة مقترنة بالإغلاق عبر الخطوط، كما وتضاءل عدد الخطوط الأمامية النشطة. وعلى الرغم من الوضع الاقتصادي السيئ، فقد نجح النظام نفسه في جمع قواه، وتمكن من النجاة من أصعب الأوقات. فلماذا إذن يستسلم للمطالب السياسية أو الإنسانية الآن على وجه التحديد بعد أن يبدو أن الأسوأ قد انتهى؟ إن الخداع بالتهديد بسحب المساعدات الإنسانية من غير المرجح أن ينجح الآن عما كان عليه الحال بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٨ على سبيل المثال. "بالنظر إلى احترام الأمم المتحدة المعتاد للسلطة واحترام سيادة الدول الأعضاء"، قال مسؤول سابق رفيع المستوى في الأمم المتحدة للمؤلف، "فحتى موظفي الأمم المتحدة أصحاب المبادئ وذوي النوايا الحسنة على الأرض ليس لديهم سوى القليل من الأدوات للرد على تنمر الدول الأعضاء"[٧] ولهذا السبب يحتاج الموظفون ذوو النوايا الحسنة على الأرض إلى دعم الجهات المانحة جيدة التنسيق، ومن الممكن أن يمارس مثل هذا العمل الجماعي الضغوط السياسية اللازمة. ومن الناحية العملية، يمكن للمنظمات الإنسانية الدولية إنشاء اتحاد تمويل وتبادل للمعلومات حول القيود الحكومية، وحول المفاوضات الناجحة وغير الناجحة من أجل الوصول. وينبغي للجهات المانحة أن تنشئ آلية لتبادل المعلومات للبرمجة من شأنها أن تعزز الشفافية وتبسط شروط المشروعات المخططة ونتائجها؛ كما أنه من الضروري وجود تعريف مشترك للخطوط الحمراء كموقف ثابت من جميع المنظمات الإنسانية الدولية إذا أصرت الحكومة على شروط غير مقبولة. ومرة أخرى، لا يمكن أن ينجح هذا إلا إذا أظهرت جميع المنظمات المشاركة استعداداً موثوقاً لسحب المشروع أو حتى تواجدها في البلاد، إذا لزم الأمر.

ويتم تعزيز العمل الجماعي أيضاً من خلال وضع مبادئ توجيهية تشغيلية مشتركة مفصلة تمكن المنظمات الإنسانية الدولية من اختيار الشركاء المحليين بحرية، وتطوير آليات شفافة للشراء وإنشاء عمليات مراقبة وتقييم مستقلة. وسيكون الهدف المشترك الشامل هو التقليل والحد من الأذونات البيروقراطية المقبولة المطلوبة للعمليات على الأرض. وهناك اقتراح آخر مفاده أنه ينبغي للمنظمات الإنسانية الدولية أن تعزز قدراتها على إجراء تقييمات منهجية وشاملة ومحايدة للاحتياجات وعمليات الرصد والتقييم من خلال الوصول المباشر والموثوق إلى الميدان، ولهذا الغرض، عليها الإصرار على فتح المزيد

من المكاتب الميدانية على الأرض؛ وإذا أنكرت الحكومة المسؤولة ذلك - كما هو الحال في المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري - فقد يتم النظر في خيار جوهري أكثر.

يميز تقرير روزنتال لعام ٢٠١٩ حول أداء الأمم المتحدة في ميانمار بين نهجين تحت عتبة الخيار الجذري المتمثل في الانسحاب الإنساني (وبصرف النظر عن العمل كالمعتاد)، حيث يدور أحد المفاهيم حول العمل الجماعي القوي والدبلوماسية القوية كما هو موضح أعلاه ولكن في حدود الفضاءات السياسية القائمة. ويشار إلى استراتيجية "التأثير الأقصى" هذه في التقرير على أنها نهج "الدبلوماسية الصريحة". أما النهج الأكثر ليونة والأكثر صمتاً فقد تمت صياغته باسم "المشاركة المبدئية" أو "الدبلوماسية الهادئة"، وكلاهما نهجان تكتيكيان بطبيعة الحال، وليسا صحيحين أو خاطئين، ويمكن أن يحدثا بظلال مختلفة من اللون الرمادي ويعملا بالتوازي.[٨] وضمن الإمكانيات التي توفرها التكتيكات الأكثر صمتاً والخطوات الوسيطة نحو وصول إنساني أكثر التزاماً بالمبادئ، يمكن اتخاذ تدابير مختلفة في الممارسة اليومية، على سبيل المثال، توضح الحالة السورية أن المنظمات الإنسانية الدولية يجب ألا تقبل أي تدخل خارجي في عمليات التوظيف الداخلية الخاصة بها، كما يجب عليها أيضاً الامتناع عن توظيف موظفين محليين قريبين من الطرف المتحارب أو جزء منه حتى لأسباب تكتيكية، لأن هذا سيقوض مصداقية المنظمة ويخلق جواً من عدم الثقة والترهيب داخل بيئة عمل يُفترض بأنها إنسانية.

علاوة على ذلك، يجب على المنظمات الإنسانية الدولية التوقف عن مشاركة ملفات المشتريات مع الحكومة أو الكيانات التابعة لها، مثل الهلال الأحمر العربي السوري أو الأمانة السورية؛ وبالتالي، لا ينبغي للأفراد المنتمين إلى النظام أن يحصلوا على ميزة غير عادلة في عملية المناقصة؛ كما يجب عليها أيضاً إنشاء عملية تدقيق شاملة لاستبعاد الأشخاص المتورطين في الانتهاكات الإنسانية أو أولئك المدرجين على قوائم العقوبات لأسباب وجيهة. وبعيداً عن المداولات الأخلاقية والمسائل المتعلقة بمصداقية العمل الإنساني، فإن هذه العقوبات يتم فرضها من قبل أكبر المانحين مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الذين لا يريدون رؤية الأشخاص المدرجين على قوائم العقوبات يستفيدون من أموال الجهات المانحة، حتى ولو بشكل غير مباشر. ويجب على الجهات المانحة أيضاً أن تشارك بشكل أكبر في دعم المنظمات الإنسانية الدولية في تلك الجهود، إن لم تكن على اتصال مباشر مع الحكومة، فمن خلال المفاوضات مع أطراف ثالثة. وقد

سبق أن أثيرت بعض الفضايا مراراً وتكراراً من قبل الدول المانحة في فريق العمل الإنساني التابع لمكتب المبعوث الخاص لسوريا في جنيف.

ونظراً لأوجه القصور في الوصول عن طريق التفاوض، ينبغي للمنظمات الإنسانية الدولية أن تتعلم كيفية تطوير القدرات في مجال حساسية النزاع والمفاوضات الإنسانية من أجل تحسين حوار الوصول مع النظراء السوريين، ويشمل ذلك التدريب المتعمق للموظفين الميدانيين على المبادئ الإنسانية. لا يزال التفاوض الإنساني على خط المواجهة مجالاً متخلفاً في دراسات العلوم الإنسانية،[٩] فالعجز الهيكلي داخل الأمم المتحدة يفسر الافتقار إلى المساءلة من جانب كبار الموظفين ومنحنى التعلم المسطح للغاية من الأخطاء السابقة، لذلك، ليس الموظفون في الميدان فحسب، بل كبار المسؤولين أيضاً هم الذين يحتاجون إلى تدريب أفضل وتقييمات مناسبة وإدارة للموارد البشرية والتي تستخلص الاستنتاجات الصحيحة.

وكما يشير المجلس النرويجي للاجئين وأوكسفام، ينبغي على قيادة الأمم المتحدة في دمشق التأكد من أن رؤساء قطاعاتها العديدة يحافظون على حوار استباقي ومنتظم مع الوزارات ذات الصلة، الأمر الذي من شأنه تمكينهم من دعم الدعوة المرتبطة بقضايا الوصول الأوسع، كما ينبغي عليهم أيضاً نقل القضايا مرة أخرى إلى اجتماعات القطاع وتمثيل رسائل المناصرة التي ترسلها المنظمات الإنسانية الدولية إلى الوزارات الحكومية. يعد استخدام المزيد من المساحات المحلية لتعزيز عمليات توصيل المساعدات الإنسانية توصية أخرى قدمتها المنظمات الإنسانية الدولية التي قبلت من حيث المبدأ القواعد الأساسية للحكومة، على سبيل المثال، تعاونت منظمة كاريتاس الدولية الكاثوليكية بسهولة مع شركاء سوريين مسجلين لدى الحكومة، ووفقاً لتقاريرهم، فإنهم يتمتعون بمستوى معين من الحرية في العمل، حتى في بعض الأحياء التي تعتبر مناهضة للنظام. وتقول كاريتاس إنه ينبغي استخدام المزيد من هذه المساحات الصغيرة،[١٠] ومع ذلك، فإنه لا يزال بمثابة عمل متوازن؛ وربما يكون من الأسهل تقديم المساعدة دون تدخل كبير إذا ركزت الوكالة على بعض المناطق المحلية التي يمكنها المساعدة فيها دون الانشغال بالصورة العامة. وفي جميع الأحوال، فإن مثل هذا النهج لا يتجنب الوقوع في فخ الحياد تماماً.

ومع ذلك، أكد الممارسون البارزون على الأرض في سوريا على أهمية تنوع الجهات الفاعلة المحلية. يتذكر منسق الشؤون الإنسانية الإقليمي السابق في عمان، بانوس مومتزيس،

لكاتب المقال: "كان من المدهش رؤية إنشاء منظمات غير حكومية وطنية من قبل سوريين من الشتات والذين تركوا وظائفهم وجاءوا للعمل، لخدمة شعبهم في المقام الأول من خلال العملية عبر الحدود. بعد أن عشت وعملت في سوريا لسنوات، أصبحت أحترم وأعجب بتعاطف المجتمع السوري ودافعه لمساعدة شعبه، وهذا ينطبق أيضاً على الآلاف من متطوعي الهلال الأحمر العربي السوري. لا توجد عملية أخرى في العالم محلية بالحجم الذي رأيته في سوريا".[11]

وعلى جانب المانحين الدوليين، هناك أيضاً مجال للتحسين، حيث تتمثل إحدى التوصيات في ضرورة تنويع التمويل المرن ومتعدد السنوات للاستجابة من مركز دمشق، مما يمكّن المنظمات من توسيع نطاق البرامج عندما يكون الوصول متاحاً. ينبغي لتلك الدول القليلة التي تحتفظ بتمثيل دبلوماسي في سوريا أو تزور البلاد بانتظام، ومعظمها من بيروت، أن تشارك بشكل استباقي، باستخدام نفس نقاط الحوار مع الوزارات الحكومية لدعم زيادة الوصول بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية، ويجب على الجهات المانحة التي ليس لديها هذا التمثيل دعم هذه الجهود بشكل غير مباشر.

وبصرف النظر عن المزيد من التعاون المتبادل والعمل الجماعي لدعم أولئك الذين يتعين عليهم التفاوض على أرض الواقع، ينبغي مراجعة السلوك التنظيمي والحوافز الفردية في الوزارات المانحة، ومعظمها في وزارات الخارجية و/أو التنمية. تميل غرائز البقاء السياسي والسلوك التنظيمي على حد سواء إلى اتخاذ المسار الأقل مقاومة. وقد يؤدي النفور من المخاطرة، وفي بعض الأحيان عدم المشاركة من جانب الدبلوماسيين الأفراد، إلى تعزيز خطة الإنفاق التي تلبي احتياجات المنظمات الكبيرة والمعروفة ولكنها تهمل المنظمات الصغيرة التي تطير تحت الرادار. إن تحويل الأموال الإنسانية إلى الأمم المتحدة هو أمر سهل؛ وقليل من الناس سوف يشككون في ذلك. وسوف تقوم هيئة التدقيق بكل سرور بوضع علامة على هذا التمويل؛ بالإضافة إلى ذلك، تستطيع الحكومة المانحة أن تضيف بسرعة هذه المبالغ الكبيرة إلى سجلها العام للمساعدات الإنسانية في المنافسة الدولية المعتادة لبيع صكوك الغفران. وفي المقابل، فإن التدقيق في الوضع السياسي المتطور على الأرض قد يشكل انتهاكاً لجدار الحماية، كما وسيستغرق وقتاً طويلاً. إن اكتشاف - والاعتراف أمام النفس وأمام الجمهور - بأن خطط الإنفاق التقليدية ربما أدت إلى تشويه المبادئ الإنسانية سوف يؤدي إلى خلافات وحاجة إلى تعديل الإجراءات، وهذا يدعو مرة

أخرى إلى توافر البدائل، ومع ذلك، قد يكون العثور على هذه الأشياء أمراً صعباً؛ وحتى لو كان هناك أي منها - على سبيل المثال، منظمات أصغر تجرؤ على عبور الحدود في ظروف صعبة بسبب التقييمات الإنسانية المبدئية - فقد تكون لديها خبرة أقل في التعامل مع مبالغ أكبر من المال أو في المحاسبة بشكل عام. يجوز لسلطة التدقيق طرح الأسئلة، والمطلوب هنا هو زيادة الشجاعة الفردية والسياسية للالتزام بقوة أكبر بتجربة طرق وشراكات جديدة. أو بعبارة أخرى، التكيف مع الحقائق التي جعلت الممارسات التقليدية غير محتملة؛ وقد حدث هذا بالفعل إلى حد ما، لا سيما فيما يتعلق بالتنويع التدريجي للأموال نحو الجهود الإنسانية الإضافية، كما رأينا. ولكن من الواضح أن هذه عملية طويلة من التعلم التدريجي من أوجه القصور في الأدوات الإنسانية المتاحة بسهولة. على أية حال، يجب على وزارات الخارجية التأكد من عدم وجود جدار حماية بين المداولات الإنسانية ومداولات حقوق الإنسان عندما يتعلق الأمر باتخاذ القرارات والإجراءات الخاصة بها.

علاوة على ذلك، يتعين على الجهات المانحة أن تبذل قصارى جهدها للنظر بشكل أعمق في منظومة الأمم المتحدة، والتشكيك في التقارير والإجراءات. وكما يقول مسؤول سابق رفيع المستوى في الأمم المتحدة: "سيتعين على الجهات المانحة أن تكون أكثر حرصاً على مراقبة الاستخدام النهائي وأن توضح أن الأمم المتحدة لن تكون الوسيلة المختارة لإيصال المساعدات، إذا كان فخ الحياد يعني أن أولئك الذين يرتكبون جرائم القتل هم المستفيدون الرئيسيون من المساعدة."[١٢] ويجب على الدبلوماسيين من الدول المانحة أن يستمروا في طرح الأسئلة والبحث عن أسباب مثل سبب عرض العقد على شركاء معينين على الأرض، كما عليهم أن يظلوا مهتمين حتى بالعمل الشاق للغاية المتمثل في قراءة ما بين السطور في التحديثات التفصيلية من أرض الواقع، ويتعين عليهم إشراك نظرائهم في الأمم المتحدة بنشاط في اجتماعات التنسيق والاستراتيجية؛ وينبغي عليهم أن يتساءلوا عن الصياغة التي تقلل من شأن الفظائع، وتغرقها في دلالات غامضة. وكما رأينا، فقد اجتمع بعض المانحين وأعدوا قائمة بالانحرافات عن المبادئ الإنسانية، على الرغم من أنهم يخجلون من مشاركتها علناً من أجل تجنيب الأمم المتحدة خجلها في الأوقات الصعبة بالفعل، وفي الواقع، هذا عمل متوازن. ولكن أيضاً، وعلى وجه الخصوص، تتمتع اللغة الدبلوماسية وراء الكواليس بإمكانية وجود فروق دقيقة، ويجب ألا تخجل من استخدام

ذخيرتها بأكملها عند الضرورة، حيث لابد من تسمية الحوادث غير المقبولة بمسمياتها، على سبيل المثال عندما لا يكون هناك أدنى تقدم واضح، ولا تجتمع ببساطة فرقة العمل التي من المفترض أن تقوم بمراجعة التزام الأمم المتحدة بالمعايير والمبادئ.

إذا تم أخذ بعض الدروس المستفادة والتوصيات المذكورة أعلاه على محمل الجد بعد الكارثة السورية، فقد تؤدي إلى إجراءات منسقة من قبل مشغلي المساعدات الإنسانية والجهات المانحة بحيث يظل الخيار الجذري للانسحاب الكامل هو الملاذ الأخير، ولكن يجب أن يكون خياراً واقعياً. وفي النهاية، فهي لعبة بوكر وستنطوي على مخاطر على كلا الجانبين. نعم، هناك حالات في مثل هذه الصراعات حيث يتعين على العاملين في المجال الإنساني المشاركة في مقامرة سياسية إذا كانوا يريدون إنقاذ مبادئهم. وفي النهاية، لا يتعلق الأمر بتسييس المساعدات الإنسانية من جانب المانحين، بل هو إعادة الأهداف إلى المركز الذي انتزعه النظام السوري ودفنه في الزاوية البعيدة.

الفصل الثاني عشر

الخاتمة

حاول هذا الكتاب تسليط الضوء على المعضلات السياسية المختلفة التي تواجهها الجهات الفاعلة السياسية والإنسانية في بيئة صراع شديدة التعقيد. لقد تم وضع الدروس المستفادة من الحرب السورية فيما يتعلق بالتعامل مع المساعدات الإنسانية وغيرها من أشكال المساعدة في منظور أوسع فيما يتعلق بتطور القانون الدولي - والتراجع الزاحف - فيه. وكان أحد أهدافي أيضاً هو صياغة الحجج المؤيدة لتغيير الممارسات الدولية الحالية، وتقديم توصيات وتوجيهات محتملة لاتخاذ قرارات سياسية وإنسانية في بيئات معادية مماثلة وصراعات قادمة.

لقد شكل الصراع السوري تحدياً للمجتمع الدولي والقانون الدولي بطرق غير عادية، فقد تضمن السيناريو مجموعة معقدة للغاية من الجهات الفاعلة والمصالح، وتداعيات إقليمية ودولية كبيرة للغاية ناجمة عن الصراع والتورط بالوكالة، وشلل متبادل في مجلس الأمن، ونزوح بشري مرتفع للغاية وخسائر فادحة في صفوف المدنيين؛ وقد صاحب ذلك تعذيب منهجي، وتجويع استراتيجي، وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعدم تناسق قوي في الموارد والأسلحة والتحالفات السياسية لصالح الحكومة السورية تدريجياً، والتي كانت، في الوقت نفسه، مسؤولة عن الغالبية العظمى من الوفيات بين المدنيين وتدمير البنية التحتية الطبية والمدنية. أظهر الصراع أيضاً تجزئة الجهات الفاعلة والأراضي والهياكل المدنية والعسكرية، وتطرف الجهات المسلحة وأسلمتها على الأرض، وسلبية الدول الغربية تجاه الانتهاكات الجسيمة والإخلال بالمعايير والقيم الدولية لحقوق الإنسان حتى بعد أزمة لاجئين واسعة النطاق، والتي امتدت عبر حدودها وتحدت سياقاتها السياسية الداخلية.

ويمثل هذا التعقيد كابوساً ليس فقط للمدنيين السوريين، بل أيضاً لأي محاولة للتوسط في هذا الصراع وإجراء مفاوضات للتوصل إلى حل سياسي، فعلى المستوى الكلي، ساهمت

اتجاهات سياسية وقانونية شاملة مختلفة في كارثة طويلة الأمد دون حل سياسي شامل في الأفق: صراع على السلطة لم يتم حله في عالم متعدد الأقطاب بين الولايات المتحدة وروسيا والصين على المستوى العالمي، وبين المملكة العربية السعودية وإيران وتركيا على المستوى الإقليمي، والتأكيد المتزايد على الاستبداد والثنائية في عالم ما بعد الحداثة، والأزمة الناجمة عن التعددية والقانون الدولي، والتي تجلت في الضعف التدريجي للقوة الملزمة للقيم الدولية والمعايير القانونية. وشمل هذا الافتقار إلى الغضب الشعبي ضد الانتهاكات أو الافتقار إلى الالتزام السياسي بمعاقبة الانتهاكات، وأخيراً، إحياء المفهوم القديم المتمثل في سيادة الدولة الصارمة وغير المشروطة.

وقد شكلت كل هذه الأمور مجتمعة عقبات أمام اتباع نهج يركز على حقوق الإنسان في سوريا وأمام ممارسة إنسانية مبدئية. لقد تلاشى مفهوم المسؤولية الدولية عن حماية حياة الإنسان وحقوق الإنسان، وقد دفع الثمن عدد كبير من المدنيين السوريين، فقد جاءت مظاهراتهم العامة من أجل حقوق الإنسان والكرامة وفرص الحياة الأفضل والحريات الشخصية والسياسية في الوقت الخطأ ضمن التطورات العالمية الأوسع. ومن منظور أطول أمداً، فإن المنطقة غير المستقرة والمصابة بالصدمة والمحرومة والمتطرفة سوف تستمر في الارتداد على أوروبا وجيرانها الأوسع. والواقع أن الربيع العربي - والأزمة السورية بشكل خاص - ضربت المجتمع الدولي في عالم مجزأ يفتقر إلى الزعامة السياسية القوية.

وقد دفع المجتمع الإنساني ثمناً باهظاً أيضاً، فقد أصيب أو قُتل العديد من موظفيه، ودُمرت بنيته التحتية الطبية على الأرض إلى حد كبير، وفي كثير من الأحيان انهارت معنوياته أيضاً؛ بالإضافة إلى ذلك، تعرض العاملون في المجال الإنساني، وخاصة صناع القرار داخل وكالات الأمم المتحدة، لضغوط غير عادية من نظام عديم الضمير وانتُقدوا على نطاق واسع بسبب تعاملهم مع الأزمة في سوريا، وهو ما ترك خدوشاً في مصداقية المنظمة الدولية في نظر الكثيرين، وليس في نظر السوريين فحسب. وحتى لو أخذنا في الاعتبار الظروف الصعبة وبيئة اتخاذ القرار المعضلة، فإن العديد من المنظمات الإنسانية والأفراد اتخذوا قرارات لم تكن مفهومة في ضوء المعايير الإنسانية الدولية، وعلى وجه الخصوص، في ضوء التزامهم بالعمل وفقاً لمبادئ الحياد وعدم التحيز.

قال الدبلوماسيون الذين تمت مقابلتهم لإعداد هذا الكتاب إنهم خلال العقود الماضية التي عملوا فيها على الملفات الإنسانية، لم يشهدوا قط شيئاً مماثلاً لتعقيد الوضع السوري، ونطاق التلاعب الإنساني، ومثل هذا النقاش المسيس حول المساعدة الإنسانية. أظهرت الحالة السورية أن تسييس المساعدات الإنسانية تم بشكل أقل من جانب المانحين الدوليين (وهو ما كان مشكلة متكررة في تاريخ الإنسانية) ولكنه كان جزءاً من صراع مستمر لتصحيح الخطاب والممارسة التي حرض عليها نظام عنيف وحلفاؤه الذين تخلوا عن المعايير والمبادئ الإنسانية القائمة. بمعنى آخر، كان الأمر يتعلق بإعادة القائمتين إلى الوسط بعد أن قام النظام بدفعهما بعيداً في الزاوية.

لقد أشارت الحالة السورية إلى عجز مزدوج في النظام الدولي الحالي: أولاً، أصيبت الأدوات المتعددة الأطراف بالشلل وافتقرت إلى الإرادة السياسية لاستخدام الأساليب الفعالة التي كان من الممكن أن تحتوي الصراع في الوقت المناسب ومعالجة الكارثة الإنسانية باعتبارها مشكلة سياسية. ثانياً، تُركت الجهات الفاعلة الإنسانية وحدها مع الأعراض والمعضلات السياسية التي ينطوي عليها العمل في ظل نظام يقتل شعبه. كما أظهر بعض هؤلاء العاملين في المجال الإنساني أوجه قصور هيكلية أو شخصية في التعامل مع هذا الوضع. ومن الصعب الفصل التام بين القرارات الإنسانية والسياسية عندما تكون المبادئ الشاملة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على المحك إلى هذا الحد. وكما قال أحد الدبلوماسيين الغربيين: "إن كل قرار إنساني هو قرار سياسي أيضاً". وقد يكون الطلب الإنساني إنسانياً حقاً أو قد تكون له دوافع سياسية أيضاً، أو كليهما، ومن الأمثلة على ذلك مطالبة المعارضة السورية المتكررة بالإفراج عن المعتقلين.

في سياق أوسع، ليس القانون الدولي وحده هو الذي تم تحديه في الصراع (الصراعات) السوري والذي من المحتمل أن تتم إعادة كتابته جزئياً على المدى الطويل، حيث ستتأثر أيضاً الممارسات الدولية التوافقية القائمة حتى الآن والمبنية على قراءة (انتقائية) لهذا القانون. فمن ناحية، من الصعب أن نتصور أن العمل كالمعتاد سيكون مقبولاً لدى الجهات المانحة بعد أن شهدت الدروس المؤلمة للممارسة الإنسانية في سوريا التي كان عليها أن تتعامل مع أعراض النهج السياسي الفاشل لاحتواء الصراع؛ ومن ناحية أخرى، فقد أتاحت هذه التجارب المريرة أيضاً للجانب الاستبدادي من الطيف السياسي العالمي فرصة ذهبية لتغيير التفاهمات والممارسات القانونية الدولية التي قد تتحول إلى مبادئ

حسب تفضيلاته. لقد استخدمت القوى العظمى مثل روسيا والصين، بالإضافة إلى الولايات المتحدة في بعض المناسبات الأخرى، خطابات المعسكرين السياسي والقانوني بشكل انتقائي؛ فمن ناحية، يستخدمون القوة السياسية والعسكرية لإعادة تشكيل تطور القانون الدولي، في الحالة السورية، بطريقة رجعية نحو فكرة سيادة الدولة الصارمة وعدم التدخل بكل ما يترتب على ذلك من عواقب؛ ومن ناحية أخرى، فإن هذا الإصرار على عدم التدخل كان جزءاً من الحجج القانونية الموجهة نحو الاستقرار من قبل نفس اللاعبين؛ ويمكن العثور على هذه الأخيرة أيضاً في بعض أجزاء معسكر المانحين الغربيين.

وبما أن القانون الدولي هو هدف متحرك ويتطور باستمرار، فمن المؤكد أن الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط ستترك آثارها، ومن الأمثلة الملموسة على ذلك أن مفهوم المسؤولية عن الحماية فقد إلى حد كبير معقوليته كمبدأ توجيهي للعمل المتضافر. في الواقع، اختفت مسؤولية الحماية تقريباً من المناقشات. وقد توقف تطور هذا المفهوم مؤقتاً رغم تطوره الدائم بعد نهاية الحرب الباردة، وسقوط جدار برلين، والتدخل في كوسوفو، وتجارب الإبادة الجماعية دون عائق في البوسنة والهرسك ورواندا، وبدايات الربيع العربي. وفي النهاية، دُفنت المسؤولية عن الحماية تحت الأنقاض السورية كنتيجة طويلة الأمد للتدخل الأمريكي غير الحكيم وسوء الإدارة في العراق عام ٢٠٠٣، ومن خلال التدخل الدولي المثير للجدل في ليبيا عام ٢٠١١.

كان لدى روسيا عدة أسباب سياسية للتدخل في الصراع السوري، وكان أحد أهدافها منع حدوث سوابق لتدخل الدولة بدوافع إنسانية، وبالتالي تعزيز فكرة سيادة الدولة الصارمة. كانت هذه سياسة وقائية، إذا جاز التعبير، ضد سيناريو محتمل قد تواجه فيه روسيا والصين وإيران ودول أخرى ذات سجل كئيب في مجال حقوق الإنسان، اضطرابات شعبية مماثلة للربيع العربي عام ٢٠١١، والحركة الخضراء في إيران أو حرب الشيشان في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أو احتجاجات هونغ كونغ عام ٢٠١٩. ومن خلال هذه السياسات، تحاول الحكومات الاستبدادية منع نشوء موقف قد تصبح فيه يوماً ما الطرف المتلقي لتدخل إنساني محتمل.

وفي هذا السياق، يطرح السؤال ما إذا كانت روسيا على وجه الخصوص تصرفت بحكمة لتحقيق مصلحتها على المدى الطويل عندما جعلت من نفسها شريكاً، ليس لنظام الأسد

في حد ذاته، بل لأساليب مثل هذه الحرب عديمة الضمير. وفي جميع الاحتمالات، لم يكن تطبيق هذه الأساليب وحمايتها مسألة ضرورة عسكرية أو كفاءة، حيث كان من الممكن أن تكون لروسيا اليد العليا على أية حال، نظراً لاستثماراتها السياسية والدبلوماسية والعسكرية مجتمعة، لكن موسكو خاطرت . وربما خسرت . مصداقيتها الدبلوماسية والسياسية للتحول من طرف متحارب إلى صانع سلام معترف به دولياً بعد تحقيق أهدافها الاستراتيجية الرئيسية في سوريا. على الأقل، هذا هو ما هدفت إليه موسكو من خلال مبادراتها الدبلوماسية المختلفة مثل "مؤتمر المصالحة" في سوتشي عام ٢٠١٨ أو النقاش الطائش بعد الصراع حول إعادة الإعمار السريع. لكن في هذا السياق، افتقرت مثل هذه المبادرات إلى المصداقية وعلقت روسيا في سوريا، كما فعلت إيران الهشة اقتصادياً والتي تهتم بمصلحتها الذاتية الضيقة دون أي دعم دولي أوسع لتحديات ما بعد الصراع. في الواقع، كانت الدول الغربية اللامبالية إلى حد كبير ستكون سعيدة لو أن شخصاً ما، حتى روسيا، كان بمثابة قوة عسكرية مقبولة في سوريا بغض النظر عن مصالحها الوطنية التي تسعى إلى تحقيقها في شرق البحر الأبيض المتوسط - لو أنها لم تنتهك على نطاق واسع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان خلال هذه الحرب. لا أحد يستطيع تجاوز ذلك. لقد استبقت روسيا فرصة اكتساب قوة ناعمة قيّمة من خلال دورها في سوريا، حيث، وبدلاً من ذلك، اختار الكرملين الاعتماد على القوة الصارمة فقط، وهي القوة عديمة الضمير. ومن المفارقة المريرة أنه في محاولة لمنع بيئة دولية مدفوعة بأفكار المسؤولية عن الحماية بأي ثمن، فإن الأساليب الروسية والإيرانية للحرب في سوريا جعلت الحماية أكثر أهمية في عصرنا من المنظورين الإنساني والقانوني. ويسير تراجع مفهوم المسؤولية عن الحماية جنباً إلى جنب مع إحياء سيادة الدولة الصارمة والدفاع عنها بشكل متزايد، وهو ما يستمد عادة من الفهم الحديث للقانون الدولي الكلاسيكي لمنطق وستفاليا. إن التدخل الأجنبي من أي نوع، حتى لو كان لدوافع إنسانية ويتكون فقط من أنشطة محدودة النطاق عبر الحدود، أصبح الآن موضع رفض أكثر حزماً مما كانت عليه الحال طيلة العقدين الماضيين على جانبي الألفية؛ فمفهوم سيادة الدولة ينجرف عائداً إلى المفاهيم التقليدية التي تفصل الدولة عن التزاماتها تجاه السكان. وقد انتهكت دمشق، في مثالنا، مسؤوليتها الحكومية تجاه مواطنيها إلى أقصى حد ممكن. ومع ذلك، من الناحية القانونية في القانون الدولي الإنساني الحديث، فإن ذريعة

الحرب لا تقلل من مسؤوليات الجهات الحكومية فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية للحياة الإنسانية، وما يعزز ذلك هو حقيقة أن القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان قد أصبحا مرتبطين بشكل أوثق.

إحدى المفارقات في مثل هذه الصراعات هي أن الجهات السياسية الفاعلة لا تزال تميل إلى الدفاع عن أفعالها بالرجوع إلى القانون الدولي، حتى لو انتهكت ذلك القانون؛ ومع ذلك، في نهاية المطاف، يمكن قراءة القانون الدولي بشكل انتقائي للغاية وقد يصبح جزءاً من عملية المساومة السياسية. استخدمت الحكومة السورية على نطاق واسع الحجج القانونية في المراحل الدولية القليلة التي كانت لا تزال مفتوحة أمام الدولة المنبوذة على نطاق واسع، سواء كان ذلك في مقر الأمم المتحدة في نيويورك أو في محادثات السلام في جنيف. تأرجحت الكلمات الرئيسية في الخطابات الدولية للدبلوماسيين السوريين حول السيادة وشرعية الحكومة في الأوقات التي كان فيها الأمران على المحك.

كما اعتمدت دمشق السرديات القانونية في الدفاع عن حربها باعتبارها "معركة ضد الإرهاب" بكل ما يترتب عليها من آثار قانونية. ومثل الحكومات الأخرى في هذا الوضع، كانت دمشق مترددة في الاعتراف بمستوى الأعمال العدائية باعتبارها نزاعاً مسلحاً غير دولي؛ وكان ذلك أيضاً لأن الاعتراف بالمتمردين كطرف في النزاع سيؤدي إلى منح المجموعة غير الحكومية وضعاً قانونياً وشرعية. لكن في النهاية، لا تكمن المشكلة في سوريا في صعوبة التمييز بين المدنيين والمقاتلين، بل في الإبادة المتعمدة للمدنيين، وهي سمة من سمات الحروب الشاملة وغير المتكافئة في العصر الحديث. علاوة على ذلك، فإن الاستخدام التضخمي العالمي لمصطلح ومفهوم "الإرهاب" بعد أحداث ١١ أيلول قد سهّل تخفيف المعايير والالتزامات الدولية من خلال توسيع مفهومي الدفاع عن النفس والتناسب؛ كما أنها تمثل استراتيجية مرحب بها لتجريد الآخر من إنسانيته وإهانته من أجل إضفاء الشرعية على الحرب عديمة الضمير ضد جماهيره الموالية في الداخل. إن الرأي العلمي في الأدبيات الحديثة للقانون الدولي الإنساني القائل بأنه حتى لو كان المتمردون الناشئون "مقاتلين غير شرعيين"، فإنهم سيتمتعون بحماية القانون الدولي الإنساني، ظل رأياً أكاديمياً بحتاً.

لقد علمتنا الحالة السورية أيضاً أن ضعف المفاوضين الإنسانيين وصناع القرار والقادة في مواجهة القيود الخانقة لعملهم يشكل جزءاً من المشكلة على الجانب العملي من

القصة. لقد دفعت الأزمة في سوريا الممارسة الدولية إلى حدودها الأخلاقية والسياسية، كما أنها مثلت تحدياً للدبلوماسيين في جميع أنحاء العالم وأنماط تفكيرهم وصنع القرار. ومن المحتم، وبسبب الانتهاكات الصارخة، أن تصبح الأنشطة الإنسانية قضية سياسية على نحو متزايد، وهذا صحيح؛ إذ توجد هناك حكومة كانت الطرف المتعاقد السامي والمسؤولة عن حوالي ٩٠ في المائة من الوفيات بين المدنيين، ومع ذلك، تلقت أيضاً كميات ضخمة من المساعدات الإنسانية التي ذهبت، خلال بعض الفترات، إلى ما يقرب من ٩٠ في المائة من الأراضي الخاضعة للحكومة فقط. رفضت الحكومة عمليات التسليم عبر الخطوط، وحاولت منع الأنشطة عبر الحدود، ووضعت النشاط الإنساني الدولي تحت سيطرة الدولة الصارمة، واستخدمت أي شكل من أشكال المساهمة الدولية كمورد إضافي لاقتصاد الحرب. وتشير بعض الحسابات إلى أن الموارد الدولية التي تلقتها الحكومة السورية من خلال جميع أنواع المساعدات شكلت حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في زمن الحرب. وكان لنطاق المساعدات المحظورة أو المحولة وتدفق الأموال الدولية تأثير على استقرار النظام الذي كان يكافح من أجل البقاء بكل الوسائل المتاحة.

يمكن أن يسمى هذا النوع من الممارسة بالحرب التكاملية؛ وهي استراتيجية تستغل بشكل منهجي وبلا ضمير كل الموارد الدولية المتاحة من مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع الإنساني، من أجل استخدامها أو إساءة استخدامها على الأرض من خلال توجيه أو استيعاب المساعدات الإنسانية لصالحها أو الاستفادة من الوجود الدولي في أشكال أخرى. وعلى النقيض من ذلك، فإن عمليات التسليم عبر الحدود بعيدة عن متناول الحكومة المركزية، وبالتالي لا يمكن استخدامها كمورد للحرب التكاملية التي تخوضها دولة مفترسة.

وفي ظل هذه الظروف، أصبحت المساعدة الإنسانية التقليدية موضع تساؤل متزايد ونوقشت بدائل للممارسات الدولية الحالية. واجه الدبلوماسيون وصناع القرار السياسي الذين اضطروا لاتخاذ قرار بشأن تمويل المساعدات الإنسانية خطر الوقوع في فخ الحياد. وفي عزمهم على إقامة جدار الحماية بين المجالين الإنساني والسياسي، كانوا يميلون إلى التركيز بشكل صارم على المبادئ الإنسانية المتمثلة في عدم التحيز والحياد بهدف حماية قراراتهم من التأثير السام للسياقات السياسية، حيث يتعين تسليم المساعدة الإنسانية دون تمييز إلى الأشخاص الأكثر احتياجاً وإلى أكبر عدد ممكن من

الأشخاص المحتاجين، ولهذا الغرض، تحجب الاعتبارات السياسية لأنها تصرف الانتباه عن المبادئ الإنسانية. ويميل هذا النهج أيضاً إلى رفض بدائل تقديم المساعدة بخلاف الحكومة الحالية، حيث يعتبر هذا إجماعاً دولياً راسخاً (أو "قانوناً غير ملزم" أنشأته ممارسات الأمم المتحدة)، وبالتالي، ووفقاً لهذا التوجه، فإن الموقف المحايد لا يسعى إلى التشكيك في هذا الإجماع، بل يسعى إلى الحفاظ عليه؛ وأي شيء آخر سيُنظر إليه على أنه نهج مُسيّس قد يخرج الثوابت الدولية عن مسارها أو حتى يفيد أو يشجع الجهات الفاعلة غير الحكومية في صراع مع الحكومة.

وبطبيعة الحال، نشأ هذا النهج الإنساني الذي يركز على الدولة ويستند إلى الافتراض الأصلي بأن الحكومة تتحمل مسؤولية خاصة وتتبع على نطاق واسع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان تجاه سكانها. هناك أيضاً مداولات عملية حيث: يكون تقديم المساعدة بمساعدة جهة حكومية في الغالب أكثر كفاءة وأماناً من تجنبها؛ لذلك، يتم التغاضي بسهولة عن المصالح السياسية أو التلاعب من قبل حكومة الولاية، أو إذا كان صناع القرار في المجال الإنساني على علم بها، فقد يجادلون بأنه ليس من مهمتهم إصدار حكم سياسي على سلوك الحكومة بل التصرف دون تأخير. ولا يعتبر العاملون في المجال الإنساني أن من واجبهم الدخول في مسابقة سياسية، فمهمتهم هي تقديم أفضل ما في وسعهم في ظل ظروف معينة.

ومع ذلك، إذا كانت الحكومة طرفاً في الحرب التي تقتل شعبها على نطاق واسع، وأغلبهم من المدنيين العزل وغير المقاتلين، وإذا أساءت الحكومة استخدام المساعدات الإنسانية، بل وحولتها إلى سلاح حرب، فستصبح راية الحياد وعدم التحيز مهزلة، وتواجه النية في دعم هذه المبادئ معضلة صعبة، إن لم تكن فخاً سياسياً، وفي أسوأ الحالات، ستصبح المساعدة الإنسانية نفسها سياسية، ويتحول موقف الحياد وعدم التحيز حسن النية إلى العكس، وقد تطيل القرارات المتخذة أمد الحرب والمعاناة؛ وخلال الجدل الدائر في واقع موحل، قد ينتهي الأمر بمثل هذا الموقف إلى التحول إلى عقيدة جوفاء بعد أن فقد براءته المحايدة والغير متحيزة.

ومع ذلك، لم يزعم أحد أنه من السهل الهروب أو تجنب فخ الحياد، كما أنه من الصعب تنفيذ البدائل، فهي تنطوي أيضاً على مخاطر عالية. أثارت هذه المعضلة نقاشات سياسية مثيرة للجدل بين العاملين في المجال الإنساني وصناع القرار السياسي داخل وبين

وزارات الدول المانحة الذين تقاتلوا دفاعاً عن مناهجهم القانونية والسياسية؛ وفي موازاة ذلك، اندلع نقاش حاد بين معسكرات مختلفة من خبراء القانون الدوليين.

ولدى كلا المعسكرين، السياسي أو العملي، والمعسكر القانوني الذي يتمحور حول الدولة أو الإنساني التقليدي، حجج قوية إلى جانبهما، حيث يزعم المعسكر السياسي أن السياسة والإجراءات العسكرية شكلت القانون الدولي، وأن السياسة تعمل على تعديل هذه المبادئ كلما كان العزم السياسي قوياً بالدرجة الكافية لإنشاء سابقة (إن صنع الحرب يعني وضع القانون). وفي المقابل، يهتم المعسكر القانوني باستقرار القانون الدولي وبربط كل التغييرات والإجراءات الممكنة بتفويض من مجلس الأمن. وفيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية، فضل المعسكر القانوني الممارسة الحالية المتمثلة في تقديم المساعدات الإنسانية من خلال حكومة الولاية في غياب أي قرار مخالف من قبل مجلس الأمن؛ وعلى النقيض من ذلك، أشار المعسكر السياسي إلى التلاعب بهذه المساعدات وتحويلها، وإلى النطاق الهائل لانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي، وفقاً لقراءة تقدمية للقانون الدولي الإنساني المعاصر، ستسمح أيضاً باتخاذ تدابير خارج نطاق ولاية مجلس الأمن عندما تصاب هذه الهيئة بالشلل مرة أخرى. ومن وجهة نظرهم، فإن مثل هذا الوضع من شأنه أن يسمح بتجاهل موافقة الدولة المضيفة على المساعدة الإنسانية أيضاً، وخاصة عندما يتم تسليمها عبر الحدود. كانت العمليات واسعة النطاق عبر الحدود مهمة في السياق السوري، حيث وقع معظم الدمار، لا سيما الناتج عن الغارات الجوية، والمعاناة الإنسانية في شمال سوريا، بالقرب من الحدود التركية، وتم حظر المساعدات عبر الخطوط من دمشق في الغالب من قبل النظام.

ويمكن العثور على نهج وسيط إلى حد ما في تقرير روزنتال لعام ٢٠١٩ الذي ألقى ضوءاً نقدياً على أداء الأمم المتحدة في ميانمار؛ فإذا لم تتمكن الأمانة العامة للأمم المتحدة من العثور على الدعم في مجلس الأمن لتجنب نتائج مروعة أو وقف انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت بالفعل، فإن خيارات الأمم المتحدة ستكون محدودة بالفعل. ويشير التقرير إلى أنها "محدودة، ولكنها لا تخلو من البدائل، فحتى بما يتجاوز قرارات مجلس الأمن الملزمة، تستطيع الأمم المتحدة توسيع نفوذها من خلال الشراكة مع مؤسسات أخرى

متعددة الأطراف، والجهات الفاعلة الثنائية المؤثرة، بل وحتى في بعض الأحيان مع الكيانات غير الحكومية".[١]

لقد استفاد النظام في دمشق من الشلل الذي أصاب مجلس الأمن، والذي منع نفسه من صياغة الحلول أو تطوير القانون الدولي بشكل تدريجي، فاستغلت الحكومة السورية الرواية القانونية القائمة وأصرت على سيادة الدولة المطلقة، معززة موقفها بقرار الجمعية العامة رقم ١٨٢/٤٦ (١٩٩١)، الذي ركز على سيادة وموافقة الطرف السامي المتعاقد. وعلى الجانب الآخر، يصرّ خبراء القانون الدولي الإنساني والمعسكر الأكثر واقعية أو سياسية في هذا النقاش على أن القانون الدولي الحالي يوفر ضمانة قوية للمساعدة الإنسانية؛ ويرون أن تاريخ التفاوض بشأن اتفاقية جنيف (المادة ١٨ من البروتوكول الإضافي الثاني) وممارسة عمليات الإغاثة يؤديان إلى استنتاج مفاده أن موافقة الحكومة القائمة على العمليات عبر الحدود ليست ضرورية في ظل ظروف معينة؛ ويحدث هذا عندما يكون نطاق المعاناة الإنسانية واسع النطاق وترفض الحكومة المضيفة الوصول لأسباب تعسفية أو متقلبة مثل الفخر الوطني أو الحرمان المتعمد للسكان. وفي سوريا، كان هذا هو الحال، بل ووصل إلى مستويات المناطق المحاصرة بهدف واضح وهو إضعاف معنويات السكان المعارضين من خلال تجويعهم حتى الموت إذا لم يستسلموا، أو معاقبتهم على التسامح مع وجود الجماعات المسلحة في أحيائهم.

ومع ذلك، ساد في معظم الحكومات الغربية النهج القانوني الموجه نحو الاستقرار كمبدأ شامل للسياسة خلال الصراع السوري؛ ومن المؤكد أن تحديد وقت وصول الظروف إلى عتبة حرجة والتي تجعل من الواجب الأخلاقي تقريباً تجاهل مقاومة الطرف السامي المتعاقد ظل قراراً سياسياً ومحفوفاً بالمخاطر للغاية؛ وحتماً تحول هذا إلى مواجهة كبيرة مع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين المتحالفين مع حكومة الأسد. ويخشى العاملون في المجال الإنساني أيضاً من أن أي محاولة لتغيير النموذج قد تؤدي إلى انهيار النظام القائم بأكمله، مما يؤدي إلى هدم جدار الحماية بين العمل السياسي والإنساني الذي تم إنشاؤه بمرور الوقت، والذي من شأنه أن يعرض العمل الإنساني للخطر في أي سياق مستقبلي؛ ولكن في الوقت نفسه، استمرت الجهود الدبلوماسية في الدفع نحو إضفاء الشرعية على عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود من خلال مجلس الأمن، واستمر منح التمويل الثنائي للمنظمات غير الحكومية التي تقدم خدماتها عبر الحدود بشكل مستقل عن مباركة

المجلس. لقد فقد النظام السوري مؤقتاً السيطرة على أجزاء كبيرة من أراضيه ومعابره الحدودية، ولم يتمكن من منع تآكل السيادة ذاتها التي روج لها بشراسة على الساحة الدولية.

ولم يكن النقاش يدور حول إضفاء الطابع الرسمي على شرعية عمليات التسليم عبر الحدود لعمليات الأمم المتحدة إلى المناطق الأكثر تضرراً من الحرب فقط، فقد تحقق ذلك أخيراً في عام ٢٠١٤ بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢١٦٥، بعد ثلاث سنوات من الصراع (على الرغم من أن روسيا والصين قررتا في عام ٢٠٢٠ ترك هذا القرار يتلاشى)، بل لا تزال هناك مشاكل أخرى، مثل التوزيع غير المتكافئ للمساعدات داخل الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة، وإساءة استخدام الوجود الإنساني، والشروط العالية المفروضة على العمليات الإنسانية. والمعضلة السياسية التي تواجهها المنظمات الدولية هي مسألة ما إذا كانت مستعدة للعمل في ظل هذه الظروف من أجل الوصول على الأقل إلى بعض المحتاجين. وكان البديل الجذري هو تحدي الحكومة إلى حد الانسحاب المحتمل للأنشطة الإنسانية وغير الإنسانية الدولية، إما بشكل مؤقت كوسيلة تكتيكية لاكتساب القوة التفاوضية أو كمخطط عمل أوسع. لقد كان خياراً محفوفاً بالمخاطر للغاية بالفعل.

على النقيض من ذلك، في عام ٢٠١٢، اتخذت الأمم المتحدة قراراً بالغ الأهمية بقبول الظروف الخانقة والعمل تحت وصاية الحكومة السورية. إن الموقف الحازم الذي اتخذته دمشق لتحصيل ثمن باهظ من المشاركة الدولية في أراضيها لم يؤد إلا إلى تفاقم الظروف المعضلة التي كان على الأمم المتحدة أن تعمل في ظلها. لم نعرف أبداً كيف كان رد فعل الحكومة في مواجهة الخيار الجذري المتمثل في انسحاب الأمم المتحدة، لأنه لم يتم اختباره قط. وخلافاً لحالات أخرى، مثل الصراعات في البوسنة أو اليمن، امتنعت وكالات الأمم المتحدة في سوريا عن فرض العقوبة النهائية، ويرجع ذلك جزئياً إلى حقيقة أنه في سوريا لا تزال هناك دولة وحكومتها الأصلية تمتلك كل امتيازاتها. في النهاية، بقي من غير الواضح ما إذا كان موقف الحكومة المتشدد ظاهرياً هو مجرد موقف أو ما إذا كانت دمشق مستعدة حقاً للتخلي عن أي وصول إلى الموارد الدولية والسماح لآخر وجود دولي متبقي بمغادرة البلاد - وهو الوجود الذي خدم الحكومة جيداً في روايتها عن كونها عضواً متعاوناً في المجتمع الدولي. وكما أظهرت الأمثلة من المنظمات غير الحكومية الأخرى في سوريا، فإن وجود استراتيجية تفاوض أكثر صرامة وأكثر تماسكاً ربما أدت إلى تنازلات من الحكومة

وفتحت المزيد من الأبواب التي يمكن من خلالها العمل وفقاً للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الحياد وعدم التحيز.

كان الوضع في سوريا مختلفاً تماماً عن بعض الصراعات الأخرى، مثل تلك التي اندلعت في إقليم دارفور بغرب السودان، حيث منعت الحكومة المساعدات الإنسانية أو طردت عمال الإغاثة بالكامل؛ ففي سوريا، كانت الحكومة بالفعل متشككة بشأن المساعدة الدولية، لكنها، في الوقت نفسه، كانت مهتمة للغاية بتلقيها من خلال القنوات القائمة، حيث كانت لديها آلية جيدة يمكن للنظام من خلالها الاستفادة من تلك المساعدات. لقد تحولت المساعدات الإنسانية في سوريا إلى نموذج أعمال من قبل الرئيس الأسد ورفاقه، وفي نهاية المطاف إلى نظام دائري لغسل الأموال. كما أنشأ النظام هيكلاً خيرياً تجارياً هجيناً بهدف توجيه الأموال الدولية المدفوعة لما يسمى بالجمعيات الخيرية إلى الكيانات التي يسيطر عليها النظام، وخاصة إلى أصدقاء أسرة الأسد.

على مر السنين، اشتدت الانتقادات من وسائل الإعلام وكذلك من مجموعات المناصرة ومراكز الأبحاث والدول المانحة حول أن أجزاء من الأمم المتحدة على الأقل أصبحت شريكة في ممارسات النظام، عن طيب خاطر أو عن غير قصد؛ وتشمل أبرز تلك الانتقادات الموجهة لعمل الأمم المتحدة في سوريا ما يلي:

- التركيز بقوة وبلا داع على سيادة الدولة السورية مع ما يترتب على ذلك من آثار على القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والموقف السياسي للحكومة.
- يتعاطف أفراد من كبار الموظفين في دمشق بقوة مع الحكومة باعتبارها شريكاً مثيراً للمشاكل ومسيئاً.
- يتم اختيار شركاء الأمم المتحدة المحليين بلا مبالاة في أحسن الأحوال، حيث كان بعضهم عبارة عن جمعيات خيرية وهمية مرتبطة بميليشيات النظام أو أشخاص لديهم سجل تعاون مع أجهزة المخابرات السورية. وكان بعض شركاء الأمم المتحدة مدرجين على قوائم العقوبات الأمريكية والاتحاد الأوروبي.
- ممارسات الشراء التي تفضل المنظمات التي تعمل بشكل وثيق مع النظام الأوسع أو تكون جزءاً منه.
- التوظيف أثناء صراع الأقارب من صناع القرار الحكوميين المهمين، حيث تدخلت الحكومة في عمليات التوظيف في الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات.

• تدخل الحكومة في صياغة تقارير الأمم المتحدة وفي تقييم الأزمة والاحتياجات الإنسانية، حيث أصبحت الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية مقيدة في تحركاتها ولم يكن لديها سوى القليل من قدرات المراقبة والاستخبارات المباشرة.

• يتم اختيار المسار الأقل مقاومة في كثير من الأحيان في المفاضلة بين الوصول إلى الحد الأقصى لعدد المحتاجين والأكثر احتياجاً.

• التعامل غير الواضح مع المعلومات الحساسة، مثل آلية تجنب النزاع.

• الحساب غير الصحيح للاحتياجات الحقيقية وبالتالي تدمير الاقتصادات المحلية الهشة والسليمة.

• عدم الترابط والحروب على النفوذ بين مختلف وكالات الأمم المتحدة، مما يؤدي إلى نتائج مشوهة.

• عدم كفاية تنفيذ المبادئ التوجيهية الداخلية والدروس المستفادة.

لم تكن القائمة الطويلة من الشكاوى ضد الأمم المتحدة والتي تصاعدت في وسائل الإعلام فريدة من نوعها، ولكنها ربما حدثت بطريقة مكثفة في السياق السوري، فهي تذكرنا بنتائج تقرير الإبراهيمي لعام ٢٠٠٠. لقد قام الخبراء بفحص أداء عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في التسعينيات، وأشاروا إلى أن الأمم المتحدة أظهرت إحجاماً عن التمييز بين الضحية والمعتدي، وبالتالي أصبحت شريكة في الشر. وبعد مرور ثلاثين عاماً، لا يبدو أن الكثير قد تغير. وفي موازاة ذلك، تراجع احترام الأمم المتحدة إلى مستوى كئيب، فقد أصبحت المنظمة العالمية بمثابة ملعب للقوى المتنافسة وساحة للإنكار؛ وقد اعترف الرئيس الأسد نفسه علناً بازدرائه للأمم المتحدة، ووصفت حليفتاه روسيا وإيران جميع الأدلة التي جمعها خبراء الأمم المتحدة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية أو انتهاكات حقوق الإنسان ضد النظام السوري بأنها مزيفة. لقد فقد عمل خبراء الأمم المتحدة مصداقيته باعتباره إما قذراً أو متحيزاً، وتم التشهير بالأمم المتحدة نفسها في هذه العملية. لقد أصبحت كبش فداء في الهوة الآخذة في الاتساع بين القوى الكبرى ومواقفها المتناقضة، وضحية حملات التضليل الوطنية التي صورتها كأداة في أيدي القوى الغربية؛ ومع ذلك، فإن كل هذا الخطاب لم يمنع روسيا والصين وسوريا أيضاً من استخدام منصة الأمم المتحدة لأغراضهم الخاصة، كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يتعلق بالمستنقع الإنساني العميق الذي وجدت الأمم المتحدة نفسها فيه في سوريا، طالبت بعض الأصوات بالانسحاب الكامل. وبطبيعة الحال، كان هذا ليشكل خياراً جذرياً لتجنب فخ الحياد، لكن تأتي هكذا خطوة بتكلفة بشرية وسياسية باهظة، ويرى المعسكر القانوني أن الأمر يأتي مصحوباً بتكلفة قانونية أيضاً. إن مثل هذه الخطوة السياسية الجريئة من شأنها أيضاً أن تشكل تحدياً لكل من جدار الحماية ومقاربات الاستقرار القانوني، علاوة على ذلك، إذا كان من المفترض أن يكون البديل عن الوجود الإنساني في دولة ما هو النشاط عبر الحدود فقط، فقد لا يكون ذلك ممكناً دون غطاء سياسي و/أو عسكري والتزام من أجزاء من المجتمع الدولي على الأقل بحماية هذه المساعدة من الدولة المضيفة وحلفائها؛ وبالتالي، فإن مدى جدوى هذا الخيار يعتمد إلى حد كبير على المجموعات الفردية والظروف وعلاقات القوة في الأزمة. هناك خيار جذري آخر يتمثل في الاعتراف بشكل قاطع بأن المساعدة المقدمة في ظل هذه الظروف المعاكسة لم تعد إنسانية، أو ربما يظل الأمر كذلك في الحافز ولكنه يصبح مستحيلاً في الممارسة العملية، ولكن كل هذا لا يحل المشكلة الأساسية المتمثلة في عدم حصول عدد كافٍ من الأشخاص المحتاجين على المساعدة أو استفادة الأشخاص الخطأ منها.

على أية حال، وفيما يتعلق بنطاق وشدة الانتهاكات التي حدثت في سوريا، فإن الدفع نحو إعادة النظر في الممارسات الحالية أصبح أقوى، فالعمل المعتاد سيكون الأسوأ بين جميع الخيارات. هناك ستة حجج أساسية لصالح التغيير وهي:

١- حجة الحاجة: في مثل هذه الظروف، لا تصل المساعدة الإنسانية على وجه التحديد إلى الأشخاص الأكثر احتياجاً، ولا إلى العدد الكافي من المحتاجين.

٢- الحجة المستندة إلى القانون الدولي الإنساني: يدعم الرأي القانوني أشكالاً بديلة للتعاون الإنساني، مثل عمليات التسليم عبر الحدود في الحالات الحرجة ضد موافقة الدولة المعنية، وإذا لزم الأمر، أيضاً دون موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

٣- الحجة القائمة على القيمة: قد يؤدي تحويل المساعدات الإنسانية وإساءة استخدامها إلى تعزيز الأنظمة عديمة الضمير التي ترتكب انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من نظام القيم العالمي.

٤- الحجة القائمة على الوساطة: قد يصبح الطرف الأقوى في النزاع المسلح غير الدولي أكثر قوة من خلال الاستفادة من إساءة استخدام المساعدات الإنسانية. ويزيد عدم التكافؤ

المتزايد من صعوبة التوصل إلى حل عبر الوساطة، مما قد يطيل أمد الصراع والمعاناة الإنسانية.

٥- الحجة المبنية على المصداقية: لقد فشلت الأمم المتحدة في التوصل إلى حل سياسي عبر الوساطة لجميع الصراعات الكبرى الجارية في عصرنا الحديث، علاوة على أنها أثارت انتقادات شديدة حول كيفية تعاملها مع المساعدات الإنسانية، وهذا ما ترك بصماته على مصداقية المنظمة، التي تشكل جزءاً من الحلقة المفرغة ضمن الأزمة العامة للتعددية.

٦- الحجة ذات الأساس الاقتصادي: قد يغرق تحويل الموارد الإنسانية وإساءة استخدامها الملايين في اقتصاد الحرب الذي يبقي الصراع مستمراً ويقوي النظام المفترس الذي قد (يجب عليه) يكون شريكاً محتملاً في الجهود اللاحقة مثل إعادة الإعمار بعد الحرب.

أدى انسحاب العديد من المنظمات غير الحكومية من التعاون مع الأمم المتحدة في سوريا وسلسلة الإدانات العلنية إلى حدوث صدمة في منظومة الأمم المتحدة؛ فلم تكن الأمم المتحدة غير قادرة على التوسط للتوصل إلى حل سياسي للصراع فحسب، بل إن مهمتها المتبقية المتمثلة في علاج الأعراض تعرضت لانتقادات شديدة أيضاً. لقد أصبحت سوريا، في ظل بيئة العمل الصعبة إلى حد غير عادي، بمثابة اختبار حاسم للأمم المتحدة في فترة حاسمة من انسحاب الدول الأعضاء المهمة من الأفكار والمشاركة المتعددة الأطراف.

ردت الأمم المتحدة على هذه الادعاءات بإجراء تحقيقات داخلية وتحرك من قبل الإدارة السياسية في نيويورك لتذكير موظفيها ووكالاتها بالمبادئ الإنسانية التقليدية المتمثلة في الحياد وعدم التحيز من خلال نشر معايير ومبادئ مساعدة الأمم المتحدة في سوريا في عام ٢٠١٧. واشترطت وثيقة المساعدات هذه ليس فقط الاتساق الإنساني، بل أيضاً تقديم المساعدة على نطاق أوسع بناءً على التقدم في العملية السياسية، وقد أصبحت نقطة مرجعية دبلوماسية للمانحين ذوي التفكير المماثل. ومع ذلك، فقد انتقدت الدول المانحة حقيقة أن فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة والذي كان من المفترض أن يراقب المعايير والمبادئ لم يجتمع بعد ولم يبدأ عمله. وقد عملت عدة قوى ضد تطبيق المعايير والمبادئ على أرض الواقع، وحاولت التخفيف منها أو حتى عرقلتها؛ كانت إحدى هذه القوى هي فريق الأمم المتحدة القطري في دمشق نفسه الذي كان يعاني من صراع داخلي حول السلطة التفسيرية لأنشطة الأمم المتحدة على الأرض. والتزم بعض مسؤولي

الأمم المتحدة بالخط الذي اتبعته دمشق أكثر من غيرهم في المنظمة والذين شعروا أنه كان على حق، وكان البعض يعتزم تحويل أنشطة الأمم المتحدة بشكل أكبر نحو إعادة التأهيل وإعادة الإعمار دون أي تنازلات سياسية أو حقوقية أو إنسانية في المقابل. من الواضح أن روسيا، حليفة الأسد، كانت من المعارضين البارزين للمبادئ التوجيهية المعمول بها، والتي تدخلت لدى الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريس، الذي فقد تدريجياً الاهتمام بهذه المسألة، وهو الأمر الذي خيب آمال حتى كبار المسؤولين في الأمم المتحدة.

وكان رد فعل الجهات المانحة المحبطة هو التنويع الجزئي للأموال بعيداً عن الأدوات والممارسات التقليدية المتمثلة في المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة، ونحو المزيد من التمويل الثنائي عبر الحدود. توصلت دول مثل الولايات المتحدة إلى مبادرات سياسية كان من المفترض أن تحد من ممارسات الأمم المتحدة المتصورة المتمثلة في استيعاب نظام الأسد ("قانون أوقفوا دعم الأمم المتحدة للأسد" الصادر عن الكونغرس الأمريكي في عام ٢٠١٩). وقد أدرجت مجموعة من المانحين الغربيين ذوي التفكير المماثل أسوأ تجاوزات المبادئ الإنسانية من خلال ممارسات الأمم المتحدة في سوريا، لكنهم لم يكونوا متأكدين من كيفية استخدام هذه النتائج بأذكى طريقة. إن استهداف الأمم المتحدة بشكل مباشر على مستوى رفيع للغاية في مثل هذه الأوقات الصعبة يمكن أن يؤدي إلى تقويض مصداقيتها والإضرار بعملها بشكل عام؛ ومع ذلك، فإن غض الطرف لا يبدو خياراً أيضاً، فحتى وقت طباعة هذا الكتاب لم يتم حل المشكلة.

وبما أن التحركات الجذرية مثل الانسحاب الإنساني الكامل ظلت محفوفة بالمخاطر وغير محتملة بالنظر إلى مجموعات القوة في نظام الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن، فقد تمت مناقشة التوصيات حول كيفية تحسين عمل الأمم المتحدة في ظل ظروف الحياة الحقيقية في هذا الكتاب. وكانت بعض المطالب الأساسية للمنظمات غير الحكومية وجماعات المناصرة هي المزيد من الشفافية في عمليات الشراء والتوظيف، والمزيد من الاجتهاد والشفافية في اختيار الشركاء المحليين، واتخاذ موقف أقوى في المفاوضات مع الحكومة من خلال تشكيل تحالفات واتحادات بين المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية على الأرض. يجب أن تكون عروض المساعدة مجمعة ومعبأة ومشروطة إلى حد كبير، وينبغي تسليمها كخيار "خذها أو اتركها"، وهذا من شأنه أن يتعارض مع استراتيجية فرّق تسُد التي تنتهجها الحكومة. ومن الممكن أيضاً تحقيق المزيد من النفوذ

التفاوضي من خلال تحسين التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة ذاتها، ومن خلال صياغة أكثر قوة للخطوط الحمراء. والإصرار عليها. كما أن الاستعداد للانسحاب بشكل مؤقت أو كلي يجب أن يظل خياراً جدياً مطروحاً على الطاولة. أشارت بعض الدول المانحة أيضاً إلى الحاجة إلى موظفين أكثر تنوعاً والتزاماً وأكثر احترافاً لقيادة جهود المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في سوريا وخارجها، كما ينبغي تدريبهم بشكل أفضل على المفاوضات الإنسانية وحل المعضلات.

إحدى الاستنتاجات المحزنة لهذا الكتاب هي أن العجز الهيكلي الرئيسي الذي أظهرته الأمم المتحدة في سوريا لم يكن سوى شيء جديد. وكما رأينا من خلال النظر إلى حالات أخرى، وما قرأناه في التقييمات التي أمرت بها الأمم المتحدة نفسها، فإن العديد من المشاكل المماثلة لا تزال تحدث؛ وكان هذا هو الحال، على سبيل المثال، بعد تقرير الإبراهيمي كنتيجة من البوسنة ورواندا أو بعد التقرير عن فشل الأمم المتحدة في سريلانكا، ولكن من المؤسف أن منحنى التعلم في الأمم المتحدة ظل أكثر استواءً مما كان يأمله واضعو هذه التقارير. ولا تزال أوجه القصور الهيكلية داخل النظام مسؤولة عن الافتقار إلى المساءلة بين كبار الموظفين، وعندما يتناوبون في أدوار جديدة، فإنهم غالباً ما يرتكبون نفس الأخطاء دون محاسبتهم، ومن ثم يتم تدويرهم مرة أخرى، لذلك، لا يحتاج الموظفون الميدانيون فحسب، بل كبار المسؤولين أيضاً، إلى تدريب أفضل وتقييمات مناسبة وإدارة للموارد البشرية والتي تستخلص الاستنتاجات الصحيحة. كما أن العقود قصيرة الأجل والإحباطات وانعدام الأمن الوظيفي هي الأسباب التي تؤدي إلى الافتقار إلى المساءلة؛ كل هذا يسبب عجزاً في الصراحة مما يخلق سلوكاً لا مبالياً فيما يتعلق بنظرائهم الأقوياء، كما أنه يخلق ثقافة التفكير الجماعي التي تضيع فيها المعلومات القيمة وتسود الديناميكية الداخلية على الحقائق.

ومع ذلك، بغض النظر عن مدى تحسين الوعي والتدريب، فإن تنمر الدولة سوف يحدث دائماً، ولهذا السبب، يحتاج الموظفون ذوو النوايا الحسنة الموجودون على الأرض إلى دعم الجهات المانحة جيدة التنسيق، ومثل هذا العمل الجماعي وحده هو القادر على ممارسة الضغوط السياسية اللازمة. علاوة على ذلك، لا ينبغي للجهات المانحة أن تدخر جهداً في البحث بشكل أعمق في منظومة الأمم المتحدة، والتشكيك في التقارير والصياغة والإجراءات. وفي وزاراتها، لا ينبغي لقرارات الجهات المانحة بشأن التمويل أن تتأثر

بالقانون الأقل مقاومة أو السلوك التنظيمي. قد تكون سلطة مراجعة الحسابات راضية برؤية مبالغ كبيرة يتم توجيهها إلى الأمم المتحدة ولكنها قد تطرح أسئلة غير ملائمة عندما يتم اختيار منظمات غير حكومية أصغر كبدائل. وفي الواقع، قد يتعين على الكيانات الأصغر حجماً أن تتعلم أولاً كيفية التعامل مع هذه المبالغ والإبلاغ عنها بشكل مناسب في حساباتها؛ ومع ذلك، قد يصبح هذا ميلاً إضافياً ضرورياً لتقطعه البيروقراطية إذا سعت الجهة المانحة إلى تقديم مساعدات إنسانية أكثر التزاماً بالمبادئ، اعتماداً على الظروف. حتى أن مسؤولاً سابقاً رفيع المستوى في الأمم المتحدة أقر قائلاً: "سيتعين على الجهات المانحة أن تكون أكثر حرصاً في مراقبة الاستخدام النهائي وأن توضح أن الأمم المتحدة لن تكون الوسيلة المختارة لإيصال المساعدات، إذا كان فخ الحياد يعني أن أولئك الذين يرتكبون جرائم القتل هم المستفيدون الرئيسيون من المساعدة".

لقد تزايد الإحباط وخيبة الأمل بشأن القضية السورية داخل الأمم المتحدة على العديد من المستويات، فالحفاظ على جدار الحماية الشهير بين السياسة والإنسانية هو مسعى شاق ومستمر؛ والأصعب من ذلك هو إدراك أن جدار الحماية، في ظل الظروف الحرجة، قد يكون عائقاً أمام الغرض الذي تم بناؤه من أجله في الأصل. فعندما يضيع النقاء الإنساني خلف جدار الحماية، فلابد من هدم هذا الجدار في بعض الأحيان حتى يتسنى لكل الأطراف توسيع أفقها وإعادة ضبط نفسها، قبل أن يتسنى رفع حجاب الجهل . والبراءة الإنسانية - مرة أخرى لأغراض عملية.

ونظراً للتحدي الإضافي المتمثل في فيروس كورونا، فقد أصبح الوضع الإنساني في كثير من الأحيان أسوأ في المناطق التي استعادت الحكومة السورية السيطرة عليها؛ ولم تعد العديد من المنظمات غير الحكومية تجد الظروف الآمنة الكافية للعمل تحت سيطرة النظام، وتحركت الحكومة نفسها بالقوة العسكرية ولكن بدون خدمات الدولة. وكلما زاد توطيد النظام، أصبحت محاولاته للتدخل في تنفيذ المساعدات الإنسانية أكثر جرأة، فمن حيث المبدأ، لا تزال دمشق مقتنعة بأنها تستطيع الإفلات من دون إجراء أي إصلاحات جوهرية لنظامها السياسي على المدى الطويل.

وهذا لا يعني أن مثل هذه التدابير ليست مطلوبة بشكل عاجل إذا كان على العديد من السوريين الهروب من محنتهم البائسة الحالية، حيث يجب أن يكون التعليم إحدى الأولويات بالنسبة لجيل ضائع، في الوقت نفسه، فإن مثل هذه التدابير من شأنها أن

تعفي النظام المفترس مرة أخرى من واجب وعبء، وتغذي اقتصاد الحرب والدائرة الحاكمة التي لن تتوانى عن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان الأساسية ضد المواطنين الموجودين تحت وصايتها؛ ولن تخجل حتى من التسبب في المزيد من الكوارث الإنسانية إذا كان ذلك مناسباً. علاوة على ذلك، فإن المساعدة غير المشروطة ستعزز إعادة التوطين القسري للسكان وحرمان العديد من المواطنين السوريين من الحقوق المدنية الأساسية أو أي احتمال للعودة بأمان إلى وطنهم في المقام الأول. ولذلك، فإن صياغة سياسات ما بعد الصراع في مواجهة نظام الأسد تمثل معضلة سياسية صعبة أخرى لصناع القرار الدبلوماسي والسياسي. وكما كان عليه الحال خلال الربيع العربي، فسوف يكون لزاماً عليهم أن يوازنوا بين استقرار المدرسة القديمة وحقوق الإنسان.

ومع أو بدون مشاركة أقوى وغير مشروطة "للمساعدات الإنسانية الإضافية"، تظل التوقعات العامة لسوريا قاتمة. وتظهر كوكبات الصراع كافة سمات الدولة المجزأة وغير المستقرة وسيئة الحكم أو شبه الفاشلة لفترة طويلة قادمة. وسوف تستمر الجهات الفاعلة الخارجية في التحوط ضد مطالباتها في مواجهة فريسة ضعيفة، وستستمر المعاناة الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان، كما وستظل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكافية التي يستحقها السوريون - مثل أي شعب آخر - بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان الأوسع نطاقاً اليوم حلماً بعيد المنال. علاوة على ذلك، من وجهة نظر الجهات المانحة، فإن المعضلات السياسية الموصوفة سوف تستمر لسنوات. لقد أظهرت الأزمة السورية للجميع أنه ليس كل محايد وغير متحيز بطبيعته يحمل تسمية "إنسانية"؛ وليس كل ما تم تمويله من ميزانية إنسانية وتم إرساله بمسمى إنساني ينتهي وفق المبادئ الإنسانية في وجهته النهائية. وفي سوريا، أنتج هذا التشويه آلية جيدة الأخذ والعطاء ربما كانت حاسمة سياسياً وعسكرياً لصالح نظام كان يقتل مواطنيه على نطاق واسع؛ فإذا بقي الأسد في السلطة، فليس هناك سبب يدفعه إلى تغيير هذه الممارسة المربحة إلا تحت ضغط من حليف خارجي أو من خلال تفاوض جذري واستراتيجية تجميع لمجتمع المانحين الإنسانيين.

ويحمل المثال السوري العديد من الدروس المريرة، وهي ليست جديدة بالضرورة ولكنها تستحق مناقشة متجددة وأوسع. وسوف يواجه الدبلوماسيون والعاملون في المجال الإنساني تحديات مماثلة في الأزمات المستقبلية. ويعتبر النقاش ضرورياً أكثر بسبب

خطورة ما حدث في سوريا وبسبب الإشارات التي يرسلها إلى ما هو أبعد من هذا الصراع. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي أن يتحول هذا النقاش إلى لعبة إلقاء اللوم، حيث يقع العاملون في المجال الإنساني على الطرف المتلقي فقط، ففي عملهم اليومي، كانوا عالقين في معضلات سياسية مستعصية في ظل ظروف بالغة الصعوبة. لقد كشفت الحرب السورية عن النقص المزدوج المتمثل في الممارسة الإنسانية التي تواجه تحديات كبيرة ومعيبة جزئياً، والافتقار إلى عمل سياسي منسق ضد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ولا سيما تلك التي ترتكبها الجهات الحكومية. وأدى الفشل الدولي في الاستثمار بجرأة في حل سياسي يدعم العناصر المعتدلة في بداية الأزمة إلى صراع طويل الأمد، ووحشية مؤلمة، وتطرف البدائل السياسية المحتملة، وقد أدى ذلك إلى تدمير الخيارات السياسية للتغيير السلمي والاستقرار على المدى الطويل. وقد تُرجم الفشل السياسي إلى تحدٍ إنساني هائل، وليس العكس.

لخص جمال سليمان، أحد أشهر الممثلين والمثقفين في سوريا، وهو نصف عَلويّ ونصف سنّي بالنسب، ونائب رئيس المعارضة السورية في العملية السياسية في جنيف، المعضلة بكلماته الخاصة: "لقد قتل الحياد الكثيرين في سوريا وقد تركنا في المنفى لثماني سنوات حتى الآن؛ لقد قتلنا بهدوء بحبل من الحرير".[٢]

ملاحظات

الفصل الأول

[١] الشبكة السورية لحقوق الإنسان، "في الذكرى التاسعة للانتفاضة الشعبية..." (٢٠٢٠).

[٢] فيما يتعلق باستخدامي لكلمة "النظام" بدلاً من "الحكومة" أثناء الإشارة إلى مركز (مراكز) السلطة في دمشق: فالحكومة السورية نفسها، في محاولة لدعم مطالبتها بالسيادة المطلقة، أدانت بشكل خاص تلك الجهات الغربية التي أشارت إليها باسم "نظام" (وغالباً ما كان يقصده بطريقة مهينة). داخل الأمم المتحدة، قبل كل شيء، جميع الممثلين هم أبطال الحكومات في حين أن "النظام" يحمل مسحة مهينة لتلك الخاصة بالدولة المارقة أو جمهورية الموز؛ ولهذا السبب أصرت الحكومة السورية بقوة على الإشارة إليها على هذا النحو ضمن الإطار الدولي والسياسي والقانوني، مما يشير إلى مستوى تقييمها من وجهة نظر جميع الدول الأخرى في الأمم المتحدة، بغض النظر عن سلوكها.
ومع ذلك، أود أن أشرح استخدامي المحدد لـ "الحكومة" بدلاً من "النظام" في هذا الكتاب على النحو التالي: هذا ليس استخداماً معيارياً للمصطلحات ولكنه بالأحرى محاولة أكاديمية للتمييز بين النطاق والوظائف المختلفة للحيوان الذي تتم مناقشته. ويشار إلى الحكومة السورية فيما يتعلق بمؤسسات الدولة وموظفي الرئاسة والحكومة بالمعنى الكامل للكلمة: مجلس الوزراء، الوزارات، الإدارة. ويُستخدم مصطلح "النظام" عند الإشارة إلى هذه الحكومة بالإضافة إلى الهياكل واللاعبين المهمين الآخرين المرتبطين بها مثل الجهاز القمعي، وأجهزة المخابرات القوية (المخابرات)، والجيش، وبشكل متزايد، الميليشيات؛ لذا، عندما يتصرف نظام ما، فإن كل هذه الدلالات والجهات الفاعلة تلعب دوراً. فعندما وصل وفد دمشق إلى جنيف لإجراء محادثات، على سبيل المثال، كان من الواضح أن هذا هو "الوفد الحكومي"، لكن عندما نتحدث عن تورط المخابرات والجيش والميليشيات المسؤولة عن الأنشطة العسكرية والقمع، فهذا هو النظام السوري باعتباره شبكة أوسع من الجهات الفاعلة. عدا عن ذلك، فإن "الحكومة" الحقيقية، أي حكومتها،

لا تملك أي سلطة تقريباً في سوريا، وكان "النظام" هو الذي استجاب للاحتجاجات الشعبية وقاد الحرب بكل فاعليه وأدواته ووسائله.

[٣] /http://sn4hr.org/blog/2018/09/24/civilian-death-toll

[٤] /http://sn4hr.org/blog/2019/10/21/54362

[٥] /http://sn4hr.org/blog/2018/09/24/record-of-arbitrary-arrests1

[٦] سوريا هي "غرفة تعذيب"، تقول الأمم المتحدة في دعوة لإطلاق سراح المعتقلين، رويترز، ١٤ مارس/آذار ٢٠١٧.

[٧] تتراوح الأرقام من ٦,٦ مليون (UNHCR: www.unhcr.org/syria-emergency.html) إلى ٩ ملايين (SNHR: http://sn4hr.org/blog/2020/03/15/54765/).

[٨] مقابلة مع المؤلف في برلين، ٣٠ كانون الثاني ٢٠٢٠.

[٩] مقابلات أجراها المؤلف؛ انظر أيضاً: "الأمم المتحدة تدفع عشرات الملايين لنظام الأسد في إطار برنامج المساعدات السورية"، الغارديان، ٢٩ آب ٢٠١٦.

[١٠] هيومن رايتس ووتش (٢٠١٩).

[١١] مقابلة مع المؤلف في جنيف، ٩ مارس/آذار ٢٠٢٠.

[١٢] المجلس النرويجي للاجئين (NRC) وأوكسفام (٢٠٢٠)، ٢.

[١٣] تيبو، في: فورين بوليسي، ٢٤ حزيران ٢٠٢٠.

[١٤] تيبو، في: فورين بوليسي، ٢٤ حزيران ٢٠٢٠.

[١٥] على سبيل المثال: العجمي (٢٠١٢)؛ بلانش (٢٠١٨)؛ فان دام (٢٠١٧)؛ جيرلاخ (٢٠١٥)؛ هاشمي وبوستيل، محرران (٢٠١٣)؛ الحاج صالح (٢٠١٧)؛ هيلبرج (٢٠١٨)؛ هينبوش وزينتل، محرران (٢٠١٥)؛ حكيم (٢٠١٣)؛ كير ولاركين، محرران (٢٠١٥)؛ ليش (٢٠١٣)؛ ليستر (٢٠١٥)؛ ماكموري وأوفيل-سومرز، محرران (٢٠١٣)؛ فيليبس (٢٠١٦)؛ ويلاند (٢٠١٢).

[١٦] الأسد في مقابلة مع باريس ماتش، ٤ كانون الأول ٢٠١٤: لا يمكننا أن نقول إننا نأسف لمحاربة الإرهاب منذ الأيام الأولى لهذه الأزمة؛ ومع ذلك، فهذا لا يعني أنه لم تكن هناك أخطاء في الممارسة العملية؛ فالأخطاء موجودة دائماً.

الفصل الثاني

[١] دونيني (٢٠١٢)، ٣.

[٢] ريف (٢٠٠٢)، ٧١.

[٣] سميلي، في: دونيني، (٢٠١٢)، ١٧.

[٤] سيمز وتريم (٢٠١١)، ٣٦٦.

[٥] المرجع نفسه، ٣.

[٦] المرجع نفسه، ٣٨٦-٧.

[٧] هوبجود (٢٠١٣)، ١.

[٨] المرجع نفسه، ٢٠.

[٩] المرجع نفسه، ٢٣.

[١٠] كانينغهام (٢٠١٨)، المجلد الثاني.

[١١] كانينغهام وكان (٢٠١٣).

[١٢] هوبجود، (٢٠١٣)، ١٨٣.

[١٣] دونيني، (٢٠١٢)، ٢٤٧، ٢٤٨.

[١٤] في الفقرات التالية، أستمد رؤى من المحادثات مع ومن ورقة بحثية كتبها كريستوفر ليدن، وهو باحث أول في المعضلات الأخلاقية في معهد أبحاث السلام في أوسلو (PRIO). وانظر أيضاً: جريس، في: مجلة الدراسات القانونية الإنسانية الدولية (٢٠٢٠)؛ أكوتو (محرر) (٢٠١٢)؛ ماجون، نيومان ويسمان (٢٠١١)؛ هيلهورست ويانسن، في: التنمية والتغيير (٢٠١٠).

[١٥] دليل سي سي اتش ان الميداني للمفاوضات الإنسانية في الخطوط الأمامية (٢٠١٩).

[١٦] إنقاذ الضحايا في جميع أنحاء العالم من "أعماق الجحيم"، نيويورك تايمز، ١٠ تموز ٢٠٠٤.

[١٧] سليم (٢٠١٥)، ١٦٣–٧.

[١٨] بارنيت (٢٠١١)؛ دونيني (محرر) (٢٠١٢)؛ أكوتو (محرر) (٢٠١٢)؛ دوفيلد (٢٠١٩)؛ دي لوري (٢٠١٦)؛ هوفمان ووايس (٢٠١٨)؛ بارنيت ووايس (٢٠٠٨).

[١٩] يمكن العثور على نظرة عامة ممتازة حول تطور هذه المعضلة في: دونيني (محرر) (٢٠١٢).

[20] ليندرز ومنصور، في: مجلة العلوم السياسية الفصلية (٢٠١٨)، ٢٥٤.

[21] بيروس دي مونتكلوس، في: تنمية أفريقيا (٢٠٠٩)، ٧١-٢.

[22] نظرة عامة قصيرة في: بيروز دي مونتكلوس، في: تنمية أفريقيا (٢٠٠٩)، ٧٥ وما يليها.

[23] دي وال (١٩٩٧)، مقتبس في: بيروس دي مونتكلوس، في: تنمية أفريقيا (٢٠٠٩)، ٧٥.

[24] عملية شريان الحياة في السودان (١٩٩٦)، ٢.

[25] المرجع نفسه، ٣.

[26] لابونتي، في: مجلة العالم الثالث الفصلية (٢٠١٣)، ٤٨-٥١؛ يونغ، في: دونيني (٢٠١٢)، ٨٩-١٠٨؛ لوب (٢٠١٣)؛ كننغهام (٢٠١٨)، ١٢٨ وما يليها.

[27] لابونتي، في: مجلة العالم الثالث الفصلية (٢٠١٣)، ٤٣-٥؛ يونغ، في: دونيني (٢٠١٢)، ٢٣٥-٧.

[28] سليم (٢٠١٥)، ١٨. ويشير أيضاً جزئياً إلى كين، في: الصراع والأمن والتنمية (٢٠١٤).

[29] مقابلة مع المؤلف، ١٠ تشرين الأول ٢٠٢٠.

[30] تقرير فريق المراجعة الداخلية التابع للأمين العام بشأن إجراءات الأمم المتحدة في سريلانكا (٢٠١٢).

[31] تقرير داخلي للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠١٧ بقلم تشارلز بيتري وحصل عليه المؤلف.

[32] روزنتال (٢٠١٩)، ١٠-١٤.

[33] ريف (٢٠٠٣)، ١٣٥.

[34] معظم عمليات الإغاثة في البوسنة متوقفة من قبل الأمم المتحدة، وكالة المعونة، نيويورك تايمز (١٩٩٣)؛ "بيان السيدة ساداكو أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، في الاجتماع الإعلامي للجنة التنفيذية لبرنامج-المفوض السامي (ExCom) (١٩٩٣)؛ كاتس (١٩٩٩).

[35] لا بونتي، في: مجلة العالم الثالث الفصلية (٢٠١٣)، ٤٦-٨؛ أنظر أيضاً: دي وال (١٩٩١).

[36] دونيني، في: دونيني (٢٠١٢)؛ ريف (٢٠٠٣)، ٢٣١-٦٦.

[37] ماكسويل، في: دونيني (٢٠١٢)، ٢٠٤ وما يليها؛ برادبري وماليتا، في: دونيني (٢٠١٢)، ١٠٩ وما يليها؛ دونيني، في: دونيني (٢٠١٢)، ٦٧ وما يليها.

[٣٨] "الأمم المتحدة تخفض مساعداتها إلى اليمن الذي يسيطر عليه الحوثيون"، صوت أمريكا، ٩ شباط ٢٠٢٠.

[٣٩] نيلاند، في: دونيني (٢٠١٢)، ٢٣٩.

الفصل الثالث

[١] بوث (٢٠١٣)، ١٠.

[٢] نواك، في: كلافام وجيتا (٢٠١٤)، ٣٨٨.

[٣] نواك، في: كلافام وجيتا (٢٠١٤)، ٣٩٦.

[٤] نواك، في: كلافام وجيتا (٢٠١٤)، ٣٩٠.

[٥] نواك، في: كلافام وجيتا (٢٠١٤)، ٤٠٦.

[٦] وقد روج لهذا الأمر مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب، مانفريد نوفاك. نواك، في: كلافام وجيتا (٢٠١٤)، ٣٩١.

[٧] الاتفاقية الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. جنيف، ١٢ آب ١٩٤٩. يسرد ديفيد، في: كلافام (٢٠١٤)، ٣٥٤-٥، القواعد الإضافية المطبقة على النزاعات المسلحة غير الدولية الموجودة اليوم:

- المادة ١٩ من اتفاقية لاهاي لحماية الملكية الثقافية لعام ١٩٥٤.
- البروتوكول الإضافي لعام ١٩٧٧ لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩.
- المادة ٢، الفقرة ٢ (ج – و)، من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما في ١٧ تموز ١٩٩٨.
- المادة من بروتوكول لاهاي المؤرخ ٢٦ آذار ١٩٩٩.
- اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٠ بشأن حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، بصيغتها المعدلة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وبالنتيجة، أصبحت بروتوكولاتها الخمسة قابلة للتطبيق الآن على النزاعات المسلحة غير الدولية بالنسبة للدول الأطراف التي قبلت التعديل الذي تم إدخاله في عام ٢٠٠١.
- غالبية قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي التي حددتها ونشرتها دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر (دوسوالد بيك/هينكيرتس) (٢٠٠٥).

^٨ ديفيد، في: كلافام وجيتا (٢٠١٤)، ٣٧٠.

^٩ ديفيد، في كلافام وجيتا (٢٠١٤)، ٣٧٢.

^١٠ ريديل، في: كلافام وجيتا (٢٠١٤)، ٤٤١ وما بعدها، وأيضاً: جينكس، في: كلافام وجيتا (٢٠١٤)، ٦٧٣.

^١١ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التحديث التشغيلي (١٧/٠٧/٢٠١٢)، انظر أيضاً اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التقرير السنوي (٢٠١٢)، ٤٤٤، بوث (٢٠١٣)، ١٤.

^١٢ نواك، في: كلافام وجيتا (٢٠١٤)، ٤٠٦.

^١٣ كاسيسي، في: كلافام وجيتا (٢٠١٤)، ٩.

^١٤ ريديل، في: كلافام وجيتا (٢٠١٤)، ٤٥٤.

^١٥ اتفاقية مونتي فيديو بشأن حقوق وواجبات الدول، مونتي فيديو ١٩٣٤.

^١٦ جيلينك (١٩٠٠).

^١٧ ريديل، في: كلافام وجيتا (٢٠١٤)، ٤٦١–٢.

^١٨ بيانكي ونقفي، في: كلافام وجيتا (٢٠١٤)، ٥٨٣–٤.

^١٩ فيديو يوتيوب، TNT حصرياً #ASSAD_LEAKS، ٢٠١٩ (https://www.youtube.com/watch?fbclid=IwAR3EJ0XsEzi_xIM9CHGAftKeYFTNFTKcsbdoA3U6KLS4vAB0jeqk_H71E&v=Dy1hW-7xM2c&app=desktop)

^٢٠ ميلزر، في: كلافام وجيتا (٢٠١٤)،

^٢١ جينكس، في: كلافام وجيتا (٢٠١٤)، ٦٥٧ (الخط المائل الأصلي).

^٢٢ كلافام، في: كلافام وجيتا (٢٠١٤)،

^٢٣ https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/NewsDetail.aspx?NewsID=26237&LangID=E.

^٢٤ قرار الأمم المتحدة رقم ١٨٢/٤٦.

^٢٥ المبادئ الإنسانية للمفوضية (https://emergency.unhcr.org/entry/44765/humanitarian-principles) (التأكيد من عندي).

[٢٦] مدونة قواعد السلوك لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية في مجال الإغاثة في حالات الكوارث (١٩٩٤) (التأكيد من عندي).

[٢٧] على سبيل المثال، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (https://www.unocha.org/sites/dms/Documents/OOM_HumPrinciple_English.pdf).

[٢٨] مولر (٢٠١٣)، ٢٤٦.

[٢٩] المرجع نفسه.

[٣٠] فليك، في: كلافام وجيتا (٢٠١٤)، ٢٢٠.

[٣١] مولر (٢٠١٣)، ٢٤٨ وما يليها.

[٣٢] مولر (٢٠١٣)، ٢٥٣.

[٣٣] المرجع نفسه، ٢٥١.

[٣٤] المرجع نفسه، ٢٥٢-٣.

[٣٥] دالاير، في: دونيني (٢٠١٢)، السابع عشر – الثامن عشر.

[٣٦] مقابلة مع المؤلف في ١٠ تشرين الأول ٢٠٢٠.

[٣٧] بوث (٢٠١٣)، ٢.

[٣٨] المرجع نفسه، ٢٥٥.

[٣٩] المرجع نفسه، ٢٤٠-١.

[٤٠] المرجع نفسه، ٢٤٥.

[٤١] المرجع نفسه، ٢٥٥-٦.

[٤٢] المرجع نفسه، ٢٥٦.

[٤٣] المرجع نفسه، ٢٥٧ وما يليها.

[٤٤] المرجع نفسه، ٢٥٩.

[٤٥] المرجع نفسه، ٢٦٠-١.

[٤٦] المرجع نفسه، ٢٦٤.

[٤٧] مقابلة مع دبلوماسي ألماني في برلين بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠٢٠؛ انظر أيضاً: كسر الغوطة، المجلس الأطلسي، واشنطن العاصمة ٢٠١٨، ١١-١٢.

[٤٨] مولر (٢٠١٣)، ٢٦٨-٩.

[49] روبرتسون (٢٠٠٢)، ٤٣٠.

[50] دونيني (٢٠١٢)، ٢٥١.

الفصل الرابع

[1] توني بلير: خطاب إلى مكتبة جورج بوش الرئاسية العليا، ٧ نيسان ٢٠٠٢؛ أنظر أيضاً: سيمز وتريم (٢٠١١)، ٣٧١.

[2] روبرتسون (٢٠٠٢)، ٤٨٤.

[3] فان دام (٢٠١٧).

[4] ركز شارف وستريو وويليامز (٢٠٢٠) بشكل خاص على تأثير الصراع السوري على القانون الدولي.

[5] يمكن العثور على ملخص جيد وموجز وحديث في: أرنو (٢٠١٩)، ١ وما يليها أو كلافام (٢٠١٢)، ١ وما يليها.

[6] كالي (٢٠١٥)، ١٥.

[7] كوم، في: المجلة الأوروبية للقانون الدولي ٢٠٠٤، ١١٢ وما يليها.

[8] المرجع نفسه، ٩١٤.

[9] المرجع نفسه، ٩١٥.

[10] مقابلة مع المؤلف في جنيف، ٩ مارس/آذار ٢٠٢٠.

[11] المرجع نفسه.

[12] هوبجود (٢٠١٣)، ١٦٨.

[13] في حوار مع المؤلف، ٢٢ تشرين الأول ٢٠٢٠.

[14] "ماكرون الفرنسي يقول إنه لا يرى خليفة شرعياً للأسد في سوريا"، رويترز، ٢١ يونيو/حزيران ٢٠١٧.

[15] يمثله في المقام الأول جورج جيلينك (١٨٥١-١٩١١).

[16] مدرسة فيينا وهانز كيلسن (١٨٨١-١٩٧٣).

[17] تم طرح هذا النقد في الدراسات القانونية النقدية والمقاربات الجديدة للقانون الدولي.

[18] كالي (٢٠١٥)، ١٥.

[19] يمثلها جون أوستن (١٧٩١-١٨٥٩) وماكس فيبر (١٨٦٤-١٩٢٠).

[20] يمثلها آي أ. بواسطة هانز مورغنثاو (١٩٠٤-١٩٨٠).

[21] مدرسة نيو هافن (مايرس ماكدوجال، هارولد لاسويل وآخرون).

[22] يمثلها جورج سيل (١٨٧٨-١٩٦١).

[23] كلافام (٢٠١٢)، ٥٣.

[24] انظر أيضاً أرنولد (٢٠١٩)، ٦، بوجليرين (٢٠٠٩)، ٤١.

[25] كلافام (٢٠١٢)، ٧٧ وما يليها.

[26] المرجع نفسه، ٨٠.

[27] المرجع نفسه، ٨١.

[28] المرجع نفسه، ٨٣.

[29] كالي (٢٠١٥)، ١٠.

[30] المرجع نفسه، ١٠-١١.

[31] ريديل، في أيجيل (١٩٩١)، ٦٤. انظر أيضاً: كلافام (٢٠١٢)، ٧٤.

[32] يمكن العثور على لمحة عامة جيدة عن تاريخ سيادة الدولة ٣٣ كلافام (٢٠١٢)، ١٧.

[34] المرجع نفسه، ٢٣ وما يليها.

[35] المرجع نفسه، ٤٣.

[36] المرجع نفسه، ٤٤.

[37] مينزل، في: حولية القانون الدولي (١٩٧١).

[38] سيمز وتريم (٢٠١١)، ٣٨١–٣.

[39] نقلاً عن: روبرتسون (٢٠٠٢)، ٤٣٣، انظر أيضاً: ٤٣٧ وما بعدها.

[40] روبرتسون (٢٠٠٢)، ٤٣٣.

[41] المرجع نفسه، ٤٤٨.

[42] بيك، في: أوراق للسياسة الألمانية والدولية (١٩٩٩)، ٩٨٧ (خط مائل أصلي)؛ أنظر أيضاً: مونكلر (٢٠٠٢)، ٢٢٣.

[43] لمزيد من التفاصيل، انظر: رومانو، في: كينجستون/سبيرز (٢٠٠٤).

[44] موريثي، في: مجلة الأمن الأفريقي (٢٠٠٧)، ١٥.

[45] سيمز وترنم (٢٠١١)، ٣٦٧.

[46] بوث (٢٠١٣)، ٤٢.

[٤٧] تقرير الفريق المعني بعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة ("تقرير الإبراهيمي")، نيويورك ٢٠٠٠.

[٤٨] فليك، في: كلافام وجيتا (٢٠١٤)، ٢١٤.

[٤٩] موريثي، في: مجلة الأمن الأفريقي (٢٠٠٧).

[٥٠] فليك، في: كلافام وجيتا (٢٠١٤)، ٢١٥.

[٥١] سيمز وتريم (٢٠١١)، ٣٩٢.

[٥٢] فليك، في: كلافام وجيتا (٢٠١٤)، ٢١٦.

[٥٣] كوبرمان، في: فورين أفيرز، مارس/أبريل ٢٠١٥.

[٥٤] قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٠ (http://unscr.com/en/resolutions/doc/1970

[٥٥] قرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (http://unscr.com/en/resolutions/doc/1973).

[٥٦] "عبارات مثل "الحروب الصليبية" غير مقبولة فيما يتعلق بالوضع في ليبيا - ميدفيديف"، إنترفاكس، ٢٢ آذار ٢٠١١.

[٥٧] حول معضلة التدخل العسكري في السنوات الأولى من الصراع في سوريا، انظر: هاشمي وبوستيل (٢٠١٣).

[٥٨] ليندرز ومنصور، في: مجلة العلوم السياسية (٢٠١٨)، ٢٢٧.

[٥٩] ليندرز ومنصور، في: مجلة العلوم السياسية (٢٠١٨)، ٢٢٨. ويشيرون إلى: تيلي، سي. (١٩٧٨)، ١٩١؛ كراسنر، في: كراسنر (٢٠٠١)، ٦؛ كاليفاس (٢٠٠٧)، ٤١٧.

[٦٠] محضر الأمم المتحدة لمحمد صبرة في جلسة رسمية للهيئة العليا للمفاوضات مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة ستافان دي ميستورا وفريقه في جنيف، ٢٧ مارس/آذار ٢٠١٧.

الفصل الخامس

[١] كاسيزي، في: كلافام وجيتا (٢٠١٤)، ٩.

[٢] "العقيد الشيطان"، في: دير شبيغل، ٢٣ نيسان ٢٠٢٠ (ترجمة المؤلف). اتُهم أنور، الذي حصل على صفة لاجئ في ألمانيا بعد انشقاقه وانضمامه إلى المعارضة، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية أمام محكمة ألمانية في أبريل/نيسان ٢٠٢٠. وظل الادعاء بأنه شارك في

التعذيب في وقت سابق جريمة طغت على الحقيقة السياسية؛ وأنه انشق ودعم أعضاء المعارضة فيما بعد.

[٣] كلافام وجيتا (٢٠١٤)، ٢٧ وما يليها.

[٤] بيانكي ونقفي، في: كلافام وجيتا (٢٠١٤)، ٥٨٨، ٥٩٨ وما يليها، دورمان، في: كلافام وجيتا (٢٠١٤)، ٦٠٥ وما يليها؛ روبرتسون (٢٠٠٢)، ٤٧٣ وما يليها.

[٥] ريديل (٢٠١٠)، ٢٤٢.

[٦] نقلاً عن ريديل (٢٠١٠)، ٢٦٣.

[٧] المرجع نفسه، ٢٦٤.

[٨] "على متن طائرة وكالة المخابرات المركزية"، في: نيوزويك، ٢٨ فبراير/شباط ٢٠٠٥. وتتعلق الحالات السورية بكندي من أصل سوري، اسمه ماهر عرار، الذي اعترضته السلطات الأمريكية على متن رحلة جوية في نيويورك وشحنته إلى سوريا حيث تعرض للتعذيب. وينطبق الشيء نفسه على محمد حيدر زمار، وهو مواطن ألماني، تم إحضاره إلى سوريا في نهاية عام ٢٠٠١ وتم استجوابه هناك من قبل مسؤولين ألمان في صيف عام ٢٠٠٢، وهو أمر مخالف للقانون الألماني ("قصة عمليات الترحيل الاستثنائي والمعايير المزدوجة")، في: شبيغل على الانترنت، ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥.

[٩] كاسيزي، في: كلافام وجيتا (٢٠١٤)، ٨.

[١٠] دورمان، في: كلافام وجيتا، ٦٢٣.

[١١] بيانكي ونقفي، في: كلافام وجيتا (٢٠١٤)، ٥٨٣–٤.

[١٢] ميلزر، في: كلافام وجيتا (٢٠١٤)، ٣٠٧ وما يليها.

[١٣] بيانكي/نقفي، في: كلافام وجيتا (٢٠١٤)، ٥٨٦، أيضاً: غاندي، في: كتاب داعش السنوي للقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين (٢٠٠١).

[١٤] بيانكي ونقفي، في: كلافام وجيتا (٢٠١٤)، ٥٧٤ وما يليها.

[١٥] سانتوس (٢٠١٦).

الفصل السادس

[1] مقابلة مع المؤلف، ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩.

[2] بحسب ورقة داخلية حصل عليها المؤلف، كتبها شركاء التعاون على الأرض، تحدد استراتيجية الحكومة.

[3] على رجال الأعمال الذين ينوون ممارسة التجارة مع النظام أن:

أ) دعم إنشاء أو تمويل الميليشيات أو منظمات الإغاثة؛

ب) تولي دفع رواتب الدولة في مناطق معينة؛

ت) دفع ثمن الخدمات الأساسية المقدمة للمستوطنات بأكملها.

وفي كثير من الأحيان، يكون رجال الأعمال هؤلاء أيضاً مديري أصول لشخصيات النظام أو الموالين ذوي الصلة. وبحسب تقديرات مصادر ميدانية، تصل التحويلات المالية عبر رجال الأعمال الموالين إلى عدة مئات الملايين من الدولارات الأمريكية كل عام. وأفاد البعض أن الرئيس الأسد أنشأ حساباً مصرفياً سرياً يتم من خلاله توجيه هذه التحويلات وتمويل الحرب إلى حد كبير.

[4] "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن المساعدات المقدمة إلى سوريا: المهم هو التسليم"، في: ذا ناشيونال، ١٥ تموز ٢٠١٩.

[5] حايد (٢٠١٩)، ١٥.

[6] "كسر الغوطة"، المجلس الأطلسي، واشنطن العاصمة (٢٠١٨)، ١١.

[7] بحسب تقارير من عدة مصادر ميدانية.

[8] هيومن رايتس ووتش (٢٠١٩).

[9] حايد (٢٠١٩)، ص١٩.

[10] هيومن رايتس ووتش (٢٠١٩).

[11] ليندرز ومنصور، في: مجلة العلوم السياسية (٢٠١٨)، ٢٣٧.

[12] حايد (٢٠١٩)، ٦؛ لوند (٢٠١٦).

[13] حملة سوريا (٢٠١٦)، ٤، انظر أيضاً: برنامج الأغذية العالمي، المساعدة الغذائية الطارئة للأشخاص المتأثرين بالاضطرابات في سوريا (٢٠١٦)، تقرير مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢١٣٩ و٢١٦٥ و٢١٩١ و٢٢٥٨ (٢٠١٦)، الفقرة ٤٨.

[١٤] لوند (٢٠١٦).

[١٥] للاطلاع على ملخص جيد للحوادث والتحديات، انظر: هيومن رايتس ووتش (٢٠١٩) وحايد (٢٠١٩).

[١٦] جوتمان، في: السياسة الخارجية (٢٠١٦)؛ ليندرز ومنصور، في: مجلة العلوم السياسية الفصلية (٢٠١٨)، ٢٣٥–٦؛ حايد (٢٠١٩)، ٨.

[١٧] تقرير تقييم سوريا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (٢٠١٦)، ٦. انظر أيضاً: سيدا وتورمبيتا وبانيرو (٢٠١٦)؛ حايد (٢٠١٩)، ٩..

[١٨] مقابلة مع المؤلف، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. أشار باريندي إلى قوائم الأسماء الرسمية التي أتيحت له من محافظي طرطوس واللاذقية.

[١٩] عمر عبد العزيز الحلاج في مقابلة مع المؤلف، ٥ كانون الثاني ٢٠٢٠.

[٢٠] لندرز ومنصور، في: مجلة العلوم السياسية (٢٠١٨)، ٢٣٨.

[٢١] وفقاً لمسؤول إنساني كبير في منظمة غير حكومية مقرها الكنيسة. مقابلة مع المؤلف، ١٣ شباط ٢٠٢٠.

[٢٢] مقابلة مع المؤلف، ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٩.

[٢٣] مقابلة أجراها المؤلف مع أحد موظفي الأمم المتحدة المحليين العاملين في المجال الإنساني، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

[٢٤] يمكن مشاهدة الحادثة على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=o2vs10Mtlz8.

[٢٥] مقابلة مع المؤلف، ٥ كانون الثاني ٢٠٢٠.

[٢٦] تقرير تقييم سوريا التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (٢٠١٦)، الصفحة ٤ (تمت إضافة الخط المائل).

[٢٧] مقابلة مع المؤلف في برلين، ١٦ كانون الأول ٢٠١٩.

[٢٨] المرجع نفسه.

[٢٩] "سوريا تطرد اثنين من موظفي الأمم المتحدة كانا يحاولان ترتيب تسليم المساعدات"، أسوشيتد برس، ٢٧ فبراير/شباط ٢٠١٥.

[٣٠] مقابلة مع المؤلف، ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٩.

[31] المرجع نفسه.

[32] منظمة العفو الدولية (٢٠١٧).

[33] المجلس النرويجي للاجئين (٢٠١٦)؛ باومان (٢٠١٩)؛ هيومن رايتس ووتش (٢٠١٩). كان القانون رقم ١٠ لعام ٢٠١٨ مثيراً للجدل بشكل خاص، كما هو موضح بمزيد من التفصيل في هذه المنشورات أيضاً.

[34] مقابلة مع دبلوماسي غربي مقيم في بيروت، ١٢ شباط ٢٠٢٠.

[35] نيلاند، في: دونيني (٢٠١٢)، ٢٢٣.

[36] المرجع نفسه، ٢٢٤.

[37] مقابلة مع دبلوماسي غربي مقيم في بيروت، ١٢ شباط ٢٠٢٠.

[38] هيومن رايتس ووتش (٢٠١٩).

[39] وزير الخارجية السوري يحث الصليب الأحمر الدولي على تجنب تسييس العمل الإنساني، شينخوا، ١٠ آذار ٢٠٢٠.

[40] للمرجع القانوني حول النظام الأمني في سوريا: اليازجي، تقرير سوريا، (٢٠١٩).

[41] تقرير منظمة العفو الدولية (٢٠١١)، ٢٢.

[42] المرجع نفسه، ٤ وما يليها.

[43] تقرير مركز العدالة والمساءلة السوري (٢٠١٩).

[44] مقابلة مع المؤلف، ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٩.

[45] هيومن رايتس ووتش (٢٠١٩).

[46] حايد (٢٠١٩)، ١٠.

[47] للمزيد عن الحصار في الغوطة الشرقية، انظر: "كسر الغوطة"، المجلس الأطلسي (٢٠١٨).

[48] مقابلة مع المؤلف، ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٠.

[49] مقابلة مع المؤلف، ٣ آذار ٢٠٢٠.

[50] مقابلة مع المؤلف في برلين، ٢٢ كانون الثاني ٢٠٢٠.

[51] "الأبرياء يدفعون ثمن الحرب في سوريا" د. العطار رئيس الهلال الأحمر السوري في مقابلة.

[52] "الهلال الأحمر العربي السوري يدحض الادعاءات بأنه لا يعمل بطريقة محايدة وغير متحيزة"، اللجنة الدولية للصليب الأحمر (٢٠١٢).

[53] http://sarc.sy/words-sarc-president-dr-abdul-rahman-attar/

[54] "سوريا: عودة المقامرة بهدوء"، الغارديان، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

[55] مقابلة مع المؤلف في برلين، ١٧ كانون الثاني ٢٠٢٠.

[56] مقابلة مع المؤلف في برلين، ٣٠ كانون الثاني ٢٠٢٠.

[57] مقابلة مع دبلوماسي ألماني ذو خبرة طويلة في الملف الإنساني السوري، ٣٠ كانون الثاني ٢٠٢٠.

[58] مقابلة مع المؤلف في برلين، ٢١ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠.

[59] مقابلة مع المؤلف في جنيف، ٩ مارس/آذار ٢٠٢٠.

[60] دونيني (٢٠١٢).

[61] مقابلة مع دبلوماسي ألماني في جنيف، ٩ مارس/آذار ٢٠٢٠.

[62] بوث (٢٠١٣)، ٣ (تمت إضافة الخط المائل).

[63] المرجع نفسه.

[64] المرجع نفسه، ٤.

[65] المرجع نفسه.

[66] المرجع نفسه.

[67] الأرقام المتعلقة بعمليات التسليم التي تقوم بها منظمة ميرسي كوريس مقارنة بالأمم المتحدة، على سبيل المثال. انظر: ليندرز ومنصور، في: مجلة العلوم السياسية (٢٠١٨)، ص٢٤٧.

[68] مقابلة مع المؤلف، ١٦ كانون الثاني ٢٠٢٠.

[69] انظر أيضاً: "الدور السياسي للمجالس المحلية في سوريا"، عمران، تموز/يوليو ٢٠١٦؛ حجار وآخرون. (٢٠١٧).

[70] مقابلة مع المؤلف، ١٨ شباط ٢٠٢٠.

[71] بيان المدير الإقليمي الدكتور أحمد المنظري بشأن كوفيد-١٩ في إقليم شرق المتوسط، منظمة الصحة العالمية، ٢٧ مارس/آذار ٢٠٢٠.

٧٢ "نغسل أيدينا؟" بعض الناس لا يستطيعون غسل أطفالهم لمدة أسبوع، نيويورك تايمز، ١٩ مارس/آذار ٢٠٢٠.

٧٣ hadialbahra@، ٢٤ آذار ٢٠٢٠.

٧٤ بيان المدير الإقليمي الدكتور أحمد المنظري بشأن كوفيد-١٩ في إقليم شرق المتوسط، منظمة الصحة العالمية، ٢٧ مارس/آذار ٢٠٢٠.

٧٥ شهد شمال شرق سوريا الكردي أول حالة وفاة بفيروس كورونا؛ وكانت القضية خبراً جديداً للأكراد، نيويورك تايمز، ١٧ نيسان ٢٠٢٠.

٧٦ مقابلة مع المؤلف، ١٣ شباط ٢٠٢٠.

٧٧ مقابلة مع تيل كوستر من ميديكو إنترناشيونال، ١٠ شباط ٢٠٢٠.

٧٨ هيومن رايتس ووتش (٢٠١٩).

٧٩ صحيفة حقائق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سوريا لعام ٢٠١٨ وأيضاً في صحائف حقائق من السنوات السابقة https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/unhcr-syria-factsheetq1-)
.(january-march-2018

٨٠ تقييم الأمم المتحدة للاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩. مقابلة مع المؤلف، ١٦ كانون الثاني ٢٠٢٠.

٨١ مقابلة مع المؤلف، ١٦ كانون الثاني ٢٠٢٠.

٨٢ مقابلة مع المؤلف، ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٠.

٨٣ حايد (٢٠١٩)، ٣.

٨٤ مجلس اللاجئين النرويجي (NRC) وأوكسفام (٢٠٢٠)، ٢.

٨٥ https://www.un.org/press/en/2014/sc11473.doc.htm

٨٦ بوث (٢٠١٣)، ٢٣. القرار رقم ٢٦٢/٦٧ المؤرخ ١٥ مايو/أيار ٢٠١٣، الفقرة ١٥ من منطوق القرار. تمت إضافة التأكيد.

٨٧ S/PRST/2013/15، ٢٠١٣، ٢,١٠,٠، الفقرة ١٣ (ج)؛ بوث (٢٠١٣)، ٢٣.

٨٨ آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة (https://response.ochasyria.org/unmm/?)

٨٩ مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل رفيع المستوى لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جنيف في ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩.

[٩٠] مقابلة مع المؤلف، ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٠.

[٩١] مقابلة مع أحد موظفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية رفيعي المستوى في جنيف، ٩ آذار/مارس ٢٠٢٠.

[٩٢] https://www.un.org/press/en/2020/sc14074.doc.htm

[٩٣] الأمم المتحدة تقول "لا توجد خطة بديلة" لنظام المساعدات عبر الحدود في سوريا، وكالة فرانس برس، ٧ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠.

[٩٤] الأمم المتحدة تجدد عملية المساعدات عبر الحدود السورية لكنها تخفض المعابر إلى النصف، طول المدة، رويترز، ١١ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠.

[٩٥] "أعضاء مجلس الأمم المتحدة يشيرون بأصابع الاتهام إلى معابر المساعدات السورية"، وكالة أسوشيتد برس، ٢٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠.

[٩٦] الجعفري: تحسين الوضع الإنساني في سوريا يتطلب رفع الإجراءات الاقتصادية القسرية المفروضة على شعبها، سانا، ١٢ كانون الثاني ٢٠٢٠.

[٩٧] لوند (٢٠١٩).

٩٨ "في المحاولة الخامسة، الأمم المتحدة. مجلس الأمن يجدد المساعدات لسوريا عبر تركيا"، رويترز، ١١ تموز ٢٠٢٠.

[٩٩] بعد أسابيع من الخلاف، وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على تسوية خطيرة لإيصال المساعدات إلى سوريا. دخل سفير ألمانيا في جدال حاد مع ممثلي روسيا والصين، وكالة الأنباء الألمانية، ١١ تموز ٢٠٢٠.

الفصل السابع

[١] تقرير الإبراهيمي (٢٠٠٠)، التاسع، ٩-١٠ (تمت إضافة الخط المائل).

٢ روبرتسون (٢٠٠٢)، ٥٢٤.

[٣] المرجع نفسه، ٥٢٥.

[٤] تقرير الإبراهيمي (٢٠٠٠)، ص٤٥

[٥] مقابلة مع المؤلف، ١٠ أكتوبر ٢٠٢٠.

[٦] ليندرز ومنصور، في: مجلة العلوم السياسية (٢٠١٨)، ٢٢٧.

[٧] المرجع نفسه، ٢٤٩.

[8] "على خط النار: الحرب ضد الأمم المتحدة في سوريا"، تعليق سوريا، ٤ تموز/يوليو ٢٠١٦. وأيضاً: مازن غريبة في مقابلة مع المؤلف، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٢٠.

[9] مقابلة مع المؤلف في برلين، ١١ شباط ٢٠٢٠.

[10] مقابلة مع المؤلف، ٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩.

[11] مقابلة مع المؤلف في برلين، ٣٠ كانون الثاني ٢٠٢٠.

[12] "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن المساعدات المقدمة إلى سوريا: المهم هو التسليم"، ذا ناشيونال، ١٥ تموز ٢٠١٩.

[13] مقابلة مع المؤلف، ٥ شباط ٢٠٢٠.

[14] مقابلة مع المؤلف في برلين، ١١ فبراير/شباط ٢٠٢٠. انظر أيضاً: هيومن رايتس ووتش (٢٠١٩).

[15] هيومن رايتس ووتش (٢٠١٩).

[16] انظر أيضاً: سبارو، في: السياسة الخارجية (٢٠١٨) و"المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن المساعدات المقدمة إلى سوريا: المهم هو التسليم"، في: ذا ناشيونال، ١٥ تموز (يوليو) ٢٠١٩.

[17] مقابلة مع المؤلف، ٢ كانون الأول ٢٠١٩.

[18] "عقود مساعدة الأم أغنيس"، سوريا في السياق (٢٠١٩). ووفقاً لهذه المعلومات، كان دير القديس يعقوب، بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٩، أحد المنظمات المحلية الشريكة للأمم المتحدة التي تقدم مشاريع في إطار خطة الاستجابة الإنسانية لسوريا. وتُظهر منشورات وسائل التواصل الاجتماعي ووثائق خطة المشروع أنها أقامت شراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة غير حكومية دولية واحدة على الأقل مقرها في دمشق خلال هذه الفترة.

[19] "الأمم المتحدة تدفع عشرات الملايين لنظام الأسد في إطار برنامج المساعدات لسوريا"، في: الغارديان، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٦.

[20] "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن المساعدات المقدمة إلى سوريا: المهم هو التسليم"، في: ذا ناشيونال، ١٥ تموز ٢٠١٩.

[21] "الأمم المتحدة تدفع عشرات الملايين لنظام الأسد في إطار برنامج المساعدات لسوريا"، في: الغارديان، ٢٩ آب ٢٠١٦؛ انظر أيضاً: "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن المساعدات المقدمة إلى سوريا: المهم هو التسليم"، في: ذا ناشيونال، ١٥ تموز ٢٠١٩.

[22] هيومن رايتس ووتش (٢٠١٩)؛ أنظر أيضاً: حايد (٢٠١٩)، ٩ وما بعدها.

[23] إبراهيم العلبي في مقابلة مع المؤلف، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، انظر أيضاً: "الأمم المتحدة تدفع عشرات الملايين لنظام الأسد في إطار برنامج المساعدات لسوريا"، في: الغارديان، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٦؛ "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن المساعدات المقدمة إلى سوريا: المهم هو التسليم"، في: ذا ناشيونال، ١٥ تموز ٢٠١٩؛ ليندرز ومنصور، في: مجلة العلوم السياسية الفصلية (٢٠١٨)، ٢٤٠ وما يليها.

[24] قانون الولايات المتحدة لوقف دعم الأمم المتحدة للأسد لعام ٢٠١٩؛ وثيقة غير عامة للدول ذات التفكير المماثل لعام ٢٠١٩.

[25] "الأمم المتحدة تدفع عشرات الملايين لنظام الأسد في إطار برنامج المساعدات لسوريا"، في: الغارديان، ٢٩ آب ٢٠١٦.

[26] ليندرز: "لماذا أعذار الأمم المتحدة لفشل مساعداتها في سوريا غير مقنعة"، في: تعليق سوريا (٢٠١٦).

[27] ليندرز: "لماذا أعذار الأمم المتحدة لفشل مساعداتها في سوريا غير مقنعة"، في: تعليق سوريا (٢٠١٦).

[28] مقابلة مع المؤلف، ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٠.

[29] سبارو: "مساعدة الكوارث: كيف ساعد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة الأسد وأضر بالسوريين المحتاجين"، في: الشؤون الخارجية (٢٠١٦)؛ حايد (٢٠١٩)، ٨.

[30] مقابلة مع المؤلف، ٩ تشرين الأول ٢٠٢٠.

[31] "الأمم المتحدة تستأجر أصدقاء الأسد وأقاربه لعملية الإغاثة في سوريا"، في: الغارديان، ٢٨ تشرين الأول ٢٠١٦.

[32] يسرد ليندرز ومنصور، في: مجلة العلوم السياسية ربع السنوية (٢٠١٨)، ٢٣٥، المزيد من الأمثلة من مصادر مختلفة مثل يحيى أبوزو، الذي يعمل كمدير أول للسياسات لدى

منظمة الصحة العالمية في دمشق، والذي، كما ذكرت مصادر سورية، يعمل لصالح الشرطة السرية؛ ماريا رومان، رئيسة بعثة المنظمة الدولية للهجرة في سوريا لأكثر من عقد من الزمن، وهي صديقة لأسماء الأسد وعملت كعضو في مجلس إدارة منظمة الأمل، وهي منظمة غير حكومية أخرى تابعة للسيدة الأولى.

[٣٣] مقابلة مع المؤلف، ١٠ تشرين الأول ٢٠٢٠. انظر أيضاً: لينش، في: السياسة الخارجية (٢٠١٩).

[٣٤] جماعات الإغاثة تعلق تعاونها مع الأمم المتحدة في سوريا بسبب "نفوذ" الأسد، في: الغارديان، ٨ أيلول ٢٠١٦.

[٣٥] لوند: "الأمم المتحدة تدخل متاهة سوريا الأخلاقية"، في: الديوان، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

[٣٦] مقابلة مع المؤلف، ٣ كانون الأول ٢٠١٩.

[٣٧] الأمم المتحدة حاولت إنقاذ المستشفيات في سوريا. لم ينجح الأمر، نيويورك تايمز، ٢٩ كانون الأول ٢٠١٩.

[٣٨] مقابلة مع المؤلف، ١٦ كانون الثاني ٢٠٢٠.

[٣٩] "حاولت الأمم المتحدة إنقاذ المستشفيات في سوريا. لم ينجح الأمر، نيويورك تايمز، ٢٩ كانون الأول ٢٠١٩.

[٤٠] "بعض مرافق نظام الأمم المتحدة لفض الاشتباك في سوريا يستخدمها الإرهابيون – المبعوث الروسي"، تاس، ٢٩ تموز ٢٠٢٠. انظر أيضاً: "يجب على مكتب الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة مناقشة منع الاشتباك مباشرة مع سوريا – موسكو"، تاس، ٤ تموز ٢٠٢٠.

الفصل الثامن

[١] في مقابلة مع المؤلف، ٥ كانون الأول ٢٠١٩.

[٢] بان كي مون: "تجديد التزامنا تجاه شعوب الأمم المتحدة ومقاصدها" (٢٠١٣).

[٣] معايير ومبادئ مساعدة الأمم المتحدة في سوريا (٢٠١٧) (تمت إضافة الخط المائل).

[٤] في حوار مع المؤلف، ٢٣ أيلول ٢٠٢٠.

[٥] ورقة دبلوماسية غير منشورة متاحة للمؤلف.

٦ مقابلة مع المؤلف، ٢٩ نيسان ٢٠٢٠.

٧ قانون وقف دعم الأمم المتحدة للأسد، ٢٠١٩.

٨ مقابلة مع المؤلف، ٣ كانون الأول ٢٠١٩.

الفصل التاسع

١ دونيني، في دونيني (٢٠١٢)، ٨٧ (التأكيد الأصلي).

٢ تشاندلر وكوفي (٢٠١٦).

٣ مقابلة مع المؤلف في برلين، ٣٠ كانون الثاني ٢٠٢٠.

٤ تالمون، في: المجلة الصينية للقانون الدولي (٢٠١٣): ٢١٩-٥٣.

٥ مقابلة مع المؤلف، ٣ مارس/آذار ٢٠٢٠.

٦ مقابلة مع المؤلف في برلين، ١٧ كانون الثاني ٢٠٢٠.

٧ مقابلة مع المؤلف في برلين بتاريخ ١٦ كانون الأول ٢٠١٩.

الصندوق الائتماني الإقليمي للاتحاد الأوروبي الثامن للاستجابة للأزمة السورية (https://ec.europa.eu/trustfund-syria-region/content/our-mission_en)

٩ انظر أيضاً المناقشة في: بارنز ديسي، ECFR، نيسان ٢٠٢٠.

١٠ أسبورغ (٢٠٢٠)، ٧، بارنز ديسي، ECFR، نيسان ٢٠٢٠، ٤.

١١ أسبورغ (٢٠٢٠)، ١١٠.

١٢ حايد (٢٠١٩)،٣.

١٣ حول معضلة التعافي المبكر وتدابير إعادة الإعمار في سوريا، انظر: أسبورغ واويس (٢٠١٧)؛ أسبورغ (٢٠٢٠)؛ سعيد ويازجي (٢٠١٨)؛ "السياق الاقتصادي السياسي لإعادة إعمار سوريا: منظور مستقبلي في ضوء إرث التنمية غير المتكافئة"، اتجاهات الشرق الأوسط (٢٠١٨)؛ "استمرار الحرب بوسائل أخرى: كيف تهدد إعادة الإعمار بإدامة العنف في سوريا ما بعد الحرب"، سوريا دايركت (٢٠١٩).

١٤ أسبورغ (٢٠٢٠).

١٥ بارنز ديسي (٢٠٢٠).

١٦ فافيير وكوسترز (٢٠١٩).

١٧ العلو (٢٠١٧).

[18] روزنتال (٢٠١٩)، ١٣.

الفصل العاشر

[1] مقابلة مع المؤلف، ٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩.

[2] مقابلة مع المؤلف، ٩ تشرين الأول ٢٠٢٠.

[3] مقابلة مع المؤلف، ٢٢ كانون الثاني ٢٠٢٠.

[4] مقابلة مع المؤلف، ٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩.

[5] ثيبوت، في: فورين بوليسي، ٢٤ حزيران ٢٠٢٠.

[6] في حوار مع المؤلف، ٢٢ تشرين الأول ٢٠٢٠.

[7] سميلي، في: دونيني (٢٠١٢)، ١٩.

[8] دالاير، في: دونيني (٢٠١٢)، الثامن عشر.

[9] ريف (٢٠٠٢)، ٢٣.

[10] ريف (٢٠٠٢)، ٥٦.

الفصل الحادي عشر

[1] مقابلة مع عمر عبد العزيز الحلاج، ٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٠.

[2] حايد (٢٠١٩) ١١ وما يليها؛ هيومن رايتس ووتش (٢٠١٩)، ٥٦ وما يليها؛ المجلس النرويجي للاجئين وأوكسفام (٢٠٢٠)، ٣.

[3] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (٢٠١٦)، ٧.

[4] حايد (٢٠١٩)، ١٥

[5] المجموعة التوجيهية الإستراتيجية، شبكة الإغاثة (٢٠١٩).

[6] حايد (٢٠١٩) ١٤.

[7] في حوار مع المؤلف، ٢٣ أيلول ٢٠٢٠.

[8] روزنتال (٢٠١٩)، ١١.

[9] إحدى المساهمات الأخيرة هي كليمنتس (٢٠٢٠).

[10] أوليفر مولر، رئيس مؤسسة كاريتاس الدولية، في حلقة نقاش بمركز العمل الإنساني في برلين، ٢٢ أيلول ٢٠٢٠.

[11] في حوار مع المؤلف، ٢٢ تشرين الأول ٢٠٢٠.

[12] في حوار مع المؤلف، ٢٣ أيلول ٢٠٢٠.

الفصل الثاني عشر

[1] روزنتال (٢٠١٩)، ١١.

[2] جمال سليمان، في رسالة للكاتب، ٥ نيسان ٢٠٢٠.

المراجع

المنشورات الأكاديمية

أبوزيد، رانيا. لا عودة إلى الوراء: الحياة والخسارة والأمل في زمن الحرب في سوريا. نيويورك: عالم واحد، ٢٠١٨.

أكوتو، ميشيل، أد. التفاوض على الإغاثة: جدلية الفضاء الإنساني. لندن: سي هيرست وشركاه، ٢٠١٢.

عجمي، فؤاد. الثورة السورية. ستانفورد، كاليفورنيا: معهد هوفر، ٢٠١٢.

العلو، سقراط. "حزب البعث العربي الاشتراكي: الاستعداد لمرحلة ما بعد الحرب"، مبادرة الإصلاح العربي، ٨ آب ٢٠١٧ (https://www.arab-reform.net/wp-content/uploads/pdf/Arab_Reform_Initiative_en_the-arab-socialist-baath-party-preparing-for-the-post-war-era_2976.pdf?ver=14de8736fe094c12032431867f96edd6)

ألين، تيم، آنا ماكدونالد وهنري راديس. الإنسانية: قاموس المفاهيم. لندن: روتليدج، ٢٠٠٥.

منظمة العفو الدولية. "الأزمة الصحية: الحكومة السورية تستهدف الجرحى والعاملين في المجال الصحي"، لندن ٢٠١١. (https://www.amnestyusa.org/wp-content/uploads/2017/04/mde240592011en_22.pdf)

منظمة العفو الدولية. "المسلخ البشري: عمليات الشنق والإبادة الجماعية في سجن صيدنايا بسوريا"، لندن ٢٠١٧. (https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2454152017ENGLISH.PDF)

أسبورغ، موريل. "إعادة الإعمار في سوريا: التحديات وخيارات العمل أمام الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء"، دراسة لحزب العمال الاشتراكي، برلين، نيسان/أبريل ٢٠٢٠.

أسبورغ، موريل، ولفرام لاشر وماريكي ترانسفيلد. 'المهمة المستحيلة؟ وساطة الأمم المتحدة في ليبيا وسوريا واليمن، دراسة لحزب العمال الاشتراكي، تموز ٢٠١٨.

أسبورغ، موريل، وخالد يعقوب اويس. "التدافع في إعادة إعمار سوريا: في لعبة محفوفة بالمخاطر السياسية، ينبغي لأوروبا أن تهدف إلى تحقيق الاستقرار على المدى الطويل"، تعليق SWP، برلين، ٥١ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٧.

بلانش، فابريس. الطائفية في الحرب الأهلية في سوريا: دراسة جيوسياسية. واشنطن العاصمة: معهد واشنطن، ٢٠١٨.

تشيتيل، فنسنت. "الصراع المسلح والهجرة القسرية: نهج منهجي للقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين وقانون حقوق الإنسان". في دليل أكسفورد للقانون الدولي في الصراع المسلح، الذي حرره أندرو كلافام وباولو جايتا. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١٤.

شينكين، كريستين، وماري كالدور. القانون الدولي والحروب الجديدة. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠١٧.

كلافام وأندرو وباولا جايتا، محررون. دليل أكسفورد للقانون الدولي في النزاعات المسلحة. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١٤.

كلافام، أندرو. "التركيز على الجهات المسلحة غير الحكومية". في دليل أكسفورد للقانون الدولي في النزاعات المسلحة، الذي حرره أندرو كلافام وباولو جايتا. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١٤.

كليمنتس، اشلي جوناثان. المفاوضات الإنسانية مع الجماعات المسلحة: الخطوط الأمامية للدبلوماسية. لندن: روتليدج، ٢٠٢٠.

كروفورد، جيمس. إنشاء الدول في القانون الدولي. الطبعة الثانية. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠٧.

كننغهام، أندرو جي، المنظمات غير الحكومية الإنسانية الدولية وعلاقات الدولة: السياسة والمبادئ والهوية. لندن: روتليدج، ٢٠١٨.

كننغهام، أندرو جي، وكليا خان. "مقدمة لمسألة سيادة الدولة والعمل الإنساني." الكوارث، عدد خاص: سيادة الدولة والعمل الإنساني، المجلد. ٣٧، رقم اس ٢ (تشرين الأول ٢٠١٣).

كاتس، مارك. "العملية الإنسانية في البوسنة، ١٩٩٢-١٩٩٥: معضلات التفاوض بشأن وصول المساعدات الإنسانية". ورقة عمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جنيف، أيار ١٩٩٩.

https://www.unhcr.org/research/working/3ae6a0c58/humanitarian-operation-bosnia-1992-95-dilemmas-negotiating-humanitarian.html)

داغر، سام. الأسد أو نحرق البلد: كيف دمرت شهوة عائلة واحدة للسلطة سوريا. بوسطن: ليتل، براون، ٢٠١٩.

ضاهر، يوسف. "السياق الاقتصادي السياسي لإعادة إعمار سوريا: منظور مستقبلي في ضوء إرث التنمية غير المتكافئة". اتجاهات الشرق الأوسط، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

دالير، روميو. "مقدمة". في الصوف الذهبي: "التلاعب والاستقلال في العمل الإنساني"، حرره أنطونيو دونيني. بولدر: دار نشر لين رينر، ٢٠١٢.

فان دام، نيكولاوس. القنابل اليدوية والمآذن: دبلوماسي يبحث عن السلام في العالم العربي والإسلامي. أمستردام: بروميثيوس، ٢٠٢٠.

فان دام، نيكولاوس. تدمير أمة: الحرب الأهلية في سوريا. لندن: آي. بي. توريس، ٢٠١٧.

داودي، مروة. أصول الصراع السوري: تغير المناخ والأمن الإنساني. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٢٠.

ديفيد، اريك. "الصراع المسلح الدولي (غير الدولي)". في دليل أكسفورد للقانون الدولي في الصراع المسلح، الذي حرره أندرو كلافام وباولو جايتا. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١٤.

دي وال، ألكسندر. "أيام الشر: ٣٠ عاماً من الحرب والمجاعة في إثيوبيا". هيومن رايتس ووتش، سبتمبر/أيلول ١٩٩١.

دي وال، ألكسندر. جرائم المجاعة: السياسة وصناعة الإغاثة في حالات الكوارث في أفريقيا لندن: جيمس كاري، ١٩٩٧.

دونيني، أنطونيو، أد. الصوف الذهبي: التلاعب والاستقلال في العمل الإنساني. بولدر: دار نشر لين رينر، ٢٠١٢.

دونيني، أنطونيو. "أفغانستان: العودة إلى المستقبل". في "الصوف الذهبي: التلاعب والاستقلال في العمل الإنساني"، تحرير دونيني، أنطونيو. بولدر: دار نشر لين رينر، ٢٠١٢.

دورمان، كنوت. "المقاتلون غير الشرعيين". في دليل أكسفورد للقانون الدولي في النزاعات المسلحة، الذي حرره أندرو كلافام وباولو جايتا. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١٤.

دوزوالد بيك، لويز، وجان ماري هينكرتس. القانون الإنساني الدولي العرفي. ٣ مجلدات. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.

دوفيلد، مارك. ما بعد الإنسانية: إدارة الهشاشة في العالم الرقمي. ميدفورد: مطبعة بوليتي، ٢٠١٩.

فافيير، أغنيس، وماري كوسترز. "الانتخابات المحلية: هل تتحرك سوريا لإعادة تأكيد السيطرة المركزية؟" تقرير مشروع بحثي في معهد الجامعة الأوروبية، سان دومينيكو دي فيسولي ٢٠١٩.

(https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/61004/MED_RR_2019_03.pdf?sequence=4&isAllowed=y)

فيريس، إليزابيث ج.، كيريشجي، كمال. عواقب الفوضى: الأزمة الإنسانية في سوريا والفشل في الحماية. واشنطن العاصمة، مطبعة معهد بروكينغز ٢٠١٦

فليك، ديتر. "القانون المطبق على عمليات السلام". في دليل أكسفورد للقانون الدولي في النزاعات المسلحة، الذي حرره أندرو كلافام وباولو جايتا. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١٤.

فرانك، توماس ام. قوة الشرعية بين الأمم. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد ١٩٩٠.

فرانك، توماس ام. العدالة في القانون الدولي والمؤسسات. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٥.

فرانك، توماس ام. الذات المتمكنة: القانون والمجتمع في عصر الفردية. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠٠.

جايتا، باولا. "جرائم الحرب والجرائم الدولية "الأساسية" الأخرى". في دليل أكسفورد للقانون الدولي في النزاعات المسلحة، الذي حرره أندرو كلافام وباولو جايتا. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١٤.

غاندي، ام. "المادة ٣ المشتركة في اتفاقيات جنيف، ١٩٤٩، في عصر المحاكم الجنائية الدولية." في كتاب داعش السنوي للقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين، ٢٠٠١ (www.worldlii.org/int/journals/ISILYBIHRL/2001/11.html)

جيرلاخ، دانيال. حكم سوريا: الخداع والتلاعب في عهد الأسد. هامبورغ: طبعة كوربر، ٢٠١٥.

غريس، روب. "العامل الإنساني كمفاوض: تطوير القدرات عبر قطاع المساعدات". مجلة التفاوض، المجلد. ٣٦ عدد ١ (٢٠٢٠).

غريس، روب. "التفاوض الإنساني مع أطراف النزاع المسلح". مجلة الدراسات القانونية الإنسانية الدولية، آذار ٢٠٢٠ (https://doi.org/10.1163/18781527-01101003)

جوتمان، روي. "كيف تسمح الأمم المتحدة للأسد بتحرير حقيقة الحرب السورية." فورين بوليسي، ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٦ (https://foreignpolicy.com/2016/01/27/syria-madaya-starvation-united-nations-humanitarian-response-plan-assad-edited/)

حايد، حايد. "المساعدة المبدئية في سوريا: إطار عمل للوكالات الدولية". تشاتام هاوس، لندن، تموز ٢٠١٩. (https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/2019-07-04-PrincipledAidSyria.pdf)

هاينز، ستيفن. "قانون تطوير الأسلحة: الإنسانية والتميز والاحتياطات في الهجوم". في دليل أكسفورد للقانون الدولي في النزاعات المسلحة، الذي حرره أندرو كلافام وباولو جايتا. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١٤.

الحاج صالح، ياسين. الثورة المستحيلة: فهم المأساة السورية. لندن: سي هيرست وشركاه، ٢٠١٧.

حجار، بهجت، كورين فون بورغ، ليلى هلال، مارتينا سانتشي، مازن غريبة ومظهر شربجي، "تصورات الحوكمة: تجربة المجالس الإدارية المحلية في سوريا التي تسيطر عليها المعارضة". سويسبيس، كانون الثاني ٢٠١٧.

الحلاج، عمر عبد العزيز. "الإطار القانوني والمؤسسي الداخلي لإعادة الإعمار في سوريا: مذكرة موجزة للمناقشة". ورقة مناقشة غير منشورة، شباط/فبراير ٢٠١٩.

"دروس قاسية: تقديم المساعدة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في سوريا". المجلس النرويجي للاجئين (NRC) ومنظمة أوكسفام، تموز ٢٠٢٠.
(https://www.nrc.no/globalassets/pdf/briefing-notes/syria-joint- bp/bp-hard-lessons-syria-access-150720-en.pdf)

هاشمي، نادر، وداني بوستل، محررون. المعضلة السورية. كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ٢٠١٣.

هيلبرج، كريستين. الحرب السورية: حل الصراع العالمي. فرايبورغ ونيويورك: هيردر، ٢٠١٨.

هيلهورست، دوروثيا، وبرام ج. يانسن. "الفضاء الإنساني كساحة: منظور للسياسات اليومية للمساعدات". التنمية والتغيير، المجلد. ٤١، رقم ٦ (٢٠١٠).

هينبوش، ريموند، وتينا زينتل، محررون. سوريا: من الإصلاح إلى الثورة. المجلد. الأول، نيويورك: مطبعة جامعة سيراكيوز، ٢٠١٥.

هينبوش، ريموند ووليام زارتمان. "وساطة الأمم المتحدة في الأزمة السورية: من كوفي عنان إلى الأخضر الإبراهيمي". المعهد الدولي للسلام، آذار ٢٠١٦.

هوف، فريدريك مي. "سوريا عند السابعة". المجلس الأطلسي، آذار/مارس ٢٠١٨.
(https://www.atlanticcouncil.org/blogs/syriasource/syria-at-seven-part-one/)

هوفمان، بيتر جي، وتوماس جي. فايس. الإنسانية والحرب والسياسة: سولفرينو إلى سوريا وخارجها. لانهام، ماريلاند: رومان وليتلفيلد، ٢٠١٨.

حكيم، اميل. انتفاضة سوريا وتمزق بلاد الشام. لندن: روتليدج، ٢٠١٣.

هوبجود، ستيفن. نهاية حقوق الإنسان. إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، ٢٠١٣.

الإسكان والأراضي والممتلكات (HLP) في الجمهورية العربية السورية. أيار ٢٠١٦.
(https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/housing-land-and-property-hlp-in-the-syrian-arab-republic.pdf)

هيرد، إيان. "إنقاذ سوريا: القانون الدولي ليس هو الحل". الجزيرة، ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٣.

opinion/2013/08/2013827123244943/عمقhttps://www.aljazeera.com/in)
(321.html

"داخـل الهـلال الأحمـر العربـي السـوري." مركـز العدالـة والمسـاءلة السـوري، واشـــــنطن العاصـــــمة، ٨ آب ٢٠١٩.
https://syriaaccountability.org/updates/2019/08/08/inside-the-)
(/syrian-arab-red-crescent

جيلينك، جورج. ألجمانيه ستاتسلهر. برلين، هارينغ، ١٩٠٠.

جينكس، ديريك. "القانون الدولي لحقوق الإنسان في وقت النزاع المسلح". في دليل أكسفورد للقانون الدولي في النزاع المسلح، الذي حرره أندرو كلافام وباولو جايتا. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١٤.

كابيلا، موكيش. ضد موجة الشر: كيف أصبح رجل واحد هو المبلغ عن أول جريمة قتل جماعي في القرن الحادي والعشرين. لندن: كتب شارب، ٢٠١٩.

كاليفاس، ستاثيس ان. منطق العنف في الحرب الأهلية. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٠٧.

ديفيد كين: ""المخيم" و"أهون الشرين":-العمل الإنساني في سريلانكا". الصراع والأمن والتنمية، المجلد. ١٤ رقم ١ (٢٠١٤).

كلينبرجر، جاكوب. "دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر". في دليل أكسفورد للقانون الدولي في النزاعات المسلحة، الذي حرره أندرو كلافام وباولو جايتا. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١٤.

كينيدي، ديفيد. الجوانب المظلمة للفضيلة: إعادة تقييم الإنسانية الدولية. برينستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برينستون، ٢٠٠٤.

كير، مايكل، وكريغ لاركين، محررون. العلويون في سوريا: الحرب والإيمان والسياسة في بلاد الشام. أكسفورد ونيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، لندن ٢٠١٥.

كيمينيتش، أوتو: مقدمة في القانون الدولي. الطبعة السادسة توبنغن / بازل، أ. فرانكي: ١٩٩٧.

كراسنر، ستيفن د. "السيادة الإشكالية". في السيادة الإشكالية: القواعد المتنازع عليها والاحتمالات السياسية، حرره ستيفن د. كراسنر. نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ٢٠٠١.

كوم، ماتياس. "شرعية القانون الدولي: إطار دستوري للتحليل". المجلة الأوروبية للقانون الدولي، المجلد ١٥ (٢٠٠٤).

كوبرمـــان، آلان ج. "كارثــة أوبامــا فــي ليبيـــا: كيــف انتهــى التــدخل حســن النيــة بالفشـــــــــل". الشـــــــــؤون الخارجيـــــــــة، مارس/أبريـــــــــل ٢٠١٥. (www.foreignaffairs.com/articles/libya/2019-02-18/obamas-libya-debacle)

لابونتي، ميليسا تي.، وآن سي. إدجيرتون. "نحو تصنيف لرفض وصول المساعدات الإنسانية". مجلة العالم الثالث الفصلية، العدد ١/٣٤، شباط ٢٠١٣.

دي لوري، أنطونيو. سياسة الإنسانية: السلطة والأيديولوجية والمساعدات. لندن/نيويورك: آي. بي. توريس، ٢٠١٦.

ليندرز، رينود. "لماذا أعذار الأمم المتحدة لفشل مساعداتها في سوريا غير مقنعة". تعليق سوريا، ٣ أيلول ٢٠١٦. (https://www.joshualandis.com/blog/uns-excuses-aid-fiasco-syria-fail-convince-reinoud-leenders/)

ليندرز، رينود، وخلود منصور. "العمل الإنساني وسيادة الدولة والحفاظ على النظام الاستبدادي في الحرب السورية". مجلة العلوم السياسية الفصلية، ١٩ حزيران ٢٠١٨.

ليش، ديفيد. سوريا: سقوط آل الأسد. الطبعة الثانية. نيو هافن: مطبعة جامعة ييل، ٢٠١٣.

ليستر، تشارلز. الجهاد السوري: تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية وتطور التمرد. لندن: سي هيرست وشركاه، ٢٠١٥.

لوب، جوناثان. "التحدث إلى الجانب الآخر: المشاركة الإنسانية مع الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية في دارفور، السودان، ٢٠٠٣-٢٠١٢." مجموعة السياسات الإنسانية (HLP)، آب ٢٠١٣.

لوند، آرون. "الفشل في وقف أساليب التجويع في سوريا". ديوان، رؤى حول الشرق الأوسط من مركز كارنيغي، ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤. (https://carnegie-mec.org/diwan/55172)

لوند، آرون. "دعوهم يأكلون القنابل: تكلفة تجاهل الأزمة الإنسانية في سوريا". ديوان، رؤى حول الشرق الأوسط من مركز كارنيغي، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. (https://carnegie-mec.org/diwan/56958)

لوند، آرون. "الأمم المتحدة تدخل المتاهة الأخلاقية في سوريا". ديوان، رؤى حول الشرق الأوسط من مركز كارنيغي، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. (https://carnegie-mec.org/diwan/64524)

لوند، آرون. "الدبلوماسيون يتقاتلون حول قرار رئيسي بشأن المساعدات السورية". الإنسانية الجديدة، ١٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩. -روسيا)

لوندجرين، ماغنوس. "الوساطة في سوريا: المبادرات والاستراتيجيات والعقبات ٢٠١١-٢٠١٦". السياسة الأمنية المعاصرة، المجلد. ٣٧ عدد ٢ (٢٠١٦).

لينش، كولوم. "مجرم الحرب المزعوم في وسط الأمم المتحدة". فورين بوليسي، ٣ مايو/أيار ٢٠١٩. (https://foreignpolicy.com/2019/05/03/the-alleged-war-criminal-in-the-u-n-s-mid/)

ماجون وكلير ومايكل نيومان وفابريس وايزمان. "الكشف عن المفاوضات الإنسانية". تجربة منظمة أطباء بلا حدود، لندن ٢٠١١.

ماكسويل، دانيال. "أولئك الذين يحملون أسلحة لا يجوعون أبداً": الاستخدام الفعال للمساعدات الغذائية الإنسانية في حالات النزاع". في الصوف الذهبي: التلاعب والاستقلال في العمل الإنساني، تحرير دونيني، أنطونيو. بولدر: دار نشر لين رينر، ٢٠١٢.

ماكسويل ودانيال وكيرستن جيلسدورف. فهم العالم الإنساني. لندن: روتليدج، ٢٠١٩.

ماكموري، ديفيد، وأماندا أوفييل سومرز، محررون. الثورات العربية: رسائل حول الديمقراطية المتشددة في الشرق الأوسط. بلومنجتون، إن: مطبعة جامعة إنديانا، ٢٠١٣.

ميلزر، نيلز. "مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين". في دليل أكسفورد للقانون الدولي في النزاعات المسلحة، الذي حرره أندرو كلافام وباولو جايتا. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١٤.

مينهاوس، كين. "قفزة الإيمان: التفاوض على وصول المساعدات الإنسانية في مجاعة الصومال عام ٢٠١١". في التفاوض على الإغاثة: جدلية الفضاء الإنساني، تحرير ميشيل أكوتو. لندن: سي هيرست وشركاه، ٢٠١٢.

مينزل، إبرهارد. "العمليات العسكرية للأمم المتحدة لتحقيق السلام." حولية القانون الدولي، ١٥/١٩٧١.

مينير، لاري. "العمل الإنساني والتسييس: مراجعة للتجربة منذ الحرب العالمية الثانية". في الصوف الذهبي: التلاعب والاستقلال في العمل الإنساني، تحرير دونيني، أنطونيو. بولدر: دار نشر لين رينر، ٢٠١٢.

مودريك - إيفن، هيلي خين، نير تي بومز، وساريتا أشرف، محررون. الحرب السورية: بين العدالة والواقع السياسي. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠١٩.

مولر، العامري. العلاقة بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانون الإنساني الدولي: تحليل القضايا المتعلقة بالصحة في النزاعات المسلحة غير الدولية. ليدن/بوسطن، مارتينوس نيجهوف، ٢٠١٣.

مونكلر، هيرفريد. الحروب الجديدة. هامبورغ، روفولت، ٢٠٠٢.

موريثي، تيم. "مسؤولية الحماية، على النحو المنصوص عليه في المادة ٤ من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي". مجلة الأمن الأفريقي، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧.

نيلاند، نورا. "الحماية والاستغلال: السولفرينو المعاصر؟" في "الصوف الذهبي: التلاعب والاستقلال في العمل الإنساني"، تحرير دونيني، أنطونيو. بولدر: دار نشر لين رينر، ٢٠١٢.

نواك، مانفريد. "التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة". في دليل أكسفورد للقانون الدولي في النزاعات المسلحة، الذي حرره أندرو كلافام وباولو جايتا. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١٤.

عملية شريان الحياة للسودان. "مراجعة". تموز ١٩٩٦.

عويس، خالد ي. "الديناميكيات المحلية في الصراع السوري: الروابط المحلية في مناطق المتمردين تمنع صعود الجهاديين." تعليقات SWP، تموز ٢٠١٦.

بيروس دي مونتكلوس، مارك أنطوان. "المساعدات الإنسانية وحرب بيافرا: الدروس غير المستفادة". تنمية أفريقيا، المجلد. الرابع والثلاثون، رقم ١ (٢٠٠٩).

فيليبس، كريستوفر. المعركة من أجل سوريا: التنافس الدولي في الشرق الأوسط الجديد. لندن: مطبعة جامعة ييل، ٢٠١٦.

فيليبس، ديفيد إل. خط المواجهة في سوريا: من الثورة إلى الحرب بالوكالة. لندن: آي. بي. توريس، ٢٠٢٠.

"الدور السياسي للمجالس المحلية في سوريا". عمران، تموز/يوليو ٢٠١٦.

بوجليرين، جانا. جون إتش هيرز: الحياة والعيش بين المثالية والواقعية وألمانيا وأمريكا. برلين: دنكر وهمبلوت، ٢٠٠٩.

ريديل، إيبي. "المعايير والمصادر: وداعاً لثالوثية المصادر في القانون الدولي؟" المجلة الأوروبية للقانون الدولي (EJIL)، ١٩٩١/٢.

ريديل، إيبي. " إلى أين أنت ذاهب في أوروبا؟: إصلاحات معاهدة الاتحاد الأوروبي وحقوق الإنسان وسيادة القانون ومكافحة الإرهاب". ٣١ عادل. القس ٢٤١ (٢٠١٠).

ريدل، إيبي. "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في النزاعات المسلحة". في دليل أكسفورد للقانون الدولي في النزاعات المسلحة، الذي حرره أندرو كلافام وباولو جايتا. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١٤.

ريف، ديفيد. سرير لليلة: الإنسانية في أزمة. نيويورك: فينتاج، ٢٠٠٢.

"تلاعب بالنظام: كيف تختار حكومة السودان تمويل المساعدات في سوريا". هيومن رايتس ووتش، واشنطن العاصمة، ٢٠١٩.
https://www.hrw.org/report/2019/06/28/rigging-)
system/government-policies-co-opt-aid-and-reconstruction-
(funding-syria

روبرتسون، جيفري. الجرائم ضد الإنسانية: النضال من أجل العدالة العالمية. الطبعة الثانية، لندن: البطريق، ٢٠٠٢.

رومانو، ديفيد. "الملاذات الآمنة كمشاريع سياسية: حالة كردستان العراق". في دول داخل الدول، حرره بول كينجستون وإيان س. سبيرز. نيويورك: بالجريف ماكميلان، ٢٠٠٤.

رو، بيتر. "أفراد القوات المسلحة وقانون حقوق الإنسان". في دليل أكسفورد للقانون الدولي في النزاعات المسلحة، الذي حرره أندرو كلافام وباولو جايتا. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١٤.

سعيد وسلام وجهاد يازجي. "إعادة إعمار سوريا: إعادة الإدماج الاجتماعي العادل وبناء السلام أم إعادة توحيد النظام؟". مؤسسة فريدريش إيبرت، كانون الأول ٢٠١٨.

سانتوس، خوان مانويل. "السلام في كولومبيا: من المستحيل إلى الممكن." ١٠ كانون الأول ٢٠١٦. (/www.nobelprize.org/prizes/peace/2016/santos/lecture/)

شاباس، ويليام أ. "الحق في الحياة". في دليل أكسفورد للقانون الدولي في النزاعات المسلحة، الذي حرره أندرو كلافام وباولو جايتا. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١٤.

شارف ومايكل بي وميلينا ستريو وبول ر. ويليامز. تأثير الصراع السوري على القانون الدولي. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٢٠.

سيمينوف، كيريل. "من يسيطر على سوريا؟" عائلة الأسد، والدائرة الداخلية، وأباطرة الأعمال". مجلس الشؤون الدولية الروسي، شباط ٢٠١٢.

سيدا ولويس ولورينزو تورمبيتا وفيرونيكا بانيرو. "تقييم استجابة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأزمة السورية". مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، آذار/مارس ٢٠١٦. (https://www.unocha.org/sites/dms/Documents/OCHA)

سيمز وبريندان ودي جي بي. تقليم، محرران. التدخل الإنساني: تاريخ. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠١١.

سليم، هوغو. الأخلاقيات الإنسانية: دليل لأخلاقيات المساعدة في الحرب والكوارث. أكسفورد ونيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١٥.

سميلي، إيان. "ملابس الإمبراطور القديمة: الحصار الذاتي للعمل الإنساني". في الصوف الذهبي: التلاعب والاستقلال في العمل الإنساني، تحرير دونيني، أنطونيو. بولدر: دار نشر لين رينر، ٢٠١٢.

سبارو، آني. "مساعدة الكوارث: كيف ساعد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة الأسد وأضر بالسوريين المحتاجين". الشؤون الخارجية، ١ شباط/فبراير

٢٠١٦. https://www.foreignaffairs.com/articles/syria/2016-02-01/aiding-)
(disaster

سبارو، آني. "قسم المنافق: كيف تساعد منظمة الصحة العالمية والوكالات الدولية الأخرى الأسد في حربه ضد المدنيين في سوريا". فورين بوليسي، ٩ شباط ٢٠١٨. (/https://foreignpolicy.com/2018/02/09/hypocritic-oath)

"الانحياز إلى أحد الجانبين: فقدان الأمم المتحدة للحياد والاستقلال والحياد في سوريا". الحملة السورية، تموز/يوليو ٢٠١٦. (/http://takesides.thesyriacampaign.org)

تالمون، ستيفان. "الاعتراف بجماعات المعارضة كممثل شرعي للشعب". المجلة الصينية للقانون الدولي (٢٠١٣)، ٢١٩-٥٣.

ثيبوت، تشارلز. "كيف نساعد سوريا دون مساعدة الأسد". فورين بوليسي، ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٢٠. https://foreignpolicy.com/2020/06/24/how-to-aid-)
(#/syria-without-aiding-assad

تيلي، تشارلز. من التعبئة إلى الثورة. ريدينغ، ماساتشوستس: ماكجرو هيل، ١٩٧٨.

توموشات، كريستيان، أد. القانون الحديث لتقرير المصير. الطبعة الثانية. هايدلبرغ: ١٩٩٣.

توموشات، كريستيان. حقوق الإنسان: بين المثالية والواقعية: الدورات المجمعة لأكاديمية القانون الأوروبي. الطبعة الثالثة. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠٨.

"للجدران آذان: تحليل وثائق قسم الأمن السوري السرية". المركز السوري للعدالة والمساءلة، نيسان/أبريل ٢٠١٩. https://pro-)
justice.org/en/news_views/research/walls-have-ears-an-analysis-of-
(classified-syrian-security-sector-documents.html

"استمرار الحرب بوسائل أخرى: كيف تهدد إعادة الإعمار بإدامة العنف في سوريا ما بعد الحرب". سوريا مباشر، شباط/فبراير ٢٠١٩.
https://syriadirect.org/news/%E2%80%98war-continued-through-)
other-means%E2%80%99-how-reconstruction-risks-perpetuating-
(/violence-in-a-post-war-syria

ويلاند، كارستن، آدم المكفيست وهيلينا ناصيف. "الانتفاضة السورية: ديناميكيات التمرد". أوراق سانت أندروز حول سوريا المعاصرة، فايف، ٢٠١٣.

ويلاند، كارستن. سوريا: عقد من الفرص الضائعة: القمع والثورة من ربيع دمشق إلى الربيع العربي. سياتل: مطبعة كيون، ٢٠١٢.

ويلاند، كارستن. "فرص الأسد الضائعة". مشروع البحوث والمعلومات في الشرق الأوسط، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١١.

ويلاند، كارستن. "السيناريوهات السورية ومستقبل بلاد الشام غير الآمن". أورينت، ٢٠١١.

ويلاند، كارستن. "بين الأمل الديمقراطي ومخاوف الطرد المركزي: الانتفاضة السورية المفتوحة غير المتوقعة". السياسة والمجتمع الدولي، ٢٠١١/٤.

ويلاند، كارستن. سوريا في الخليج: العلمانية والإسلاموية و"السلام الأمريكي". لندن، هيرست، ٢٠٠٦.

ويلاند، كارستن. سوريا: صناديق الاقتراع أم الرصاص؟ الديمقراطية والإسلاموية والعلمانية في بلاد الشام. سياتل، مطبعة كيون، ٢٠٠٦.

ولفروم، روديجر، وفولكر /روبن، محررون. "الشرعية في القانون الدولي". مساهمات في القانون العام والقانون الدولي، معهد ماكس بلانك للقانون العام المقارن والقانون الدولي، المجلد ١٩٤. برلين/هايدلبرغ/نيويورك ٢٠٠٨.

ولفروم، روديجر. "الشرعية في القانون الدولي". مساهمات في القانون العام الأجنبي والقانون الدولي، المجلد ١٩٤. هايدلبرغ ٢٠١٠.

يازجي، جهاد. "قطاع الأمن في سوريا: دليل قانوني". تقرير سوريا، آذار/مارس ٢٠١٩. (https://www.syria-report.com/sites/all/libraries/ckfinder/userfiles/files/SR_Legal%20Handbook_Web.pdf)

يونغ، هيلين. "تناقص العودة: التحديات التي تواجه العمل الإنساني في دارفور". في الصوف الذهبي: التلاعب والاستقلال في العمل الإنساني، تحرير دونيني، أنطونيو. بولدر: دار نشر لين رينر، ٢٠١٢.

مقالات صحفية

قصف مخيم مدني في سوريا. "إليكم كيف تعقبنا الجاني"، نيويورك تايمز، ٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩. (https://www.nytimes.com/2019/12/01/reader-center/syria-russia-bombing-video-investigation.html)

"مقابلة باربرا والترز على قناة ABC مع الرئيس السوري بشار الأسد"، ABCNews، ٦ كانون الأول ٢٠١١. (https://abcnews.go.com/International/transcript-abcs-barbara-walters-interview-syrian-president-bashar/story?id=15099152)

"مجموعات الإغاثة تعلق تعاونها مع الأمم المتحدة في سوريا بسبب "نفوذ الأسد"، الغارديان، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. (https://www.theguardian.com/world/2016/sep/08/aid-groups-un-syria-concern-assad-united-nations)

"الجعفري: تحسين الوضع الإنساني في سوريا يتطلب رفع الإجراءات الاقتصادية القسرية المفروضة على شعبها"، سانا، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. (https://www.sana.sy/en/?paged=2075)

"متمردو جيش التحرير الوطني الكولومبي يدعون إلى وقف إطلاق النار بسبب فيروس كورونا"، بي بي سي، ٣٠ آذار ٢٠٢٠. (https://www.bbc.com/news/world-latin-america-52090169)

"العقيد الشيطان؛ دير شبيغل، ٢٣ نيسان ٢٠٢٠. (https://www.spiegel.de/politik/ausland/koblenz-prozess-gegen-geheimdienstoffizier-anwar-raslan-aus-syrien-des-teufels-oberst-a-f2127ff5-99ea-4fe0-8ccd-a2c1edaa7fc6?sara_ecid=nl_upd_1jtzCCtmxpVo9GAZr2b4X8GquyeAc9&nlid=ik1qu50j)

"عبارات مثل "الحروب الصليبية" غير مقبولة فيما يتعلق بالوضع في ليبيا – ميدفيديف"، إنترفاكس، ٢٢ آذار ٢٠١١. (http://www.interfax-religion.com/?act=news&div=8298)

"على خط النار: الحرب ضد الأمم المتحدة في سوريا"، تعليق سوريا، ٤ تموز/يوليو ٢٠١٦.
(/https://www.joshualandis.com/blog/line-fire-war-un-syria)

"عقود مساعدة الأم أغنيس"، سوريا في السياق، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.
(https://tande.substack.com/p/syria-in-context-weekly-briefing-be6)

بعد أسابيع من الخلاف، وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على تسوية خطيرة لإيصال المساعدات إلى سوريا. دخل سفير ألمانيا في جدال حاد مع ممثلي روسيا والصين، وكالة الأنباء الألمانية، ١١ تموز ٢٠٢٠.

"في المحاولة الخامسة، الأمم المتحدة. مجلس الأمن يجدد المساعدات لسوريا عبر تركيا"، رويترز، ١١ تموز ٢٠٢٠.
https://www.newsbreak.com/news/1598924571543/on-fifth-)
attempt-un-security-council-renews-syria-aid-via-turkey

"إنقاذ الضحايا في جميع أنحاء العالم من "أعماق الجحيم"، نيويورك تايمز، ١٠ تموز ٢٠٠٤. https://www.nytimes.com/2004/07/10/world/the-saturday-profile-)
(rescuing-victims-worldwide-from-the-depths-of-hell.html

"بعض منشآت نظام منع الاشتباك التابع للأمم المتحدة في سوريا يستخدمها الإرهابيون – المبعوث الروسي"، تاس، ٢٩ حزيران ٢٠٢٠. (https://tass.com/politics/1172955

"سوريا: عودة المقامرة بهدوء"، الغارديان، ٢ كانون الثاني (يناير) ٢٠١١.
https://www.theguardian.com/world/2011/jan/02/syria-gambling-makes-)
comeback-casino)

"سوريا "غرفة تعذيب"، الأمم المتحدة تقول في دعوة إلى إطلاق سراح المعتقلين"، رويترز، ١٤ مارس/آذار ٢٠١٧. (www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-
un/syria-a-torture-chamber-u-n-says-in-call-to-free-detainees-
(idUSKBN16L0SF

"سوريا تطرد اثنين من موظفي الأمم المتحدة يحاولان ترتيب تسليم المساعدات"، وكالة أسوشيتد برس، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥
http://mashable.com/2015/02/27/syrian-kicks-out-2-un-)
(staffers/#FjZuXbG_NEqC

شهدت المنطقة الكردية في شمال شرق سوريا أول حالة وفاة بفيروس كورونا. وكانت القضية خبراً جديداً للأكراد، نيويورك تايمز، ١٧ نيسان ٢٠٢٠. https://www.nytimes.com/2020/04/17/world/coronavirus-news-) (updates.html

"وزير الخارجية السوري يحث الصليب الأحمر الدولي على تجنب تسييس العمل الإنساني"، شينخوا، ١٠ آذار ٢٠٢٠. (-http://www.xinhuanet.com/english/2020 (03/11/c_138863962.htm

"أعضاء مجلس الأمم المتحدة يشيرون بأصابع الاتهام إلى معابر المساعدات السورية"، وكالة أسوشيتد برس، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. (https://apnews.com/8b62d6e82571d9c595790244d68a8db0)

"الأمم المتحدة تستأجر أصدقاء الأسد وأقاربه لعملية الإغاثة في سوريا"، الغارديان، ٢٨ تشرين الأول ٢٠١٦. (-https://www.theguardian.com/world/2016/oct/28/un (hires-assads-friends-and-relatives-for-syria-relief-operation

"ينبغي لمكتب الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة أن يناقش مسألة فض النزاع مباشرة مع سوريا – موسكو"، تاس، ٤ تموز ٢٠٢٠.

"الأمم المتحدة تدفع عشرات الملايين لنظام الأسد في إطار برنامج المساعدات السورية"، الغارديان، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٦. https://www.theguardian.com/world/2016/aug/29/un-pays-tens-) (of-millions-to-assad-regime-syria-aid-programme-contracts

"الأمم المتحدة. يجدد عملية المساعدات عبر الحدود السورية لكنه يخفض المعابر إلى النصف ويطيل المدة"، رويترز، ١١ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠. (https://ca.reuters.com/article/idCAKBN1Z92HE)

"الأمم المتحدة تقول "لا توجد خطة بديلة" لنظام المساعدات عبر الحدود في سوريا"، وكالة فرانس برس، ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ (https://www.arabnews.com/node/1609606/middle-east)

"الأمم المتحدة تقلص المساعدات إلى اليمن الذي يسيطر عليه الحوثيون"، صوت أمريكا، ٩ شباط ٢٠٢٠ (https://www.voanews.com/extremism-watch/un-reduce-aid-houthi-control-yemen)

"المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن المساعدات المقدمة إلى سوريا: المهم هو التنفيذ"، خالد عويس، ذا ناشيونال، ١٥ تموز ٢٠١٩. (https://www.thenational.ae/world/mena/unhcr-on-aid-to-syria-what-s-important-is-to-deliver-1.886179)

"الأبرياء يدفعون ثمن الحرب في سوريا، د. العطار، رئيس الهلال الأحمر السوري، في مقابلة، يورونيوز، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. (https://de.euronews.com/2015/12/14/unschuldige-menschen-zahlen-den-preis-des-krieges-in-syrien-dr-attar-praesident)

الأمم المتحدة محاولة إنقاذ المستشفيات في سوريا. "لم ينجح الأمر"، نيويورك تايمز، ٢٩ كانون الأول ٢٠١٩. (https://www.nytimes.com/2019/12/29/world/middleeast/united-nations-syria-russia.html)

"نغسل أيدينا؟" بعض الناس لا يستطيعون غسل أطفالهم لمدة أسبوع"، نيويورك تايمز، ١٩ آذار ٢٠٢٠. (https://www.nytimes.com/2020/03/19/world/middleeast/syria-coronavirus-idlib-tents.html)

الوثائق والبيانات

"الجعفري يدعو إلى وقف تسييس الشأن الإنساني في سوريا"، بعثة الجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، نيويورك، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. (www.un.int/syria/statements_speeches/al-jaafari-calls-stopping-politicization-humanitarian-affair-syria)

بان كي مون. "تجديد التزامنا تجاه شعوب الأمم المتحدة ومقاصدها"، نيويورك، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

(https://www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/2013-11-22/renewing-our-commitment-peoples-and-purposes-united-nations-scroll)

بلير، توني. خطاب في مكتبة جورج بوش الرئاسية العليا، ٧ نيسان ٢٠٠٢. (https://www.theguardian.com/politics/2002/apr/08/foreignpolicy.iraq)

ميثاق الأمم المتحدة، نيويورك ١٩٤٥ (www.un.org/en/charter-united-nations/)

مدونة قواعد السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية في مجال الإغاثة في حالات الكوارث، جنيف، ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤. (www.icrc.org/en/doc/assets/files/publications/icrc-002-1067.pdf)

الصندوق الائتماني الإقليمي للاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (https://ec.europa.eu/trustfund-syria-region/content/our-mission_en)

"نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية"، المجموعة التوجيهية الاستراتيجية، شبكة الإغاثة، آذار ٢٠١٩. (https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/2018-humanitarian-response-monitoring-report-january-june-2018)

التحديث التشغيلي للجنة الدولية، جنيف، ١٧ يوليو/تموز ٢٠١٢. (www.icrc.org/eng/resources/update/2012/syria-update-2012-07-17.htm)

اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التقرير السنوي، جنيف ٢٠١٢.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "الهلال الأحمر العربي السوري يدحض الادعاءات بأنه لا يعمل بطريقة محايدة وغير متحيزة"، جنيف، ٢٨ فبراير/شباط ٢٠١٢. (https://www.ifrc.org/en/news-and-media/news-stories/middle-east-and-north-africa/syria/the-syrian-arab-red-crescent-refutes-allegations-it-is-not-working-in-a-neutral-and-impartial-manner/)

اتفاقية مونتيفيديو بشأن حقوق وواجبات الدول، مونتيفيديو ١٩٣٤ (www.jus.uio.no/english/services/library/treaties/01/1-02/rights-duties-states.xml)

"معظم عمليات الإغاثة في البوسنة توقفت من قبل وكالة المعونة التابعة للأمم المتحدة"، نيويورك تايمز، ١٨ شباط ١٩٩٣.

تقريـر تقيـيم مكتـب تنسـيق الشـؤون الإنسـانية في سـوريا، مكتـب الأمـم المتحـدة لتنسـيق الشـؤون الإنسـانية، نيويـورك ٢٠١٦. (https://www.unocha.org/sites/dms/Documents/OCHA)

"في الذكرى التاسعة للانتفاضة الشعبية، توثيق مقتل ٢٢٦٢٤٧ مدنياً، بينهم ١٤٣٩١ بسبب التعذيب، إلى جانب اختفاء قسري لـ ١٠٠ ألف، وتهجير ١٥,٢ مليون سوري"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ١٥ مارس/آذار ٢٠٢٠. (http://sn4hr.org/wp-content/pdf/english/On_the_ninth_anniversary_of_the_popular_movement_documenting_the_killing_of_226247_civilians_en.pdf)

معالم ومبادئ مساعدة الأمم المتحدة في سوريا (وثيقة داخلية للأمم المتحدة)، نيويورك، أكتوبر ٢٠١٧. (https://www.voltairenet.org/article202706.html)

تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام ("تقرير الإبراهيمي")، نيويورك، ٢٠٠٠.

(www.un.org/ruleoflaw/files/brahimi%20report%20peacekeeping.pdf)

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، نيويورك، ٢٩ أيار ٢٠٠٩. (https://digitallibrary.un.org/record/1477249)

تقريـر فريـق المراجعـة الداخليـة التـابع للأمـين العـام بشـأن إجـراءات الأمـم المتحـدة في سـريلانكا، نيويـورك، نوفمبر/تشـرين الثـاني ٢٠١٢. (https://digitallibrary.un.org/record/737299)

مسؤولية الحماية: تقرير اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة (ICISS)، كانون الأول ٢٠٠١. (http://responsibilitytoprotect.org/ICISS%20Report.pdf)

قرار المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر: التعريف بالقانون الدولي الإنساني: خريطة طريق لتحسين التنفيذ الوطني للقانون الدولي الإنساني، جنيف، ٢٠١٩. (https://rcrcconference.org/app/uploads/2019/12/33IC-R1-Bringing-IHL)

روزنتـال، جيرت. تحقيـق مـوجز ومسـتقل في مشـاركة الأمـم المتحـدة في ميانمـار مـن عـام ٢٠١٠ إلـى عـام ٢٠١٨، نيويـورك، ٢٩ أيـار ٢٠١٩.

https://www.un.org/sg/sites/www.un.org.sg/files/atoms/files/Myan
(mar%20Report%20-%20May%202019.pdf

بيان السيدة ساداكو أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في الاجتماع الإعلامي للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي (اللجنة التنفيذية)، جنيف، ٢٦ شباط ١٩٩٣.
https://www.unhcr.org/admin/hcspeeches/3ae68fcd14/statement-)
mrs-sadako-ogata-united-nations-high-commissioner-refugees-
(information.html

بيان المدير الإقليمي الدكتور أحمد المنظري بشأن كوفيد-١٩ في إقليم شرق المتوسط، منظمة الصحة العالمية، ٢٧ آذار ٢٠٢٠.
http://www.emro.who.int/media/news/regional-director-covid-19-)
(statement.html

قانون وقف دعم الأمم المتحدة للأسد لعام ٢٠١٩، ٢٨ تشرين الأول ٢٠١٩.
(https://www.congress.gov/bill/116th-congress/house-bill/4868/text)

لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سوريا: لا أيدي نظيفة – خلف الخطوط الأمامية وفي العناوين الرئيسية، تواصل الجهات المسلحة تعريض المدنيين لانتهاكات مروعة ومستهدفة بشكل متزايد
https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/NewsDetail.aspx?NewsI)
(D=26237&LangID=E

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨٢/٤٦، نيويورك، ١٩٩١.
(https://www.ifrc.org/Docs/idrl/I270EN.pdf)

تقييم الأمم المتحدة للاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩
https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syrian-arab-republic-)
(2019-humanitarian-response-plan-january-december-0

آلية الأمم المتحدة للرصد لمتابعة قرار مجلس الأمن رقم ٢١٦٥
(/https://response.ochasyria.org/unmm)

المبادئ الإنسانية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (https://www.unocha.org/sites/dms/Documents/OOM_HumPrinciple_English.pdf)

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢١٣٩ و٢١٦٥ و٢١٩١ و٢٢٥٨، نيويورك، ٢١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٦. (https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/implementation-security-council-resolutions-2139-2014-2165-2014-2191-31)

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٩٧٠ (http://unscr.com/en/resolutions/doc/1970)

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٩٧٣ (http://unscr.com/en/resolutions/doc/1973)

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢١٦٥ (https://www.un.org/press/en/2014/sc11473.doc.htm)

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٥٠٤ (https://www.un.org/press/en/2020/sc14074.doc.htm)

المبادئ الإنسانية للمفوضية، نيويورك (https://emergency.unhcr.org/entry/44765/humanitarian-principles)

ورقة حقائق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سوريا لعام ٢٠١٨ (https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/unhcr-syria-factsheetq1-january-march-2018)

آلية الأمم المتحدة للرصد (https://response.ochasyria.org/unmm/) (UNMM)

برنامج الأغذية العالمي: "المساعدة الغذائية الطارئة للمتضررين من الاضطرابات في سوريا"، نيسان ٢٠١٦ (https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syria-emergency-food-assistance-people-affected-unrest-syria-april-2016)

الفهرس

كارستن فيلاند

سوريا وفخ الحياد

ترجمة : عمار الشيخ



موزاييك للدراسات والنشر
MOSAIC FOR STUDIES AND PUBLICATION

دراسة

سوريا وفخ الحياد

يعتبر كتاب "سوريا وفخ الحياد" من أهم البحوث التي تناولت واقع إيصال المساعدات الإنسانية إلى متضرري الحرب في سوريا، كما يبحث آليات المنظمات الإنسانية الدولية والمحلية. وفي جانب من جوانبه يعرّج إلى كيفية تعاطي الدول مع الحالة السورية بعمق، ويستخلص النتائج السلبيّة للحياد الذي تتخذه المنظمات. إلى جانب انتهاز تلك المساعدات من قبل الأطراف المتحاربة، واتخاذها ورقة ربحية من قبل الدول المانحة.

عن الكتاب

موزاييك للدراسات والنشر
MOSAIC FOR STUDIES AND PUBLICATION

978-625-6589-11-8